

جــامــعـــة الأزهـــــر – غـــزة

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

كــلية الاقتـــصاد والعـــلوم الإدارية

برنــامج مـاجستير العـلوم السـياسية



التجربة السياسية لحركة حماس في حكم قطاع غزة

(2013 – 2007)

The Political Experience of Hamas Movement in Ruling Gaza Strip Between 2007 – 2013

إعداد الباحث / محمد أحمد محمود الزيناتي

By

Mohammed Ahmed M. Zeenaty

إشراف الدكتور

خالد محمد صافي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الأزهر –غزة

1434هـ - 2013م



"يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ"

"سورة المجادلة /الآية11"

الإهداء

إلى روح والدي ووالدتي وأخي ... إلى زوجتي وأولادي الذين تحملوا معي الكثير والكثير، وقدموا لي كل الدعم والمساندة وتحمل الأعباء ومنحوني الإرادة والعزيمة ... إلى كل المخلصين من أبناء الأمة العربية والإسلامية... إلى كل أساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة الأزهر أقول لهم: أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة، إلى كل من علمني حرفاً أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي ، إلى الأخوة الذين لم تلدهم أمي ... إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء، إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت، إلى من كانوا معي على طريق النجاح وسرت معهم الدرب خطوة بخطوة

الشكر والتقدير

أتقدم بعميق الشكر والامتنان بعد الله سبحانه وتعالى إلى كل مَن مَدَّ لي يد العون في إنجاز هذا العمل المتواضع وهذه الدراسة، وإخراجها إلى حيز النور من أساتذة كرام وأفاضل، أتقدم بالشكر والعرفان والتقدير للدكتور/ خالد صافي مُشرفاً ومرشداً وأستاذاً، والذي قام بالإشراف والمتابعة وتزويدي بالتوجيهات والنصائح العلمية، ولم يألُ جهداً بمنحي الكثير من وقته وجهده وعلمه في سبيل الخروج بدراسة علمية ممنهجة وأكاديمية، ولم يبخل بجهد ولا بنصح خلال إعداد هذه الرسالة، بالإضافة إلى كرمه وصبره وتحمله، وأسأل الله العلي القدير أن يجزيه عني خير الجزاء، كما أشكر المناقشين الفضلاء القائمين على البحث والتكرم بقراءته ونقده وصياغة ملاحظاتهم القيمة التي سيحظى بها هذا البحث رغم مشاغلهم وضيق وقتهم وحرصهم على خدمة العلم والتجسير على طلبه.

وكما أتقدم بعميق الشكر والامتنان لعميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية الأستاذ الدكتور/ سمير أبو مدللة على جهده الكبير معي، ولكافة أساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة الأزهر والأساتذة الذين قاموا بتدريسي وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور/ رياض العيلة (رئيس قسم العلوم السياسية) والأستاذ الدكتور/أيمن شاهين والأستاذ الدكتور/كمال الأسطل والأستاذ الدكتور/حمد الفرا وكذلك الأستاذ الدكتور/ إبراهيم أبراش والأستاذ االدكتور/ صلاح أبو ختلة والدكتورة عبير ثابت، وكذلك أتقدم بخالص الشكر والتقدير للسادة أعضاء لجنة المناقشة والحكم. وأتقدم أيضاً بالشكر والتقدير إلى كافة الزميلات والزملاء في قسم العلوم السياسية في جامعة الأزهر بجزيل الشكر والتقدير والاحترام.

وفي الختام أرجو من الله العزيز الحكيم أن أكون قد وُفقت في هذا البحث وما قدمته فيه، ولا أزعم أني قد أحطت به من جميع جوانبه، ولكن أرجو أني قاربته وحسبي أني قد منحته وقتي وجهدي في البحث والتنقيب والاستنباط، وأنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده لو غُيّر هذا لكان أحسن، ولو زِيد كذا لكان يُستحسن، ولو قُدّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جميع البشر وأن الكمال لله وحده وحسبه أن ينجو من اللوم، فإن أصبت فهو من عند الله، وإن أخطأت فهو من نفسي و الشيطان ومن أصاب فله أجران ومن أخطأ فله أجر وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد.

البـــــــاحث

محمد أحمد الزيناتي

ملخص الدراسة

بحثت هذه الدراسة في طبيعة التجربة السياسية لحركة حماس وحكمها لقطاع غزة، وذلك من خلال وجود حركة حماس في الحكم والسلطة، ومدى انعكاس وتأثير هذا الحكم وممارسة السلطة على النظام السياسي والمشروع الوطني الفلسطيني والقضية الفلسطينية برمتها وذلك في الفترة من 2007 إلى 2013م. وحددت هذه الدراسة المشكلة بسؤال رئيس: هل نجحت حركة حماس في تجربتها السياسية ككل؟، وفي إدارة حكمها لقطاع غزة بشكل خاص، وهل قدّمت حماس نموذجاً ناجحاً في الحكم؟. وذلك في محاولة لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في التجربة السياسية لحركة حماس كمتغير مستقل، وحكم قطاع غزة كمتغير تابع، وذلك من خلال قراءة تحليلية تاريخية لتجربة حركة حماس في الحكم.

وهدفت هذه الدراسة إلى أهداف عدة، أبرزها تتبع جذور القضية الفلسطينية من زاوية تقديم قراءة علمية للتجربة السياسية لحركة حماس، ومدى تأثير هذه التجربة على الحكم في قطاع غزة، وانعكاساتها على المستويات الأمنية والإدارية والاقتصادية والقضائية والقانونية. والتحدث عن دور حركة حماس السياسي ومحاولة الدمج في عملية البناء السياسي والديمقراطي والمؤثرات الخارجية عليه، ودراسة تجربة حركة حماس السياسية من خلال حكمها لقطاع غزة والكشف عن الإنجازات والإخفاقات والنجاح والقصور الخاصة بحركة حماس، والكشف عن مواطن القوة والضعف منذ توليها سدة الحكم في قطاع غزة في2007.

يُذكر أن الباحث قد عمد إلى تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول بحيث تم التركيز في الفصل الأول على مقدمة منهاجية وخطة الدراسة، وفي الفصل الثاني تم التركيز على الإطار النظري والتاريخي حيث تناول الجذور التاريخية لحركة حماس وتطورها والمراحل التي مرت بها ورؤيتها للوضع السياسي والعملية السياسية، أما الفصل الثالث فتم التطرق من خلاله إلى محاولة التركيز على حركة حماس وتشكيلها للحكومة وبدايات حكمها في قطاع غزة، وأما الفصل الرابع فقد ركّز على حكم حركة حماس لقطاع غزة وعلاقاتها الخارجية والإقليمية وإنجازاتها وإخفاقاتها، وفي الفصل الخامس تطرق الباحث إلى تقييم تجربة هذه الحكومة، وخلص الباحث أيضاً إلى العديد من النتائج والتوصيات.

وقد اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على منهجيْن بحثييْن : الأول المنهج الوصفي التحليلي في تتبع وتحليل واقع حكم حركة حماس في قطاع غزة من حيث الفكرة والنشأة والظروف المحيطة به وبعمله والمؤثر في أدائه، ووصف وتحليل واقعه الداخلي من خلال علاقته بدوره وقدرته على التأثير في السياسات العامة ذات العلاقة بمجاله، والثاني المنهج التاريخي وذلك في إطار البحث في الجذور

وطبيعة العلاقات التاريخية بين متغيرات الدراسة، وتحليل لأحداث الماضي وتفسيرها بهدف الوقوف على مضامينها بصورة علمية تحدد تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات واستخلاص العبر منها.

وخرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها: أن تجربة حركة حماس السياسية كان لها دوراً هاماً في الحالة الفلسطينية، وانتقال حماس من موقع المعارضة إلى موقع الحكم، الذي يعد تجاوز لحالة الجمود الأيديولوجي لصالح التعايش السلس والعملية السياسية، ومحاولة حركة حماس في المزج النسبي والمزاوجة بين السياسة والأيديولوجيا كضرورة لا غنى عنها أمام النجاح السياسي النسبي للحركة، حيث إن القضية الفلسطينية بحاجة إلى ممارسة سلطة لا تكون مقيدة بقيود الاتفاقيات مع إسرائيل.

Abstract

This study examines the nature of the political experience of Hamas movement and its rule of Gaza Strip, through the presence of Hamas in power and authority, also the extent of the reflection, the effect of this judgment, the exercise of power on the political system, the Palestinian national project and the Palestinian issue as a whole, in the period from 2007 to 2013.

This study identifies a major problem of the study by asking: Is Hamas succeeded in its experience as a whole, and in the management of political rule of Gaza Strip in particular, whether Hamas presented a successful model of governance? In an attempt to analyze the relationship between the variables of the study of the political experience of Hamas as an independent variable and the rule of Gaza Strip as the dependent variable, and through analytical reading of the historical experience of Hamas movement in authority.

The aim of this study is oriented to several goals, most notably trace the roots of the Palestinian issue from the standpoint of providing scientific reading of Hamas political experience and the impact of this experience on the rule in the Gaza Strip in addition of its impact on the levels of security, administrative, economic, judicial, legal, and talk about the role of Hamas political and try to merge in the construction process political, democratic and external influences on it, moreover studying the experience of the Hamas political through its rule of Gaza Strip and revealed achievements and failures of this experience, and specify strength and weakness areas which are carried out by Hamas since it took power in Gaza Strip.

The researcher intentionally divided the study into five chapters: the first chapter focuses on the introduction and study plan. the second chapter the focuses on the theoretical framework and historical where he addressed the historical roots of Hamas movement, evolution and the stages through which the vision of the political situation and the political process. The third Chapter three focuses on Hamas and the formation of a government and the beginnings of its rule in Gaza Strip. the fourth chapter focuses on the rule of Hamas in Gaza Strip and its foreign relations and regional ones, its achievements and failures, in the fifth chapter the researcher deals critically with this experience, and in the fifth chapter the researcher concluded the study be evaluating Hamas political experience and the researcher came up with several results and recommendations.

The study accordingly, uses two approaches: The first approach is descriptive analytical method to describe and analyze the reality of Hamas rule in the Gaza Strip in terms of the idea and upbringing and the circumstances surrounding it, his work and influential in his performance, and the analysis description of the reality of the internal through its relationship to turn and its ability to influence public policy with its field relationship, and the second one is historical approach in the framework of research in the roots and nature of the historical relations between the variables of the study, and an analysis of the events of the past and interpreted in order to stand on their contents scientifically by determining the impact on the current reality of communities and draw lessons from them.

The study extracts several important results as, the political experience of Hamas have had an important role in the Palestinian case and the movement of Hamas from the site of the opposition to the location of the rule, which is exceeded for the ideological solidity in favor of coexistence and smooth political process, and to try to Hamas in mixing relative pairing between politics and ideology as a necessity indispensable in front of its political success relative to the movement of the Palestinian issue as the need to exercise authority not to be constrained by agreements with Israel.

فهرس المحتويات

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- 1.1 المقدمـــــــــــــة
- 2.1 مشكلة الدراســـة
- 3.1 منهجية الدراســة
- 4.1 أهمية الدراســـة
- 5.1 أهداف الدراســـة
- 6.1 الدراسات السابقة

1.1 المقدمة

وصل الاقتتال الفلسطيني الداخلي في يونيو 2007م إلى درجة عالية من الاحتقان، وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ الشعب الفلسطيني المعاصر وهي مرحلة الانقسام، وتعمق المأزق الفلسطيني. آنذاك، قالت حماس إنها اضطرت لهذه الخطوة لحسم صراعها مع فتح بالقوة، وترى حركة فتح أن ما قامت به حركة حماس هو انقلاب دموي، وهو الذي نفذته هذه الحركة لتفصل قطاع غزة عن الجسم الفلسطيني جغرافياً وسياسياً، وبرزت حكومتان، الأولى في رام الله والأخرى في غزة برئاسة سلام فياض واسماعيل هنية، مما أدّى إلى الانقسام بوجود سلطتين مختلفتين كل واحدة مستقلة عن الأخرى، ونتج عن هذا الانقسام وصول حركة حماس إلى مربع السلطة والحكم، وهو المربع الذي وضعها مباشرة بين سيطرة القيود الدولية واشتراطاتها، وبين استمرار الحصار.

واستعرضت هذه الدراسة أهم سِمات هذه التجربة، بسلبياتها وإيجابياتها، دون توجيه أي اتهام، أو محاكمة أحد. وأن حركة حماس نجحت كحزب يناضل من أجل أيديولوجيا معينة حسب الثوابت التي أعلنتها وكحركة سياسية وصلت للسلطة. ولكنها أخفقت كسلطة، من المفترض أن تمثل الشعب بكل أطيافه، ولم تتمكن من تحقيق معظم ما وعدت به، وفشلت في جلب الازدهار والتنمية. كما أن سيطرة حماس على غزة والتفرد بحكمها قد أضعفت الموقف الفلسطيني، وأدّت إلى تراجع مكانة القضية الفلسطينية، كما أدّت إلى تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لسكان القطاع (سلامة،2013).

من هنا نقول: إن حماس بصورة جزئية نجحت في إدارة الشأن العام، وسجلت تقدماً في الاختبار والامتحان ولو كانت الظروف طبيعية لكان النجاح على كافة الصُعد وبدرجات مناسبة، ونستطيع القول: إن حكم حماس ساعد في تحريك البعد الاستراتيجي للقضية الفلسطينية، وأن غزة – بعد سيطرة حماس – استتب فيها الأمن بشكل ملحوظ، وأن هذا ما تعتبره حماس إنجازها الأهم، حيث إن استطاعت حماس فرض النظام وسيادة القانون، وضبط السلاح، وتخفيف النزاعات العشائرية، والنعرات العائلية، والأنشطة العدائية، والقضاء على الفلتان الأمني وسلاح العائلات(شراب،2013).

ومن مؤشرات نجاح حكومة غزة أنها تشبه الدولة تماماً في المجال القانوني، على الأقل بشروط بدائية، إذ أصبح لديها الآن هيكل قضائي فعّال تماماً، وإن لم يكن مثالياً، ونظام يمكنه صياغة قدر متواضع من التشريعات المحدودة. كما وتمكن المجلس التشريعي سن ما يُقارب اثنان وعشرون قانوناً يخص الحياة الفلسطينية وتنظيم قرارات تخص الشأن التنظيمي والدستوري والشئون

السياسية والاقتصادية والرقابية والتشريعية بعدة قراءات، وأنها نجحت في البقاء والمحافظة على دوامها في السلطة والحكم، وإدارتها لقطاع غزة، برغم أن هناك سلبيات لابد من الاعتراف بها، وهي طبيعية في عهد أي حكومة.

كما فشلت حركة حماس على الصعيد الدولي والإقليمي من إبراز أية نجاحات وتطورات تحاكي نفسها كدولة لها كيانها المستقل والشامل، ففقدت أي انسجام بينها وبين المحيط الخارجي الذي لم يولِ لها أي اهتمام إلا أنها تحافظ فقط على أمن إسرائيل.

ومن مؤشرات فشل الحركة أيضاً عدم بذلها محاولات جدية لجلب كفاءات من خارج الحركة، خاصة من المستقلين، وقيام الحركة بتعيين مناصريها في مناصب وزارية مهمة دون أن يمتلكوا المؤهلات لذلك سوى موالاتهم للحركة؛ وهو ما أضعف الأداء العام للحكومة وبعث برسالة للكفاءات أن لا مكان لهم في هذه الحكومة، وتداخل التأثير بين حماس الحكومة وحماس الحركة؛ وهو ما قلَّص من قدرة حماس الحكومة على التصرف بمستوى عالٍ من المهنية والحيادية، وأضاف أسباباً جديدة للمجتمع الدولي لعدم التعاون معها، حيث اعتبر إن الحكومة امتداد طبيعي لحركة حماس التي كانت بدورها مُدرجة ضمن قائمة الحركات الإرهابية في الغرب، وانخفاض مستوى خبرة الحركة في الإدارة السياسية والعلاقات الدولية وعدم اطِّلاع الحركة المسبق على الوضع المالي للسلطة ودرجة اعتمادها على الدعم الدولي. وقد بدا ذلك جلياً من خلال التصريحات والمواقف المتناقضة والمتسرعة لبعض قيادات الحركة والحكومة بعدم الحاجة للمساعدات الأوروبية، كما أن حماس فشلت في تقوية الدعم العربي والإسلامي مقارنة بما كانت تراهن عليه؛ حيث إنها لم تستطع أو تُرغِب هذه الدول وكذلك جامعة الدول العربية ذاتها بكسر الحصار المفروض.

2.1 مشكلة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة الرئيسة والفرعية طرح الباحث مجموعة من الأسئلة الرئيسة والفرعية أيضاً ويكمن السؤال الرئيس للمشكلة في:

هل نجحت حركة حماس في تجربتها السياسية ككل في إدارة حكمها لقطاع غزة بشكل خاص، وهل قدمت حماس نموذجاً ناجحاً في الحكم؟. وينبثق من السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية نذكر منها:

1. هل حركة حماس غيَّرت تعاملها مع الأحداث، وكان هناك تغيرات جوهرية في نهج سلوك الحركة ؟.
2. هل تجربة حركة حماس في الحكم استمرار للانقسام الفلسطيني؟.
3. هل استطاعت حركة حماس المزاوجة بين الحكم والمقاومة؟.
4. هل نجحت حركة حماس في إقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة تحاكي بها الدول إقليمياً ودولياً وقيام علاقات خارجية ودولية واسعة؟.
5. هل حكم حركة حماس كان ثمنه الحصار ومعاناة الشعب وجوعه وصبره ودمار أبنائه؟.
6. هل حكم حركة حماس كان على حساب الديمقراطية الفلسطينية؟.
7. هل تجربة حركة حماس ومشاركتها في الحكم تعد مثالاً ونموذجاً للحكم يستحق الدراسة والبحث؟.
8. ما هو مصير ومستقبل وأفق وبقاء حكومة حركة حماس في غزة، ومدى استمراريتها في السلطة؟.
9. هل نجحت حركة حماس في إدارة قطاع غزة محلياً وكحكومة تسيير أعمال فقط، وجزئياً نجاحاً أمنياً وسياسياً وعسكريا وقانونياً وقضائياً وإنسانياً؟.

3.1 منهجية الدراسة

للوصول إلى الحقائق وإثبات الفرضيات والبحث في الروابط بين متغيرات الدراسة: التجربة السياسية(متغير مستقل) وحكم قطاع غزة(متغير تابع) لذا يعتمد البحث في منهجيته على منهجين وهما:-

<u>1- المنهج الوصفي التحليلي</u> يرتكز هذا المنهج على وصف تفصيلي ودقيق للظاهرة، على صورة نوعية أو كمية، وهذا المنهج يهدف إلى رصد ظاهرة أو موضوع محدد بهدف فهم مضمونه، وهذا المنهج أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية عن ظاهرة أو موضوع ما خلال فترة زمنية معينة، وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة، ويتميز هذا المنهج بأنه يعطي تفسيراً واقعياً للعوامل (المتغيرات وطبيعة

العلاقة بينها) المرتبطة بالظاهرة أو موضوع الدراسة، تساعد بقدر معقول في عملية التنبؤ بالمستقبل(عبيدات وآخرون، 1999، ص47:46).

وعلى ما سبق فإنه سيتم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة للأسباب التالية :

أ- نحن بصدد دراسة ظاهرة حالياً لا زالت تفاعلاتها ونتائجها تتوالد، بمعنى آخر هي ظاهرة مستمرة وبالتالي فإن المنهج الوصفي التحليلي هو أنسب وأنجع المناهج لدراسة مثل هذه الظاهرة.

ب- إن المنهج الوصفي التحليلي يساعدنا على تبيان العلاقة ما بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في التجربة السياسية لحركة حماس كمتغير مستقل وحكم قطاع غزة بين 2007 – 2013 كمتغير تابع، وبالتالي فإن هذا المنهج يوضح طبيعة العلاقة بين المتغيرات من ناحية كونها طردية أو عكسية إيجابية أو سلبية.

ج- إن المنهج الوصفي التحليلي يساعد على تتبع وتحليل واقع حكم حماس في قطاع غزة من حيث الفكرة والنشأة والظروف المحيطة به وبعمله والمؤثر في أدائه، ووصف وتحليل واقعه الداخلي من خلال التطرق لماهيته وعلاقته بدوره، وقدرته على التأثير في السياسات العامة ذات العلاقة بمجاله الذي ينشط فيه وذلك بعدم جمع بيانات وصفية وتحليلية حول الظاهرة فقط ولكن الربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها واستخلاص النتائج منها لتنسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة، ومن خلال هذا المنهج يقوم الباحث بمحاولة الوصول إلي المعرفة الدقيقة والتفصيلية لحالة فترة حكم حماس وما يواجهه من تحديات إقليمية ومحلية ودولية، وذلك للوصول إلي فهم أفضل وأدق وأكثر معلوماتية فيما يخص هذا الحكم.

2- المنهج التاريخي حيث إن هذا المنهج هو عبارة عن تتبع أحداث الماضي، وتفسيرها بهدف الوقوف على مضامينها بصورة علمية تحدد تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات واستخلاص العبر منها ، فالأحداث التاريخية تعتبر مادة غنية عند القيام بتحليلها واستخلاص مضامينها المختلفة، بالتالي فهي تثري الأفكار والخبرات إضافة إلى تطوير المناهج العلمية المستخدمة من قبل الباحثين وتعميقها بشكل إيجابي .

وعلى ما سبق فإنه سيتم استخدام المنهج التاريخي في هذه الدراسة للأسباب التالية:

1- لتتبع الفترات التاريخية لمراحل تطور حركة حماس وحكمها والخطوات الضرورية لمعرفة فترة هذا الحكم، وذلك لمعرفة ظاهرة الحكم وإمكانية استمراره في الوقت الحاضر، كما أنها تعتمد أيضاً على مقياس ثقل الأحداث المنصرمة على واقع هذا الحكم وانعكاساته على القضية الفلسطينية، كما أنها تعتمد أيضاً في تتبع الجذور التاريخية للحركة كمقياس لثقل الأحداث السابقة واللاحقة على الواقع الإسلامي والعربي والدولي وانعكاساته على الواقع العالمي، وسنستعرض من خلال هذا البحث أيضاً تجربة حماس السياسية، وفترة حكمها

منذ فترة معينة وحتى التاريخ المحدد، وأيضاً سيتم استخدامه من أجل الحديث عن العلاقة التاريخية لحركة حماس والسلطة والحكم، إضافة إلى تتبع المواقف الفلسطينية لهذه الفترة.

2- دراسة جذور ومفاهيم حركة حماس ودراسة تجربة حماس في الحكم في إطار مشروع التحرر الوطني الفلسطيني.

3- دراسة جذور وعوامل تطور النظام السياسي الفلسطيني.

4.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة بكون الدراسة حديثة العهد وتتناول موضوعاً حساساً وهو موضوع التجربة السياسية لحركة حماس وأثرها في الحكم، إذ إن الحركة أصبحت في هذه الفترة تشكل حضوراً قوياً ومنافساً لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة المنبثقة عنها، وشكلت أيضاً حركة معارضة قوية ملاحقة من إسرائيل وغيرها، وباتت تؤثر تأثيراً قوياً وواضحاً في مجريات الحدث السياسي الفلسطيني، وإنه من المفيد أن نتحدث عن تجربة حماس في الحكم مع اقتراب الست سنوات، وتكمن أهمية هذه الدراسة في الحديث عن عدة مسئوليات في تجربة حماس في الحكم منها: المستوى السياسي والإداري والأمني، وعن المشروع الإسلامي وانعكاساته في المنطقة وامتداداته في الإقليم والتاريخ، وعن التداعيات السلبية للمشاركة في الحكم، وتولي المسئولية عن الشعب في ظل ظروف غير ناضجة محلياً وإقليمياً ودولياً. وهذه التجربة ينبغي أن تُدرس، وليس من الحكمة السياسية إغفالها، كي يتم استخلاص الدروس والعبر منها، ولتتسع دائرة النظر في البدائل لدى صنّاع التغيير، ولعل هذه الدراسة تسهم في تعميق الفهم بأنماط سلوك حماس السياسي والتنظيمي ودرجة وعي الحركة بشأن التحولات الطارئة وحاجات الشعب الفلسطيني.

5.1 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة للكشف عن هدف رئيس ومجموعة من الأهداف الفرعية وقد تحدد هدف هذه الدراسة الرئيس بما يلي:

تقديم قراءة علمية للتجربة السياسية لحركة حماس، ومدى تأثير هذه التجربة على الحكم في قطاع غزة من الفترة 2007 إلى 2013، وانعكاسه على ممارسات الحكم ومستوياته الأمنية، والإدارية، والاقتصادية، والقضائية، والقانونية، ومحاولة طرح هذه القضية كمحور مهم في القضية الفلسطينية ورسم معالم حقبة جديدة من التاريخ الفلسطيني المعاصر وهي حقبة الانقسام.

وتندرج تحت هذا الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية على الوجه التالي:

1. دراسة تجربة حركة حماس السياسية من خلال حكمها لقطاع غزة، وتشكيل الحكومة الفلسطينية ودراسة التأثير المحتمل والمتبادل بين حماس الحركة والحكومة وبين الممارسة السياسية.
2. التحدث عن دور حركة حماس السياسي، ومحاولة الدمج في عملية البناء السياسي والديمقراطي والمؤثرات الخارجية عليه.
3. الكشف عن موقع حركة حماس الفعلي، وما أحدثته الحركة من تغيير في نهجها السياسي والعسكري منذ انطلاقتها وحتى الآن.
4. بيان وكشف الإنجازات والإخفاقات التي قامت بها حركة حماس منذ توليها سدة الحكم في غزة، والنهوض بالمستويات العامة التي تتحكم بالدولة.
5. دراسة تجربة الحكم في قطاع غزة من ناحية سوسيولوجية واقتصادية، ومدى تأثير سياسة الحكومة في النهج الفكري والثقافي لدى سكان القطاع.
6. الكشف عن مواطن القوة والضعف في حكم حركة حماس، واستقطاب الحكومة للشارع الفلسطيني، وتفاعل الناس مع الحكومة وقراراتها بغض النظر عن القبول أو الرفض.
7. اشتراك الناس في حكومة حماس، وضخ دماء جديدة تكون قادرة على قيادة الدفة الوطنية، وعدم الخروج عن سياسة الحكومة السابقة والالتزام بقوانينها لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني.
8. توضيح الدور الإعلامي للحكومة، وفضح ممارسات إسرائيل أمام المجتمع الدولي بكشف مؤامراتها وزيفها مع العالم.
9. تناولت الدراسة هدفاً مهماً وهو أن الحرب الأخيرة(2012)، والتي أبدت فيها حركة حماس كحركة وحكومة دورها المؤثر والفاعل في السياسة الفلسطينية والشرق الأوسط وحتى في العالم من تعادل وتوازن القوى، وخفض قوة الردع الإسرائيلية، وكفاح حركة حماس الثوري والنضالي، وتحمل مسئولياتها كحكومة موجودة في قطاع غزة .

6.1 الدراسات السابقة

نظراً لتشعب الموضوع ما بين رصد للماضي، ومعاينة ودراسة للحاضر ومحاولة لتنبؤ المستقبل، فقد حرصت الدراسة على تنوع أساليب البحث عبر مراجعة الأدبيات التي تناولت موضوع حركة حماس، والربط بين الأبعاد الزمنية الثلاثة : الماضي والحاضر والمستقبل.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الباحثين قد تناول فكر حماس السياسي ومنطلقاتها وأهدافها، وأن آخرين ناقشوا سلوكها السياسي ودورها، مع ضرورة التنويه إلى ترابط تلك الدراسات ككل متكامل حين تتم مناقشة مواقف الحركة تجاه القضايا المطروحة وفهمها، واستكشاف أثر توجهاتها على قدرتها في تعزيز ودعم الديمقراطية.

1- دراسة مخيمر أبو سعدة وآخرون 2012م، الخدمات العامة تحت حماس في غزة: ثورة إسلامية أو إدارة أزمات، صادر عن معهد دراسات المركز النرويجي للسلام، أوسلو.

الهدف من الدراسة: تحقق الدراسة توفير الخدمات العامة في إطار حركة حماس في غزة من خلال دراسة ثلاثة من الحالات التي تعتمد على المقابلات الميدانية في القطاع القضائي، وقطاع التعليم، والقطاع الصحي داخل كل قطاع صناع القرار، وأجريت مقابلات مع الموظفين والمستخدمين.

نتائج الدراسة: توصل الباحث إلى أن حماس حافظت على الهيكل العام من المؤسسات الحكومية، ووضع استراتيجية الحفاظ على الحكم من خلال مؤسسات السلطة الفلسطينية ،ضمنت درجة معينة من الاستمرارية الدستورية، وردت حكومة غزة على التحدي الاقتصادي للحصار الإسرائيلي، وذلك بإنشاء فضاء اقتصادي بديل يستند كلياً على البضائع المهربة عبر الأنفاق تحت الحدود المصرية واستبدال معظم السلع التي سبق استيرادها عن طريق إسرائيل، والحفاظ على الخدمات العامة الأساسية في قطاعات التعليم والصحة تحت حكم حماس من خلال "تقسيم العمل" الدقيق بين حكومة غزة ورام الله الحكومة.

2- كتاب الحكومة الفلسطينية 2006 – 2012 م ست سنوات في الحكم صادر عن المكتب الإعلامي الحكومي، المكتب الإعلامي، غزة.

الهدف من الدراسة: حيث تناول الحديث عن إنجازات الحكومة الفلسطينية، وذلك بشرح لكافة أعمال الوزارات كل على حدا والتطرق إلى تجربة حركة حماس في الحكم وإدارة قطاع غزة.

نتائج الدراسة : توصل الكتاب إلى تسليط الضوء على إنجازات حركة حماس في الحكومة والوصول من خلال وزاراتها المتخصصة وعلى رأسها الزراعة والاقتصاد والصحة والتعليم

والحكم المحلي والأشغال والإسكان لتحرير القضية الاقتصادية، فشهد قطاع غزة طفرة عمرانية في المدارس والجامعات والميادين والشوارع والمنشآت الحكومية والسياحية، وحرّكت عملية الاقتصاد المحلي، وعملت على إدارة أزمة الحصار من خلال رعاية ودعم المواطن في إيجاد آليات للتجارة ، ووضعت الاستراتيجية الزراعية التي تسعى لنقاء المنتج الزراعي، وغزارة الإنتاج، وحماية المستهلك والمزارع والتاجر.

3- دراسة يزيد صايغ ثلاث سنوات، من حكم حماس في غزة(2010) صادر عن مركز كروان

الهدف من الدراسة: يتحدث فيه الباحث عن تجربة الحكم لحركة حماس خلال ثلاث سنوات، وما توصل اليه الباحث من نتائج سلبية وايجابية او عكسية لهذه الفترة.

نتائج الدراسة :توصل الباحث إلى الدعوة والمطالبة برفع الحصار عن قطاع غزة باعتبار أنه استنفذ أغراضه، ولم يستطع أن يطيح بحركة حماس ولا بحكومتها التي وطّدت أركان حكمها واستطاعت الاستمرار والمتابعة.

4- دراسة خالد الحروب(2008): Hamas a Beginner's Guide، صادر عن (London: Pluto Press, 2006).

الهدف من الدراسة: الكتاب يعتبر من الدراسات العلمية الفريدة التي ناقش من خلالها خالد الحروب حركة حماس كما هي، سواءً فكراً وممارسةً وسلوكاً وأدوات عبر طرح الأسئلة والإجابة عليها، وتحليل سياسة ومواقف وبرامج حركة حماس.

نتائج الدراسة :توصل الباحث إلى عدة نتائج نذكر منها تمييزه بين حركة حماس وحركات الإسلام الجهادي، وعلى رأسها القاعدة، مؤكداً وجود اختلافات كبيرة بين الحركتين من حيث الأهداف والوسائل ومساحة المعركة، وأيضاً في طبيعة كل منهما، وارتكاز حركة حماس على براغماتية سياسية تؤهلها اتخاذ قرارات استراتيجية تقترب فيها من مفهوم ومعايير المجتمع الدولي الخاصة بحل القضية الفلسطينية .ولا يستبعد الحروب اعتراف" حماس "بإسرائيل وقبولها بفكرة الدولتين.

5- دراسة محسن صالح وآخرين قراءة نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007م، صادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

الهدف من الدراسة: حيث بحثوا في تجربة حماس في الحكم والقصور في هذا الحكم، وفي تطبيق برنامجها السياسي وأدائها الحكومي وسلوكها الأمني وعلاقاتها الداخلية والعربية والدولية، ووُجهت

الكثير من الأسئلة عن مدى واقعية حماس في التقدم لقيادة سلطة تعمل تحت الاحتلال، أو عمل برامج إصلاحية في بيئة لا تملك فيها مفاتيح القرار الحقيقي أو التغيير على الأرض وعدم الجدوى في التوصل الى إيجابيات لهذه التجربة.

نتائج الدراسة : توصل الباحثون إلى عدة نتائج نظهر منها : أثبتت التجربة العملية خلال أكثر من عام على عمر حماس في الحكومة، أن المشاركة بالسلطة التي جاءت وفقاً لأوسلو، وتحت سطوة الاحتلال، أنه من غير الممكن عمليًا المزج بين المشاركة في السلطة والاستمرار في المقاومة على الأرض، وأن تشكيل المشاركة السياسية في ظلّ استمرار الاحتلال يعتبر مزلقاً خطيراً نحو الاعتراف به، ولاسيما أن المشاركة جاءت ضمن أشكال، وارتباطات سياسية، وأمنية، ويسجل لحماس قدرتها على حفظ البقاء والاستمرارية والنمو، بحيث أضحت الظاهرة الأكبر في الحركة السياسية الفلسطينية الراهنة، وهو ما كان ليتم لولا الأداء عالي المستوى لحماس، وتمكنت حماس من وضع الأمور في نصابها من ناحية أن "إسرائيل" والرباعية هما المسؤولتان عن الأزمات الأمنية السياسية، والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الفلسطينيون.

6- رسالة ماجستير للباحث تيسير فائق عزام بعنوان التجربة السياسية لحركة حماس وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة من 1993 الى 2007م، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس.

الهدف من الدراسة: تستعرض الدراسة التجربة السياسية لحركة حماس وانعكاساتها على الأحداث الوطنية والديمقراطية، وتغطي الدراسة الفترة 1993-2007 مستعرضةً التجربة السياسية لحماس وانعكاساتها على الأهداف الوطنية الفلسطينية التحررية الديمقراطية، وناقشت الدراسة قضية مهمة وهي العمل السياسي الإسلامي الفلسطيني في محاولة لتحليل العوامل والتفاعلات ذات الصلة بتجربة حماس وفهمها من زاوية التحول الديمقراطي.

نتائج الدراسة :توصل الباحث إلى عدة نتائج نذكر منها : إن وصول حماس إلى السلطة لم يسهم في إقامة حكومة فلسطينية مهنية فاعلة أو تدعيم سلطة القانون والأمن وإنهاء حالة الفوضى وهما عنصران من عناصر بناء الدولة، وإن الجمع بين السياسة والمقاومة من أبرز العوائق أمام دمج الحركة في عملية التطور الديمقراطي، في ظل واقع سياسي لا يساعد ولا يشجع على التحول إلى حزب سياسي مدني، والانتقال من المقاومة إلى المدنية على مستوى الممارسة السياسية، وإن مثل هذا التحول سيحيل حماس إلى حركة سياسية والتضحية بالمقاومة وهو ما يعني أنها تخلت عن أساسياتها وأيديولوجيتها لصالح الواقعية، الأمر الذي

يسهم في تعزيز بناء الديمقراطية بثوبها الإسلامي الجديد، كما سيمكنها ذلك من تجريب أفكارها، واختبارها على أرض الواقع.

7- كتاب عبد الإله بلقزيز بعنوان: أزمة المشروع الوطني الفلسطيني: من فتح إلى حماس بلقزيز،2006 م، صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الهدف من الدراسة: فقد تحدث في الفصل الثاني من الدراسة عن الصراع القائم في حركة فتح وواقع حماس من الثورة إلى السلطة. وتناولت أيضاً تطورات الحركة الوطنية الفلسطينية ونضالها ضد الاحتلال الإسرائيلي، مركزة على حركتي فتح وحماس وصراعيهما على السلطة . فقد قدمت شرحاً مفصلاً عن أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية والعوامل الموضوعية والذاتية التي تحول دون تحقيق نوع من الوحدة الوطنية. وقد تضمنت الدراسة ثلاثة أقسام: شمل قسمها الأول على مراجعات سياسية لتجربة العمل الوطني الفلسطيني، مع الإشارة إلى مأزق الفكر السياسي الفلسطيني، وتناول القسم الثاني منها عدة مواضيع هي :صراع حركة فتح وحماس من الثورة إلى السلطة، حماس وفتح والرئاسة، أما القسم الثالث فقد تضمن تاريخ الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات ونظامه السياسي، إضافة إلى مواضيع فرعية أخرى.

نتائج الدراسة: توصل الباحث إلى أن اندماج الحركة الإسلامية الفلسطينية في النظام السياسي، هو أمر محفوف بالتناقضات والمفارقات، فالنظام السياسي الفلسطيني كان أساسه الفكر الوطني أو العلماني بمعنى آخر، في حين أن الحركة الإسلامية تنتهج الفكر الإسلامي، مما سيؤدي إلى حدوث الكثير من المفارقات تترك آثارها السلبية على هذا النظام. كما توضح الدراسة أن الفكر السياسي الفلسطيني، الذي عرفه الكاتب، هو الفكر الذي يؤسس رؤية العمل الوطني، ويرسم له الاستراتيجيات ويزود الممارسة النضالية بأجوبة عن الإشكاليات التي تطرحها تجربتها الميدانية، بأن هذا الفكر السياسي يمر بأزمة، فهي قابلة للاحتواء عن طريق التصويب أو التصحيح الذاتي، ومراجعة المفاهيم والأفكار وسد الثغرات، ومنه استيعاب المتغيرات، لذلك يمكن أن تكون الأزمة عارضة. وأشارت الدراسة في هذا المضمار ، إلى أن الصراع الفتحاوي ينذر بالانتقال من الحيز التنظيمي الفتحاوي الضيق إلى الحيز السياسي الاجتماعي العام، وهذا من شأنه أن ينعكس إيجاباً على نتائج مجمل نسيج الحركة الوطنية

الفلسطينية وتداعياتها ومجمل الوحدة الوطنية والأمن الاجتماعي، بالنظر إلى ما تمثله حركة "فتح "من قوة ذات اعتبار على صعيد التمثيل الاجتماعي وعلي صعيد الحياة السياسية.

8- دراسة لخالد سليمان، وهي رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان: أثر حركة حماس على التنمية السياسية 1987- 2004م، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس.

الهدف من الدراسة: تناول الباحث بالسرد مسيرة حماس منذ نشأتها، وقد غلب عليها طابع السرد التاريخي، ومع ذلك قدم معلومات مهمة عن الحركة، وتنبع أهمية الدراسة من طبيعة الموضوع الذي تناقشه، وهو أثر حركة المقاومة الإسلامية حماس على التنمية السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين عام 1967 م في الفترة الواقعة بين عامي 1987 م - 2004 إذ أصبحت الحركة في هذه الفترة تشكل حضوراً قوياً ومنافساً لمنظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية المنبثقة عنها

نتائج الدراسة: خلص الباحث إلى تأثير حركة المقاومة الإسلامية حماس على التنمية السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة الواقعة بين عام 1987وحتى عام 2004 والوصول إلى المشاركة السياسية، والتعددية السياسية، وتصديق نبوءة حماس المتعلقة بالعملية السياسية، وأنها سوف تصل إلى طريق مسدود، وقيام حركة إسلامية معاصرة بتقديم تصور عن التداول السلمي للسلطة، على قاعدة المواطنة، وهو ما يعني أنها ستكون قادرة على استيعاب المتغيرات والمشاركة السياسية وعدم الغياب عن الواقع.

9- دراسة عدنان أبو عامر: الحركة الإسلامية في قطاع غزة بين الدعوة والسياسة 2002م، صادر عن مركز الإعلام العربي للدِّراسات والبحوث، القاهرة، 2006.

الهدف من الدراسة: دراسة لظروف وواقع الحركة الإسلامية وتسليط الضوء على دور العامل الدعوي في استراتيجية حركة حماس، ومحاولة ربط هذا الدور في العلاقة بين نشأة حركة حماس والوصول إلى المجتمع الفلسطيني، وتعزيز مكانتها ودورها السياسي في الساحة الفلسطينية ،والمشاركة السياسية في النظام السياسي الفلسطيني، والتمكن من إيجاد تمثيل سياسي لها.

نتائج الدراسة رأى الباحث أن حركة حماس قد نجحت في ترسيخ أقدامها كفاعل رئيسي في كافة مجالات الفعل السياسي الفلسطيني وبخاصة على صعيدي المقاومة والأداء المجتمعي، وأدارت الحركة علاقاتها وسياساتها من منطلق ركائز برنامجها الأساسية الذي يتبنى خيار المقاومة، ولا يقبل سلاماً أو اعترافاً بإسرائيل، أو التفريط في أي جزء من فلسطين، وهو ما رسم موقف حماس من اتفاقيات أوسلو وما تلاها من تطورات خلال عقد التسعينيات الماضية.

10- دراسة لكل من (شاؤول مشعال) و(ابراهام سيلع) (1999)، بعنوان: عصر حماس من العنف إلى التكيف، إصدار يديعوت أحرونوت،1999، ترجمة المركز الفلسطيني للإعلام.

الهدف من الدراسة: تناول المؤلفان نشأة حماس، وأهدافها، وأولويتها، وقدرتها على استقطاب الجمهور، والتكيف مع الواقع، وتحدثا عن أيديولوجية وسياسة الحركة وغيرها من المواضيع. أما الدراسة الأخرى لهما فهي بعنوان: (حماس الفلسطينية-الرؤية والعنف والتعايش 2000)، فقد تناولت الجذور الاجتماعية والتطور المؤسساتي ومعضلات الحركة، ومواضيع أخرى مثل العنف الموجه، والتعايش مع السلطة وإسرائيل، والمشاركة المحسوبة، وأنماط التكيف، وقدما تحليلاً واضحاً ومتماسكاً لما حققته سياسات الربح والخسارة للحركة، كما أظهر التأثير المتبادل والمعقد في الحركة بين الدين والسياسة، وضرورة ذلك في البنية الأساسية لحماس.

نتائج الدراسة : توصل الباحثان إلى تمتّع حماس بتأييد اجتماعي قوي، وحضور مؤسساتي مؤثر، وتأثير سياسي غير متناهٍ داخل الرأي العام الفلسطيني وبتأييد من قبل الدول العربية والإسلامية، واعتراف جماهيري كبير ومهادنة سياسية، وبرعاية نموذجية و جاذبية قائمة على أساس وخبرة، تنظيمية، و قدرة على التكيّف والصمود في الظروف الصعبة و خاصية مميزة بصفتها حركة جماهيرية تربطها المؤسسات بترابط متين لحاجات المجتمع، مما جعل منها قوة سياسية من الصعب تجاهلها من حيث حضورها، ونشاطها المدني في المستقبل الواضح للعيان .

11-دراسة عبد الله أبو عيد وآخرون: دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس،1996-1997، صادر عن مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.

الهدف من الدراسة: دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، تم التطرق في الدراسة إلى أهداف حماس، ووسائلها، ومنطلقاتها، وعلاقاتها السياسية، ورغم تعدد الباحثين وتنوع خلفياتهم إلا أن الدراسة تبدو وكأنها تسير في اتجاه واحد، إذ يمكن للقارئ أن يلحظ بسهولة التعاطف

مع حماس في فصول الكتاب، وهي دراسة تتكون من خمسة أبواب، وثلاثة عشر فصلاً، بالإضافة إلى التمهيد .

نتائج الدراسة : توصل الباحثون في هذه الدراسة إلى الاعتقاد بتغطية الموضوعات المهمة كافة في دراسة الفكر السياسي لحركة حماس، وقد تناولت في معظمها حركة حماس من زواياها السياسية، والتاريخية، والفكرية، وعلاقاتها المختلفة، إضافة إلى تعاملها مع المنطق الإقليمي والدولي الحديث.

12- الدراسة التي قام بها خالد الحروب : حماس الفكر والممارسة السياسية ، 1996، صادر عن مؤسسة الدراسات الإسلامية، بيروت.

الهدف من الدراسة : حيث تطرق فيها المؤلف إلى الجوانب السياسية للحركة وممارستها العملية مثل رؤيتها للصراع وعلاقات حماس السياسية ومواقفها تجاه قضايا التعددية والانتخابات والعمل الأهلي والعمل العسكري، شارحاً تصوره لمستقبل الحركة.

نتائج الدراسة : في الخلاصة يتوقع الباحث أن تنحو حماس منحىً سياسياً صرفاً مجمدة العمل العسكري مؤقتاً، مقابل انشقاق محتمل لجناحها العسكري، مؤكداً أن مستقبل أهداف حماس مرتبط بعوامل خارجة عن الإطار الفلسطيني.

13- دراسة زياد أبو عمرو : (الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة أبو عمرو 1989)، صادر عن دار الأسوار، عكا.

الهدف الدراسة : يركز على دراسة اتجاهين من اتجاهات الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهما جماعة الإخوان المسلمين وحركة الجهاد الإسلامي. يعالج الكاتب مجموعة من القضايا كنشأة هذين الاتجاهين، وتطورهما، والمنطلقات الأساسية لكل منهما، والعلاقة بينهما من حيث مواطن الاتفاق والخلاف، وموقف كل منهما تجاه القضية الفلسطينية، وعلاقتهما بفصائل الحركة الوطنية المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، والدور الذي لعبه كل من هذين الاتجاهين الإسلاميين في الانتفاضة الشعبية التي اندلعت في شهر كانون الأول 1987 م، في الضفة والقطاع، بالإضافة إلى موضوعات أخرى تتعلق بكل منهما.

نتائج الدراسة: حيث لاحظ الباحث أنه بالرغم من تحقيق الحركة الإسلامية لإنجازات ملموسة، فإن ثمة شكوكاً حقيقية في قدرتها على أن تكون بديلاً لمنظمة التحرير التي ما زالت تشكل التحدي الأكبر أمام تلك الحركة.

تعقيب على الدراسات السابقة:

ولا شك في أن الباحث قد استفاد من هذه الدراسات القيمة وغيرها، على أن الملاحظ قلة الدراسات التي تتجه إلى موضوع بحثه، ومن ثم فهو يحسبه– إن شاء الله – بحثاً جديداً، يرجو أن يكون فيه ما هو صالح ومفيد.

كما أن أغلب الكتابات السابقة تميل إلى السرد التاريخي والتبريري، الذي يزكي الماضي ويحمّل الأعداء الأخطاء والعثرات، لذا أصبح مطالباً بتجاوز مرحلة التبرير لمعالجة الخطأ، أو لتقديم عِبر من الماضي لأجيال المستقبل، خصوصاً مع تزايد حجم التراكم الحاصل في تجربة حماس.

في **دراسة خالد الحروب** تكمن أهميتها في أنه يؤرخ للفكر السياسي لحماس بعيداً عن المناصرة العفوية وعن التبرير للحركة، راصداً أهم محطات المسيرة السياسية للحركة.

وفي دراسة عبد الله أبو عيد، يبتعد عن الجمود، ويقترب من مناقشة الممارسة السياسية لحماس، وعدم الاقتصار على النظريات الفكرية، هناك دراسات عديدة، تناولت حماس بشيء من التفصيل والسرد التاريخي، وحاولت إضفاء الطابع التحليلي على المعلومات.

وفي رسالة ماجستير للباحث تيسير فائق عزام فقد هدفت إلى اشتراك حماس في النظام الفلسطيني **(**منظمة التحرير والسلطة**)** وأن ثمة مساحات مشتركة ومساحات اختلاف بين فتح وحماس، ولن يكون بوسع أحد إلغاء الآخر، وفي وسع كل طرف أن يتنازل عن قدر معين للآخر. إذ بإمكان الطرفين أن يعملا معاً في المساحات المشتركة بشراكة متبادلة في القيادة. وأظهرت الدراسة أيضاً أن دمج حماس في السياسة الوطنية الفلسطينية سيوفر منفذاً إيجابياً ومرناً لها. وأوضحت الدراسة أيضاً، أن وصول حماس إلى السلطة لم يسهم في إقامة حكومة فلسطينية مهنية فاعلة، أو تدعيم سلطة القانون والأمن وإنهاء حالة الفوضى، وهما عنصران من عناصر بناء الدولة.

وفي دراسة يزيد صايغ ثلاث سنوات من حكم حماس في غزة كونها صادرة عن طرف أكاديمي حيادي فهي تقدم عرضاً شاملاً للتطورات السياسية والاقتصادية والأيدولوجية التي طرأت على قطاع غزة خلال ثلاث سنوات من حكم حركة حماس، وتخلص إلى القول إن حركة حماس أثبتت نفسها كحزب سياسي قادر على تطوير نفسه وممارسة الحكم بطريقة فعالة، وأن تكون جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار الفلسطيني.

وفي دراسة محسن صالح وآخرين فقد بيَّن جمعٌ من الأكاديميين أن تجربة حماس في تلك الفترة تجربة تستحق التأمل والمراجعة، وتستحق القراءة النقدية الموضوعية، وتقدم قراءة نقدية لتجربة حماس في تطبيق برنامجها السياسي وأدائها الحكومي وسلوكها الأمني وعلاقاتها الداخلية والعربية والدولية البعيدة عن الشحن العاطفي الإيجابي والسلبي، والذي امتلأت فيه الساحة طوال الفترة الماضية، وبينت أنها في خضم الصراعات والضغوط والضربات التي كانت تأتي من كل جانب لم تستطع حماس تنفيذ

برنامجها الإصلاحي، كما تعرّض أداؤها الحكومي للعديد من الانتقادات. ووُجّهت الكثير من الأسئلة عن مدى واقعية حماس في التقدم لقيادة سلطة تعمل تحت الاحتلال، أو عمل برامج إصلاحية في بيئة لا تملك فيها مفاتيح القرار الحقيقي أو التغيير على الأرض.

وفي دراسة لكل من (شاؤول مشعال) و(ابراهام سيلع) تتناول تقديماً عاماً و تعريفاً بحركة حماس، ويتحدّث الكاتبان عن أيدولوجية و سياسة حركة حماس وأنها مثال مميّز لظاهرة الإسلام السياسي و ترفع راية تحرير فلسطين التاريخية، وشرح طبيعة سلوك وأسلوب فكر حماس وانخراطها في النشاطات السياسية تتغذى من الاعتقاد بإمكانية وجود حل – ليس مؤقتا – بطرق السلام .

وفي دراسة مخيمر أبو سعدة وآخرون تطرق الباحثون إلى التركيز على ثلاثة قطاعات حيوية في قطاع غزة وهي: القطاع التعليمي والصحي والقضائي. وتوقفت هذه الدراسة عند هذه المجالات مما أدى إلى وجود نقص في الميادين الأخرى مما جعل الدراسة محصورة جداً ويعوزها التفصيل والاستفاضة. وتستكشف هذه الدراسة الوسائل والاستراتيجيات التي اتبعتها حماس والحكومة في غزة وعن طريقها عززت سيطرتها على قطاع غزة في أعقاب الأحداث التي وقعت في القطاع في يونيو حزيران 2007. وركزت على الكيفية التي تعاملت حماس مع التحدي الاقتصادي والعزلة السياسية من خلال مراجعة التركيبة المؤسسية للأجهزة الحكومية.

وتُعد هذه الدراسة مساهمة في محاولة سد الفراغ الذي أوجدته قلة الكتابات العلمية التي تنتقد ولا تتحامل، تراجع المسيرة ولكنها لا تتنكر لعطاءات الحركة، كما تُفضي هذه الدراسة لبيان التجربة في الحكم لحركة حماس، وما حققته من نجاحات متقدمة في بعض المجالات الأمنية والسياسية والتعليمية والقضائية، ونخلص في هذه الدراسة أن حركة حماس أثبت نفسها كحزب حاكم قادر على تطوير نفسه وممارسة الحكم بطريقة فعالة وتصاعدية، وأن تكون جزءاً لا يتجزأ من صناعة القرار السياسي الفلسطيني.

الفصل الثاني

حركة حماس (نبذة تاريخية)

- 1.2المبحث الأول: حماس الجذور التاريخية
- 1.1.2 مقدمة تعريفية
- 2.1.2 تأسيس الإخوان المسلمين في مصر وعلاقتهم بالقضية الفلسطينية
- 3.1.2 تأسيس الإخوان المسلمين في فلسطين
- 2.2المبحث الثاني: المراحل التي مرت بها حركة حماس
- 1.2.2 مقـــــــــــدمة
- 2.2.2 الانتفاضة الفلسطينية الأولى
- 3.2.2 إعلان وانطلاق حركة حمـــاس
- 4.2.2 حركة حماس والعمل العسكري عام 1987
- 5.2.2حركة حماس من اتفاق أوسلو إلى انتفاضة الأقصى
- 3.2 المبحث الثالث: حركة حماس ورؤيتها للوضع السياسي والعملية السياسية
- 1.3.2 المقدمة
- 2.3.2 حركة حماس والانتخابات

- **3.3.2 حركة حماس والنظام السياسي الفلسطيني**
- **4.3.2 رؤية حركة حماس للقضية الفلسطينية والتسوية السياسية مع إسرائيل**
- **5.3.2 التحول الديمقراطي والحوار عند حركة حماس**
- **6.3.2 الإصلاح السياسي والتعددية السياسية**
- **7.3.2 تداول السلطة والأحزاب السياسية**
- **8.3.2 موقف حركة حماس من المرأة**
- **9.3.2 حماس بين الأيدولوجية والسياسة والفكر والواقع**

سوف يتناول الباحث في هذا الفصل أهم المراحل التي مرت بها حركة حماس، مناقشاً ومحللاً أهم العوامل التي أثرت في تشكيل وقيام حركة حماس.

1.2 المبحث الأول: حماس الجذور التاريخية

1.1.2 مقدمة تعريفية

"حماس" هو الاسم الكنيوي لِ حركة المقاومة الإسلامية. وحماس في اللغة تعني الشدة والشجاعة(المعجم الوسيط ، 2004، ص197).

وظهر اسم "حركة المقاومة الإسلامية" قبل الانتفاضة مرتين طبقاً لما أورده زئيف شيف الذي يستقي معلوماته من أجهزة الأمن الإسرائيلي، " كانت المرة الأولى في آذار / مارس 1987 في منشور أنذر فيه الصيادلة بوجوب مد يد العون لمكافحة المخدرات، والثانية في منشور وُزع في تشرين الثاني/ نوفمبر 1987 ودُعي فيه إلى اتقاء مناورات مصلحة الأمن العام". وقد انخرط قطاع واسع من (جماعة الإخوان) في الانتفاضة التي اندلعت في السابع من كانون أول / ديسمبر عام 1987م، ولكن ذلك كان يتم دون قرار رسمي (شيف، 1987، ص 258).

وجاء الإعلان عن حركة المقاومة الإسلامية حماس مع انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية الأولى في1987/12/8 في قطاع غزة(محمود،2002،ص9).

وقد تألفت القيادة الأولى لحركة حماس من سبعة أعضاء يرأسها أحمد ياسين* ، وبعد اعتقاله في أيار/ مايو 1989 برز عبد العزيز الرنتيسي ومحمود الزهار في الصدارة، واشتهر من قادة الحركة

* أحمد إسماعيل ياسين: ولد عام 1936 م، في قرية الجورة، قضاء المجدل، لجأ مع أسرته إلى قطاع غزة بعد حرب العام 1948 م، تعرض الشيخ لحادث في شبابه أثناء ممارسته للرياضة، أسفرعن شلل جميع أطرافه، عمل مدرساً، ثم عمل خطيبا ومدرسا في مساجد غزة، عمل رئيساً للمجمع الإسلامي الذي أسسه في قطاع غزة عام 1976 م، اعتقل الشيخ أحمد ياسين عام 1983 م، بتهمة حيازة أسلحة وتشكيل تنظيم عسكري، والتحريض على إزالة إسرائيل من الوجود، وحكم عليه بالسجن لمدة 13 عاماً، ثم أفرج عنه عام 1985 م، في إطار صفقة تبادل الأسرى بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين " القيادة العامة " وإسرائيل. وكان من أبرز مؤسسي حماس نهاية عام 1987 م، ثم اعتقل الشيخ في عام 1989 م، ضمن المئات من أبناء حماس، في محاولة لوقف المقاومة المسلحة. وأصدرت المحكمة العسكرية الإسرائيلية حكماً بالسجن مدى الحياة مضافا إليها خمسة عشر عاماً بعد أن وجهت له تهمة التحريض في 1997 م على خطف وقتل جنود إسرائيليين، والمساهمة في تأسيس حماس وجهازها العسكري والأمني، أفرج عن الشيخ في أكتوبر عام 1997 م ضمن اتفاق جرى التوصل إليه بين الأردن وإسرائيل، استشهد الشيخ يوم الاثنين 22/ 2004/3م بعد أن استهدفته الطائرات الإسرائيلية بالصواريخ أثناء عودته من صلاة الفجر.

في الضفة الغربية حسن أبو كويك، فضل صالح، وحسن يوسف، ومن خارج فلسطين موسى أبو مرزوق، خالد مشعل، إبراهيم غوشة، محمد نزال و(عماد العلمي، أسامة حمدان حيث تواجدوا في غزة وتم إبعادهم فيما بعد). واتبعت حركة حماس منذ نشأتها موقفاً سياسياً يكمن اتجاهه في عدم الانخراط في القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة والانفصال عنها (أبو فخر، 2011، ص 90).

وهي حركة إسلامية جهادية فلسطينية، نشأت في مدينة غزّة، وانتقلت إلى الضفة الغربية وكبرت الحركة مع مرور الوقت، ومن ثَمّ انتشرت في كافة أرجاء الأرض المحتلة والخارج. ودخلت عدة ميادين إلى جانب عملها الأساسي والمتمثل في المقاومة ضد الاحتلال الصهيوني. وأصدرت حماس بيانها الأول في 1987/12/14، ثم صدر ميثاق الحركة في 1988/8/18(أبو فخر، 2011، ص 90).

وكما جاء في ميثاق الحركة "فإنها تعد جناحاً من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين". وهي حركة يُعد الإسلام منهجها، منه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، وإليه تحتكم في كل تصوراتها، ومنه تستلهم ترشيد خطاها"(ميثاق حركة حماس، مادة رقم 2، 1988).

وتُعد حركة حماس في ميثاقها جزءاً من حالة النهضة الإسلامية، تؤمن أن هذه النهضة هي المدخل الأساسي لتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، إذ إنها تعبير عملي عن تيار شعبي واسع ومتجذر في صفوف أبناء الشعب الفلسطيني والأمة الاسلامية يرى في العقيدة والمنطلقات الإسلامية أساساً ثابتاً للعمل ضد عدو يحمل منطلقات عقائدية، وتضم حركة حماس في صفوفها كل المؤمنين بأفكارها ومبادئها المستعدين لتحمل تبعات الصراع ومواجهة المشروع الصهيوني(ميثاق حركة حماس،1988).

إلى جانب ذلك تنطلق حركة حماس في فكرها السياسي من عدة مرتكزات: أولها المرتكزات الدينية: باعتبار أن فلسطين أرضاً إسلامية، وهي أرض وقف إسلامي، لا يصح التفريط بها أو التنازل عنها، وثانيها المرتكزات التاريخية: حيث ترى حركة حماس أن أرض فلسطين تاريخياً هي ملكٌ للعرب وللمسلمين طيلة أكثر من ألفي عام، ولم يكن لليهود فيها أي شيء، وأنها كلٌ متكامل لا يتجزأ شمالها وجنوبها، وثالثها المرتكزات القانونية: حيث ترى حركة حماس أن الدولة الصهيونية لا تستند في قيامها على الحق والعدل، فهي دولة من المهاجرين الذين جاءوا من جميع أنحاء العالم، وهم غزاة محتلون غاصبون، كما أن قرارات الهيئة الدولية لا تغير هذه الحقيقة(أبو العمرين، 2000، ص 321-322).

إن بدايات ونشأة حركة حماس تلتقي في أهدافها وأفكارها، فحركة حماس تعتبر نفسها امتداداً لجهاد الحركة الإسلامية في فلسطين منذ ثلاثينيات القرن العشرين، وأنها تتبنى الأيديولوجيا الإسلامية، وهي تنتمي إلى حركة الإخوان المسلمين العالمية والتي في أساسها حركة مصرية كبرت لتصبح حركة

دولية، أما عن الهدف النهائي ومنذ بداياته ونشأته فهو هدف واضح وهو تحرير كامل فلسطين بالكفاح المسلح.

2.1.2 تأسيس الإخوان المسلمين في مصر وعلاقتهم بالقضية الفلسطينية

في 1927 وقبل تأسيس جماعة الإخوان بعام، أرسل حسن البنا رسالة إلى أمين الحسيني، عبر فيها عن اهتماماته الإسلامية بالقضية الفلسطينية، وكانت هذه الرسالة أول اتصال بين حسن البنا ومفتي القدس، وكانت بداية توثيق العلاقات بين الرجلين، لذا كان من الواضح أن الاهتمام بفلسطين قد بدأ لدى حسن البنا حتى قبل أن يؤسس جماعة الإخوان (البنا ،1966، ص239).

وقد تأسست جماعة الإخوان المسلمين الأم في شهر مارس عام 1928م في مدينة الإسماعيلية في مصر على يد حسن البنا ومجموعة صغيرة من رفاقه. وكان هدف هذه الجماعة – التي أصبحت فيما بعد من أكبر الأحزاب السياسية في مصر والعالم– بناء مجتمع إسلامي من خلال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية. وقد قامت الجماعة منذ تأسيسها بالدعوة والعمل من أجل تحقيق هذا الهدف (أبو عمرو، 1989، ص19).

وجاء الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية من المدخل الإسلامي، وكان حادث البراق عام 1929 هو الحادث الأول الذي أثار الاهتمام الشعبي بالقضية الفلسطينية. وقد تجلّى الاهتمام بالقضية الفلسطينية في مواقف بعض الشخصيات ذات التوجه العربي والإسلامي مثل محمد علي علوبة وأحمد زكي، وعبد الحميد سعيد وصالح حرب، والذين توجهوا إلى القدس بعد حادث البراق للدفاع عن ملكية العرب لحائط البراق أمام لجنة التحقيق الدولية (المسلوت ،2000 ، ص51).

وامتدت جهود الإخوان في فلسطين إلى المقاومة الإسلامية في فترة الاحتلال البريطاني وأشهرها ثورة عز الدين القسام سنة 1935 والتي سمَّت حركة حماس جهازها العسكري باسمه تيمناً به. والإخوان المسلمون باعتبارها أحد الفصائل القائدة والرائدة للإسلام السياسي المعاصر، لم تدخر جهداً في دعم قضية فلسطين منذ الكتابات المبكرة للإمام المؤسس حسن البنا(أبو زايدة ، 2009،ص9–11).

ولعب الإخوان دوراً كبيراً في دعم وتأييد القضية الفلسطينية على الأصعدة كافة، حيث اتسمت رؤية وتوجهات الإخوان للقضية الفلسطينية بالوعي المبكر والإدراك الكامل لحقيقة الصهيونية وأخطارها على فلسطين ومصر والعالم العربي والإسلامي. وأدرك الإخوان أن الصراع مع اليهود صراعٌ بين الإسلام واليهودية، وصراع بين معتدين ومغتصبين يهود وليس ضد اليهود كأصحاب دين. وقد قام الإخوان بدور كبير في مناصرة القضية الفلسطينية وتمثل هذا الدور في مرحلتين: المرحلة الأولى: من

1936 – 1938، وقد ركز الإخوان جهودهم خلال تلك الفترة على الدور السياسي والإعلامي والدعم المالي بالإضافة إلى الجانب العسكري المحدود. والمرحلة الثانية: من 1945 – 1949 وقد ركّز الإخوان جهودهم خلال تلك الفترة على الجانب العسكري(موسوعة الإخوان ،2012).

وتدريجياً، وجدت حركة الإخوان المسلمين في فلسطين دعماً قوياً من الجماعات القومية المختلفة وكانت الأولوية القصوى في ذلك الوقت لمقاومة الانتداب البريطاني والمشروع الصهيوني، وصورت حركة الإخوان المسلمين نفسها كقوة مقاومة، وبالتالي، عندما اندلعت حرب عام 1948 شاركت حركة الإخوان فيها على الرغم من المعارضة من بعض الحكومات العربية وزعيم الحركة في مصر، وأرسل حسن البنا ثلاثة ألوية من المتطوعين للقتال في الحرب من أجل فلسطين، وانضم لهؤلاء المتطوعين من فلسطين والأردن وسوريا، وكان كل القتال تحت راية حركة واحدة، وهي حركة الإخوان المسلمين(Hisham , 1994).

وأبرق حسن البنا إلى مجلس الجامعة العربية عند اجتماعه في 1947/10/9يقول إنه على استعداد لأن يبعث كدفعة أولى بعشرة آلاف مقاتل من الإخوان، وتقدم بطلب إلى حكومة النقراشي للسماح للإخوان بالدخول إلى فلسطين، فقوبل الطلب بالرفض، إلا أن الإلحاح أدى إلى السماح لهم بالقيام برحلة علمية إلى فلسطين. ولما رأت الحكومة أنه لا مناص من دخول الحرب سمحت لهم بالتدرب في معسكر (الهاكستيب)* . وعندما صدر قرار التقسيم في 1947/11/29 تظاهر الإخوان المسلمون في مصر بقيادة حسن البنا، وخطب فيهم معبراً عن صلة الإخوان المسلمين القوية بقضية فلسطين وتحريرها(محمود ،2002،ص412).

وقامت جماعة الإخوان المسلمين بالتطوع في صفوف الفدائيين الفلسطينيين أثناء الحرب العربية الإسرائيلية الأولى المسماة "حرب فلسطين 1948". وكما أشارت يوميات حرب فلسطين التي نشرها محمد حسنين هيكل إلى بعض العمليات العسكرية التي شارك فيها الإخوان، وأوضحت الطلبات المتكررة لمختلف الجبهات لإرسال متطوعي الإخوان إلى الجبهة. ويعتبر الإخوان من الهيئات الشعبية المعدودة في الوطن الإسلامي التي دافعت عن فلسطين وشكلت قوافل الدعوة لتنطلق في كل أنحاء مصر والعالم الإسلامي بل والأوربي لتعريف الناس بالأطماع اليهودية على فلسطين، وواجب الأمة نحوها (أبو زايدة ، 2009،ص9–11).

* هو معسكر لتدريب المتطوعين وتسليحهم من أجل الجهاد في فلسطين، وهو قرب قناة السويس وقد أقيم عام 1948 مع معسكر آخر في منطقة مرسى مطروح.

عند مشاركة الإخوان المسلمين في الجهاد في حرب 1948 شكّلت شِعبهم قوات غير نظامية منذ بداية الحرب، ثم عملت تحت قيادات عربية مجاهدة التي تتبع جيش الإنقاذ بقيادة فوزي القاوقجي وجيش الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسيني، وقامت بغارات ناجحة على المستعمرات الإسرائيلية وطرق مواصلاتهم رغم تواضع التسليح والتدريب، وقد أبلوا بلاءً حسناً في هذه الحرب بشهادة الرواية الرسمية الإسرائيلية والقيادة العسكرية الإسرائيلية(الساعاتي،2012).

ويمكن القول إن الإخوان المسلمين اهتموا اهتماماً كبيراً بالقضية الفلسطينية، ولعبوا دوراً كبيراً في دعم هذه القضية بكافة الوسائل والأساليب ابتداءً من التوعية والدعاية وانتهاءً بالقتال الفعلي على أرض فلسطين. ولا يمكن التطرق إلى دور الإخوان وجهودهم في سبيل القضية الفلسطينية دون التعرض لرؤيتهم حول هذه القضية، التي توضح المنطلقات الفكرية التي دفعت الإخوان للاهتمام بها.

3.1.2 تأسيس الإخوان المسلمين في فلسطين

كان أول حضور رسمي لجماعة الإخوان المسلمين في فلسطين قد تمثل في زيارة عبد الرحمن البنا، شقيق حسن البنا وبصحبته الزعيم التونسي عبد العزيز الثعالبي في عام 1936، بغرض بث الدعوة في أنحاء سوريا وفلسطين، وقد قابل في هذه الزيارة الحاج أمين الحسيني (محمود، 2004، ص52).

مع اندلاع ثورة 1936م في فلسطين، عقد الإخوان المسلمون في مصر مؤتمراً انتهى بتقديم الدعم بتشكيل اللجنة المركزية العامة لمساعدة فلسطين، كما قام مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني بزيارات إلى المركز العام لجماعة الإخوان المسلمين عام 1936، وكان حينها أول لقاء ضم حسن البنا بالحاج أمين الحسيني. وأن أول من انتسب إلى جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين جمال الحسيني عام 1936 الذي كان نائباً لرئيس المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين(البنا، 1990، ص88-96).

وتعد البداية الحقيقية لقيام تنظيم الإخوان المسلمين في فلسطين في عام 1943 وذلك عندما أسس الإخوان المسلمون في القدس "جمعية المكارم"، ولقد حضر مندوبون عام 1944 عن الإخوان المسلمين في فلسطين المؤتمر الخامس لجماعة الإخوان المسلمين المنعقد في حلب، في هذا المؤتمر أُتخذ قرار بتوحيد أسماء الجمعيات التي أُنشئت في البلدان المتعددة باسم "الإخوان المسلمون"(الحوت، 1986، 503).

ولكن بعض قدامى الإخوان المسلمين ذهبوا إلى أن أول فرع رسمي تأسس في فلسطين كان في غزة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وكان يرأسه الحاج ظافر الشوا (موسوعة الإخوان،2012).

أُفتتح الفرع الأول في القدس في 1946/5/15 في احتفال حضره عبد المعز عبد الستار كمندوب رسمي عن جماعة الإخوان المسلمين المصرية وتطرق في الكلمة التي ألقاها إلى توضيح أن دعوة الإخوان ليست دعوة عنصرية ولا طائفية. ويذكر زياد أبو عمرو أن سعيد رمضان – أحد الشخصيات الإسلامية الإخوانية في مصر– قد زار أول فرع للجماعة في القدس في 1945/10/26، أما جمال الحسيني فقد قال: "إنه كان يتمنى أن لو انتشرت دعوة الإخوان المسلمين قبل هذا التاريخ بتسع سنوات"، مبيناً أن أمنيته تحققت في هذا الاحتفال الذي أُعلِن فيه رسمياً عن جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين. وبعد افتتاح فرع الإخوان المسلمين في القدس أنشئت فروع أخرى للجماعة في مدن فلسطينية مختلفة، كيافا واللد وحيفا وطولكرم (محمود،2002،ص54) .

ويرى الباحث أن علاقة الجماعة الأم بفلسطين تعود إلى سنة 1935 م، عندما أرسل الإمام حسن البنا المرشد العام للجماعة في مصر شقيقه عبد الرحمن البنا لزيارة فلسطين، وفي عام 1945 قام سعيد رمضان، أحد قادة الإخوان بافتتاح أول فرع للجماعة في القدس، وبمساعدة إخوان مصر جرى افتتاح عدة فروع للجماعة في مدن فلسطينية أخرى، إذ وصل عدد هذه الفروع سنة 1947م إلى خمسة وعشرين(25) فرعاً، كانت هذه الفروع التي تراوحت العضوية فيها بين اثني عشر ألفاً وعشرين ألف عضو تخضع لإشراف مباشر من قيادة الإخوان المسلمين في القاهرة، وقد سمي الحاج أمين الحسيني قائداً محلياً للإخوان في فلسطين، فساعد استخدام اسم المفتي جماعة الإخوان المسلمين في نشر نفوذها في البلد(السباعي ، الشريف،1951،ص46).

وعقد الإخوان المسلمون مؤتمراً في حيفا في 1946/10/18 وكان الحضور من لبنان والأردن ، ونادوا بعرض قضية فلسطين على مجلس الأمن وعدم الاعتراف بشرعية اليهود، وأقاموا عدة فروع في فلسطين في عام 1947 وكان عدد الفروع 25 فرعاً، وعدد الأعضاء يتراوح بين 12–20 ألف عضو (ابو عمرو ،1989 ،ص21).

وكان للموقف العدائي لليهود في مصر، ودعمهم للمشروع الصهيوني بكافة الوسائل دافع للإخوان لاتخاذ موقف عدائي منهم. وقد أوضح حسن البنا أن اشتراكهم الفعلي في مد العصابات الصهيونية بفلسطين بكل صنوف المساعدة جعل الإخوان يطبِّقون عليهم الشطر الثاني الخاص بغير المسلمين وهو "فمن اعتدى علينا منهم رددنا عدوانه بأفضل ما يرد به عدوان المعتدين"(أبو عامر، 2011، ص35، 40).

كانت حركة الإخوان المسلمين ليست بالحركة السياسية الفلسطينية، ولم تكن فرعاً مستقلاً عن الحركة في مصر، فهي ليست جمعية سياسية فلسطينية، إلا أنه لم يقف مانعاً بالقيام بدور الجهاد

والنضال في فلسطين وهكذا تواصل الاهتمام الإخواني بقضية فلسطين بين مصر وفلسطين واتخذ الإخوان المسلمون من مقرهم في القدس مقراً للجهاد (الحوت ،1986، ص504).

والتحق تنظيم الإخوان المسلمين في الضفة الغربية بعد عام 1948 بتنظيم الأردن، وأصبح التنظيمان تنظيماً واحداً يميل إلى المهادنة والمسالمة مع النظام الحاكم في الأردن، واتجه إلى التربية والسياسة وليس له علاقة بأي نشاط عسكري (الحروب، 1996، ص18).

وعقد إخوان الضفة في عام 1953المؤتمر الإسلامي في القدس، ودعوا له علماء العالم الإسلامي ورجال السياسة وحذروا فيه من التهويد والتنصير والتدويل، وساهموا في شرح القضية الفلسطينية لشعوب العالم الإسلامي وحكامه، ولكن قوبل هذا المؤتمر بالمضايقات والاعتراض من الحكومة الأردنية (محمود، 2004، ص58).

أما الإخوان المسلمون في قطاع غزة فكان شأنهم مختلفاً عن الإخوان في الضفة الغربية، إذ إنهم شكلوا مع بداية الخمسينيات الظاهرة السياسية الأولى (الحروب ،1996 ،ص21).

وربما كان ذلك ناجماً عن مشاركتهم في حرب فلسطين 1948، وساعدهم في ذلك المناخ الديني، وعلاقتهم بالنظام المصري بعد ثورة تموز (يوليو) 1952 وتحديداً في فتراته الأولى (أبو عمرو ،1989 ،ص24).

وكان للضباط العسكريين المصريين المنتمين إلى حركة الإخوان المسلمين دور في تأطير خلايا للإخوان المسلمين، وكان على رأس هؤلاء الضباط الضابط عبد المنعم عبد الرؤوف. ومن بين العناصر الفلسطينية التي جرى تنظيمها محمد أبو سيدو، عثمان أبو سيدو، موسى سبيتة، فهيم صقر، وعايش عميرة. وعندما ساءت العلاقة بين حركة الإخوان المسلمين والنظام في مصر انعكس ذلك على الحركة في قطاع غزة إذ سرى عليها قرار الحظر المفروض على الحركة في مصر عام 1954 مع استمرار المطاردة للحركة، واعتقال بعض قادتها أمثال صادق المزيني، وعبدالرحمن بارود، ورياض الزعنون. وانكمشت الجماعة وتوجهت نحو سرية العمل، الأمر الذي قلّص عدد المنتمين إليها، ودفع آخرين إلى الهجرة إلى دول الخليج، فغاب عن الجماعة البناء الهيكلي، وبقي بعض كبار السن، وعدد قليل من طلاب المدارس الإعدادية والثانوية، بالإضافة إلى الولاء الفكري الذي ظل موجوداً لدى بعضهم (أبو عمرو،1989،ص26).

وتعرض الإخوان لضربات متلاحقة حتى عام 1967، وانعكس ذلك على الإخوان في قطاع غزة الذي كان يخضع للحكم المصري، فأصبح تنظيمهم محظوراً وطوردوا، وفي ذلك الفترة ظهرت تنظيمات جديدة، فانخرط عدد من الإخوان فيها خاصة حركة فتح، وبذلك تناقصت أعداد الإخوان في

قطاع غزة إلى درجة كبيرة، وبعد حرب 1967 والاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة تداعى الإخوان من كل مناطق قطاع غزة لبحث الأوضاع الجديدة، وتم تعيين الشيخ أحمد ياسين رئيس الهيئة الإدارية لنواة جماعة الإخوان المسلمين، فوافق الجميع على ذلك، وظل كذلك حتى اعتقاله عام 1984، ثم بدأ الإخوان بتجميع صفوفهم بشكل سري وبطيء تحت الاحتلال الإسرائيلي، وتعد هذه المرحلة من عام 1967 الى عام 1975 مرحلة المساجد، حيث تركّز فيها العمل داخل المساجد لبناء الشباب المسلم (السنوار ،2004، ص1217).

وقد مرّ تطور الفكر الإخواني الفلسطيني في تعامله مع القضية الفلسطينية منذ عام 1967 في أربع مراحل: الأولى مرحلة البناء الهادئ وتقوية الدعائم وامتدت من 1967 إلى 1976، وتميزت هذه المرحلة بخفوت التأثير الإخواني في مسار القضية الفلسطينية على الصعيدين العسكري والسياسي، والثانية: إقامة المؤسسات وتوسيع قاعدة الحركة وامتدت من 1976 إلى 1984، وتميزت هذه المرحلة في فكر الإخوان المسلمين الفلسطينيين بتوجههم نحو البناء والعمل المؤسسي بهدف توسيع قاعدة الحركة، وفتح آفاق جديدة أمامها، والثالثة: استكمال بناء الأجهزة وبداية الانتقال لأعمال المقاومة وامتدت من 1981 إلى 1987، وتميزت هذه المرحلة بانطلاق الإخوان المسلمين الفلسطينيين إلى الشارع وتحويل الحركة إلى قوة سياسية، أما الرابعة فهي مرحلة الجهاد ضد الاحتلال الإسرائيلي وامتدت من 1987 وحتى الوقت الحالي، وهي من انطلاق الانتفاضة الفلسطينية والإعلان عن تشكيل حركة حماس، حيث تم في التاسع من كانون الأول/ ديسمبر 1987 عقد اجتماع في منزل الشيخ أحمد ياسين في غزة بهدف تأسيس حركة حماس* (أبو عيد، وعمارة، 1999، ص 35–38).

2.2 المبحث الثاني: المراحل التي مرت بها حركة حماس

1.2.2 مقـــــــــــدمة

مرت حركة حماس وعبر مسيرتها بكثير من المراحل، واستطاعت أن تتعامل معها بشكل مرن، متغلبةً على الصعوبات التي كانت توضع في طريقها، قاطعةً شوطاً زمنياً على مدار عشرين عاماً، لتخرج الحركة بعد كل مرحلة لتستفيد من المرحلة التي قبلها. وتعتبر حركة حماس حركة متجددة بأجيالها السابقة والمتعاقبة وبأسمائها الذين كمثلهم من أبناء فلسطين ضحّوا بدمائهم وأرواحهم من أجل هذا الدين والوطن ورفعوا راية الجهاد والاستشهاد في الميادين كافة. ويمكن تلخيص أبرز هذه المراحل

---

*كان الاجتماع بحضور كل من : عبد العزيز الرنتيسي، محمد شمعة، إبراهيم اليازوري، صلاح شحادة، عبد الفتاح دخان، عيسى النشار، إضافة إلى أحمد ياسين نفسه، واعتبر هذا الاجتماع هو التأسيسي لحركة حماس، ليصدر أول بيان باسم الحركة بتاريخ 1987/12/14، تبعه ميثاق حماس في 1988/8/18.

في: 1-انتفاضة 1987 2-انطلاق حركة حماس 3-حركة حماس والعمل العسكري 4-حركة حماس من اتفاق أوسلو إلى انتفاضة الأقصى 5-حركة حماس وانتفاضة الأقصى.

وساهمت عوامل إضافية في إنشاء حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بشكل سريع منها: الثورة الإسلامية في إيران، والجهاد الأفغاني ضد السوفييت، وتصاعد تأثير الحركات الإسلامية في الأقطار العربية، وخصوصاً الأردن ومصر والكويت، وتعاظم دور المقاومة الإسلامية في لبنان(الحروب،1996،ص41).

وكان حادث الاعتداء الذي نفذه سائق شاحنة صهيوني في 6 كانون الأول/ ديسمبر 1987م، ضد سيارة صغيرة يستقلها عمال عرب، وأدى إلى استشهاد أربعة من أبناء الشعب الفلسطيني من مخيمي جباليا والمغازي للاجئين الفلسطينيين، إعلاناً بدخول مرحلة جديدة من جهاد شعبنا الفلسطيني. فكان الرد بإعلان التظاهرات وصدر البيان الأول عن حركة المقاومة الاسلامية "حمس" يوم الرابع عشر من ديسمبر 1987 إيذاناً ببدء مرحلة جديدة في جهاد الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي . وعند صدور ميثاق الحركة توالت الاعتقالات التي استهدفت كوادر الحركة وأنصارها .

وكانت أكبر حملة اعتقالات تعرضت لها الحركة آنذاك في شهر أيار /مايو 1989م، وطالت تلك الحملة الشيخ أحمد ياسين. ومع تطور أساليب المقاومة لدى الحركة التي شملت أسر الجنود الإسرائيليين، وابتكار حرب السكاكين ضد جنود الاحتلال عام 1990م. وجرت حملة اعتقالات كبيرة ضد الحركة في ديسمبر/1990م، وقامت سلطات الاحتلال بإبعاد أربعة من رموز الحركة وقيادييها، واعتبرت مجرد الانتساب للحركة جناية يقاضى فاعلها بأحكام عالية(Islamstory،2012).

ودخلت الحركة طوراً جديداً منذ الإعلان عن تأسيس جناحها العسكري كتائب الشهيد عز الدين القسام في نهاية عام1991م. وأخذت نشاطات الجهاز الجديد منحىً متصاعداً، ضد جنود الاحتلال ومستوطنيه. وفي ديسمبر1992م نفذ مقاتلو الحركة عملية أسر الجندي الإسرائيلي نسيم توليدانو، وقامت على إثرها السلطات الإسرائيلية بحملة اعتقالات ضد أنصار وكوادر الحركة. واتخذ رئيس وزراء إسرائيل الأسبق إسحاق رابين قراراً بإبعاد 415 رمزاً من رموز الحركة إلى مرج الزهور بلبنان كأول سابقة في الإبعاد الجماعي، عقاباً لحركة حماس، وقدم مبعدو حركتي حماس والجهاد الإسلامي نموذجاً حسناً للمناضل الفلسطيني، وتم إبعادهم لمدة سنة ثم تمت عودتهم إلى غزة والضفة الغربية بناءً على قرار من محكمة العدل العليا الإسرائيلية (الموسوعة العربية ، 2012).

2.2.2 الانتفاضة الفلسطينية الأولى

انطلقت الانتفاضة الفلسطينية الأولى أو انتفاضة الحجارة في 1987/12/8، وسُمّيت بهذا الاسم لأن الحجارة كانت الأداة الرئيسة فيها، كما عُرف الصغار من رماة الحجارة بأطفال الحجارة. والانتفاضة شكل من أشكال الاحتجاج العفوي الشعبي الفلسطيني على الوضع العام بالمخيمات وعلى انتشار البطالة وإهانة الشعور القومي والقمع اليومي الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين(شيف، ايعاري،1987،ص21).

كان مجمل التطورات على الساحة الفلسطينية وما يتصل بها قادت إلى الانتفاضة. فالاحتلال وما نجم عنه من استيطان، واعتقالات ومحاولات طمس الهوية الوطنية، وتجاوز القضية الفلسطينية إقليمياً ودولياً، والاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية، وحادثة الطائرة الشراعية في 1987/11/25 كلها عوامل صبت في وعي الفلسطينيين، ودفعتهم للانخراط في مواجهة الاحتلال بصورة جماعية(محمود، 2004، ص70).

وفي 1987/10/6 أعلنت حركة الإخوان المسلمين الإضراب الشامل في غزة احتجاجاً على ممارسات الاحتلال ضد المواطنين، وفي 1987/12/6 طُعِنَ مستوطن صهيوني في غزة مما أدّى إلى وفاته، وفي 1987/12/8 دهس مستوطن أربعة عمال فلسطينيين، وخرجت مظاهرات في جباليا، واستشهد الشاب حاتم السيسي وكان أول شهيد للانتفاضة وجرح 25 فلسطينياً، واستشهد أيضاً رائد شحادة (جبارة ،1998،ص39).

إن الجيل الذي خاض تجربة انتفاضة 1987 وُلد ونشأ في ظل تجربتين: التجربة الإسرائيلية التي مارست عليه الضغوط المبرمجة لتفريغه من كل ما هو إيجابي، وتجربة المقاومة الفلسطينية التي سعت إلى الحفاظ على توازن الإنسان الفلسطيني، وتثبيت إيمانه بهويته وبأرضه في ظروف بالغة الصعوبة. ولقد جاءت الانتفاضة لتسجل نجاح الاستجابة الفلسطينية لتحدي الغزوة الصهيونية، مؤكدة انحياز هذا الجيل لانتمائه الوطني والقومي وثقافته الأعمق تاريخياً، ورغبته في أن يكون الرافعة التي تساعد على نقل واقع شعبه وأمنه نحو آفاق مشرقة وقد تحقق هذا الهدف نسبياً حينما انطلقت بقية الشرائح العمرية لتشارك في هذه الانتفاضة(الأزعر، 1991، ص 100).

رشحت عن انتفاضة 1987 عدة نتائج **أولها:** نهاية حرب المخيمات التي قادها مؤيدو سوريا ضد الفلسطينيين الذين يدعمون منظمة التحرير. **ثانيها:** ظهور خطوط الهدنة العائدة إلى عام 1949 والتي تفصل إسرائيل عن الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس التي عادت شرقية وغربية، إسرائيلية وفلسطينية **ثالثها:** إظهار الوجه الحقيقي لإسرائيل في الغرب كقوة احتلال، وإظهار

الفلسطينيين كضحايا وليس كمعتدين منذ 43 سنة في الشرق الأوسط (مصالحة، 1994، ص237:236).

وقد أعادت الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 القضية الفلسطينية على سلم أولويات الاهتمامات العربية، وعلى الصعيد الدولي حرّكت الانتفاضة موجة واسعة من التعاطف مع قضية الشعب الفلسطيني، باعتبارها قضية تحرر وطني وعرّت إسرائيل كدولة واحة للديمقراطية في صحراء الشرق الأوسط، وكنتيجة لهذه الانتفاضة عقدت الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر1988 في الجزائر، حيث تم الإعلان عن قيام دولة فلسطين والقدس عاصمة لها، هذا الإعلان تضمن لأول مرة موافقة منظمة التحرير على قرار التقسيم 1947 تحت رقم 181، وكذلك الموافقة الصريحة على قراري 242 و338 الصادرين عن مجلس الأمن، وربطهما بحق تقرير المصير (مخيمر، 2013، ص 80).

3.2.2 إعلان وانطلاق حركة حمـــاس

بعد الاجتماع الذي عُقد في بيت الشيخ أحمد ياسين- في يناير1989- كان إيذاناً بانطلاق حركة حماس وبداية الشرارة الأولى للعمل الجماهيري ضد الاحتلال الذي أخذ مراحل متطورة، ومن خلال هذا الاجتماع اتفقوا على تسمية الحركة "حماس" تصغيراً لعبارة "حركة المقاومة الإسلامية"، كما تقرر أن يكون كل واحد من هؤلاء السبعة – عدد المجتمعين- مسؤولاً عن المنطقة التي يقطن فيها، واختصرت بالحروف ح م س وهي الأحرف الاستهلالية من العبارة السابقة. وتم الاقتراح لهذه التسمية "حماس" وهي كلمة عربية تعني "الاندفاع" الذي يجسد قيم شعار منظمة الإخوان المسلمين "حق ، قوة ، حرية" (شهاب ، 2009 ، ص18).

وبذلك تكون حركة الإخوان المسلمين قد عادت إلى الساحة الفلسطينية عبر اسم جديد وهو حركة المقاومة الإسلامية، أي بعد 40 سنة على النكبة وثلاثين سنة على ولادة حركة فتح وعشرين سنة على نكسة الخامس من حزيران.

وعليه فإن فهم الأهداف لدى حركة حماس يستدعي الانتباه إلى أن هذه الحركة فضلاً عن كونها حركة تحرر وطني، فهي أيضاً حركة إسلامية تتعاطى شئون الحياة في جميع جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي تشتق برامجها من بوتقة الأيديولوجية، مع قدر عالٍ من البراغماتية، والمرونة، التي تظل منجذبة بشكل أو بآخر إلى الثوابت (أبو عيد وآخرون ،1999 ، ص55).

4.2.2 حركة حماس والعمل العسكري عام 1987

قام تنظيم "المجاهدون الفلسطينيون" بتاريخ 1989/5/3 بخطف الجندي إيلان سعدون، وتمكنوا من قتله وإخفاء جثته، ثم قاموا في 1989/12/17 بخطف الرقيب آفي سبورتس وقتلوه وأخفوا جثته، (النواتي ،2007 ،ص72)،

وعلى إثر ذلك رد الكيان الصهيوني بحملة عسكرية اعتقل فيها الشيخ أحمد ياسين وعددٌ كبيرٌ من قادة حماس وعناصرها وصل عددهم إلى 1500 معتقل(جبارة ،1998 ،ص72).

وابتداءً من سنة 1989 بدأ مقاتلو حركة حماس بشن هجمات نوعية ضد الاحتلال الإسرائيلي من مايو 1989، وخطف للجنود وعمليات عسكرية واستشهادية، وهذا ما مثّل الانطلاقة الحقيقية لنشاط حركة حماس العسكري. وفيما يتعلق بنشأة كتائب "القسام" الجناح العسكري لحركة حماس، فإن هذا الاسم لم يظهر للعلن قبل شهر مايو 1989(مخيمر، 2013، ص 100).

في عام 1991، تشكل الجهاز العسكري لحركة حماس والمعروف باسم كتائب عز الدين القسام، وعُرِف من قادته ياسر النمروطي وعماد عقل. وقام هذا الجهاز في الضفة الغربية باختطاف جندي حرس الحدود نسيم توليدانو وقتله(المركز الفلسطيني للإعلام ،2003).

أما بالنسبة للجناح العسكري فهو ملتزم بالقرار السياسي، وهو منفصل عن الحركة وأطرها التنظيمية وهو يعمل كوحدة مستقلة ولكنها تعمل ضمن سياسات الحركة(عزام ،2007،ص53).

لقد دخلت حركة حماس طوراً جديداً بالإعلان عن تأسيس جناحها العسكري 'كتائب الشهيد عز الدين القسام" نهاية عام 1991، الذي أعقب الجهاز العسكري السابق "مجاهدو فلسطين" الذي تأسس عام 1989 بهدف تجميع السلاح والإعداد العسكري، لقد أخذت نشاطات كتائب القسام منحىً متصاعداً ضد جنود الاحتلال ومستوطنيه منذ البداية، حيث نفَّذت عدداً من العمليات العسكرية التي تتالت حتى قدوم السلطة الفلسطينية إلى أرض الوطن عام 1994، ورغم اتفاقات أوسلو وملحقاتها التي تُحرّم العمل العسكري ضد الاحتلال تواصلت عمليات كتائب القسام، وعلى رأسها سلسلة العمليات العسكرية التي نفذها الشهيد المهندس/ يحيى عياش عقب مجزرة الخليل عام 1994، وأوقعت مئات القتلى والجرحى من الإسرائيليين، علاوة على سلسلة العمليات الاستشهادية انتقاماً لاغتيال الشهيد عياش عام 1996 (الأشقر، وبسيسو، 2003، ص 12:11).

ونقلت حادثة الإبعاد الحركة من البعد الداخلي إلى الخارجي، وأدى إلى بروز قيادات جديدة في الداخل، وإلى زيادة الترابط بين الداخل والخارج، وبروز قيادة لحماس في الخارج، وزيادة النشاط التمثيلي للحركة في الخارج، وإعطاء مفاهيم إضافية للنضال الفلسطيني(النواتي ،2008،ص202).

وعاد المبعدون بعد ذلك وعلى دفعتين، في عام 1993، وهو العام الذي وقعت فيه اتفاقية أوسلو، وفي هذا العام قامت حماس بعملية استشهادية إيذاناً ببدء مرحلة جديدة من العمل العسكري اختطتها حركة حماس وعملت على تكريسها في السنوات التالية، ومنفذ العملية هو ساهر تمام في مستوطنة ميحولا في القدس (المركز الفلسطيني للإعلام ،2003).

5.2.2 حركة حماس من اتفاق أوسلو إلى انتفاضة الأقصى

عارضت حركة حماس اتفاق أوسلو الموقع في 1993/9/13 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وأبدت حماس المسالمة مع السلطة القائمة وعدم اللجوء لأي عنف ضدها، على الرغم من أنها رأت في الاتفاق بأنه يقدم تنازلات مرفوضة تتعلق بالثوابت الوطنية والإسلامية، وأنه لن ينتج عنه إلا حكماً ذاتياً محدوداً (مشعال شاؤول، وأبراهام سيلع ،1999 ، ص13).

واستمرت حركة حماس في مقاومة الاحتلال عسكرياً، ولم تتخلَ عن هذا المشروع مما سبب توتراً بينها وبين السلطة الفلسطينية التي دخلت مدن الضفة وغزة وأخذت تُرسِّخ أقدامها(المركز الفلسطيني للإعلام ، 2003).

وقد استغلت السلطة الفلسطينية أكثر من نقطة وهي تقوم بإجراءاتها ضد حماس منها: الغطاء الدولي، وتأكدها بأن حركة حماس لن تقف في وجهها وترد عليها، والإيحاء للناس بأن حماس عقبة في وجه المشروع الوطني، وتشجيع بعض الإسلاميين لتشكيل أحزاب إسلامية جديدة بديلاً عن حركة حماس (الشاعر ،1999، ص26) .

وقد نفذت كتائب القسام بقيادة يحيى عياش عدة عمليات هي : عملية رائد زكارنة في العفولة في 1994/4/6، وعمار عمارنة في الخضيرة في 1994/4/13 وصالح نزال في شارع (ديزنغوف) في تل أبيب في 1994/10/16، وقد اغتالت إسرائيل في 1996/1/5 المهندس يحيى عياش الذي اعُتبِرَ مسؤولاً عن عدة عمليات استشهادية رداً على مجزرة قام بها المستوطن باروخ جولد شتاين في الحرم الإبراهيمي في الخليل في 1994/2/25. (النواتي ، 2008 ، ص87:90).

وردت كتائب القسام على اغتيال يحيى عياش بسلسلة عمليات، مما دفع السلطة الفلسطينية للقيام بحملة اعتقالات واسعة في صفوف حركة حماس في 1996، تتابع هذا النهج من قبل السلطة

إثر كل عملية تقوم بها حركة حماس. وانعقد مؤتمر شرم الشيخ في 1996/3/13 رداً على هذه العمليات. واستمرت سياسة السلطة تجاه حماس على هذا النحو حتى العام 1997. وحاولت إسرائيل اغتيال خالد مشعل في عمان في 1997/9/25، وفشلت هذه المحاولة. وخرج الشيخ أحمد ياسين على إثر ذلك من السجون الإسرائيلية الأمر الذي سلّط الضوء على الحركة من جديد، وتحديداً في فترة حكومة اليمين بقيادة نتنياهو التي تعثّرت في عهدها العملية السياسية (المركز الفلسطيني للإعلام ،2003).

وطيلة الفترة الممتدة ما بين اتفاق أوسلو والعام 2000، اقتربت حماس من الفصائل الفلسطينية كالجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية، والقيادة العامة، والصاعقة والجبهة الديمقراطية، من خلال تشكيل تجمع الفصائل العشرة في عام 1994. وتحول هذا التجمع إلى ما عُرف بتحالف القوى الفلسطينية، والذي توافق على رفض اتفاق أوسلو، واستمرار المقاومة. وعقد هذا التحالف ثلاثة مؤتمرات فلسطينية في غزة ورام الله على إثر اتفاق واي بلانتيشن في عام 1998 رافضاً تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني، إلا إن قوة موقف هذه الفصائل سياسياً لم يمكّنها من تطوير حالتها التنظيمية إلى صيغة قيادية فاعلة تسمح لها بالتأثير الفعلي على القرار الفلسطيني وتصحيح مساره (محمود ،2004 ،ص70).

وقام أرئيل شارون في 2000/9/28 والذي كان في حينه عضو كنيست في الكيان الصهيوني بالدخول إلى المسجد الأقصى، وعلى إثر ذلك اشتعلت الانتفاضة الفلسطينية التي عُرفت فيما بعد بانتفاضة الأقصى. وتشكلت مع بداية انتفاضة الأقصى لجنة التنسيق العليا التي ضمت ثلاثة عشر فصيلاً (من قوى الشعب الفلسطيني) في الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها حماس، والتي نجحت بصورة ملحوظة في التنسيق الميداني لفعاليات الانتفاضة. لكن هذه القوى لم تتفق على برنامج سياسي مشترك، على الرغم من تواصل الحوار فيما بينها في داخل الأرض المحتلة وخارجها، وتكرار المحاولات في غزة والضفة والقاهرة، وآخرها الحوار الذي انتهى في كانون أول 2003 في القاهرة دون أن يسفر عن شيء (محمود ،2004 ،ص77).

بعد انهيار مفاوضات كامب ديفيد الثانية في تموز / يوليو 2000، واندلاع هذه الانتفاضة، أدركت إسرائيل مخاطر قيام الدولة الفلسطينية، لذا عمدت خلال انتفاضة الأقصى على تدمير مقرات وهيئات السلطة، ولكن انتفاضة الأقصى بفعاليتها وصمودها أدّت إلى ظهور خطة خارطة الطريق، غير أن الولايات المتحدة تراجعت عن خارطة الطريق بهدف دعم خطة شارون في الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة، ثم ظهرت خطة أولمرت وليبرمان، حتى وصل الأمر أخيراً إلى طرح فكرة الدولة اليهودية من قبل نتنياهو، بهدف التملص من كافة الاستحقاقات والهروب للأمام، وعدم تطبيق قرارات الشرعية الدولية (أحمد، 2011، ص 60).

في انتفاضة الأقصى حتى كانون ثاني 2004 فقدت حماس العشرات من عناصرها وقادتها وعلى رأسهم أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي وإبراهيم المقادمة وصلاح شحادة وإسماعيل أبو شنب وجمال منصور وجمال سليم وصلاح دروزة ويوسف السركجي ونصر جرار وقيس عدوان ومحمود أبو هنود. وحصرت حركة حماس معركتها مع إسرائيل في أرض فلسطين بدون استثناء، ولم تنقل هذه المعركة إلى خارج فلسطين سواء ضد الولايات المتحدة أو أهداف إسرائيلية في الخارج، على الرغم من اعتقال الولايات المتحدة لموسى أبو مرزوق رئيس المكتب السياسي السابق لحماس، فحماس لا تريد فتح جبهات جديدة والانشغال بها عن قضيتها الأساسية وهي قضية فلسطين (المركز الفلسطيني للإعلام، 2003).

وتوقفت الانتفاضة الفلسطينية الثانية–التي اندلعت في 28 سبتمبر 2000– بعد خروج إسرائيل من قطاع غزة في 2005/9/12، وتميّزت هذه الانتفاضة مقارنة بسابقتها بكثرة المواجهات المسلحة، وتصاعد وتيرة الأعمال العسكرية بين المقاومة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي، راح ضحيتها 4412 شهيداً فلسطينياً و48322 جريحاً، وأما خسائر الجيش الإسرائيلي فتعدادها 334 قتيلاً ومن المستوطنين 735 قتيلاً وليصبح مجموع القتلى والجرحى الإسرائيليين 1069 قتيلاً و 4500 جريحاً، وعطب 50 دبابة من نوع "ميركافا"، ودُمّر عدد من الجيبات العسكرية والمدرعات الإسرائيلية. ومرت مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة خلالها بعدّة اجتياحات إسرائيلية منها عملية الدرع الواقي وأمطار الصيف والرصاص المصبوب (الموسوعة العربية ، 2012).

وأكد أسامة حمدان –مسئول العلاقات الخارجية في حركة حماس– في 2011/12/13 أن حركته مرت ومنذ انطلاقتها بالكثير من العقبات التي تمكنت من اجتيازها والتغلب عليها، ولعل المحطة الأولى والأهم هي محطة انطلاق تلك الحركة، في الوقت الذي كانت القضية الفلسطينية بحاجة ماسة إليها، وفي الوقت الذي راهن فيه الكثيرون على أن القضية الفلسطينية ضاعت أو انتهت، أما المحطة الثانية والمهمة في تاريخ الحركة الإسلامية، هي حملة الاعتقالات التي استهدفت الحركة، والتي اعتقل فيها آنذاك الشيخ أحمد ياسين وعدد كبير من رموز وقيادات الحركة، مما هدد ذلك وجود الحركة واستمراريتها، وأن المحطة الثالثة من محطات الحركة كانت محطة الإبعاد إلى مرج الزهور، عندما أبعد الاحتلال الصهيوني أكثر من 400 قيادياً من القيادات الفلسطينية إلى خارج فلسطين ولكن هذه القيادات صمدت في مرج الزهور، ثم عادت بعد عام لتُسقط بذلك سياسة الإبعاد الإسرائيلية، ومحطة هامة في تاريخ الحركة أيضاً وهي ومرحلة اغتيال القادة وسلسلة الاغتيالات التي طالت العديد من قياداتها الكبيرة وعلى رأسها الشيخ أحمد ياسين، والدكتور عبد العزيز الرنتيسي والشيخ صلاح شحادة والدكتور إبراهيم المقادمة والمهندس إسماعيل أبو شنب والشيخ جمال سليم وجمال منصور، وعشرات

آخرين أثّروا في مسيرة الحركة، وأيضاً مرحلةً انتخابات عام 2006 والتي فازت بها حركة حماس ووطّدت أركانها ودخولها للعملية السياسية وحققت فيها فوزاً كبيراً، وأيضاً تجربتها السياسية في حكم قطاع غزة وحرب الفرقان التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة، وأخيراً صفقة تبادل الأسرى التي أرغمت إسرائيل على الاستجابة لشروط المقاومة الفلسطينية، مثبتةً بذلك براعة المفاوض الفلسطيني (شبكة فلسطين للحوار ،2011).

3.2 المبحث الثالث: حركة حماس ورؤيتها للوضع السياسي والعملية السياسية

1.3.2 المقدمة

ترى حماس في المادة (11) في ميثاقها أن فلسطين أرض وقف إسلامي، لا يجوز التنازل عن أي جزء منها، وحسب الميثاق فإن " الجهاد هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين من هذا المنطلق الإيماني، فإن الحركة ترفض أية عملية تفاوضية، واستناداً إلى المادة 31 من الميثاق، "فإن المبادرات والحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل الصراع، تتعارض مع عقيدة الحركة، لذا فهي ترفضها، وتؤكد أن الطريق الوحيد للتحرير هو المقاومة" (ميثاق حركة حماس،1988).

من هذا التصور، يمكن اجتزاء رفض الحركة لحل الدولتين؛ لأنه يشكل – من وجهة نظرها– اعترافاً بإسرائيل. كما أنها ترفض مشروع إعلان الدولة الفلسطينية، الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر بتاريخ 15 تشرين الثاني من عام 1988. وقد اعتمد موقف حماس الرافض لعملية التسوية إلى مجموعتين من العوامل: الأولى تتعلق بالعوامل التاريخية والعقائدية؛ والثانية: شروط العملية السلمية الظالمة لحق الشعب الفلسطيني (الشاعر، 1999، ص57).

ومن يقرأ ميثاق حركة حماس يجد تأثير البعد الديني في تناول المسألة الوطنية. وقد ساهم ذلك في منع تعايش الحركة مع السلطة الوطنية، غير أن هذا لا يعني أن الحركة ألغت الأسباب السياسية في تعاطيها مع التسوية وذلك عبر تصريحات قياداتها التي تشير إلى وجود تناقض بين استراتيجية الحركة المكتوبة في بياناتها، والمعتمدة على الموقف الإسلامي التاريخي من رفض أية محاولة لأية تسوية(البرغوثي ،1990،ص105).

وحدث تطور فيما بعد على موقف حماس في السنوات الأخيرة، حيث تركّز رفضها في التفاوض مع إسرائيل على أسباب سياسية، ويتضح ذلك كثيراً في تصريحات قيادتها، من قبيل اختلال موازين القوى بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهذا موقف سياسي وليس ديني، حيث لم يقل أحد من الفقهاء بتحريم التفاوض مع الأعداء تحريماً مطلقاً(منير ،1997، ص 108).

ويُحسب ذلك لصالح التطور السياسي الإسلامي الفلسطيني والديمقراطية، وتتبدى هذه الواقعية في تصريحات قادة حركة حماس، من قبيل تصريح محمد نزال – القيادي في حماس – لوكالة رويترز في تاريخ 2005/9/21 بأن "هذا الميثاق ليس قرآناً"، وهو ما يوضح أن حماس مستعدة على الأقل السماح بالتفاوض، رغم أن ذلك يتضمن شروطاً متشددة أكثر من شروط م.ت.ف، وبأنها ستعمل على توجيه أهداف المفاوضات ومراقبتها بشكل رسمي، ورفع سقف التفاوض، واعتماد لغة جديدة، وأن يكون التفاوض على قاعدة التبادلية، وتحسين شروطه، وكل ذلك إما عن طريق تسليم ملف المفاوضات إلى المنظمة، أو أن تفاوض إسرائيل من خلال أطراف ثالثة(الأزعر ،2006).

وهو ما دعا محمود الزهار القيادي في حركة حماس، للإعلان بتاريخ 2006/1/23 أن المفاوضات ليست حراماً، وهو تطور في فكر وممارسة الحركة، بعدما كان ميثاقها يعتبر أن المفاوضات خط أحمر، وهذا يعد بمثابة تعديل على أيديولوجيتها مع قدر من الواقعية السياسية وهذا يقودنا لأن نعرف كيف سارت العلاقة بين السلطة الفلسطينية الناشئة استناداً إلى اتفاقية أوسلو، وبين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) المعارضة أصلاً لهذه الاتفاقية؟. ويرى عماد جاد أن "حركة حماس كانت تعتقد أن السلطة الفلسطينية لن تصمد طويلاً، وكانت لدى حماس قناعة بأن الصراع بين الأجهزة الأمنية والخلافات الداخلية، إضافة إلى سخط وعدم قناعة الشارع الفلسطيني باتفاقات أوسلو، كل ذلك سوف يطيح بهذه الاتفاقات ومعها السلطة الفلسطينية، مشيراً إلى أن الحركة عملت من جانبها على إظهار عجز السلطة الفلسطينية وعدم قدرتها على السيطرة على الشارع الفلسطيني، حيث بدأت بتنفيذ بعض العمليات النوعية ضد إسرائيل مثل واقعة خطف الجندي الإسرائيلي ناخشون فاكسمان ، والإصرار على أن تكون حماس فقط هي التي تتولى عملية التفاوض مع إسرائيل والتي تحصل بمفردها على ثمن الإفراج عنه، حيث رفضت حماس السماح للسلطة بلعب أي دور في المفاوضات"(هلال ، 2006 ،ص81).

2.3.2 حركة حماس والانتخابات

رفضت حركة حماس رفضاً مطلقاً خوض الانتخابات التي أُجريت في 20 يناير 1996 م لانتخاب رئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني كون هذه الانتخابات تأتي ضمن اتفاقيات أوسلو وتكريساً لها. وجاء في مذكرة للحركة صدرت في 1996/1/16 م " لأن الاحتلال ما زال يجثم على أرضنا ويستبيح ثرواتنا ومقدساتنا؛ ولأننا نرى أن شعبنا جدير بانتخابات حقيقية تمثيلية لا تستثنى أي فئة منه، فقد قررنا مقاطعة هذه الانتخابات ودعوة شعبنا الفلسطيني إلى مقاطعتها" (حركة المقاومة الإسلامية "حماس": مذكرة صادرة، 1996/1/16 م).

ويُعد قرار حركة حماس بخوض الانتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني، والتي أعلن أبو مازن تأجيلها لإعطاء الفرصة لدراسة قانون الانتخابات، عاملاً بعيد الأثر علي الحياة السياسية الداخلية في فلسطين وعلي مستقبل التسوية السياسية للنزاع الفلسطيني (شلاش ،2012).

مع تزامن تصريحات الشيخ احمد ياسين تحت شعار المشاركة بالدم والمشاركة في القرار ومن يستنكف فلن يضرنا وجاء إعلان الشيخ ياسين عن هذا الموقف الذي حاز تأييداً واسعاً داخل الجماهير المحلية للمتعاطفين مع حركة حماس، ورأى هؤلاء في الاشتراك في الانتخابات أقل الضررين، وظنوا أن الاشتراك سيكون بمنزلة الضمان ضد محاولات إضعاف حركة حماس أو تصفيتها (مشعال وسيلع ، 1999،ص168).

وعلى الرغم من عدم الاشتراك في الانتخابات لشهر مارس 1996 أعلن حزب الخلاص الإسلامي الوطني عن نشأته الرسمية، وبعد أن أعلن مؤسسوه أنهم حصلوا على موافقة قانونية من السلطة الفلسطينية، وقد واكب الإعلان نشر أسماء 19 شخصاً وهم أعضاء المكتب السياسي للحزب الأمر الذي أبرز طابع الاختلاف بين الحزب وبين التركيبة السرية لقيادة حركة حماس. وكان قد عمل الحزب في مجال الإعلان وتجنيد الشباب وأعمال المخيمات الصيفية للأولاد في فصل الصيف، وعندما ساد التوتر مع السلطة الفلسطينية أعلن الحزب عن احتجاجه لأعمال القمع من جانب السلطة(مشعال وسيلع ،1999،ص127).

وساهم نجاح حركة حماس في انتخابات الهيئات المحلية والبلدية في سنة 2005 في دفعها إلى خوض الانتخابات التشريعية التي عقدت في قطاع غزة بتاريخ 25يناير 2006 م، وقد جاء في البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والإصلاح التي تمثل حركة حماس ما يلي "إن مشاركتها في الانتخابات التشريعية في هذا التوقيت وفي ظل الواقع الذي تعيشه القضية الفلسطينية تأتي في إطار البرنامج الشامل لتحرير فلسطين وعودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه ووطنه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس لتكون هذه المشاركة إسناداً ودعماً لبرنامج المقاومة والانتفاضة الذي ارتضاه الشعب الفلسطيني خياراً استراتيجياً لإنهاء الاحتلال" (البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والإصلاح ، 2006،ص7).

ولقد شكّل قرار حماس بدخول الانتخابات التشريعية تطوراً جديداً في مسار عمل الحركة السياسي على الصعيد الفلسطيني، وهذا طبيعياً في ضوء تعاظم مسؤولياتها والتزاماتها وفي ضوء حركة الأحداث والتاريخ والمتغيرات المحلية والعربية والدولية، من دون أن يؤثر على ثوابت حركة حماس الإسلامية. بل لعلّه يكون مدخلاً جديداً والإسهام في إعادة تشكيل الحياة السياسية الفلسطينية بما يكفل الحفاظ على الثوابت الوطنية، وحقوق الشعب غير قابلة للتساوم. واتخذت حماس قرار

مشاركتها بعد دراسات طويلة متأنية ومعمقة، وبعد ممارسة العملية الشورية وبشكل واسع منتظم لقواعدها وكوادرها في الداخل والخارج بما في ذلك الأسرى في سجون الاحتلال، وهي تسعى إلى حماية برنامج المقاومة واستخدام منبر المجلس التشريعي للدفاع عنه، حيث أوجدت انتفاضة الأقصى حقائق جديدة على الأرض، جعلت من برنامج أوسلو تاريخاً ماضياً، وإن حماس تتقدم نحو الانتخابات في وقت بات جزء كبير من الشعب في دائرة المقاومة(قائمة التغيير والإصلاح:2006).

وقد حققت حركة حماس في الانتخابات التشريعية فوزاً ساحقاً فاق توقعات المراقبين وحتى الحركة نفسها، بل تجاوزت النتيجة ما توقعته استطلاعات الرأي نفسها، فحسب النتائج النهائية للانتخابات التشريعية 2006م التي أعلنتها لجنة الانتخابات المركزية بتاريخ 2006/1/29 حصلت الحركة على 74 مقعداً، فيما حصلت حركة فتح على 45 مقعداً من مجموع مقاعد المجلس البالغة 132 مقعداً (صافي، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، يناير2007).

وتُعدّ هذه الانتخابات-2006- الأولى التي تشارك فيها التيارات والفصائل الفلسطينية كافة، بكل اتجاهاتها السياسية والفكرية، باستثناء حركة الجهاد الإسلامي، خاصة وأنّها تتعلّق باختيار المجلس التشريعي، حيث اعتبر البعض-حركة فتح- أن نتائج انتخابات البلدية السابقة التي فازت فيها حماس بنسب تتراوح بين 35-40% من الأصوات والمقاعد لا تُعبّر بالضرورة عن التوجّه السياسي للمجتمع الفلسطيني، مستشهدين بالحالة الأسترالية، حيث فاز حزب العمال في الانتخابات البلدية، بينما سيطر حزب المحافظين في الانتخابات التشريعية. لكن نتائج الانتخابات البرلمانية الفلسطينية أكّدت المؤشر العام للانتخابات البلدية بتقدّم حركة حماس وتراجع حركة فتح، ولكن المفاجآت في حجم هذا التحوّل الذي بلغ أكثر من 27.6% في فرق الأصوات والمقاعد بين حماس وفتح لصالح الأولى، حيث حصلت حماس على 60.6% من مقاعد المجلس، بينما حصلت فتح على 32.6%(نوفل وأخرون ، 2006).

وشكل قرار حركة حماس بالمشاركة في هذه الانتخابات تحولاً مهماً في مقاربتها للوضع السياسي، هذه المشاركة ستفرض على حركة حماس التعامل مع إسرائيل والمجتمع الدولي والدخول في التسويات السياسية، لذا أدركت حماس أن هذا القرار بالمشاركة يقتضي أسلوباً ومصطلحات سياسية جديدة، وهذا يناقض ميثاقها بوضوح، والاتجاه إلى استخدام لغة براغماتية نسبياً وتجنب الدعوة للقضاء على إسرائيل، وفي هذه الانتخابات قلّلت حركة حماس من لغتها الأيدولوجية وشددت على البرامج الاقتصادية والتعليمية والسكنية والصحية وغيرها من البرامج التي تريد تطبيقها. وزادت هذه المرونة السياسية في موقف حماس عندما شكلت حكومتها في 2006، والدعوة إلى وقف إطلاق النار وعلى "حل مرحلي" (Paul , 2009, p15-16).

وبإعلانها رسمياً خوض الانتخابات التشريعية، تكون حركة حماس قد أعلنت بداية التغيير البنيوي في الأطر الفلسطينية كافة، وفي المقدم منها، منظمة التحرير الفلسطينية، كبيت معنوي للفلسطينيين جميعاً. فمنذ نشأة النظام الفلسطيني وتبلور أبعاده وأسسه منذ العام 1969، وهو العام الذي شهد تحولاً بنيوياً عاصفاً في بناء منظمة التحرير الفلسطينية، التي أسسها أحمد الشقيري، على أسس تكنوقراطية تلبي احتياجات رسمية عربية، وأخرى شعبية فلسطينية. وتأتي مشاركة حركة حماس ليس في الانتخابات التشريعية فحسب، بل في الحياة السياسية كافة، كقوة وطنية مركزية للتغير في بنية م. ت. ف، والسلطة الفلسطينية القائمة، عبر انتخابات حرة ونزيهة وشفافة (شبيب ، 2005).

الحديث عن جدوى هذه الانتخابات، وإمكانية إجرائها، والتي من خلالها يمكن أن يمارس الإنسان الفلسطيني حقه في اختيار من يمثله سواءً على الصعيد الخدماتي (بلديات مجالس قروية ومحلية) أو على الصعيد السياسي (رئاسية وتشريعية) حيث إن الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي حدثت لمرة واحدة عام 1996 لم تكن الظروف السياسية بهذا النضج الذي يعيشه شعبنا الفلسطيني وقد قاطع تلك الانتخابات عدد من القوى السياسية. ودخول حركة حماس في الانتخابات والتي تمثل موقفها سابقاً في المشاركة في جميع الانتخابات النقابية والطلابية والخدمية، فحركة حماس طالبت بإلغاء سياسة التعيين للمجالس البلدية وغيرها واعتماد صندوق الاقتراع لاختيار من يقود هذه المؤسسة(صيام ،2012).

وقد فاجأ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الأخيرة الأوساط السياسية والثقافية في الغرب، وساهم فوزها في زيادة حجم الأقلام الغربية التي تكتب عنها، لكن هذه الكتابات بدت كمحاولة لإعادة تقديمها كحركة "إرهابية" وهي غير ديمقراطية، ولاسامية، ومعادية للسلام، وجزء من تنظيم جهادي عالمي يعادي الغرب، وخرجت أصوات تنادي بضرورة إعادة النظر في الصورة المشوهة التي قدمتها الدراسات الغربية عن الحركة، وتدعو إلى توضيح صورتها الحقيقية بكل حيادية وموضوعية ونزاهة. وما الانتخابات التشريعية الأخيرة وما أفرزته من نتائج تشكل تحولاً تاريخياً نقل حركة حماس من موقعها التقليدي كمعارضة إلى مربع الحكم والسلطة (الحروب،2006، ص149).

إن فوز حماس في الانتخابات في كانون الثاني/يناير 2006، قلب افتراضات كثيرة إقليمياً وعالمياً، وُصفت بأنها منظمة إرهابية بالنسبة بإسرائيل والغرب، وهي أكبر منظمة فلسطينية مسلحة إسلامية شُكّلت في بداية الانتفاضة الأولى، هدفها على المدى القصير طرد القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة ،كما أن لها هدفاً طويل الأجل، وهو إقامة دولة إسلامية في جميع أنحاء فلسطين التاريخية (Tammimi ,2007).

وخلاصة القول إن عدم الدخول في الانتخابات سوف يقود إلى تهميش حركة حماس سياسياً، وسوف يحرمها من المشاركة في صناعة القرار السياسي الفلسطيني، وسيفسح غيابها المجال للآخرين كي يرسموا صورة النظام السياسي الفلسطيني، وربما أن مراهنات حماس على وصول النظام السياسي الفلسطيني إلى طريق مسدود تعتبر من قبيل المغامرة غير محسوبة النتائج (خالد ،2004،ص110).

وهذا جدول للقوائم التي اشتركت في الانتخابات التي عقدت في 2006 وعدد المقاعد والنسبة

القائمة	عدد المقاعد	النسبة %
التغيير والإصلاح (المحسوبة على حركة حماس)	**76**	**57.6**
حركة فتح	**43**	**32.6**
المستقلون (مدعومون من حركة حماس)	**4**	**3.0**
أبو علي مصطفى (الجبهة الشعبية)	**3**	**2.3**
البديل (تشكيل من قوى اليسار الفلسطيني)	**2**	**1.5**
فلسطين المستقلة (بزعامة مصطفى البرغوثي)	**2**	**1.5**
الطريق الثالث (بزعامة حنان عشراوي وسلام فياض)	**2**	**1.5**
المجموع	**132**	**% 100**

(مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2006)

3.3.2 حركة حماس والنظام السياسي الفلسطيني

أثّر النظام السياسي الفلسطيني وحركة حماس على الآخر، فقد تركت حركة حماس أثراً في النظام الفلسطيني، وأدخلت بعداً جديداً، وهو البعد الإسلامي، بعد أن كان مقصوراً على الأبعاد الوطنية والقومية واليسارية والعلمانية، كذلك فإن النظام السياسي الفلسطيني ترك أثره أيضاً على حركة حماس، من حيث التأثير في توجهاتها وتحولاتها نحو الواقعية والبراغماتية، وتبني مواقف أقل تصلباً وتشدداً.

الحديث عن النظام السياسي الفلسطيني، منذ تشكل حقله السياسي الأول في التاريخ المعاصر عبر منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 م مروراً إلى اتفاقية أوسلو عام 1993م، وتشكيل السلطة

الفلسطينية، وبالتالي عملية التحول التي حدثت في النظام السياسي الفلسطيني، وانتقال الهيمنة فيه وصناعة القرار من المنظمة إلى السلطة، وما تلا ذلك من تغيرات في المجتمع الفلسطيني في نواحٍ متعددة، وبالتالي كان من الضروري دراسة سلوك العلاقة ما بين حركة حماس، ومنظمة التحرير الفلسطينية أولاً، ولاحقاً السلطة الفلسطينية، لمعرفة الأساليب والأدوات والوسائل التي استخدمتها حركة حماس في ضبط هذه العلاقات بوصفها حركة تختلف عن المنظمة والسلطة في الجوانب الفكرية، والمواقف السياسية(المبحوح،2006،ص103).

التعريف التقليدي للنظام السياسي هو: نظام الحكم بمعنى المؤسسات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، والتي تقوم بمهمة الدفاع عن الوطن ضد التهديدات الخارجية، وحفظ الترابط الداخلي، وهو التعريف الذي يربط النظام السياسي بالدولة، وهو تعريف مستمد أساساً من التعريف التقليدي لعلم السياسة بأنه علم الدولة(أبراش،2012).

وقد شكّل توقيع اتفاق أوسلو مناسبة جدية لاختبار مواقف القوى السياسية، فمعظم هذه القوى رفضت الاتفاق، وجاء هذا الرفض ضمن مستويين مختلفين نوعياً : الأول معارضة الاتفاق وفي نفس الوقت الاستفادة منه حزبياً وفردياً، والثاني معارضة اتفاق أوسلو قولاً وفعلاً، وهذا الاتجاه مثلته حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي. بالنسبة لحركة حماس فكانت مواقفها تأخذ شكل المعارضة الواضح، بدءاً من اتفاق أوسلو وإفرازاته، إلى رفض انتخابات المجلس التشريعي 1996. إن خبرة وتجربة حماس في العقد الأول من عمرها 1987–1996، يُمكن القياس عليه لما تم لاحقاً، فتجربة حماس خلال الفترة 2005–2007 يُمكن أن نلاحظ التناقض فيها مع ما سبقها، لتبدأ مسيرة التغيير والتحول (أبو النمل، 2007، ص 25:24)

ويمر النظام السياسي الفلسطيني في عملية إعادة بناء، تحتل حركة حماس فيها موقعاً مؤثراً وفاعلاً. وهذا يعني وقوع النظام في حالة عدم استقرار قد تفضي إلى أزمة شرعية، إذا ما بقيت حركة حماس تفتقر إلى رؤية واضحة ومنظور متكامل تقبل التفاوض حوله مع الفاعلين السياسيين الآخرين. منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها حركة تحرر وطني وعامل أساسي في حماية الهوية الفلسطينية الوطنية وتطويرها، والسلطة الفلسطينية بوصفها مشروع "دولاني" يجري الصراع على حدود إقليمه وشكل السيادة الوطنية عليه(محيسن،2007).

وقد امتلكت حركة حماس بُنية تنظيمية تميزت باتساعها، وشكلت إحدى ركائز القدرة السياسية للحركة، بجانب خطابها السياسي المستند إلى الحقوق التاريخية والدينية، والافتراض القائم حالياً أن

حماس أقدر من غيرها في سد ضعف الحركة الوطنية الفلسطينية، وعلى رأسها حركة فتح في ضوء تراجعها اللافت في التأثير الفاعل على الواقع السياسي. ويعتبر وصول حماس إلى قلب النظام الفلسطيني وقيادته تحولاً دراماتيكياً هائلاً في بنية النظام وخطابه وطبيعته. وممكن أن يكون لقيادة حماس النظام السياسي أثره البالغ على مستقبل هذا النظام وسيشهد بالضرورة مزيداً من التحولات، وهيمنة حركة حماس الأيديولوجية وسيطرتها السياسية في المجتمع والنظام السياسي، إلا إذا كانت قدرة حركة فتح على إعادة تصويب وجهتها وتعبئة جماهير كبيرة في مواجهة هيمنة حماس(عدوان،2006).

وقال إبراش:" إن حركة حماس لا تعترف بشرعية منظمة التحرير وتتخذ موقفاً رافضاً لسياستها ولكل الخيارات التي تطرحها، فالحركة تعتبر نفسها بديلاً للمنظمة ولنهجها وخصوصاً بعد فوزها بالانتخابات التشريعية 2006، وعلى هذا الأساس ومن ناحية نظرية تطرح المقاومة كخيار بديل لنهج المفاوضات والتسوية"(ابراش،2012،ص166).

ويرى الباحث منذ أن بدأت انتفاضة الأقصى لم تشهد الساحة الفلسطينية تحولات جذرية تساهم في إعادة صياغة العمل الوطني ضمن رؤى جديدة متفق عليها فلسطينيا، إلى أن بدأت حملة الاغتيالات التي شنتها إسرائيل ضد قادة حركة حماس وما تبعها من إقصاء للرئيس عرفات إلى أن غاب نهائيا كأحد أقطاب السياسة الفلسطينية بعد وفاته، وما توازى مع هذه الأحداث من إثارة ملفات الفساد والمطالبة بالإصلاح داخليا وخارجيا، إلى أن وصلت التطورات ذروتها بانسحاب إسرائيل من قطاع غزة وبعض مناطق الضفة، بالتزامن مع موجة الانتخابات المحلية التي أظهرت تقدم حركة حماس، وانطلاق الحوار الفلسطيني الداخلي، كل ذلك شكل البيئة والخلفية لظهور بوادر التغيير في ملامح النظام السياسي الفلسطيني(الشوبكي،2007،ص59).

4.3.2 رؤية حركة حماس للقضية الفلسطينية والتسوية السياسية مع إسرائيل

إن الحركة ترفض أي حلول سياسية مطروحة منذ عام 1947 م، لان أي اتفاق يتم، فإنه قائم علي الظلم، لأن هذه الحلول تعطي شرعية للدولة المغتصبة، كما ترفض أي حلول، وكل القرارات الدولية الصادرة من مجلس الأمن الدولي، والتي تعترف بوجود إسرائيل، لأن هذه المبادرات وما يسمى بالحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية تتعارض مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية حماس، فالتفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين(الدبس،2009،ص39).

"تضع حركة حماس تصوراً لفضاء من العلاقات السياسية (سواء مع المجتمع أو مع المحيط الإقليمي والدولي) قائم على أسس أيديولوجية – دينية، علاوة على رفضها للعملية السلمية المتبناه من قبل حركة فتح. وحاولت حركة حماس منذ العام 2006 تقديم نفسها كبديل لحركة فتح أكثر تماشياً مع

الهم الوطني الفلسطيني؛ مما ساعدها على الفوز في انتخابات العام 2006م، ببرنامج سياسي يمجد المقاومة الوطنية (الكفاح المسلح) على حساب العملية السلمية، ويضع تصوراً لمؤسسات دولة أكثر شفافية، قائمة على مبدأ سيادة القانون وفصل السلطات"(مخيمر،2013،ص3).

حقيقة أن حركة حماس أظهرت من قبل مرونة في مواقفها من التسوية مع إسرائيل، ففي حين أن موقفها الأيديولوجي هو أن فلسطين من البحر إلي النهر أرض وقف إسلامي لا يمكن التنازل عن أي جزء منه، وهو ما يتضمنه ميثاقها، إلا أنها لا تستبعد فكرة الحل المرحلي القائم علي أساس إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بشروط معينة، كما أنها تقبل حل الهدنة مع إسرائيل كمدخل شرعي ديني لقبول الحل المرحلي، وقد قبلت حركة حماس التهدئة مع إسرائيل حيث أعلنت عن فترة تهدئة في مقابل وقف إسرائيل لكافة أشكال عدوانها(الحروب ،1997،ص78).

يمكن ملاحظة بعض الجذور والإرهاصات الأولى لفكرة الهدنة لدي الشيخ ياسين منذ العام الأول للانتفاضة الفلسطينية. حيث يمكن أن يُستشف ذلك من بعض تصريحاته ومقابلاته في عام 1994. وتنطلق فكرة الشيخ ياسين في الهدنة ليس من قراءة للواقع فقط بل من قراءة استشرافية زمنية للمستقبل قد يغلب عليها الطابع الغيبي، وأن دوام أي صلح بُني على فساد مصيره الزوال، والذي يتحكم في زمانه موازين القوى التي لا تلبث على حال، وأن الانتفاضة لا يمكن أن تحقق النصر الحاسم على دولة الاحتلال بقوتها وواقعها، وإنما هي وسيلة لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي من أراضي 1967 م. وتحمل هذه الإجابة ضمنياً موافقة الشيخ ياسين على هدنة مع إسرائيل مقابل انسحابها من الأراضي المحتلة، ويُلاحظ من الواقعية السياسية التي انتهجها الشيخ ياسين بقوة دولة إسرائيل في الوضع الراهن، وأن إمكانية طردهم أو تحقيق النصر عليهم غير وارد، والهدنة في هذه الحالة تعني عدم الاعتراف بإسرائيل، ولقد حددها الشيخ أحمد ياسين بأجل وهو عشر سنوات وهذا يتماشى مع صلح الحديبية ولا يتنافى مع الشرع (صافي،2009).

ويمكن فهم مواقف حماس من العملية السلمية والتسوية مع إسرائيل على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى: موقف مبدئي رافض للحل السياسي وذلك بدون التوسع في تعليله، والمرحلة الثانية: رفض الدخول في أي تسوية سياسية تؤدي إلى التنازل عن أية حقوق، والمرحلة الثالثة: الاستعداد للموافقة على هدنة مع إسرائيل ولكن بدون الاعتراف بدولة إسرائيل. ثم أعلنت حركة حماس عن حل مؤقت وذلك بوجوب خطة تقضي بالقبول بحل قائم على دولتين تعود بموجبه سائر أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، أي إقامة دولة فلسطينية وحل مرحلي مع الوصول لتهدئة لمدة عشر سنوات أو عشرين سنة وانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وشرق القدس بدون شرط أو قيد(Paul ,2009,pp7-8).

وأصبح أكيداً أن حركة حماس لم تُسقط الأسباب السياسية في تعاطيها مع التسوية وذلك عبر تصريحات قياداتها، وهذا يؤكد وجود تناقض بين استراتيجية الحركة المكتوبة في بياناتها والمعتمدة على الموقف الإسلامي التاريخي من رفض أية محاولة لأية تسوية، وبين تصريحات رموزها (البرغوثي، 1990، ص105).

حدث تطور مطرد في فكر حركة حماس السياسي عبر السنوات العشرين الأولى من عمرها، وصارت الحركة تتجه نحو البرجماتية السياسية على حساب الأيديولوجية والشعارات، فحماس الميثاق 1988 تختلف عن حماس البرنامج الانتخابي 2006، فحماس الأخيرة متسيسة ومنفتحة على عكس حماس الأولى المؤدلجة والمغلقة، فالبرنامج السياسي لحركة حماس المعلن عنه في شهر آذار/ مارس 2006، بعد فوزها في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني مثل خطوة هامة في سياق البرجماتية، ولكن بعد السيطرة العسكرية على قطاع غزة في شهر حزيران/ يونيو2007 ظهرت حالة الإرباك والتردد بين البرجماتية والشعارية(الحروب، 2008، ص 42).

وتؤكد حماس باستمرار قبولها بإقامة دولة فلسطينية في حدود عام 1967 وعاصمتها القدس، وهذا الموقف العملي يلائم إمكانية قبولها بحل الدولتين، وقد صرّح خالد مشعل " أن حماس تعترف بوجود إسرائيل كحقيقة على أرض الواقع، لكن الاعتراف الرسمي بها لن يتم إلا بعد قيام دولة فلسطينية". وتنفي الحركة حدوث أي تغيير في موقفها وسياستها، بيد أنها طرحت فكرة الهدنة التي تعد لفظاً مقابلاً لكلمة التسوية، وأن توقيع اتفاق الهدنة مع إسرائيل هو بمثابة اعتراف بها، وألا فسيُوقع الاتفاق مع من؟ واستعداد الحركة للالتزام بتهدئة أو هدنة طويلة الأمد، يساوي استعداد الحركة لإنهاء الصراع (عزام،2007 ،ص126).

لذا يرى الباحث تأكيد حركة حماس مراراً أنها ليست ضد مبدأ السلام فهي مع السلام وتدعو له وتسعى لتحقيقه، وتتفق مع جميع دول العالم على أهمية أن يسود السلام العالم أجمع، ولكنها مع السلام العادل الذي يعيد الحقوق للشعب الفلسطيني، ويُمكّنه من ممارسة حقه في الحرية والعودة والاستقلال وتقرير المصير، وبناء الدولة المستقلة وإقامة المؤسسات الوطنية على كامل الأرض الفلسطينية.

5.3.2 التحول الديمقراطي والحوار عند حركة حماس

مثّلت الانتخابات ونتائجها صورة ديمقراطية، وشكّلت سابقة في الوطن العربي، فلم تعد إسرائيل الدولة الديموقراطية الوحيدة في المنطقة، حيث قدّمت هذه الانتخابات درساً مهماً للأمة العربية، وأثبتت بأنّ الشعوب العربية مهيأة وقادرة على ممارسة الديمقراطية، وهي تحت الاحتلال فكيف في حال كانت

في دول مستقلة. وتعدّ هذه النقطة أمراً مفيداً يُسجّل لحكومة أبي مازن أولاً لالتزامها بتعهداتها بإجراء الانتخابات بصورة ديموقراطية ونزيهة، ويسجل للفصائل المسلحة ثانياً التي التزمت بالهدوء، وبإنجاح العملية الديموقراطية، وأعطت صورة مشرقة عن الشعب الفلسطيني، الذي انتخب وفقاً لأجندة وانتماءات سياسية، ولم تُشْترَ أصوات الناخبين كما في بعض الدول العربية، وهو ما دفع صحيفة الواشنطن بوست إلى القول أن الشعب الفلسطيني أثبت أنه لا يُشترى بالمال(المركز الفلسطيني للإعلام،2006).

ويؤكد منهج حركة حماس النظام والترتيب، وممارسة النقد البناء، والاستعداد الدائم للتجديد والتطوير، والاعتراف بالتدرج وعدم التزمت والتفريط والبعد عن الراديكالية والصدام مع الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي، ربما قناعة منهم أن الصدام في مرحلة معينة يكون مضراً(أبو عمرو، 1989،19).

وتمتاز الحركة بخروج العديد من الحركات الإسلامية الفلسطينية المعاصرة، المعتدل منها والراديكالي، من تحت عباءتها، وبقيت هذه الحركات متمسكة بشعار الحركة التاريخي" الإسلام دين ودنيا"، وتتطرق الحركة بالتفصيل والإسهاب لقضايا تهم الإسلام والمسلمين، مثل: طبيعة السلطة في الإسلام، وسيادة الشعب والحاكمية لله وعلاقة الدين بالدولة (العلي، 1996،ص189).

"ويظلم الإسلام مرتين، مرة عندما يقارن بالديمقراطية، ومرة عندما يقال إنه ضد الديمقراطية ، وهذا الاختلاف لا ينبغي أن يحمل بمعنى التضاد أو الخصومة، حيث يظل مجال الاتفاق قائماً في بعض القيم الأساسية والمثل العليا، لكنه ينبغي أن يفهم في إطار التنوع والتمايز، موقف المسلمين – وليس الإسلام – من الديمقراطية يمثّل بؤرة مهمة مقرونة بالالتباس. فالديمقراطية لا يُنظر إليها كنظام للحكم يقوم على الحرية والمشاركة السياسية والتعددية وغير ذلك فحسب، وإنما كرمز لمشروع غربي مارس القهر والذل بحق العرب والمسلمين، ويعكس خطابه الإعلامي على الأقل عداءً ظاهراً للإسلام"(فهمي هويدي ،2012).

ويبين هذا التحول مدى التأثير على الديمقراطية في الواقع الفلسطيني، إذ يُمكن أن تصبح الديمقراطية داخل النظام السياسي أداة لتثبيت وترسيخ مفهومها على مستوى الدولة، وليست أداة للقمع والاستبداد، وأن حركة حماس، اعتمدت على التأييد الشعبي والجماهيري لها، المستمد من التفاف الشعب حولها، وليس على الانتخابات كمقياس لديمقراطيتها.

ورغم ذلك نستطيع تبين وجود نوع من الديمقراطية لدى حماس أكثر من غيرها من الفصائل، حيث نجحت الحركة في عدم تسليم قيادتها لفرد واحد، بنجاحها في تطبيق مبدأ القيادة الجماعية. يقول

الشيخ أحمد ياسين: "لا يوجد لدى حماس فردية، بمعنى أن يأخذ شخص قراراً فردياً على عاتقه"(النواتي،2009،ص41).

وتعتقد حماس، بسبب الظرف الأمني والسياسي، أنه لا يمكن لها اللجوء إلى الانتخابات لكي تختار قواعد الحركة القيادات التي تفرز بدورها تشكيلات قيادية تنتخب القيادات العليا، كما أن هذا الظرف لا يساعدها على عقد المؤتمرات المهمة في تكريس الشورى، والمراجعات الإدارية والتنظيمية والسياسية للقرارات، ولهذا كثيراً ما تلجأ الحركة إلى طريقة التعيين لاختيار القيادة، إذا تعذر إجراء الانتخابات. فنظام العمل لديها قائم على ركيزتين: الانتخابات ومن ثم التعيين(عزام،2007،ص61).

"لكن عملية التحول الديمقراطي المحدود التي شهدها العام 2006 لم يكتب لها النجاح المستدام مما قد يكون سبباً في دفع حركة حماس في نهاية المطاف، للجوء إلى القوة العسكرية للسيطرة على مؤسسات السلطة الوطنية في العام 2007 وإدارة الشؤون المدنية لقطاع غزة، وتقود في نفس الوقت عملية التحرر الوطني من خلال المقاومة المسلحة (على الأقل على المستوى الرسمي المعلن) من داخل مؤسسات الدولة (السلطة الوطنية). وهنا واجهت حماس مسألة أو معضلة التوفيق بين متطلبات التحرر الوطني وبين متطلبات إعادة بناء مؤسسات دولة على أساس من سيادة القانون، والفصل بين السلطات"(مخيمر ، 2013،ص3).

وتعقيباً لما سبق يبقى السؤال الرئيس هل حركة حماس ديمقراطية بفعلها؟، وهل اتجهت في نهجها وطريقتها إلى الديمقراطية ؟ الجواب ممكن أن يكون ما بين إيجاب أو سلب، ويُمكن القول بأن حركة حماس اعتمدت الحرية والديمقراطية بصورة نسبية من داخلها، وأصبحت تبدي وبصورة شبه رسمية أنها ضد سياسة تكميم الأفواه وكبت الحريات وإعطاء الصبغة الديمقراطية على أفعالها وأقوالها.

ويرى الباحث أنه لا يوجد طريق إلا الديمقراطية الحرة للبرامج الوطنية الموحدة، وضرورة الحوار الوطني الشامل، والدعوة إلى انتخابات شرعية وديمقراطية تشريعية ورئاسية ومجلس وطني جديد موحّد لممثلي الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات وفق قانون الانتخابات النزيه والشفاف.

6.3.2 الإصلاح السياسي والتعددية السياسية

واجه النظام السياسي الفلسطيني منذ تأسيسه الأول ومع مراحل تطوره، خلافات وانقسامات بين التشكيلات السياسية، نتيجة الاختلاف في وجهات النظر حول الموقف والتوجه السياسي، ولم تصل هذه الخلافات الفلسطينية الحزبية إلى حد الشرخ في بنية النظام السياسي، كما حدث لحظة سيطرة حركة حماس عسكرياً على مؤسسات السلطة الوطنية في قطاع غزّة، وما نتج عنها من انقسام

تفاقم بوتيرة سريعة ومرتفعة، في ظلّ تجاهل مستمر لمساعٍ فلسطينية ومبادرات عربية داعية إلى تحقيق المصالحة الوطنية، وإزالة الانقسام السياسي الذي تحول نتيجة لتعقيدات داخلية وخارجية، إلى مجموعة عوائق أغلقت أبواب الإصلاح في النظام السياسي الفلسطيني.

وقد أكدت الحركة ومعها بقية الفصائل الفلسطينية في بيان مشترك يوم 2005/7/18 المخرج من أزمة السلطة الراهنة هو الإصلاح الشامل والجذري للوضع الفلسطيني، وذلك بوقف جميع أشكال الانفلات الأمني والفوضى ومحاربة الفساد والمحسوبية، ومحاسبة منتفعي المال العام أو استغلال المنصب السياسي والوظيفي، والاحتكام إلى احترام وتفعيل سيادة القانون(عزام، 2004، ص85).

فإصلاح السلطة وفق مفهوم حماس، يعني القضاء على مظاهر الفساد المالي الذي واكب نشأتها، وإعادة توزيع واقتسام السلطة نفسها، وفق قواعد أكثر عدالة تراعي تضحيات كل طرف، وتدفع حركتي حماس والجهاد الإسلامي للانضمام إلى الإجماع الوطني(م.ت.ف بعد إصلاحها) واعتبار المقاومة غير مستبعدة، مع الحرص على تحقيق الإجماع الوطني على استخدامها، على أن تكون عملية الإصلاح كلية وبمرجعية فلسطينية وطنية(صحيفة الأيام ، 2004).

في برنامجها الانتخابي أوضحت حماس رؤيتها للإصلاح والتي تدعو إلى خلق مناخ مناسب تساعد في تحقيق غايات الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال، والحفاظ على حق الشعب في إدارة شؤونه وتقرير مصيره، ونشر العدل والمساواة بين الناس، والحفاظ على الحريات العامة ووضع حد للفساد المالي والإداري والأخلاقي، وتحديث التشريعات والنظم الإدارية والاهتمام بالعنصر البشري، والقيام بإصلاحات دستورية تقود إلى إصلاحات وتنمية سياسية شاملة(البرنامج الانتخابي لكتلة التغيير والإصلاح الدورة الثانية، 2006).

ومع وصول حماس إلى مربع الحكم ومراكز صنع القرار في السلطة الوطنية، ظلت تدعو إلى احترام الإجراءات الديمقراطية والإصلاح الديمقراطي، لكنها في الواقع أظهرت عدم قدرتها على تطبيق أي برنامج إصلاحي، وبسبب الحصار الدولي والعدوان الإسرائيلي والمناكفات الداخلية، افتقرت حركة حماس إلى الأُسس السياسية الداعمة لعملية الإصلاح كالبرلمان، وذلك لذا يجب عليها أن تسعى إلى الحد من الفساد في مؤسسات السلطة، وعدم والإخفاق في الوفاء بوعودها، من حيث القيام بإصلاحات اجتماعية وسياسية، وإلا ستفقد جمهور ناخبيها، وتظهر أمامهم بأنها لم تحقق ما جاءت من أجله وهو التغيير والإصلاح.

وفي رأي الباحث يجب على حركة حماس الطلب بضرورة الاتجاه إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي داخل البلاد والوفاء بوعودها الحاضرة والمستقبلية، وأن إخفاقها في هذه

الإصلاحات قد يورث الكوارث عليها وعلى نظامها السياسي وليس لها سوى هذا الإجراء، آخذة بعين الاعتبار مصلحة الشعب والمواطن للحفاظ على سمعتها ووطنيتها وحتى أيدولوجيتها.

ويشير مفهوم التعددية السياسية إلى وجود تنوع في الأطر الأيديولوجية والممارسات الاجتماعية، وجود علاقة وثيقة بين التعددية الحزبية والديمقراطية، حيث إنه لا يمكن وجود ديمقراطية دون أحزاب(الهاشمي،1990،ص40).

"فوجود الأحزاب السياسية، للمجتمعات الإسلامية، ضرورة لتقدمها ولحرية الرأي فيها، ولضمان عدم استبداد الحاكمين بالمحكومين وفقاً للمفكر الاسلامي سليم العوا. هذا القبول بالتعددية السياسية والتي دونها لن يكون هناك تداول سلمي، يلقى القبول ذاته في الساحة الفلسطينية ومن قبل حماس تحديداً حيث دلت التجربة العملية للحركة في العمل النقابي ومؤسسات المجتمع المدني تفاعل الحركة ايجابياً مع هذا المفهوم والقبول بنتائجه وأنها لم تكن استثناءً من تلك القاعدة"(عزام ،2007،ص86-87).

وتقوم مرتكزات حركة حماس السياسية على التعددية السياسية والانفتاح على العالم وحماية المقاومة والجمع بينها وبين العمل السياسي، كما أن حماس تُقر اختلاف وجهات النظر والتعددية الدينية، وترى أن المسيحيين شركاء في الوطن، ولهم من الحقوق والواجبات مثل غيرهم بحيث حرصت على إقامة علاقات وطنية وعضوية مع المسيحيين، باعتبارهم جزءاً من النسيج الاجتماعي والسياسي الفلسطيني، فقد ترجمت الحركة نظرتها إلى شكل العلاقة التي ينبغي أن تربطها بالآخر الديني، وذلك عبر دعمها لمرشحين مسيحيين في الانتخابات، ووضع أشخاص من الوسط المسيحي في قوائمها. فالإسلام بحسب رأي مشير المصري، الناطق الإعلامي باسم حماس: "لا يمنع أن نتوافق مع المسيحيين على المصلحة العامة للشعب" ، كما وتؤمن حماس بالمشاركة الوطنية مع كل الفصائل والتشاور معها على قاعدة "نلتقي فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه". وأن النظام الديمقراطي التعددي يسمح لها بالوجود. وذلك يشير إلى موقف الحركة المتقبل للآخر السياسي والديني والتعامل معهما، وكان قبول الآخر الديني(عند حماس) أسهل من قبول الآخر السياسي(البرغوتي ،2007،ص67).

7.3.2 تداول السلطة والأحزاب السياسية

إن المقصود بتداول السلطة في أدبيات السياسة، الانتقال السلس للسلطة ضمن مواد الدستور (الموسوعة الحرة،2012).

الدولة الحديثة هي دولة ديمقراطية تجري فيها العملية الانتخابية بحرية ونزاهة على أساس تداول السلطة بين جميع المواطنين. وإنها دولة تعددية بحيث يوجد بها مختلف الرؤى والآراء ووجهات

النظر والتأكيد على المعارضة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني التي تساعد على المراقبة والإرشاد وبذلك لا تضم الدولة القمع والفساد(موسوعة الإخوان،2013).

وأكدت حركة حماس في أدبياتها، أنها ملتزمة بالتعددية السياسية، لذا تعتبر حركة حماس أن الانتخابات الطريق الوحيد للتداول السلمي للسلطة، وأن العملية الانتخابية يجب أن تكون بشفافية كاملة. وأنها اختُبرت في انتخابات الجمعيات والجامعات والنقابات، واحترمت نتائج الانتخابات عندما خسرتها، وقد دلت هذه التجارب على قبول الحركة بفكرة تداول السلطة وعدم الانقلاب عليها. وأن وضوح هذا الموقف من تداول السلطة يدل على عدم إمكانية لجوء حماس إلى العنف لإحداث التغيير، وهذا يؤهل الحركة ويعطيها الحق في المشاركة في الحياة السياسية وفي العملية الديمقراطية، وأن تكون جزءاً رئيساً هذه العملية(عزام ، 2007،ص94).

ومن جهته يشير المحلل السياسي هاني المصري إلى أن وجود حركة حماس قيّد إمكانات تفرد أي طرف فلسطيني بالمفاوضات، ومنع أي طرف من إمكان التنازل أو التفريط، بالإضافة إلى أن وجودها أسهم في تحقيق مبدأ تداول السلطة وألّا تفكر أية جهة بوجود أبدي فيها. وضوح هذا الموقف من تداول السلطة يؤهل حركة حماس ويعطيها الحق في المشاركة في الحياة السياسية وفي العملية الديمقراطية(فلسطين المسلمة،2012).

وحماس كحركة سياسية تؤمن بالطريقة السلمية كمبدأ لتداول السلطة ومثال مهم لهذا المبدأ لم يسحب السيد خالد مشعل ترشيحه، ولكن أوصى وطلب من مجلس الشورى باستثنائه متنازلاً عن حقه في أن يتم اختياره لرئاسة المكتب، وهو أراد صادقاً أن يضرب مثلاً ونموذجاً جديداً في إفساح المجال لقيادات جديدة، وهذا ما رفضه مجلس شورى حماس، وبالتالي ستشهد حركة حماس في المرحلة القادمة سياسات جديدة لها وخطوات أكثر جرأة نحو العمل السياسي، وهذا يحتاج لقراءة أعمق في المتغيرات والسيناريوهات في ظل حكومة إسرائيلية متطرفة، وربيع عربي غير مكتمل، ومقاومة في غزة تتمحور وتتقوى لقيادة المشروع الوطني(المدهون ،2013).

وهناك مسألة أخرى باتت مناقشتها ضرورة ملحة وبخاصة بعد وصول حماس إلى الحكم، ألا وهي فكرة إنشاء حزب سياسي، فقد قال الشيخ أحمد ياسين: – لجريدة النهار سنة 1989– " أنا أريد دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب والسلطة لمن يفوز بالانتخابات"، وأضاف ياسين في معرض رده على سؤال –لنفس الجريدة– إذا ما فاز الحزب الشيوعي، ماذا سيكون موقفه؟ فأجاب "حتى لو فاز الحزب الشيوعي، فسأحترم رغبة الشعب الفلسطيني(النهار، 1989).

تعكس هذه الأقوال رؤية عصرية لطبيعة ودور الحزب السياسي والتعددية، وقبول فكرة السعي للوصول إلى السلطة من خلال الأحزاب في إطار التعددية الحزبية، لكن مثل هذه الأقوال لا تقدم رؤية شاملة تربط بين التعددية والديمقراطية، وبين طبيعة النظام السياسي الذي تتصوره الحركة، وتكتفي بما على الحزب العمل من أجله في مواجهة إجراءات السلطة (منصور، 1995 ، ص177).

إن مسألة عدم تحول الحركة إلى حزب لم يمنعها من أن تقوم بدور كبير وتشارك في الانتخابات، وقالت بأن الأمة هي مصدر السلطة، وعن مساندتها بقوة لانتخابات حرة ونزيهة، وأنها ترى أيضاً أن القوانين التي يصدرها المجلس التشريعي، يجب أن تكون مطابقة للقانون الإسلامي ومعارضتها لسن قوانين ذات منطلقات علمانية، ورغم ذلك فهي تُقر بالحاجة إلى القانون الوضعي، آخذة في الاعتبار الحقائق الاجتماعية المعاصرة، وخصوصية الوضع الفلسطيني(ابو الغزلان، موقع الوحدة الاسلامية،2005).

أما عن علاقة حماس بالأحزاب الفلسطينية كانت على درجة من الشائكية والصعوبة لم تصل إلى حد الصدام، رغم ما شكلته من إشكالات داخلية من نظرة الأحزاب للبرنامج الاجتماعي لحركة حماس، ونظرة أبناء حماس للموقف الديني من الأحزاب الفلسطينية الأخرى، ولكن بقيت هذه العلاقة على درجة من التقبل المنطقي، حيث جعلت حماس موقفها من اتفاق أوسلو مع باقي الفصائل موقفاً منيعاً منه، وإصرار حماس على عدم إثارة التمايزات الدينية في تعاملها مع هذه الفصائل، وتركيزها على تمايزها السياسي والقدرة على تحقيق الإنجازات السياسية(نعيرات،2008،ص1150).

ويرى الباحث أن أسلوب حماس في تحديد قضايا مثل المقاومة والحلول السياسية وطبيعة السلطة الوطنية وهويتها والتعددية السياسية وتداول السلطة والرأي الآخر، سيحدد إذا ما استطاعت الحركة أن تسير مع الحالة الفلسطينية إلى الديمقراطية الحرة والحقيقية، التي تمكن الشعب من ممارسة حريته، أم أنها ستقوم بإنشاء نظام مستبد ودكتاتوري يحمل زيّاً وثوباً إسلامياً قائماً على قهر الشعوب.

8.3.2 موقف حركة حماس من المرأة

نص ميثاق حركة حماس في مادته الثانية عشرة، أن "الوطنية من وجهة نظر حركة المقاومة الإسلامية جزء من العقيدة الدينية". وليس أبلغ في الوطنية، ولا أعمق من أنه إذا وطأ العدو أرض المسلمين، فقد صار جهاداً، والتصدي له فرض عين على كل مسلم ومسلمة، وتخرج المرأة لقتاله بغير إذن زوجها، والعبد بغير إذن سيده" (ميثاق حركة المقاومة الإسلامية "حماس": 1988).

وهذا يبدو إقراراً واضحاً من قبل حركة حماس، بوجوب جهاد المرأة في حالة وطء العدو لأرض المسلمين. وهنا يتم الحديث عن الجهاد العسكري المباشر، وهو القتال حتى دون إذن الزوج (صافي، المجلد الحادي عشر العدد الأول،2007).

كما تحدثت حركة حماس –بشكل عام– عن دفاع المرأة عن فلسطين، وقد جاء ذلك رداً على مؤتمر مدريد، حيث نص البيان "أن فلسطين فتحها الفاروق رضي الله عنه، وحررها صلاح الدين، وحافظ عليها السلطان عبد الحميد، ولم يبخل عليها شعبنا المجاهد بالشهداء والدماء، وإننا الآن لمدعوون رجالاً ونساءاً، شيباً، وشباناً، صغاراً وكباراً للحفاظ على حقوقنا والدفاع عن فلسطيننا وأقصانا بأرواحنا وأموالنا" (البيان الدوري لحركة حماس رقم 80 تاريخ 1991/10/29).

للمرأة المسلمة في معركة التحرير دور لا يقل عن دور الرجل، فهي مصنع الرجال، ودورها في توجيه الأجيال وتربيتها دور كبير، وقد أدرك الأعداء دورها، وينظرون إليها على أنه إن أمكنهم توجيهها وتنشئتها النشأة التي يريدون بعيداً عن الإسلام فقد ربحوا المعركة، والمرأة في البيت المجاهد ، والأسرة المجاهدة ، أمّاً كانت أو أختاً لها الدور الأهم في رعاية البيت وتنشئة الأطفال على المفاهيم والقيم الأخلاقية المستمدة من الإسلام وتربية أبنائها على تأدية الفرائض الدينية استعداداً للدور الجهادي الذي ينتظرهم، ومن هنا لابد من العناية بالمدارس والمناهج التي تربى عليها البنت المسلمة، لتكون أماً صالحة واعية لدورها في معركة التحرير (ميثاق حركة حماس ، 1988 ، مادة 18:17).

وتمثيل المرأة يكاد يكون معدوماً في الحركات الإسلامية(العجرمي،2004)، إلا أن حركة حماس زادت اهتمامها بدور المرأة، ورشحت عدداً من النساء في قوائمها الانتخابية للبلديات والبرلمان، وشددت على احترامها لها والتزامها بحقوقها الشرعية والمدنية، وتعزيز مكانتها بعيداً عن التقاليد الغربية، والتأكيد على دور المرأة في القيادة الاجتماعية، وعلى شراكتها في المقاومة وفي البناء والتنمية، والمشاركة في الحياة العامة، إلى جانب مشاركتها في النضال الوطني، من خلال زيادة تمثيلها في الحكومة ولجان البرلمان(عزام،2007،ص95).

ويبدو أن حركة حماس تنطلق في نظرتها لمشاركة المرأة من موقف حركة الإخوان المسلمين في مصر، التي تبنت موقف إجازة تولي المرأة الولايات العامة بينما بقي موضوع الخلافة مفتوحاً ومحل جدال ونقاش، وذلك كما ورد في الوثيقة التي أصدرتها الجماعة عام 1994 (صافي، المجلد الحادي عشر العدد الأول،2007).

9.3.2 حماس بين الأيدولوجية والسياسة والفكر والواقع

رغم أن حركة حماس تنطلق في العمل من اعتبارات ايديولوجية، إلا إنها أظهرت قدرتها علي إبداء مرونة في مواقف كثيرة والتكيف مع متغيرات إقليمية ودولية، صحيح أن هذه المرونة لم تطل الثوابت والقناعات، علي الأقل من الناحية الرسمية، إلا إنها عملت على التكيف مع متغيرات عديدة مرت بها المنطقة والقضية الفلسطينية ذاتها دفع بالحركة إلي التسريع باتجاه تبني رؤية بها من السياسة أكثر من الأيديولوجيا وبدا ذلك من التوافق الوطني الفلسطيني باعتباره الضامن الأبرز لجني ثمار هذه التحولات.

ما يتبين أن منسوب التعبئة الأيديولوجية في قطاع غزة يتغلب على الواقعية السياسية بل لا يترك متسعاً لها. ومن صفات لغة الأيديولوجيا أنها لغة حدية صارمة بخلاف لغة السياسة التي تؤمن بالحلول الوسط. وتُكثر الأيديولوجيا من استعمال مفردات التمايز والفكر العقدي والإيمان والكفر والوطنية والتخوين ونحو ذلك من خطاب متشدد لا يؤمن بإمكانية التعايش مع الآخر، ويؤمن بديلاً عن ذلك بلغة الفرز والحسم والتطهير والاجتثاث(فلسطين أون لاين ،2013).

وأظهرت حماس من جهتها، القدرة على قراءة المتغيرات، حتى أنها تتكيف مع هذه المتغيرات، وتفهمها وتدركها بصورة متوازنة، وقد استطاعت أن تدير التغير في الظروف العربية والإقليمية بكفاءة دون أن تفقد زمام المبادرة (مشعل، 2005).

وأن الطريق الذي سلكته حماس هو استراتيجية العنف الموجه، والتعايش مع السلطة في ظل المفاوضات، والاشتراك المشروط في العملية السياسية(مشعال وسيلع،2009،ص88) .

وقد وجدت الحركة طريقة لتجاوز مبادئها ولتغلف سلوكها وتسوغها بتبريرات قياسية، وفي نفس الوقت تجند مؤهلات وقدرة أيديولوجية، من أجل التقليل من خطر الصراع الداخلي أو الانقسام التنظيمي(مشعال وسيلع، 2009، ص92).

وتستند حماس في برامجها على الواقعية، مما أهّلها إلى الوصول إلى الوضع الذي هي فيه الآن، ويقول إسماعيل هنية: "إن الواقعية السياسية ليست جديدة على حماس"، مُرجعاً إياها إلى عام 1989، عندما طرح الشيخ أحمد ياسين الهدنة، هذه السياسة الواقعية التي تنتهجها الحركات الإسلامية، ومن ضمنها حماس. ويؤكد الباحث الأمريكي وليم جيمس William James مؤلف كتاب (البراغماتية) عام 1907، حيث يعتقد أن "الإسلام البراغماتي يعني التعامل بالمنظور النفعي مع الإسلام"، أي استغلال الإسلام للمنفعة، دون التقيد بإطاراته أو شروطه. ويقول أيضاً عن الاتجاه

البراغماتي: "أنه اتجاه تحويل النظر بعيداً عن الأشياء الأولية: المبادئ والقوانين والنواميس والفئات والحتميات المُسلم بها، وتوجيه النظر إلى الأشياء النهائية: النتائج، المحصلات، التأثيرات، الثمرات، الآثار، الوقائع، والحقائق(المنتدى ،2012).

وتدّعي حماس أنها حركة مسيّسة وذات حسابات عملية وواقعية، وليست دغمائية* تسوقها الأفكار إلى مواقف وسياسات متسرعة وغير معقولة، وأنها حركة أبدت عقلانية وموضوعية واعتدال، تتبني فيها عملية اتخاذ القرارات على اعتبارات الكسب والخسارة، ويُتوقع من حماس أن يؤدي تبنيها للواقعية والعملية السياسية إلى إضعاف الزخم الأيديولوجي، والاتجاه العسكري، وتعزيز التوجه نحو المؤسسات والانتظام واستيعاب الوقائع السياسية، والتعامل معها بدرجة عالية من المرونة عند الضرورة، دون أن يمس ذلك ثوابتها الأساسية، وهو ما يتفق معه الباحث (ميشال وسيلع ،2009،ص133).

ويرى الباحث أن حركة حماس عملت إلى الوصول إلى الإصلاح السياسي، وعلى آلية الاقتراب من العملية الديمقراطية قدر الإمكان واحترامها لقواعدها، وتحويلها إلى حركة سياسية تقبل التحاور والتعايش والتمدن مع كل أطياف الشعب. وتوسيع صفوفها وشعبيتها لتلائم المقدرة على التعايش بين السلطة والناس وتحيي عملية الانتقاد البناء الذي تستطيع فيه الأمة تقويم الحاكم بالقوة وغير القوة، وتداول السلطة والتعددية السياسية والحوار الديمقراطي، وأنها وصلت إلي درجة من النضج السياسي والواقعية السياسية علي نحو يجعلها تتعامل أكثر مع السياسي المنفعي لا مع أفكار أيدولوجية ساكنة، تدفع الحركة إلى الانسجام ما بين الفكر والواقع.

* هي التعصب لفكرة معينة من قبل مجموعة دون قبول النقاش فيها أو الإتيان بأي دليل ينقضها لمناقشته أو كما هي لدى الإغريق الجمود الفكري. وهي التشدد في الاعتقاد الديني أو المبدأ الأيديولوجي، أو موضوع غير مفتوح للنقاش أو للشك.

الفصل الثالث

حركة حماس والوصول إلى الحكم

- 1.3المبحث الأول: وسطية حركة حماس والنموذج الإسلامي للحكم
- 2.3 المبحث الثاني: حركة حماس من الفوز في الانتخابات إلى السيطرة على قطاع غزة
- 1.2.3مقدمة
- 2.2.3 الحكومة العاشرة
- 3.2.3 أسر شاليط وتداعياته
- 4.2.3 اتفاق مكة
- 5.2.3تشكيل حكومة الوحدة الوطنية (الحادية عشرة)
- 6.2.3 سيطرة حماس على قطاع غزة وبداية الحصار
- 7.2.3الحكومة المقالة في غزة
- 8.2.3حصار غزة
- 3.3المبحث الثالث: موقف حركة حماس من المصالحة الفلسطينية
- 1.3.3 مقدمـــــــــــة
- 2.3.3 آفاق المصالحة وأسباب الانقسام
- 3.3.3 موضوعية خلافات حكومة حركة حماس وأبرزها

1.3 المبحث الأول: وسطية حركة حماس والنموذج الإسلامي للحكم

هناك فهم خاطئ للحالة الإسلامية في فلسطين، وذلك بالتعامل مع حركة حماس وكأنها حركة إرهابية متطرفة، رغم إعلان الحركة في ميثاقها باعتبارها حركة تحرر وطني فلسطيني، وهي حركة سياسية تأخذ مفاهيمها وقيمها من الشريعة الإسلامية، وتعمل على تحرير الأرض الفلسطينية من الاحتلال الإسرائيلي بكافة الوسائل المشروعة، لذا فهي حركة – تأخذ بشكل عام – الوسطية والاعتدال ، ولا تعادي في الأصل إلا الاحتلال الإسرائيلي الذي احتل فلسطين. فاليهود والنصارى هم أهل كتاب والمسلمون يحترمون عقائدهم ويحفظون لهم عهودهم(يوسف،2010،ص35-37).

كما أن حماس تعتز بأنها حركة إسلامية معتدلة بعيدة عن حديها الإفراط والتفريط، وتحاول السعي الجاد بالتواصل مع العمق العربي والإسلامي إضافة إلى العمق الأوروبي والروسي بهدف إقامة علاقات مع العالم الخارجي، كما أنها استطاعت أن تدير قطاع غزة تحت الحصار، مما جعل وزنها السياسي يزداد على حساب الأطراف الفلسطينية الأخرى(نعيرات،2009،ص75).

ويمكن لنا أن نقول بأن نهج حركة حماس والإخوان المسلمين بصفة عامة وسطي، إذا ما قورن بالنهج المتشدد الذي يمارسه تنظيم القاعدة العالمي وغيرها، وأنها تحاول إيصال مفاهيم القوانين الإسلامية لسكان غزة من خلال خطباء المساجد ووسائل الإعلام، في حين تفرض التنظيمات الإسلامية المتشددة تلك القوانين بقوة السلاح. وبات من الواضح أن الخيار الدولي هو مواجهة الإسلاميين الأكثر تشدداً بالإسلاميين الوسطيين(الفالوجي،2007).

وحركة حماس أعلنت نفسها أنها تمثل الإسلام المتوازن والمعتدل حيث تميز نفسها عن المنظمات الأصولية المتطرفة، حيث أصبحت معنية بعد توليها السلطة أن تخرج ذاتها من دائرة "الإرهاب" وفق التصنيف الأمريكي واللجنة الرباعية الدولية، لكي تستطيع كسر العزلة والحصار عن نفسها وعن قطاع غزة وتصبح لاعباً شرعيا معترف به دولياً(أبو رمضان ،2010،ص77).

لذا فحركة حماس ليست حركة دينية كهنوتية، ولا حركة أصولية متزمتة التزمت التطرف والانغلاق، فهي حركة مدنية تتبنى النهج الشوري والطريقة الديمقراطية في اختيار قادتها، وتؤمن بالتداول السلمي للسلطة، والشراكة على قاعدة المواطنة، وتؤمن بالتنوع الثقافي والتعددية السياسية، وتطالب العالم بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية ، وخاصة قرار194 القاضي بعودة اللاجئين، وكذلك القرارات التي تطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة (يوسف،2010،ص38).

وكان خطاب حركة حماس قبل السلطة معروفاً ومنسجماً مع طبيعتها كحركة إسلامية معارضة، وبصفتها حركة إسلامية تتخذ من الإسلام قاعدة لها في تحقيق غاياتها، لم تتطرق في خطاباتها إلى التسويات السياسية حيث اعتبرت حركة حماس الاتصالات مع الإسرائيليين مرفوضة ولا تخدم مصلحة الشعب الفلسطيني، ولكن اليوم تغيرت هذه اللهجة المتصفة من بعضهم "بالراديكالية"، فهذه المرحلة وهي الانتقال من المعارضة إلى السلطة ومن المقاومة إلى السياسة الرسمية فرضت عليها وعلى رموزها التوازن في المبادئ والمستجدات، مما يؤهلها إلى الدخول للعمل السياسي الرسمي، ويفرض عليها ضرورة التعامل مع النظامين العربي والدولي(أبو ضهير،2010،ص118).

فمن الواضح أن حماس تغيرت مواقفها تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية، وانتخاباتها وإسرائيل وذلك بتغيير عملي لنهجها وعقيدتها، وحاولت تليين وتخفيف أفكارها الأيديولوجية، التي احتفظت بها منذ عهد بعيد، علي الرغم من أن الميثاق لم يتم إلغاؤه حتى الآن، حتى أن مسؤولي حماس ظهروا أكثر اعتدالاً في الصحافة الدولية، والتركيز على أن الصراع مع إسرائيل هو سياسي فقط وليس مبنياً على أساس معتقدي أو على ثقافة معينة. وأعلنت حماس أنها يمكن أن تقبل حقيقة أن إسرائيل موجودة، لكنها ترفض الاعتراف بإسرائيل كدولة شرعية. وكان العرض الذي تقدمت به حماس للقبول بدولة فلسطينية على طول حدود 1967 أكبر مثالاً على ذلك (Truffer, 2012).

لذا بدأت القناعة تترسخ في الأوساط السياسية والنخب الثقافية – ولو في حدودها الدنيا – من ضرورة أنه لا مفر من الحوار مع حركات "الإسلام السياسي"، وحماس كمثال، وعدم إهمالها وتركها لأنه لا يقود لأي حلول، وبالتالي يأتي فتح المجال للنشاط السياسي الشرعي لها، بما في ذلك الاعتراف بحقها في السلطة، وإيجاد أفضل السبل لتشجيع اعتدالها، لذا يجب على إسرائيل وأصدقائها أن تتجنب سياسة التدمير لحماس، وتثبيت انتقالها إلي سياسة المساومات(أبو عامر ، 2012 ،ص111).

إن حركة حماس حركة تحرر وطني أولاً، وليست حركة إسلام سياسي، وإن من منطلق إطارها الفكري ورؤيتها وبعد دخولها الانتخابات والحكومة التقليص من آثار "أوسلو"، فقد سعت حركة حماس لتأسيس نموذج معاصر للديمقراطية والتعايش الديني، ونموذج إسلامي للحكم قائم على ضرورة أخذ الحالة الفلسطينية في سياقها الخاص، وعدم مقارنتها بحالات الإسلام السياسي في دول عربية أخرى، وعلى الإسلاميين الاعتراف بأن الحكم أعقد مما كانوا يتصورون، ويجب على الحركات السياسية الإسلامية وغيرها بضرورة التواضع في الوعود للناس، وفي إدعاء امتلاك الحقيقة (مشعل ، 2007).

إن عقيدة حركة حماس المعتدلة والمتوازنة تحفظ لها البقاء والاستمرارية والنمو، بحيث أضحت الظاهرة الأكبر في الحركة السياسية الفلسطينية الراهنة، وتمهد الطريق لقبولها في المجتمع الدولي

وترى مكانها كشريكة حقيقية في أية اتفاقات أو معاهدات، وتضمن لنفسها عدم النبذ من جميع الأوساط. إن حركة حماس عند تسلمها السلطة، على اعتبار أنها "الحركة والحكومة" لا بد أن تشكل حالة إسلامية نموذجية معاصرة في مجال المشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة. وتسعى لبناء علاقات دولية قائمة على التعاون والتفاهم وتبادل المصالح، والدفع في اتجاه البحث عن حلٍ سلمي وتسوية سياسية تنهي الصراع، ولا تتخطى الخطوط العامة للحفاظ على الحقوق والثوابت الوطنية الفلسطينية (يوسف، 2007).

في مقابلة لصحيفة الشرق الأوسط في 2007/3/14 مع أحمد يوسف قال: "إن فكر حماس قد يشهد تحولات أيديولوجية خلال الفترة المقبلة، وقراءة المشهد السياسي قد يؤدي لتغيير بعض من فكر الحركة، خاصة أن السياسة قد تأتي بما نطالب به عن طريق المقاومة المسلحة، إذن، لا داعي لزخم العمل المسلح، فلنحاول بالسياسة، فإن لم يتحقق ما نريده فلنعد الى المقاومة مرة أخرى، فكوادرنا موجودة". وقال : "نقبل إقامة الدولة الفلسطينية على حدود 1967، مقابل الإفراج عن الأسرى وإقرار حق العودة للاجئين والقبول بهدنة لمدة 10 سنوات قابلة للتجديد. "وأن حماس حركة لها مرجعية إسلامية قوية ولها دائرة تشاور سياسية واسعة، ولا تقدم على أية خطوة دون دراسة وتشاور على المستويين السياسي والديني" (الشرق الأوسط ، 2007).

2.3 المبحث الثاني: حركة حماس من الفوز في الانتخابات إلى السيطرة على قطاع غزة

1.2.3 مقدمة

ساد تفاؤل كبير في أوساط حماس والذين انتخبوها بعد فوزها في الانتخابات، وتوقعوا سياسة فلسطينية جديدة خصوصاً على الصعيد الداخلي. لم ينتخب الناس بصورة عامة بناءً على متطلبات تحرير فلسطين، وإنما انتخبوا بصورة أساسية بناءً على رغبتهم في تصحيح الأوضاع الداخلية الفلسطينية. وكان الناس يتطلعون نحو تحسين أوضاعهم الاجتماعية، والرقي بالمستوى الأخلاقي، وملاحقة الفلتان الأمني، وترسيخ أخلاقيات حمل السلاح، وتحسين أوضاع التعليم والصحة،.. الخ، وبالعمل المباشر والسريع على تحرير فلسطين، والقضاء على الفساد (قاسم، 2010، ص66).

2.2.3 الحكومة العاشرة

بتاريخ 2006/2/21م سّلم الرئيس محمود عباس لإسماعيل هنية، رئيس قائمة حركة حماس في المجلس التشريعي، كتاب تكليفه بتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة رسمياً، ليكون بذلك ثالث رئيس وزراء منذ استحداث هذا المنصب في 2003/3/18 م استناداً للقانون الأساسي المعدل. ومع

تكليف اسماعيل هنية بتشكيل الحكومة، تنتقل قيادة السلطة أو جزء منها إلى حماس. وبدأت حماس مشاوراتها مع القوى والفصائل الفلسطينية بهدف تشكيل حكومة وحدة وطنية؛ لأن الحركة تؤمن بالشراكة السياسية، وفتح الباب واسعاً أمام الطاقات والكفاءات لتعمل على إنقاذ الوضع واستعدادها لتقديم حقائب سيادية لبعض القوى والفصائل(الأيام،2006).

وظهرت الخلافات خلال المفاوضات الائتلافية على تشكيل الحكومة، ويعود مصدرها بالأساس إلى رفض حماس الاعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً ومصدراً لصلاحيات السلطة، إلى جانب رفض الحركة إجراء تعديلات على الخطوط العامة لسياسة الحكومة الجديدة، والتي لا تتفق مع الخطوط الأساسية التي عرضها الرئيس أبو مازن في كتاب التكليف. وحماس لا تريد تشكيل حكومة بمفردها؛ لأن هذا الخيار يعني التصادم المباشر مع الإرادة الدولية، وهو ما سيؤدي إلى العزلة وتفجير الوضع، وتقترح الشراكة كمخرج. وبالنسبة لحركة الجهاد الإسلامي، فقد رفضت منذ البداية المشاركة في الحكومة، لكنها أكدت أنها ستتعاون مع حماس، وستقدم لها كل الدعم الممكن دون المشاركة في الحكومة(الجرباوي ، 2006).

كما برزت أيضاً مشكلة موقف حماس من منظمة التحرير الفلسطينية. أما على مستوى قيادات فتح، فقد كان التوجه منذ لحظة إعلان النتائج هو رفض المشاركة في حكومة وحدة وطنية تقودها حماس(صالح ،2007، ص26-27).

وكانت هناك نقاط التقاء كثيرة بين البرنامج الذي اقترحته حماس على باقي الفصائل والقوى الفلسطينية ، حيث تعتقد الحركة أنها قدمت تنازلات كبيرة للوصول إلى برنامج سياسي يقوم على اتفاق الحد الأدنى، حتى فيما يتعلق بتطبيق البرنامج الأيديولوجي لحماس (الأيام، 2006).

بعد فشل كل الجهود في تشكيل حكومة الوحدة، قام رئيس الوزراء المكلف إسماعيل هنية بتقديم تشكيلة الحكومة بتاريخ 2006/3/29 إلى الرئيس محمود عباس، الذي بدوره وافق عليها مع تحفظه على برنامج الحكومة وبالنتيجة انفردت حماس بتشكيل (حكومة خضراء)، من خلال إعلانها بأن رئيس الوزراء ونائبه، ورئيس البرلمان ونائبه، ووزراء الخارجية والداخلية والمالية والاقتصاد كلهم من حماس. وهو ما أوحى بأن الحركة تتشدد في الإمساك بمقاليد الحكم، دونما شريك سياسي بارز مثل فتح وحتى دون شركاء ثانويين. واشترطت حماس أن تكون أي حكومة برئاستها وأن تكون معبرة عن موازين القوى السياسية والحزبية كما أظهرتها الانتخابات، وكما تُرجمت في المجلس التشريعي الراهن(فلسطين المسلمة ،2006).

وحاولت الحكومة الفلسطينية العاشرة ومنذ البداية إعطاء إشارات هامة، من خلال خطاب الثقة تُبين رغبة الحكومة في الالتزام بحماية الديمقراطية والسعي لإقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة عام 67 ومطالبة المجتمع الدولي والرباعية بالانحياز إلى تحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة، دونما تنازل عن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، إلا أن ذلك لم يلقَ آذاناً صاغيةً لدى المجتمع الدولي وتبنى الأخير بالكامل المطالب الإسرائيلية في التعامل مع الحكومة الفلسطينية العاشرة(الشريف،2007).

ورغم أن خيار حماس الأول كان تشكيل حكومة وحدة وطنية، تضم فتح والقوائم والتنظيمات الفلسطينية الأخرى، ولكن التصريحات الأمريكية الرسمية المعربة عن رفض واشنطن حكومة تقودها حماس أوحت بأن الحكومة لن تعش طويلاً؛ وهو ما أدى في النهاية إلى أن تنفرد حماس بتشكيل الحكومة برئاسة إسماعيل هنية بتاريخ 2006/3/29 (صالح ،2007، ص26-27).

وقدمت حماس في حكومتها العاشرة شخصيات تكنوقراطية، وعلى مختلف المستويات، إلا أن جزءاً واسعاً من هذه الشخصيات طغت صفتهم الحزبية على كفاءتهم العلمية، نتيجة لمواقعهم القيادية في الحركة وهذا ما ظهر جلياً في قطاع غزة أمثال اسماعيل هنية ومحمود الزهار وسعيد صيام (نعيرات ،2007 ،ص34).

وضمت حكومة حماس نشطاء قدامى في الحركة إلى جانب تميز الحكومة بطابع المهنية والخبراء، حيث ضمت العديد من أصحاب الشهادات العليا والمتخصصين المحسوبين على الحركة. ويبدو واضحاً الجهد الذي بذلته حماس من أجل تقديم حكومة مقنعة تضم قوى شابة ومثقفة، بحيث تكون قادرة على تطبيق الإصلاحات الواردة في برنامجها الانتخابي. وقد هدفت الحركة من وراء تركيبية الحكومة التي شكلتها من تكنوقراطيين ومهنيين ينتمون للحركة، إلى إظهارها أمام الجمهور الفلسطيني وأمام العالم العربي والمجتمع الدولي، ومؤهلة لقيادة الحالة الفلسطينية باتجاه دعم الديمقراطية (المكتب الإعلامي ،2006).

منذ أن فازت حماس في الانتخابات البرلمانية، دعت الحركة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، وعرضت على جميع الفصائل الدخول في هذه الحكومة رغبة في تحقيق مصلحة الشعب الفلسطيني، والبعد عن التفرد بالحكم. وإن طرح حماس لتشكيل حكومة الوحدة جاء على أساس برنامجها السياسي، فالمطلوب من حكومة الوحدة إعادة صياغة نظام إداري يعتمد على مبدأ الكفاءة، ويعمل على تحييد فضاء الأداء الحكومي عن التحزب.

ولقد شكل فوز حركة حماس مفاجأة لإسرائيل وأمريكا ولفتح والمجتمع الدولي، فلم تشر التوقعات إلى فوز الحركة، فعلى الصعيد الفلسطيني رأت حركة فتح مقعد الحزب المعارض، ولكن تغير الحال بعد فترة بسبب العقوبات المفروضة على السلطة الفلسطينية، وبدأت مفاوضات بين حماس وفتح لتشكيل حكومة وحدة وطنية. وقد تصاعدت أحداث اقتتال بين أنصار الحركتين بالرغم من توقيع 13 اتفاقية تهدئة بين الطرفين، وأما على الصعيد العالمي فإن معظم دول العالم تعتبر حماس منظمة إرهابية فإن الرباعية (أمريكا والاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة وروسيا) وإسرائيل قررت مقاطعة السلطة الوطنية الفلسطينية الجديدة، ورفضت الحوار معها، وفرضت عقوبات عليها حتى تذعن الحكومة الفائزة بالانتخابات (حماس) بالشروط المطلوبة مثل نبذ العنف والاعتراف بإسرائيل كدولة على 78% من أرض فلسطين (مثلما اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية) وقبول الاتفاقيات السابقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، ومن ثم قامت إسرائيل بشن حملة اعتقالات في 2006 تم من خلالها اختطاف 64 مسئولاً فلسطينياً بينهم 8 وزراء و21 نائباً وعدد من رؤساء البلديات في مناطق الضفة والقطاع (الجزيرة نت، 2007).

وقد وافقت مصر على قبولها بخيار الشعب الفلسطيني، ودعم هذا الخيار، والوقوف إلى جانبه؛ للوصول إلى أهدافه بإقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وأكدت وقوفها مع السلطة الفلسطينية بغض النظر عن من يكون فيها، وأنها ستنقل رسالة هذه السلطة إلى العالم أجمع، وستقف إلى جوارها، وأن أي حركة سياسية تتحول من حركة مقاومة إلى حركة تتولى مسئولية السلطة عليها أن تراعي الظروف الحاكمة التي تفرض نفسها عليها، وهو ما يعني العمل على أساس احترام جميع التفاهمات السابقة (العرب اليوم،2006).

ويرى الباحث أنه قد تكون هناك علامات فشل وسلبيات لهذه الحكومة تكمن في أن هناك خشية لدى المواطن الفلسطيني من تمترس كل فصيل حول حقائبه الوزارية، وتصبح هذه الوزارة معقلاً لحماس وتمارس حماس في كل وزارة سياسة التهميش والإقصاء والتطهير كما تم ممارسته في ظل حكومات حركة فتح، ومن الممكن أن يحدث هناك تقاسم سياسي ووظيفي للسلطة الفلسطينية ووظائفها لاسيما العليا منها، حيث سيشكل ذلك ضربة قوية لمبدأ تكافؤ الفرص الذي نص عليه البيان الوزاري الحكومي وذلك بتكريس مبدأ المواطنة من خلال المساواة في الحقوق والواجبات، وترسيخ العدالة الاجتماعية وخاصة في مجال التوظيف والتعيينات في مختلف الوزارات والمؤسسات، وعدم التمييز في الحقوق العامة بين أبناء الوطن كافة، وإنهاء كل أشكال المحسوبية في التوظيف المدني والأمني، واستقواء السلطة الفلسطينية بالضفة بسيف الاحتلال بصورة قوية، والانقسام في الساحة الفلسطينية بين

الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي أضعف الكل الفلسطيني، وأضر بسمعة وثقة الشعب الفلسطيني لدى الجمهور العربي والمسلم.

"إن لسان الحال، وواقع التجربة للفترة الأولى من عمر هذه الحكومة يُوضح قدرة الوزراء وطواقمهم الفنية والإدارية على الإدارة وتسيير أمور وأحوال الوزارة، وهم يملكون الخبرة والتخصص والدراية والقدرة على إدارة الوزارات، وأن انتهاء هذه الحكومة لا يعني فشل حماس في إدارتها، ولا عجز وزرائها عن العطاء وتقديم خدمة جيدة للجمهور، بل يعني الإفشال والإسقاط بفعل المؤامرة الخارجية" (أبو حشيش ،2006).

3.2.3 أسر شاليط وتداعياته

تمكنت ثلاثة فصائل فلسطينية من بينها كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس في 2006/6/25، من أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في عملية عسكرية أطلق عليها اسم "الوهم المتبدد"، في معبر كرم أبو سالم "كيرم شالوم" جنوب قطاع غزة. وقد أسفرت العملية في حينه عن مقتل جنديين إسرائيليين، ومقاوميْن فلسطينييْن ما زالت إسرائيل تحتجز جثمانيهما(إسلام أون لاين ،2007).

وقالت حماس بأنه تم التوافق من خلال الوساطة المصرية على إطلاق سراح النساء والأطفال من بين الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، والذين اعتقلوا على خلفية أسر الجندي شاليط مثل نواب المجلس التشريعي الفلسطيني ، و450 أسيراً يتم إطلاق سراحهم وفق القائمة التي قدمتها حماس و550 أسيراً بتوافق مصري مع إسرائيل (الحياة، العدد 2008،4715).

وقد علق بن كاسبيت من صحيفة معاريف قائلاً " اليوم – وهو يوم إتمام الصفقة– استسلام، نزلت فيه إسرائيل على ركبتيها أمام حماس، فشلت فيه قوة الصمود الإسرائيلية، رقة القلب تغلبت على الصلابة اللازمة في حينها، عقد فيه خالد مشعل، وأحمد الجعبري وإسماعيل هنية مهرجانات النصر عن حق، قال لي فيه مسؤول فلسطيني هاتفيا، بصوت مخنوق: "ما العمل، أنتم لا تفهمون إلا لغة القوة"، تآكل فيه الردع الإسرائيلي حتى سُحق"(المسلم ، 2011).

وتحملت دولة مصر مهمة التوسط بين حماس وحكومة إسرائيل لإطلاق سراح جلعاد شاليط ولكن المفاوضات تعرقلت مرات عديدة خاصة بعد تولي حماس الحكم على قطاع غزة في يونيو 2007 مما أدى إلى إغلاق مصر الحدود مع القطاع. وذكرت قناة الجزيرة أنه تم الاتفاق بين كل من إسرائيل وحركة حماس على إطلاق سراح 1450 معتقلاً فلسطينياً في سجون إسرائيل مقابل تحرير

جلعاد شاليط، ولكن إسرائيل رفضت قائمة أسماء المعتقلين التي أرسلت إليها حماس عن طريق الوسيط المصري (الجزيرة نت ،2007).

وأكدت حماس أن الراعي الوحيد لصفقة شاليط هي القاهرة وأنها هي الوسيط فقط الذي يُحرك هذا الملف، غير أن حماس في المقابل لم تنفِ وجود وساطات أوروبية وعربية في قضية شاليط، مؤكدة أنها تتعاطى مع الجهود والوساطات كافة على أساس أنها تصب في خدمة الجهود المصرية في سبيل إنجاز صفقة تبادل الأسرى (وكالة سما ،2008).

بيد أن الدور الأمريكي لم يكن بعيداً عن هذا الملف، فقد كشف النقاب عن قيام إدارة الرئيس جورج بوش بممارسة ضغوط على مصر وإسرائيل لتحريك صفقة تبادل الأسرى، وإتمامها قبل مؤتمر أنابوليس للسلام الذي عُقد في 2007/11/27 حول عملية السلام في الشرق الأوسط، ويبدو أن وراء هذه الرغبة الأمريكية التخوف من احتمال تأثير هذا الملف سلباً على المؤتمر(الأخبار ،2007).

ومن تداعيات أسر الجندي شاليط تأزم وضع المعابر إلي أقصى درجاته بعد أسره حيث بدأت سلطات الاحتلال بتضييق الخناق علي سكان قطاع غزة عن طريق إغلاق جميع المعابر بشكل منظم ومستمر لفترات طويلة تحت حجج وأسباب أمنية واهية. واستمراراً لسياسة العقاب الجماعي أغلقت إسرائيل في منتصف عام 2007 كافة المعابر التجارية البرية المؤدية إلي قطاع غزة، وفرضت الحصار والإغلاق الشامل علي قطاع غزة، وبهذا الإغلاق فرضت الإقامة الجبرية على سكان القطاع والبالغ عددهم نحو مليون و ثمانمائة ألف مواطن بحيث أصبح القطاع سجن كبير جميع مفاتيحه بأيدي الاحتلال الإسرائيلي (الطباع ،2012).

4.2.3 اتفاق مكة

بناءً على المبادرة التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، جرت في مكة المكرمة، بين حركتي "فتح" و"حماس" في الفترة من 19 إلى 21 محرم 1428، الموافق من السادس إلى الثامن من شباط – فبراير 2007 حوارات الوفاق والاتفاق الفلسطيني، وقد تكللت هذه الحوارات بفضل الله سبحانه وتعالى بالنجاح(اتفاق مكة ، 2007).

تداخلت عوامل داخلية وخارجية في تفجير الصراع بين حركتي فتح وحماس، ضمن العوامل الداخلية أنه لم تتمكن حركة فتح من التكيف وفق نتائج الانتخابات، وطرح الرئيس أبو مازن التلويح بفكرة الاستفتاء، والصراع بين حكومة حماس والرئاسة إضافة إلى حركة حماس لم تنجح في إقناع فصائل العمل الوطني بالانضمام إلى حكومتها، العوامل الخارجية : منذ ظهور النتائج وتأليف

الحكومة الحمساوية اتخذت اللجنة الرباعية قراراً بوقف التعامل مع هذه الحكومة، إلا في حالة الاعتراف بإسرائيل، إعلان الالتزام بالاتفاقات، نبذ ما يُسمى بالإرهاب. العامل الإسرائيلي كان حاضراً من خلال تحريض العالم على فرض حصار على حكومة حماس، معظم الأنظمة العربية ذات العلاقة مع الولايات المتحدة تساوقت مع الحصار، بهدف تقوية الفلسطينيين المنادين بالحلول التفاوضية والسلمية (عوكل، 2007، ص 142:143).

وقعت حركتا فتح وحماس اتفاق مكة في 2007/2/8، والذي أسهم في تشكيل أول حكومة وحدة وطنية فلسطينية من بعد مداولات لمدة يومين. وتم الاتفاق على إيقاف أعمال الاقتتال الداخلي وتشكيل حكومة وحدة وطنية. وتم الاتفاق برعاية العاهل السعودي الملك عبد الله، وقد شارك في المداولات التي سبقت الاتفاق العديد من الشخصيات الفلسطينية من الطرفين (فتح وحماس)، كان من بينهم الرئيس الفلسطيني محمود عباس (فتح) والنائب محمد دحلان (فتح) ورئيس الوزراء إسماعيل هنية (حماس) وخالد مشعل (رئيس المكتب السياسي لحركة حماس). ورغم أجواء التفاؤل الكبيرة التي رافقت التوقيع على الاتفاق إلاّ أن التوتر بقي موجوداً في الأسابيع التي أعقبت التوقيع. وانهار الاتفاق مع أحداث منتصف حزيران في قطاع غزة في يونيو 2007 والتي انتهت إلى أن تؤول السلطة في القطاع إلى حركة حماس(الموسوعة العربية ،2007).

استقالت الحكومة التي شكلتها حماس في فبراير 2007 م، على أثر توقيع اتفاق مكة للوفاق الوطني، بعد التداعيات الخطيرة للأزمة الفلسطينية الداخلية (الاقتتال)، واستمرار الحصار الخانق على الشعب الفلسطيني بالرغم من أن تشكيل تلك الحكومة كان بأغلبية نيابية واضحة وبتكليف الرئيس عباس، ومثّلت هذه الاستقالة استحقاقاً وطنياً لحقن الدم الفلسطيني وخطوة في اتجاه تشكيل حكومة الوحدة الوطنية (القدس ،2007).

وقد تم التوصل لاتفاق مكة بعد محاولات عدّة لسد الهوة، فقد تراجع الرئيس أبو مازن مؤقتاً عن قرارته بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، إلى جانب قبول فتح ببقاء هنية رئيساً للوزراء في حكومة الوحدة، ووافقت حماس على أن يتضمن البرنامج السياسي لحكومة الوحدة اعتراف الحكومة الجديدة بقرارات جميع القمم العربية، وهذا يعني اعتراف حماس بالمبادرة العربية التي تحفظت عليها كثيراً.

وأكد اتفاق مكة للوفاق الوطني، على تحريم الدم الفلسطيني، وضرورة اتخاذ الإجراءات والترتيبات كافة التي تحول دون إراقته، مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني، ويقضي الاتفاق، الذي أعلنه السيد نبيل عمرو، المستشار الإعلامي للسيد الرئيس محمود عباس، على

تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وفق اتفاق تفصيلي، معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتشكيلها(موقع النكبة ،2007).

أهم أبرز بنود هذا الاتفاق :

أولاً: التأكيد على تحريم الدم الفلسطيني، واتخاذ الإجراءات والترتيبات كافة، التي تحول دون إراقته مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني والتصدي للاحتلال، وتحقيق الأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، واعتماد لغة الحوار كأساس وحيد لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية.

ثانياً: الاتفاق وبصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وفق اتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتشكيلها.

ثالثا: المضي قدماً في إجراءات تفعيل وتطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وتسريع إجراءات عمل اللجنة التحضيرية، استناداً لتفاهمات القاهرة ودمشق.

رابعاً: تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية ، وعلى قاعدة التعددية السياسية وفق اتفاق معتمد بين الطرفين (جريدة عكاظ،2007).

هذا في توزيع الحقائب والمهمات أما في المضمون السياسي فاتفاق مكة يحمل ملامح مرونة جديدة في موقف حماس، ففي مقابل تحقيق رفع الحصار عن الحكومة والسلطة وهو أهم أهداف اتفاق مكة قبلت حماس بإعطاء فتح والرئيس عباس فرصة لاختبار ما تعتقده فتح والدول العربية فرصة متاحة لموقف دولي جديد يسعى لتحريك عملية السلام في هذه المرحلة، مع أن موقف حركة حماس الحقيقي لم يصل بعد إلى درجة التسليم والاعتقاد بصحة هذا التصور ولا إلى تبني برنامج سياسي يؤسس لمرحلة التفاوض على حل وسط في فلسطين ولا الاقتراب الصريح من الاعتراف بدولة اسرائيل (الراية ،2007).

إن الاتفاق لا يمكن أن يضمن له النجاح إلا بتغيير حقيقي وجوهري في موقف حركتي حماس وفتح، ويتمثل ذلك في الاحتكام لمبدأ الشراكة الحقيقية والتخلي عن سياسية التهميش والإقصاء والاستئصال الذي ساد الممارسة السياسية. إن نجاح الاتفاق يتطلب اتخاذ خطوات على الأرض لرأب الصدع. وأن ذلك يتضمن فتح صفحة جديدة وإسدال الستار عما حدث سابقاً. إن الاتفاق الذي تم لن يُكتب له النجاح إذا استمرت حالة الاستقطاب الحاد الذي تسود الشارع الفلسطيني. وأن يتم تعزيز

التعددية السياسية على أساس تعميق الثقافة الوطنية. إن الاتفاق يعني توقف الحملات الإعلامية التحريضية، وأن يتم التعامل بحذر مع الفضائيات ووسائل الإعلام الإذاعية. وعدم دفع أي خلاف إلى الواجهة الإعلامية. فالمجهود الإعلامي الفلسطيني يجب أن يكون موجهاً لفضح الممارسات الإسرائيلية، والدفاع عن عدالة القضية الفلسطينية(صافي، 2007).

5.2.3 تشكيل حكومة الوحدة الوطنية (الحادية عشرة)

في السابع عشر من شهر مارس(آذار) من عام 2007 شهدت الأراضي الفلسطينية مولد أول حكومة وحدة وطنية جاءت بعد مخاض عسير في أعقاب أزمة سياسية شهدتها الساحة الفلسطينية، أزمة ألقت بثقلها على مجمل نواحي الحياة الفلسطينية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (مركز المعلومات الفلسطيني،2007).

وتم الإعلان عن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية، وقد تخلّت الحركة تقريباً عن كل الحقائب السيادية وهي الخارجية والمالية، في حين أُوكلت الداخلية إلى مستقل اختارته الحركة(النعامي،2007).

وشدد إسماعيل هنية-رئيس وزراء هذه الحكومة-على البرنامج الفعلي لحكومة الوحدة الوطنية من عدة زوايا وأصعدة منها الصعيد السياسي والاقتصادي والقدس والعلاقات الدولية والصعيد الأمني وصعيد مواجهة الاحتلال وذلك بأن تلتزم الحكومة بحماية المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني وصون حقوقه، والحفاظ على مكتسباته وتطويرها، والعمل على تحقيق أهدافه الوطنية، كما أقرتها قرارات المجالس الوطنية ومواد القانون الأساسي ووثيقة الوفاق الوطني، وقرارات القمم العربية. وعلى أساس ذلك تحترم الحكومة قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية، وبرفض ما يسمى بالدولة ذات الحدود المؤقتة، والمطروحة حسب المشروع الأمريكي والإسرائيلي. والتأكيد على حق العودة والتمسك به، ودعوة المجتمع الدولي إلى تنفيذ ما ورد في القرار (194) بخصوص حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وممتلكاتهم التي هُجّروا منها وتعويضهم. وبترسيخ العلاقة مع الدول العربية والإسلامية الشقيقة والدول الصديقة والانفتاح والتعاون مع المحيط الإقليمي والدولي على أساس الاحترام المتبادل وتشكيل لجنة عليا لشؤون القدس، بالتنسيق مع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وإعادة تشكيل مجلس أعلى للأمن القومي باعتباره المرجعية للأجهزة الأمنية كافة والإطار الناظم لعملها وتحديد سياساتها. وهيكلة الأجهزة الأمنية وبنائها على أسس مهنية والعمل على توفير احتياجاتها، وتنفيذ إصلاح شامل ينزع عنها الصفة الحزبية والفصائلية، وإبعادها عن التجاذبات والصراعات ودعم الشرطة لتقوم بواجبها على أحسن وجه في تنفيذ قرارات

القضاء. وإنهاء الحصار المفروض على الشعب بكل أشكاله. وإعادة النظر في اتفاق باريس الاقتصادي بما يحرر الاقتصاد الفلسطيني من التبعية. وإعطاء الأولوية للارتقاء بالاقتصاد الوطني، وتوفير الحماية للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، وتشجيع الصادرات والمنتوجات الوطنية مع المحافظة بكافة الوسائل الممكنة، وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم العربي والإسلامي ومع الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم (مركز المعلومات الفلسطيني،2007).

إن من أعظم النجاحات السياسية لتشكيل الحكومة الفلسطينية الحادية عشر كان ظاهراً بوضوح على النظام السياسي الفلسطيني، وعلى محاولات إصلاحه وتطويره، بما في ذلك تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية في إطاره، وتنمية للجهود التي بذلت لضمان وقف الاقتتال الداخلي وضمان السلم الأهلي والمجتمعي، وأيضاً زاد من نجاح الحكومة الفلسطينية وفقاً لبرنامجها الذي طرحته، وهو قدرتها على معالجة الملف الأمني معالجة شاملة من خلال وقف التدهور الحاصل على صعيد تهديد حياة المواطن واستقراره، وسحب الأسلحة غير الشرعية من أيدي المليشيات المحلية والعائلية، وضمان سيادة القانون، واستقلال القضاء واحترام وتنفيذ أحكامه، ويؤكد التزامه بمبادئ الديمقراطية، وبالنضال السلمي والديمقراطي بكافة أشكاله، ويدعو إلى تشكيل ائتلاف وطني ديمقراطي يكن له القدرة على فك العزلة السياسية والحصار المالي والاقتصادي الذي ضرب على الحكومة العاشرة. أما على صعيد الإصلاح الإداري والمالي فقد تم البدء بتكريس مبدأ المحاصصة بالوظيفة العمومية، عبر ما سمي بلجنة الشراكة السياسية التي انصبت جهودها على حل قضية التعيينات في الحكومة العاشرة والتعيينات الموقوفة من الحكومة التاسعة(دنيا الوطن ، 2007).

ومن الواضح أن الحالة الفلسطينية أمام برنامجين سياسيين اقتربا من بعضهما بعد أن كانا متباعدين جداً، إلى درجة أنتجت حكومة موحدة ستعمل في برنامج موحد، لا خيار فيه لأي من الحركتين في تجاهل الحركة الأخرى، أو في تجاهلهما للأطراف والقوى الأخرى من الفصائل والمستقلين. فاللجوء إلى الخيار الوطني، قد يشكل مخرجاً لأزمة أو احتواء لأحداث، وضغوطات لا تقوى السلطة كلها على تحملها، هنا تتغلب المصلحة الوطنية على الناتج الديمقراطي والمصلحة التنظيمية (شراب ،2007).

وصفت حماس تشكيل الحكومة الحادية عشرة " بالإنجاز العظيم"، معتبرة ، وعلى لسان موسى أبو مرزوق، أنها قدمت " تنازلات على مستوى الثمن السياسي في الموضوع الفلسطيني "، من قبيل احترام الشرعية الدولية وقرارات القمة العربية، والتنازل عما يسمى بالوزارات السيادية (فلسطين برس ،2007).

ويرى الباحث أن حماس أرادت من وراء الحكومة الجديدة تفكيك الحصار المفروض عليها، وحفظ التوازن السياسي على الأرض الذي من فوزها بالانتخابات إلى مكاسب سياسية فيما يخص الشراكة الوطنية على مستوى مؤسسات السلطة كاملة، بعيداً عن الإقصاء، والمحاصصة، وتحت سيادة القانون وتطبيق النظام.

ولكن واجهت الحكومة صعوبات جمة لانهيار اتفاق مكة، وعدم معالجته بشكل جذري أهم مشكلة أدت الى الاقتتال الداخلي، ألا وهي الطابع التنظيمي لتشكيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، حيث إن الأجهزة الأمنية التي كان يتوجب عليها أن تخضع لأي حكومة فلسطينية تصرفت وكأنها ذراع عسكري لحركة فتح . فمثلاً على الرغم من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، فقد ظل وزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية هاني القواسمي يعاني من نفس ما كان يعاني منه سلفه في المنصب سعيد صيام، حيث ظل مدير الأمن الداخلي رشيد ابو شباك يرفض السماح لقادة الأجهزة الأمنية بالاستجابة لتعليمات القواسمي، واندلاع عمليات القتل على خلفية الأخذ بالثأر بين العائلات التي ينتمي اليها نشطاء حركتي فتح وحماس، وكان للضغوط الخارجية دور بقيادة الولايات المتحدة وإسرائيل اللتين سعتا بشكل علني وواضح لإحباط الاتفاق، وتأييد واشنطن بشكل رسمي لدى الكثير من الدول العربية لعدم رفع الحصار عن حكومة الوحدة وعدم تحرك الدول العربية لإنجاحه(النعامي ،2007).

وأيضاً كان لحركة حماس دور في انهيار اتفاق مكة، وذلك بالقتال الذي قامت به ضد الأجهزة الأمنية، وأيضاً تبلور مخطط عمل كانت تتعهده قطاعات أمنية في جسد السلطة، بدعم مادي ولوجستي أمريكي، وربما أوروبي، وتعاون بعض الدول العربية، لتقويض نفوذ حماس في قطاع غزة. ناهيك عن عجز أو فشل كل التفاهمات الفلسطينية الداخلية، بدءاً من اتفاق القاهرة، إلى وثيقة الوفاق الوطني، وصولاً إلى اتفاق مكة وبرنامج حكومة الوحدة الوطنية، وأيضاً في عدم إخضاع الأجهزة الأمنية لقرار الحكومة الفلسطينية، بغض النظر عن هوية الحكومة، وهوية وزير داخليتها. ولا ننسى في هذا السياق كيف هدّد أحمد قريع رئيس وزراء السلطة السابق في سنة 2005 بالاستقالة، إذا لم تتوقف كل مظاهر الانفلات الأمني التي تسببت بها تلك الأجهزة، والشهادة التي أدلى بها اللواء نصر يوسف وزير الداخلية الأسبق، أمام المجلس التشريعي يوم 2005/10/19 أن بعضاً من الأجهزة الأمنية لا يستجيبون لتعليماته (جمعة ،2007).

ويعتقد الباحث بأن حكومة الوحدة الوطنية قد أعادت اللحمة بين طرفي النزاع الفلسطيني وحافظت على ترتيب أوراق الصف الفلسطيني، ومن أبرز إيجابياتها أنها أعادت صياغة التفاهمات والعلاقات الفلسطينية وأنها أنهت شكلية الازدواجية التي أضعفت وأنهكت الصف الفلسطيني ومازالت تنهكه، وأن تشكيلها كان له دور قوي في تقوية الصف الداخلي الفلسطيني وإنهاء العنف الداخلي– ولو

بصورة يسيرة–، وفي بناء المؤسسات الفلسطينية مما يمهد الطريق نحو بناء نظام ديمقراطي سليم يتيح الفرصة لإنهاء حالة التشرذم.

6.2.3 سيطرة حماس على قطاع غزة وبداية الحصار

بعد تجدد الاشتباكات الدامية بين حركتي فتح وحماس في مايو 2007 م التي أدت إلى وقوع ضحايا من الطرفين حماس وفتح، تدخلت مصر عبر وفدها الأمني برئاسة اللواء برهان حماد والذي كان مقيماً في غزة، ونجحت في عقد اتفاق لوقف اطلاق النار كان هو الخامس بينهما منذ تجدد الاشتباكات في كانون أول2007م، ثم بدأت بعد ذلك جولة جديدة من الحوار بمشاركة العديد من الفصائل الفلسطينية على غرار الحوار السابق في القاهرة سنة 2005م (الشرق الاوسط ، 2007).

"في حزيران 2007 وصل الاقتتال الفلسطيني الداخلي ذروة غير مسبوقة، وبلغ حداً فاصلاً لم يعد ممكناً بعده أن تبقى الأوضاع على نفس الوتيرة، حيث سيرسم هذا الحد معالم حقبة جديدة من التاريخ الفلسطيني الحديث، إنها حقبة الانقسام آنذاك، قالت حماس إنها اضطرت لهذه الخطوة لحسم صراعها مع فتح بالقوة، بعد أن استنفدت الوسائل الأخرى، لتُحكِم سيطرتها الكاملة على قطاع غزة، ولتبدأ أعوام من القطيعة بين غزة وبين رام الله" (سلامة ،2007).

كان واضحاً أن اتفاق وقف اطلاق النار لن يصمد طويلاً، فكان لا يخلو يوم دون أن تتم عملية اغتيال لناشط من حماس أو فتح، لكن الطرفين اختارا إعطاء فرصة للهدوء، إلا أن الأمور تدهورت بسرعة باتجاه المواجهة الحاسمة، وكان سير الأحداث يتجه باتجاه واحد وهو المواجهة المباشرة مع الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة، وقد وضع الجهاز العسكري لحماس " كتائب الشهيد عز الدين القسام " خطة عسكرية شاملة للسيطرة على مقار الأجهزة الأمنية(الموسوعة العربية ، 2007).

وخاضت حركة حماس في الفترة 11-2007/6/14 عملية أمنية غير متوقعة ؛ إذ قامت القوة التنفيذية وبمساندة كتائب القسام، الجناح العسكري لحماس، بتوجيه ضربة قاسية لحركة فتح والأجهزة الأمنية الذين تتهمهم حماس بالتسبب في الفلتان الأمني، وعلى إثر هذه العملية تمكنت حركة حماس من السيطرة على قطاع غزة بعد اتفاق مكة بأشهر قليلة، وتجدد الاشتباكات بين مسلحي فتح وحماس، وهو ما انتهى بسيطرة حماس على قطاع غزة فيما عرف باسم "الحسم العسكري"، ليتحول الانقسام الجغرافي إلى انقسام سيطرة سياسية كامل يوم 14 يونيو/حزيران 2007 م (صالح ،2007،ص137).

ولم يكن لأحد أن يتوقع النهاية التي أسفر عنها الاقتتال الداخلي الذي اندلع في منتصف كانون أول 2007 م بين حركة حماس من جهة وحركة فتح والأجهزة الأمنية التابعة للرئيس الفلسطيني

محمود عباس؛ والذي أفضى إلى سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وإصدار أبو مازن قراره بحل حكومة الوحدة وتشكيل حكومة طوارئ بدلاً منها وذلك في 2007/7/1م، وإن كانت هذه النتيجة قد شكلت مفاجأة للأطراف ذاتها التي كانت متورطة في القتال، فإنها في المقابل شكلت مفاجأة للأطراف الخارجية التي راهنت على هذا القتال ونتائجه، وتحديداً إسرائيل والولايات المتحدة (النعامي ،2007).

وقد أدى ذلك إلى نشوء سلطتين سياسيتين وتنفيذيتين في صيف عام 2007م في الضفة الغربية وقطاع غزة، إحداهما تحت سيطرة حركة فتح في الضفة الغربية والاخرى تحت سيطرة حركة حماس في قطاع غزة، ونشوء أزمة سياسية ارتبطت بعراقيل داخلية وخارجية للانتقال السلمي للسلطة، وخضوع أجهزة السلطة الفلسطينية للحزب الذي كان تقليدياً ومنذ توقيع اتفاقية أُوسلو يمسك زمام الحكم الذاتي الفلسطيني؛ حركة فتح، مما أدّى إلى ازدواجية الحكومات، ففي رام الله أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس إقالة حكومة إسماعيل هنية، وكلف سلام فياض بتشكيل حكومة جديدة، واستمرت الأمور بحكومتين واحدة في الضفة وأخرى في غزة (الجزيرة نت ،2011).

ووفقاً لإحصاءات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد سقط جراء أحداث "الحسم العسكري" في قطاع غزة 161 قتيلاً، خلال الفترة 7-2007/6/16، ومن بين هؤلاء 43 مدنياً، و91 شخصاً من عناصر فتح والأجهزة الأمنية التابعة لها، و27 شخصاً من حركة حماس وكتائب القسام والقوة التنفيذية (المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ، 2007، ص85).

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن حركة حماس لم تألُ جهداً في تبرير ما قامت به من "حسم عسكري" في قطاع غزة ؛ فأصدرت تقريراً رفعته إلى لجنة تقصي الحقائق المنبثقة عن جامعة الدول العربية في 2007/7/26 ، كما أصدرت كتاباً بعنوان "الكتاب الأبيض : عملية الحسم في قطاع غزة اضطراراً لا اختياراً"، وقد تضمن التقرير المخططات الأمريكية ودور الأجهزة الأمنية في إنجاح هذه المخططات وفي عمليات الاغتيال وإشاعة الفلتان الأمني في قطاع غزة، وفي نهاية التقرير خلصت حماس إلى أن ما قامت به في غزة لا يعدو كونه "خطوة أمنية" جاءت لمعالجة أمنية ليس أكثر، كما اعترفت حماس بوقوع أخطاء من قبل بعض أنصارها ومنتسبيها، وشددت على إدانتها واستنكارها لهذه الأفعال (المركز الفلسطيني للإعلام ، 2007).

وقد نبهت حماس مصر والعالم أجمع من أن تيارها يمثل الاعتدال الإسلامي، وأنها تركّز مقاومتها على الاحتلال، وتتجنب الإضرار بمصالح مصر وأي دولة أو الإخلال بالأمن أو التدخل في أية شئون داخلية، وأن سقوط حماس في قطاع غزة قد يفتح الأبواب أمام انتشار العناصر المتطرفة من تنظيم القاعدة وغيرها (القدس ،2007).

وقد قدمت حماس دلائل على ذلك للسلطات المصرية مما حدا بإطالة عمر حكم حماس لقطاع غزة حتى كتابة هذه السطور، وقد فنّدت بعض الأقاويل بنية حركة حماس بإقامة إمارة إسلامية ودولة حماستان.

7.2.3 الحكومة المقالة في غزة

باتت حكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها إسماعيل هنية بحكم المقالة بعد سيطرة حماس على قطاع غزة، إثر قرار الرئيس محمود عباس بإقالتها، وانسحاب وزراء الفصائل منها؛ مما دفع هنية لتوزيع مهمات الوزراء المنسحبين على باقي الوزراء، وهي حكومة لم تلقَ أي اعتراف دولي ولا إقليمي.

هذا الحال أفرز واقعاً معقداً أمام حركة حماس حديثة العهد والتجربة بإدارة السلطة السياسية والحكومة الفلسطينية، ووضعها أمام جملة من الأزمات الموروثة عن الحكومات السابقة، بالإضافة إلى التصدي لأزمات مفتعلة لاحقاً؛ فمنذ اللحظة الأولى لتسلمها السلطة تعرضت الحكومة ووزراؤها للعزلة السياسية، والحصار الاقتصادي، وتفاقم الوضع الأمني الداخلي المصاحب لاستمرار الاعتداءات الإسرائيلية على الضفة والقطاع (الحيلة ،2007 ، ص94).

في الاتجاه ذاته سجلت الحركة والحكومة نجاحاً ضعيفاً في كسر الحصار الاقتصادي، الذي شاركت فيه أطراف فلسطينية وعربية لم ترغب في نجاح التجربة الإسلامية في فلسطين؛ خوفاً من انتقال التجربة إلى الجوار العربي، هذا ناهيك عن الضغط الأمريكي المباشر الذي حال دون وصول المساعدات العربية (نحو ٥٠ مليون دولار) المقررة في قمة الرياض آذار/ مارس ٢٠٠٧ ويبدو أن الحكومة الفلسطينية وحركة حماس، قد تفاجأتا بحجم الحصار وقساوته، ولم تتوقعا مدى العجز والوهن العربي، نتيجة سوء تقدير مسبق عول كثيراً على العمق العربي والإسلامي الرسمي، في دعم الشعب الفلسطيني وحكومته المنتخبة (مركز الزيتونة ،2007 ،ص91).

واجهت سلطة حماس المتمثلة بالحكومة المقالة –كما يسمّونها– تحدياً جديداً تمثَّل بتوسيع فرض حصار سياسي واقتصادي، قادته الولايات المتحدة وإسرائيل على حكومة حماس والشعب الفلسطيني، وشاركت فيه أطراف فلسطينية وعربية. وهكذا واجهت الحكومة حصاراً داخلياً وخارجياً شاركت فيه كل الأطراف الرسمية، بدءاً بالرئاسة وحركة فتح، ومروراً بمعظم الأنظمة العربية، وليس انتهاءاً بالولايات المتحدة وإسرائيل (أبو دياك ، 2007).

فالحكومة المصرية على لسان رئيسها وصف هذه الحكومة أو ما جرى في غزة في حزيران 2007 بأنه انقلاب على الشرعية الفلسطينية (الحياة ،2007)، إلا أنه رأى أن سيطرة حماس على القطاع لا تمثل تهديداً للأمن القومي المصري (الأهرام ،2007).

وحتى مع وجود الحكومة المقالة، فإن برنامج حماس السياسي لم يتقدم باتجاه قيادة الشعب الفلسطيني، إذ إن الحركة، وفي سبيل المحافظة على الحكومة، خفّضت سقف مواقفها لتتلاقى مع مواقف فتح والدول العربية، وهي مواقف لا تحظى بشعبية فلسطينية. واستغلت دول العالم هذه الحكومة لتقنين حوارها، الذي كان يتم من أبواب خلفية، مع فتح ومستقلين يدعون للتسوية، متجاهلة وزراء الحكومة من حماس دون أن تقنع إسرائيل بتخفيف حصارها على الحكومة، ودون أن تخفف من حصارها الاقتصادي على الحكومة، باستثناء السماح بمرور المساعدات عبر وزير المالية الفلسطيني سلام فياض (الجزيرة نت ،2008).

ومن الواضح أيضاً أن حركة حماس متمثلة بالحكومة المقالة اعتقدت أن انتقالها إلى كرسي السلطة، سيساعدها على تحقيق شرعيتها لدى المجتمع الدولي من خلال:

أ. أنها وصلت إلى الحكم بطريقة ديموقراطية كما تطالب الدول الغربية، وهو الأمر الذي سيضع هذه الدول في موضع حرج، ولا سيما أمام الرأي العام، وتضطر معه للتعامل مع الحركة كحكومة، وقد حققت حماس بعض الإحراج لهذه الدول فعلاً، لكن العنف الفلسطيني الداخلي أفسد صورة الديموقراطية الفلسطينية، مما جعل الحرج الدبلوماسي الغربي يتوارى تدريجياً.

ب. اعتقدت حركة حماس أن الاعتراف الدولي بالحكومة الفلسطينية السابقة، سينتقل إلى الاعتراف بحركة حماس بشكل آلي، ولم تتنبه حماس إلى أن الاعتراف بالحكومة السابقة كان نتيجة لمواقف تلك الحكومة، أي أن المجتمع الدولي ربط البعد القانوني بالبعد السياسي، وهو ما حاولت حماس فكّه دون جدوى، أي أن حماس اعتقدت بإمكانية وراثة البعد القانوني، والاعتراف الدبلوماسي بالحكومة دون أن يرتبط ذلك بموقفها السياسي، وهو ما لم يتحقق.

ج. يبدو أن حركة حماس اعتقدت بإمكانية "توزيع الأدوار" في التعامل مع المجتمع الدولي، بحيث تترك مهام العلاقة المباشرة مع إسرائيل للرئيس، أو بعض قيادات فتح ومنظمة التحرير، وتتولى هي العلاقات مع بقية البيئة الدولية بما فيها الولايات المتحدة، وهو ما أدركته فتح ورفضت الدخول فيه.

د. سعت حركة حماس لأن تبدو أمام المجتمع الدولي أكثر "شفافية ونزاهة" في تسيير الأمور المالية للسلطة، ومع إقرار جهات أوروبية بذلك، إلا أن الحصار المالي لم يعطِ هذه الناحية الإيجابية المجال لتوظيفها أمام المجتمع الدولي لتأكيد مصداقية الحركة(مركز الزيتونة، 2007، ص142).

ورغم نجاح حركة حماس في إجراء بعض التعديلات الطفيفة على مواقفها السياسية التي لا تمس ثوابتها، مثل التهدئة مع إسرائيل، والحديث عن دولة في قطاع غزة والضفة الغربية وشرق القدس، إلا أنها لم تستطع الالتفاف على الشروط الرباعية، أو فك العزلة الدولية عن الحكومة التي شكّلتها، أو عن الشعب الفلسطيني، الأمر الذي نجم عنه تراجع في كل المجالات: الأمن، الاقتصاد، بناء المؤسسات، الحكم المحلي، إضافة إلى العلاقة مع إسرائيل المتوترة أصلاً، وشلل للعملية السياسية برمتها، مما أثر سلباً على إمكانية الدفع باتجاه التطور الديمقراطي(عزام،2007،ص174).

وترى الدراسة أن المرونة السياسية التي انتهجتها حركة حماس لم تُمكنها من قبولها دولياً وإقليمياً، وإقامة أي علاقات خارجية، وانعدام أي تمثيل دبلوماسي وسياسي مع دول المنطقة برمتها، ودولياً لم يختلف الموقف الأوروبي عن الأمريكي في الحصار، ولم تنفع كل الصياغات اللفظية في برنامج الحكومة في إقناع الغرب بحدوث تغيير كبير على صعيد برنامج الحركة ما لم تعترف صراحة بإسرائيل.

8.2.3 حصار غزة

منذ بداية تشكيل حركة حماس الحكومة الفلسطينية وخوضها تجربة الحكم في غزة، أعلنت كل من أمريكا والاتحاد الأوروبي وتلتها إسرائيل، عزمها على قطع الاتصالات السياسية مع حكومة حماس كافة، ووقف تحويل المستحقات المقتطعة، وأشكال المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني كافة، وهو ما يعني دخول قطاع غزة نفق العزلة السياسية والحصار الاقتصادي. ودون المعونات المالية تبدو حكومة حماس عاجزة عن تسديد رواتب الموظفين الحكوميين، ولا يمكنها القيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية مرتقبة.

فُرض الحصار على قطاع غزة منذ إعلان فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي و تشكيل حكومة فلسطينية جديدة، وشاركت قوى العالم في الحصار على غزة وتجاهل نتيجة العملية الديمقراطية في قطاع غزة. فكان الحصار ضد الإنسان و القانون الدولي، وكان تكثيف الحصار حتى وصل إلى جميع مناحي الحياة في قطاع غزة بهدف تقويض حركة حماس و شعبيتها في فلسطين وجمع وسائل أخرى ضد حكومة حماس وذلك للضغط عليها والتغيير من سياستها (Alqassam,2013).

وعززت إسرائيل الحصار في 2007 بعد سيطرة حماس على غزة في حزيران 2007. ويشتمل الحصار على منع أو تقنين دخول المحروقات والكثير من السلع، من بينها الخل والبسكويت والدواجن واللحوم ومنع الصيد في عمق البحر، وغلق المعابر بين القطاع وإسرائيل، وأيضاً أُغلق معبر رفح المنفذ الوحيد للقطاع إلى العالم الخارجي من جانب مصر. وعلي إثر هذا الحصار قام الآلاف من الفلسطينيين في 23 يناير 2008 باقتحام الحدود على الجانب المصري والدخول للتزود بالمواد الغذائية من مصر بعد نفادها من القطاع، عبر في هذا الاقتحام ما يقرب من 750 ألف فلسطيني. وقد علق الرئيس المصري حسني مبارك للصحفيين لدى افتتاحه معرض الكتاب السنوي في القاهرة : "أمرت قوات الأمن بالسماح للفلسطينيين بالعبور لشراء حاجاتهم الأساسية والعودة إلى غزة طالما أنهم لا يحملون أسلحة أو أي محظورات"(الموسوعة العربية ،2012).

وفي أغسطس 2008م نجح 44 من المتضامنين الدوليين الذين ينتمون ل17 دولة على متن سفينتي "غزة حرة" و"الحرية" بكسر الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة لأول مرة. وقد انطلقت هاتان السفينتان من قبرص محملتين بالمساعدات الإنسانية ووصلتا القطاع بعد أن واجهتا تهديدات من جانب الإسرائيليين بمنعهم من الوصول للقطاع، وحذرت إسرائيل سابقاً الناشطين من الدخول إلى المياه الإقليمية للقطاع لكنها سمحت لهم لاحقاً بالمرور، وهذا إن دل يدل على تأثير الإعلام والزحف الجماهيري (فلسطين ،2008).

وأكثر أشكال الحصار صعوبةً هو الاقتصاد الفلسطيني الذي أصبح يعاني أزمة متفاقمة جراء استمرار فرض الحصار المحكم على قطاع غزة، والمتمثل بإغلاق المعابر التجارية كافة، ومعابر الأفراد، منذ منتصف حزيران/ يونيو 2007، وأثَّرت سياسة الحصار على قطاع غزة، على تقويض فرص التنمية في قطاع غزة، كما يتناول انعكاسات تلك السياسة على القطاعات الاقتصادية المختلفة في القطاع، والمؤشرات الاقتصادية لقطاع غزة من خلال رصد لبيئة التنمية في قطاع غزة ومدى تأثرها بسياسة العقاب الجماعي ضد السكان المدنيين في قطاع غزة، الأمر الذي أدّى إلى مزيد من الفقر والبطالة بين صفوف العاملين فيه، بسبب التوقف شبه التام لمرافق القطاعات الاقتصادية كافة، والناجم عن استمرار إغلاق المعابر ومنع التدفق الحر للواردات والصادرات الغزية من السلع والبضائع، بما في ذلك المواد الأولية ونصف المصنعة وأن هذا الحصار يهدف بالأساس إلى تفكيك البنيان السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي للشعب الفلسطيني، وإيصاله إلى حالة من الإحباط والفقر والمعاناة والحرمان، لتصبح الأولوية توفير الحد الأدنى من مستلزمات الحياة ولقمة العيش ليصبح الصراع ومقاومة الاحتلال أولوية ثانوية(شقورة ،2011).

وتعرضت إسرائيل في ديسمبر 2008 لانتقادات عنيفة في "منتدى الأمم المتحدة لحقوق الإنسان" الذي عقد في جنيف بسويسرا حيث حثت دول غربية بينها فرنسا، ألمانيا، أستراليا، بريطانيا وكندا إسرائيل عن رفع حصارها للقطاع، حيث قالت إن هذا الحصار أدّى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية للمواطنين، كما تحدث في المنتدى عدد من مندوبي عدة دول بينها مصر، وسوريا وإيران، إلا إن مندوب الولايات المتحدة لم يتحدث في الجلسة، ودافعت إسرائيل على أن قطاع غزة أصبح "بؤرة للإرهابيين" الذين يشنون هجمات بالصواريخ عليها، وذلك حسب تعبير كبير المستشارين القانونيين بوزارة الخارجية الإسرائيلية (رويتر، 2008).

وفي تقرير نشرته وكالة "رويترز" في يوليو 2010 بمناسبة مرور ثلاثة أعوام على الانقسام الفلسطيني، جاء فيه: "تحت حُكم حماس بزغَت غزة كدويلة، تنحصر بين البحر والصحراء، يديرها ويحكمها الإسلاميون، وتسيطر فيها قوات الشرطة التابعة لها على الشوارع، ويصنّفها الغرب كجماعة إرهابية". واعتبر التقرير أن "حركة حماس تجاوزت الأسوأ، بعد أن صمد حُكمها للقطاع في وجه أعوام قاسية من الحصار الاقتصادي، وحملة عسكرية إسرائيلية شاملة، ولكن الأوضاع الاقتصادية في عهدها ونتيجة الحصار تدهورت، وارتفعت معدلات البطالة والفقر"(رويتر ،2010).

3.3 المبحث الثالث: موقف حركة حماس من المصالحة الفلسطينية

1.3.3 مقدمـــــــــة

تشير كثير من المؤشرات إلى أن المصالحة الوطنية لم تعد على رأس أولويات قادة الفصائل، وأنها أصبحت ملحقة بالمشاريع السياسية الإقليمية والدولية في المنطقة، ولا سيما في ظل حالة كيل الاتهامات كل إلى الآخر ، والتراشق الإعلامي الموجود ، فحركة فتح تُخيّر حماس إما أن تكون تنظيم فلسطيني تابع لفلسطين، أو تنظيم تابع للإخوان أو للخارج. وتدّعي حماس أن الذي يتحمل تعطيل المصالحة لغاية اللحظة هم حركة فتح بسبب خضوعهم للمشروع الامريكي، وهذا متمثل باختيار الرئيس عباس للمفاوضات على حساب المصالحة . ويجب أن تظل الدعوة للمصالحة على رأس قائمة الأولويات في العمل السياسي الفلسطيني.

2.3.3 آفاق المصالحة وأسباب الانقسام

لقد آن الأوان للسعي الجاد لإنهاء ملف الانقسام والدفع باتجاه إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على قاعدة من المشاركة والديمقراطية بحيث يتم إعادة انتخاب كافة المؤسسات الفلسطينية التي انتهت ولايتها القانونية ومدتها الزمنية، الأمر الذي يتطلب إعادة تجديد شرعيتها عبر صندوق

الاقتراع، بما يشمل الانتخابات للرئاسة وللمجلس التشريعي وللمجلس الوطني الفلسطيني تنفيذاً لاتفاق القاهرة، علماً بأن إعادة بناء وتطوير م.ت.ف كقائدة لعملية التحرر الوطني يجب أن تحظى على الأولوية الرئيسة في مسار المصالحة الوطنية على أسس لا خلاف عليها كأرضية للمصالحة، لأنه مجمع عليها من قبل كل الفصائل والقوى الفلسطينية، ومثبتة ومعاد التأكيد عليها في العديد من اتفاقات المصالحة الوطنية، وكذلك بالنسبة لآليات التنفيذ، لكن كل الاتفاقات والإعلانات والمبادرات الجماعية والأحادية، خلال أكثر من عشرين عاماً من الانقسام السياسي، لم تدخل حيز التطبيق العملي، حتى وصلت حدة الانقسام في عام 2007 إلى مرحلة انقسام سياسي وكياني.

موقف حركة فتح الذي يعبّر عنه الرئيس أبو مازن يتبنى ضرورة التزام أي حكومة فلسطينية بالاتفاقيات والتعهدات التي وقعتها منظمة التحرير، في ظل سيطرة إسرائيل على المعابر وتحكّمها بجباية العائدات الجمركية التي تمثل الجزء الأكبر من إيرادات السلطة، ويشكل أيضاً الاتفاق على البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية نقطة خلاف تهدد جهود المصالحة، خصوصاً في ظل المساعي لضم حركتي حماس والجهاد الإسلامي في أطرها، ففي حين ترفض حركة فتح تغيير برنامج المنظمة السياسي المعتمد منذ سنوات، والقبول باتفاق أوسلو والالتزامات الدولية للمنظمة، وتدعو حركتا حماس والجهاد الإسلامي إلى تعديل برنامجها السياسي بما يتناسب مع نتائج انتخابات المجلس الوطني واللجنة التنفيذية. بينما ترفض حركة حماس الاعتراف بإسرائيل، وتعتبر هذا الموقف جزءاً من التزام الحركة بميثاقها وقناعاتها الفكرية والعقائدية، رغم أن الحركة تعتبر قبولها بدولة فلسطينية في حدود عام 1967 نقطة التقاء وبرنامج مشترك مع حركة فتح وفصائل منظمة التحرير (مركز وفا للدراسات،2013).

ووضعت حركة حماس المصالحة وإنهاء الانقسام على قمة أولوياتها، وتلخص المشهد حتى نهاية جميع الحروب على قطاع غزة، بتجاوب حركة حماس مع كل مساعي المصالحة، وعلى الرغم من فظاعة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة واستمرار الحصار وعدم الإعمار، تجاوبت الحركة مع المسعى المصري للمصالحة منذ عام 2009. وبناءً على ذلك، توافقت حركة حماس مع المسؤولين في مصر على خطوط رئيسة للتحرك لإنهاء الانقسام، وتجنيب الوضع الفلسطيني المزيد من التشرذم والخسائر، وذلك على قاعدة الإصرار على تحقيق المصالحة أولاً ثم تجري الانتخابات في ظلها، وليس العكس، وأن تحرك حماس والتجاوب مع الرعاية والجهود المصرية هو الذي فتح الباب ومهد الطريق أمام المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام. وفعلاً، قدّم المسؤولون في مصر رؤيتهم في ورقة تحمل اسم " الرؤية المصرية لإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني"، تسلمناها بتاريخ 2009/9/10 ووزعت على جميع الفصائل الفلسطينية المشاركة في الحوار (الزيتونة،2009).

ولا شك أن الانقسام الفلسطيني الحاصل يلحق ضرراً كبيراً بالقضية الفلسطينية ككل، كما أنه يمنع أياً من الطرفين من المضي قدماً في مشروعه دون الطرف الآخر، وهو ما يشكّل دافعاً لكليهما للخروج من حالة الانقسام إن أراد إنقاذ مشروعه، كما أنه يؤدي إلى تفاقم الحصار الاقتصادي والأزمة الإنسانية لسكان قطاع غزة في ظل اغلاق الانفاق والمعابر التجارية واتمام المصالحة الفلسطينية يسهم في تخفيف وطأة الحصار، وأن هناك مؤشرات تدلل على استمرار الانقسام الفلسطيني بين حركة فتح وحركة حماس وهي:

1. تمثل الشروط الإسرائيلية والأمريكية على الحوار العامل الأبرز بين هذه العوامل، وهو يستمد قوته من ارتباط تمويل مؤسسات السلطة واستمرار عملها بتلبية هذه الشروط، وهذا الأمر يوجد تخوفاً لدى الكثيرين من أن عدم تلبية الشروط سيؤدي إلى توسيع الحصار ليشمل الضفة الغربية إلى جانب قطاع غزة، وإلى وضع الفلسطينيين وقضيتهم في عُزلة.

2.افتقار طرفي الانقسام فتح وحماس إلى وجود مرجعية أيديولوجية مشتركة، وفضلاً عن أزمة الثقة بينهما.

3.فشل الطرفين في كسر الآخر وإسقاطه؛ فحركة فتح لا زالت تمثل شريحة واسعة من الفلسطينيين، على الرغم من عدم وجود تقدم في مسار التسوية وحركة حماس لا زالت تملك شعبية واسعة في صفوف الفلسطينيين على الرغم من الحصار الخانق الذي تتعرض له.

4.عدم استجابة حركة حماس للشروط الدولية على الرغم من وجود الحصار، وعلى الرغم من كل الإجراءات الإسرائيلية والدولية لإسقاطها.

5.أزمة القرار لدى حركة فتح نفسها، وتعدد الاتجاهات داخلها، ولاسيما ما يعرف بتيار دحلان والآخر التابع للرئيس عباس والفجوة بينهما، تجعل من الصعب توحيد القرار الحركي بشأن الحوار، وتضعف من قدرة قيادة الحركة على ضبط عناصرها كافة، وعلى تطبيق الاتفاقات التي تمّ التوصل إليها بخصوص المصالحة.

6.ضعف فاعلية الفصائل الأخرى المؤثرة في الساحة الفلسطينية، في الدفع باتجاه الحوار واتمام المصالحة الفلسطينية(شبكة مجال،2013).

ويُدرك الجميع أهمية وأولوية المصالحة وذلك ليس من أجل الاتفاق بين الفصيلين الكبيرين فتح وحماس فقط، ولكن من أجل تحقيق الوحدة الوطنية وإعداد مرحلة تحرر وطني ديمقراطي تقتضي توحيد الصفوف في مواجهة الاحتلال والاستيطان. وأن المسار الأجدى باتجاه المصالحة يجب أن

يحقق هذا الهدف وليس بما يساهم في إعادة انتاج الانقسام وإدارته، ولكن إلى قيادة ومؤسسات موحدة تساهم في تفعيل المقاومة بأشكالها كافة وحسب خصوصية كل تجمع، ومنطقة تساهم أيضاً في تعزيز ثقافة التسامح، وتقبل الآخر، وتحصيل حقوق المواطنين(محسن أبو رمضان ، 2012).

وتبرز أهم نقاط الخلاف بين حركتي فتح وحماس والتي ما زالت تعيق إتمام المصالحة الفلسطينية وفق مشاركين في الاجتماع المشترك الذي عقد في القاهرة في 2013/2/10 ولم ينتهِ إلى نتائج حاسمة هي:

– أن حركة فتح وجميع الفصائل والشخصيات المستقلة تريد نظاماً انتخابياً واحداً للمجلس الوطني والمجلس التشريعي، فيما تصر حركة حماس على إجراء انتخابات المجلس الوطني وفق نظام التمثيل النسبي الكامل، على أن يتم انتخاب 75 في المئة من أعضاء المجلس التشريعي وفق النظام النسبي والباقي على أساس الدوائر الانتخابية.

– لا تمانع جميع الفصائل أن يكون أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين في فلسطين أعضاء طبيعيين في المجلس الوطني، فيما ترى "حماس" أن لكل مجلس خصوصيته ويجب أن ينتخب أعضاء كل مجلس على حدا ويكون لكل مجلس دوره وصلاحياته.

– تريد حركة فتح وفصائل منظمة التحرير الوطن دائرة واحدة والخارج دائرة ثانية، فيما ترى حركة حماس أن الخارج يجب أن يكون ست دوائر انتخابية.

– تريد حركة فتح أن يتزامن تشكيل الحكومة مع مرسوم تحديد موعد الانتخابات، فيما ترى حركة حماس أن يتم تشكيل الحكومة أولاً، ويكون دور هذه الحكومة إنهاء الانقسام، وبعدها يتم تحديد موعد الانتخابات التي تشرف عليها الحكومة.

– وافقت جميع الفصائل على برنامج مشترك، وهو وثيقة الوفاق الوطني التي تعتبر وثيقة الأسرى أساساً لها. لكن رئيس المكتب السياسي لـ حركة حماس خالد مشعل اعتبر أن هذا برنامج توافق وطني وأن لـ حركة حماس برنامجها السياسي الخاص بها.

– تعتبر حركة فتح والفصائل الأخرى أن المقاومة الشعبية السلمية هي السبيل لتحقيق الحرية والاستقلال للشعب الفلسطيني على حدود عام 1967. أما حركة حماس فإنها توافق على هذا البرنامج بما لا يلغي أشكال المقاومة الأخرى كافة، وأن دولة فلسطين هي على جميع أراضي فلسطين التاريخية.

– حركة حماس تريد تشكيل لجنة انتخابات جديدة للخارج، فيما ترى فتح والفصائل الأخرى أن يتم تشكيل لجنة فرعية للانتخابات في الخارج تكون فرعاً للجنة الرئيسة أو المركزية للانتخابات(فرانس برس ، 2013).

إن المصالحة الفلسطينية ليست تصريحات وفكر يتم التحدث فيه عبر وسائل الإعلام، بل هي حالة فكرية ، تتطلب سلوكا واقعيا ، وإجراءات ميدانية تُقنع الجميع ، ويمكن ذكر متطلبات نجاح المصالحة والتي من أبرزها:

"أولاً : البحث الدقيق في الأسباب التي أدت إلى الانقسام ، ووضع حلول جذرية كي لا تتكرر.

ثانياً : الإيمان بالآخر وعدم الإقصاء، وتفهم لكل الأفكار المتعارضة في المجتمع وتحقيق الشراكة الحقيقية لا الشكلية.

ثالثا : الاعتماد على الممارسة الديمقراطية في إدارة الانقسام، وترك الشعب هو الذي يحدد خياراته وممثليه ، والالتزام بنتائج أي عملية ديمقراطية حرة ونزيهة ومحترمة ومعبرة عن الرأي العام .

هذه كُليات عامة ومهمة لتحقيق المصالحة ونبذ الانقسام، لذا يجب عدم إظهار الآخر أمام الرأي العام بأنه هو الانفصالي ويكرس الانقسام، ولا يُريد المُصالحة" (أبو حشيش ،2013).

لا يمكن أن تتحقق المصالحة إلا بعد التسليم ببعض الأسس التي ستُبنى عليها حكومة الائتلاف الوطني وبرنامجها، وكيفية التعاطي مع موضوع التنسيق الأمني بين إسرائيل والأجهزة الأمنية التابعة للحكومة، والموقف من المفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية، والاتفاقات السابقة الموقعة بين الطرفين، والمرجعية الوطنية للفريق الفلسطيني المفاوض في المفاوضات الجارية أو أي مفاوضات قادمة، والمبادئ التي يجب أن تستند لها المفاوضات والأساس الذي ستنضوي فيه حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي في إطار منظمة التحرير الفلسطينية ، وكيفية إعادة بناء مؤسساتها وأطرها، ومعالجة نتائج ست سنوات من الانقسام الكياني والمؤسسي، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية للسلطة تزامناً مع انتخابات جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني، وإغلاق ملف الاعتقال السياسي في قطاع غزة والضفة الفلسطينية، وتأسيس مفهوم جديد للأجهزة الأمنية في إطار استراتيجية فلسطينية موحدة للسلطة ومنظمة التحرير، وإعادة الاعتبار لمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في الوطن وبلدان اللجوء، وتأمين مظلة عربية داعمة للمصالحة الوطنية الفلسطينية (راشد ،2012).

وتحدث أسامة حمدان عن الواقع الفلسطيني خلال 2012 في ورقة بحثية قال فيها: "إن الحدث الأبرز كان المصالحة الفلسطينية، حيث تواجه بعض التحديات، وأهمها التنسيق الأمني بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل في الضفة الغربية، وموضوع إعادة بناء منظمة التحرير، محذراً من خطورة فشل مشروع المصالحة؛ مما قد ينعكس على المشروع الوطني الفلسطيني ومسار القضية الفلسطينية، في ظل التعنت الإسرائيلي واستمرار حصار قطاع غزة" (حمدان، 2012).

3.3.3 موضوعية خلافات حكومة حركة حماس وأبرزها

لقد شهدت الساحة الفلسطينية أحداثاً تفاوتت ما بين الشد والجذب والمد والجزر بين معظم الفصائل العاملة على الساحة الفلسطينية ، ولكن الأحداث التي شهدتها الأراضي الفلسطينية " قطاع غزة والضفة الغربية" بين حركتي فتح وحماس في السنوات الأخيرة كان لها الأثر الأبرز على الشعب الفلسطيني وتاريخه، وتحديدًا لنوع العلاقة التي سادت بين الفصيلين على اعتبار أنهما الأكبر والأبرز على الساحة الفلسطينية، ولهما تأثير مباشر على النظام السياسي والحياة الديمقراطية، ولعل ما حدث من اقتتال في عام 2006 ووصوله إلى الذروة في عام2007 يجعلنا نقف مختلفين أمام عملية التوافق بين الحركتين الكبرتين (عوده ، 2011 ، ص89).

"يأتي الخلاف الأيديولوجي في مقدمة الأسباب للخلاف بين حركتي فتح وحماس وإذا كانت الايدلوجيا هي نسق علمي يفسر الكون والحياة والإنسان ومن ثم صياغة نظام سياسي واقتصادي لمجموعة من الناس تلتقي على الفهم المشترك ، وبما أن حركة حماس تحمل ايدلوجيا دينية وإنها تمثل الدين، فإن ممارساتها على الواقع سوف تنطلق من هذا المنطلق، وان كل ما يصدر عنها يمثل الصواب وكل من يخالفه يعتبر خارجا عن الجماعة وعن شرع الله" (سلامة ، 2007،ص30).

منذ انطلاق حركة حماس في 1987/12/14 حتى توقيع اتفاق أوسلو كان الخلاف بين الحركتين ضمن الإطار السياسي والتنافس بين تيارين سياسيين، لكنه بقي تحت السيطرة ومضبوطاً حتى بعد قيام السلطة الوطنية عام 1994 (صالح 2007،ص68)،

إن وجود برنامجين مختلفين لكلا الحركتين كون برنامج حركة فتح ومنظمة التحرير يستند أساساً إلى خطة التسوية عبر المفاوضات والعمل على إقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967 ، وتمثل ذلك من خلال اتفاق أوسلو عام 1993 ، والبرنامج الآخر لحركة حماس الذي يستند إلى خط المقاومة، وعدم جدوى المفاوضات ورفض اتفاق أوسلو وتبعاته(الجزيرة نت ، 2008).

وقد قال مشعل: "إن موضوع الانقسام هو واقعٌ فُرض على حركة حماس ولم تختاره، إنما فرض عام 2007 ، عندما رفضت أطراف دولية وإقليمية عديدة نتائج انتخابات 2006 ، وإن الانقسام حصل يوم 13 و14 و15 حزيران/ يونيو 2007، وفي يوم الجمعة 15 من ذلك الشهر جرى الاتصال بالقيادة المصرية، ونحن على جاهزية تامة لتسوية الأمور والمصالحة، لأن الانقسام لم يكن خيارنا بل فُرض علينا، ونحن منذ ذلك الوقت ما زلنا نبذل الجهود بشكل متواصل لإنهاء الانقسام، ونسعى لتحقيق المصالحة على أسس وطنية تكفل إعادة ترتيب البيت الفلسطيني في إطار السلطة والمنظمة في آن واحد، وتبني برنامج سياسي وطني ينحاز للثوابت والحقوق والمصالح الوطنية الفلسطينية" (مشعل ،2012).

القيادي البارز في فتح أبو علي شاهين قال في حديث خاص معه: "حركة حماس أتت للحكم بطريقة ديمقراطية، ولكن حماس تعاملت مع الديمقراطية بتحيز مدروس، فرأت مثلاً أن الانتخابات تُجرى لمرة واحدة فقط، وبدلا من أن ترسّخ حماس نهج الانتخابات والتداول السلمي للسلطة، وتعمّق الديمقراطية الفلسطينية، وتضمن السلم الأهلي، وتركز على التنمية المجتمعية، عملت على العكس، مع أن الناطقين باسم حركة حماس يقولون بأن شرعيتهم مستمدة من صناديق الاقتراع، إلا أن حماس عملت على تفريغ الديمقراطية من محتواها، وأخذت تتخلى عنها بالتدريج، ورسخت حكم الحزب الحاكم الأوحد، وبالتالي جرَّت على المجتمع بسبب سياساتها الكثير من الخراب والدمار"(سلامة،2012).

أعاد تصرف حركة حماس في قطاع غزة، أواسط حزيران 2007، الى الأذهان تصريح محمود الزهار، غداة انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، أوائل العام 2006، حين قال: "كنا أمام أحد خيارين: القيام بانقلاب أو دخول الانتخابات". وعقب وقوع الانقلاب السالف الذكر مباشرة قدر سامي ابو زهري، الناطق الرئيس باسم حماس، الوضع باعتباره "التحرير الثاني للقطاع"، (على اعتبار ان التحرير الأول تم بعد الانسحاب الاسرائيلي من القطاع عام 2005) . أما إسلام شهوان، المتحدث بلسان القوة التنفيذية التابعة لحركة لحماس، فقد قال :"جاءت مرحلة الحق وسلطة الإسلام" ، ومن الواضح أن مغزى هذه التصريحات ومعناها هو أولاً: إن اللجوء للانقلاب قائم وموجود في أجندة حركة حماس، وليس بالأمر الطارئ وابن ساعته، وهو مبرّر وشرعي في شريعة قادتها، وبالتالي، ليس في الأمر افتعال او غرابة ، وثانياً: إن كل ما تظاهرت به حماس من التلاقي مع القوى الوطنية، بعد فوزها في انتخابات 2006، حول البرنامج السياسي، في مرحلة الصراع للخلاص من الاحتلال، هو مجرد تمويه، فرضه إحساسها بالعزلة والمقاطعة، بأمل التغلب عليهما(الأشهب ، 2007 ، ص15).

بالرغم من أن كل أخطاء وخلل وفساد مرحلة ما بعد أوسلو تُحسب على حركة فتح ، فيقال سلطة فتح وحكومة فتح وأجهزة أمن فتح الخ، إلا أن غالبية أعضاء الحكومة ومستشاري رئيس الوزراء

بل ومستشاري الرئيس أبو مازن، والقائمون على إدارة أهم مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية ورؤساء الجامعات ليسوا من حركة فتح، و تنظيم فتح يعتاش تطفلاً على أموال السلطة ،الأمر الذي أساء كثيراً لحركة فتح وجعلها كشاهد زور على ما يجري (أبراش 2012).

وعندما لجأت حماس إلى حسم خلافها مع فتح بالسلاح، في حزيران 2007، قال حينها قائد فتح في غزة "أحمد حِلّس" معلقاً على ما حدث: "نعم، انتصرت حماس، ولكنها انتصرت على شعبها، وأوغلت في الدم الفلسطيني" واستنكر "حِلّس" استخدام حماس للسلاح في وجه خصومها، لتحقيق أهدافها في تكريس سلطتها بصورة انفرادية(حلس، 2007).

واعتبر الكاتب حمادة فراعنة أن حجج حماس التي سوّقتها لتبرير لجوئها للحسم العسكري حجج واهية، وأوضح في مقالته أن: " ادعاء حماس بوجود مؤامرة مسبقة من فتح وأجهزتها الأمنية لإسقاط حكومة حماس، ادعاء باطل، فقد بيّنت الأحداث أن عناصر الأجهزة الأمنية وضباطها كانوا مرتبكين حائرين عندما هاجمهم جيش حماس المنظم، حتى القيادة في رام الله كانت متفاجئة ومترددة، ولم تعطهم أوامر واضحة، واتضح أنه لا وجود لأي خطة، وهذا يعني أن حماس كانت هي من يملك الخطة للإطاحة بفتح، حتى لو أدى ذلك إلى سفك الدم الفلسطيني (فراعنة ،2007).

إن الحركات الإسلامية ليست فاشلة بالضرورة كما هو شائع في بعض الكتابات التحليلية ، لكنها – فشلت حتى الآن على الأقل– ، في تقديم طراز معاصر من الحكم ، ولعل السبب كامن لا في تكوين هذه الحركات بذاتها، بل في الواقع نفسه، أي في عدم إمكان الوصول على أهدافها، ومنها تأسيس الدولة الإسلامية مثلاً وأبعد من ذلك، فإن معظم الحركات السياسية الإسلامية تبدو غير قادرة على التحول من حركات مقاومة إلى سلطة قادرة على إدارة شؤون المجتمع المعاصر بأفكار عصرية، وهذا ما حدث تمامًا لحركة حماس؛ فانتقالها من القتال إلى السياسة ومن العمل بين الناس إلى العمل على شؤون الناس، وهي ليست ذات تجربة في هذا الحقل، أوقعها في سلسلة من الإرباكات والتناقضات الجمة، وحتى الإحراجات (أبو فخر ،2007 ،ص74).

لا شك أن أحداث قطاع غزة 2007 قد شهدت خلافاً سياسياً حاداً بين حركتي حماس وفتح، وإن استناد كل منها إلى منطلقات أيديولوجية وفكرية متضاربة ومتباعدة، مثّلت عقبة رئيسة في عدم قدرتهما على إحداث تغيير جوهري في طرفيهما. وهذا التناحر السياسي وإفرازاته من انقلابات فكرية وعقائدية بينهما هو من أقصر الطرق إلى تفكيك وتقسيم القضية الفلسطينية ومن ثم إسقاطها، وخصوصاً أن مصادر القوة الفلسطينية باتت مبعثرة ما بين السلطة والمعارضة(العقاد،2009،ص12).

الفصل الرابع

حكم حركة حماس في قطاع غزة

- 1.4المبحث الأول: حركة حماس وعلاقتها بحكم الإخوان بمصر
- 1.1.4مقدمة
- 2.1.4حركة حماس وعلاقتها بحكم الإخوان في مصر
- 2.4المبحث الثاني: سياسات وأوضاع حكومة حماس في قطاع غزة
- 2.2.4أوضاع حكومة حماس الأمنية والسياسية والاقتصادية والإنسانية والقضائية
- 3.2.4 الوضع الأمني
- 4.2.4 الوضع الاقتصادي
- 5.2.4 الوضع السياسي
- 1.5.2.4العلاقات الدولية والإقليمية والعربية الإسلامية لحركة حماس
- 2.5.2.4 الوضع العسكري والمزاوجة بين المقاومة والسياسة
- 6.2.4 الوضع القضائي
- 7.2.4 الوضع الإنساني
- 1.7.2.4سفن وقوافل فك الحصار
- 2.7.2.4 الأوضاع الاجتماعية
- 3.7.2.4 الحكومة ووكالة الغوث
- 3.4المبحث الثالث: الأوضاع التعليمية والصحية والتشريعية والمحلية
- 1.3.4 الوضع التعليمي
- 2.3.4 الوضع الصحي
- 3.3.4 الوضع التشريعي

1.4 المبحث الأول: حركة حماس وعلاقتها بحكم الإخوان بمصر

ترى حركة حماس في ميثاقها أن حركة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي، وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث، وتمتاز بالفهم العميق والتصور الدقيق والشمولية التامة لكل المفاهيم الإسلامية في شتى مجالات الحياة، في التصور والاعتقاد، وفي السياسة والاقتصاد، وفي التربية والاجتماع، وفي القضاء والحكم وفي الدعوة والتعليم وفي الفن والإعلام، وفي باقي مجالات الحياة (ميثاق حركة حماس ، 1988، مادة رقم 2).

وحيث إن العلاقات الدولية ضرورة إنسانية، فإن ذلك يتطلب وجود ضرورة فهم واستيعاب الواقع الدولي ومعادلاته وتعقيداته، وأهمية إدراك التعامل مع مجتمع محلي وبيئة إقليمية ومجتمع دولي، لذا يجب أهمية الربط بين الأحداث الدولية وواقع المسلمين، ولا تستطيع دولة أو مجتمع أياً كان أن يعيش في عُزلة عن العالم.

تبنت حركة حماس بعد أن وضعت استراتيجياتها وثوابتها أهدافاً تكتيكية من أجل خدمة الأهداف الاستراتيجية، والاتجاه نحو المرونة بالتعامل مع المتغيرات المختلفة، وعدم حصر نفسها في اعتماد أسلوب أو خيار جامد، بل محاولة السير على نهج الإخوان المسلمين باعتبار حركة حماس جناحاً من أجنحتها، وقد رفضت حركة حماس اتفاقيات أوسلو، وما نتج عنها ومع ذلك حاولت عدم التصادم مع السلطة، واعتماد أسلوب الحوار لحل المشاكل من أجل عدم جر الشعب الفلسطيني إلى حالة من الاقتتال، وتشتيت طاقاته التي يجب أن تحشد ضد العدو الصهيوني والاحتلال بالدرجة الأولى (عوده ، 2011 ، ص109).

وتتبع حركة حماس كما أسلفنا الحركة الإسلامية الوسطية في العالم العربي، أو ما يسميها البعض الآخر بالحركة الإصلاحية الإسلامية الحديثة. وتتركز حركة الإخوان المسلمين وأشكالها الحزبية في العالم العربي في (جبهة العمل الإسلامي في الأردن، حماس في فلسطين ، حركة مجتمع السلم في الجزائر، حركة النهضة في تونس ، حزب التجمع والإصلاح في اليمن، العدل والإحسان في المغرب، الإخوان المسلمين في العراق، الإخوان المسلمين في سوريا...إلخ)، بالإضافة إلى الرموز الإسلامية السياسية المستقلة ذات الثقل الفكري والشعبي والكيانات السياسية الإسلامية التي كانت على ارتباط مع التنظيم الدولي للإخوان المسلمين وتخلت عن العلاقة التنظيمية معها(سامي، 2007، ص46).

وتُشكل العلاقة المصرية مع حركة حماس امتداداً للعلاقة التي جمعتها بالفلسطينيين، بوصفها لاعباً رئيساً في المعادلة الفلسطينية؛ إذ كانت مصر حاضرة على مسرح القضية الفلسطينية من أول يوم أُحتلت فيه فلسطين، وحملت عبء قيادة الدولة العربية في مواجهة المشروع الصهيوني، والسعي

لتحرير فلسطين لفترة طويلة، وظلت إلى أيامنا هذا تمارس دور "الراعي" عندما يتعلق الأمر بالشأن الفلسطيني، وبالخلافات الداخلية الفلسطينية (الزيتونة، 2009).

طبيعة العلاقة التي كان المتوقع أن تكون بين حركة حماس والحكومة المصرية متمثلة بحركة الإخوان المسلمين لم تكن في صالح حركة حماس كثيراً، حيث علقت حماس آمالاً كبيرة وراهنت على تغيير جذري في العلاقة بين غزة ومصر، وأنها ستحصل على معاملة خاصة بصفتها تتبع حركة الإخوان المسلمين. لكن جاءت التوقعات بما لا تشتهي السفن، وهذا الذي بدا واضحاً بعد عودة وفد حركة حماس بقيادة إسماعيل هنية من لقائه محمد مرسي حيث توقع الوفد بكثير من الإنجازات والوعود خاصة بموضوع التجارة الحرة كبديل للأنفاق لكن هذا لم يحصل، فضلاً على أن مصر الدولية والإقليمية المرتبطة بالعديد من الاتفاقيات والالتزامات التي لم تحسب لها حماس حسن الحساب، فهناك أولويات اقتصادية وسياسية تمثل 90 مليون مصري وليست مقتصرة على حركة الإخوان فقط، الأمر الذي يجب على حماس أن تفكر فيه(حاج حمد،2013).

منذ ثورة 25 يناير وحتى تولى محمد مرسى الحكم وحركة حماس الفلسطينية تلعب أدواراً مريبة داخل الدولة المصرية بحكم ارتباطها بالإخوان المسلمين في مصر، حيث يطلق عليها إخوان فلسطين، وأنه لا يمكن النظر إلى أدوار حركة حماس حيال الواقع المصري باعتبارها أدواراً منفصلة عن مصلحة جماعة الإخوان المسلمين وإرادتها وسياستها فحماس بشكل أو بآخر جزء من جماعة الإخوان المسلمين، وأداة من أدواتها، وتعمل على تطبيق استراتيجيتها، وما حدث حيال حماس منذ اندلاع الثورة هو اتساع دورها وزيادة درجة تأثيرها في الواقع بعد تزعزع قبضة الدولة وما تلاها من وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم، كما تصدر أحكاماً باتة في اتهامات وجرائم منسوبة لها، وأنها نسّقت مع الإخوان في عملية اقتحام السجون التي جرت في أعقاب ثورة 25 يناير، كما اعترفت حماس نفسها بأنها فعلت ذلك، أو حرّرت معتقلين وسجناء لها، وتأكيدات بأن حماس لن تسمح بغلق الأنفاق، وأنها تستخدمها في تهريب السلاح، وذلك للوصول إلى أهم شيء لديهم وهو أن يصبحوا في الحكم(الأهرام،2013).

العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين في مصر وحركة حماس في قطاع غزة، تثير قلق السلطة الوطنية الفلسطينية وقيادات فيها، والتي تسعى إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية، وهناك تخوف من الشارع الفلسطيني من المستقبل الذي ينتظره جرّاء هذه العلاقة، وعن قلق أبناء قطاع غزة تجاه وقوف إيران خلف تمويل يصل إلى حماس، ويخشى أن يمتد هذا التمويل إلى الإخوان المسلمين، وأن مصلحة الشعب الفلسطيني تكمن في وجود مسافة بعيدة في العلاقة بين حماس والإخوان(الرأي،2013).

وتدرك حركة حماس أن مصر تمثل بوابة رسمية وهامة للوصول إلى الشرعية العربية، وأنها مدخل مهم لاكتساب الشرعية في العالم الإسلامي ودول العالم الثالث، ليس بسبب قوة حضور النظام على المستوى العربي والدولي، بل بسبب موقع مصر ودورها التاريخي بغض النظر عن طبيعة النظام القائم فيها وسياساته، فمصر هي التي تقف على الحدود مع غزة وتشكل البوابة العربية الوحيدة نحوها عبر تحكمها بمعبر رفح، الشريان الحيوي لقطاع غزة، بالرغم من ارتباط مصر باتفاقية المعبر التي عقدت في العام 2005 برعاية كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأميركية في حينها. فهذه الاتفاقية جعلت معبر رفح معبراً إقليمياً دولياً (بدلاً من أن يكون معبراً مصرياً فلسطينياً) يتحكم بفتحه وإغلاقه عدة لاعبين أبرزهم إسرائيل التي وضعت تحفظات على هذه الاتفاقية من خلال المراقبة لكل القادمين والذاهبين (موسوعة الإخوان ، 2011).

وأيضاً تنظر مصر إلى القضية الفلسطينية من خلال دورها الإقليمي والعربي والإسلامي، ومن خلال مسئوليتها القومية تجاه فلسطين وشعبها. وتسعى مصر لتعزيز ثقلها النوعي كقوة إقليمية، ومحور لا يمكن تجاهله. وترى مصر أن أمنها القومي من أهم العوامل التي يرتكز إليها النظام السياسي، فهي تنشغل عادةً بتأمين حدودها وتخشى من انكشافها، وهي في الوقت نفسه مضطرة للتعامل مع حركة حماس، بسبب قوة أدائها واتساع شعبيتها، وقد باتت تمثل جزءاً ضرورياً من الشرعية الفلسطينية (صالح ، 2008 ، ص8).

وقد جاء محمد مرسي إلى سدة الحكم بعدما أعلن رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية المصرية فوز مرشح جماعة الاخوان المسلمين في أول انتخابات رئاسية مصرية بعد إطاحة حسني مبارك في 11 شباط/فبراير 2011م، وهو الرئيس الخامس لجمهورية مصر العربية والأول بعد ثورة 25 يناير. ويعتبر أول رئيس مدني منتخب للبلاد، وقد تولى منصب رئيس الجمهورية في 24 يونيو 2012م بعد فترة أدار فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة شؤون البلاد عقب سقوط حكم محمد حسني مبارك الذي أعلن تنحيه عن الحكم بعد 18 يوماً من التظاهرات (الجزيرة، 2013).

وعندما انطلقت "حركة تمرد" في مصر، ونجحت مع الآخرين في إنهاء حكم الإخوان المسلمين في مصر، كانت الظروف المحيطة الموضوعية والذاتية واعية تماماً لتحقيق الهدف، بعد عام كامل كثّف خلاله الإخوان من الأقوال والأفعال التي أدت إلى انقلاب أغلبية الشعب المصري ضدهم وخروج أكثر من ثلاثين مليون مصري إلى الشوارع يوم 30 يونيو 2013 مطالبين بإسقاط حكم مرسي، جاء بعد حراك نشط ومتواصل، حصلت خلاله "حركة تمرد" بالتعاون مع القوى المناهضة لحكم الإخوان، على توقيع 22 مليون مصري، بما يفوق بـ150% عدد الذين انتخبوا مرسي (عوكل، 2013).

وعلى إثر هذه التظاهرات في يوم 3 يوليو 2013، قام الجيش المصري بتغيير للحكم في البلاد تحت قيادة عبد الفتاح السيسي، وعزل الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي، وعطّل العمل بالدستور، وقطع بث عدة وسائل إعلامية، وكلّف رئيس المحكمة الدستورية عدلي منصور برئاسة البلاد. وتم احتجاز محمد مرسي، وصدرت أوامر باعتقال 300 عضو من الإخوان المسلمين. وجاء تحرك الجيش بعد سلسلة من المظاهرات للمعارضة المصرية طالبت بتنحي الرئيس محمد مرسي. وترفض أطراف في المعارضة المصرية المؤيدة للتدخل العسكري ضد الرئيس المنتخب تسمية انقلاب حيث تعتبر ما جرى ثورة. وقد حصل تباين في ردود الأفعال حول ما قام به الجيش المصري، فاعتبره البعض انقلاباً عسكرياً واعتبره البعض الآخر استجابة للمطالب الشعبية(الموسوعة العربية ، 2012).

ولا تقتصر انعكاسات الأحداث التي جرت في مصر على مجرد مخاوف الحكومة التي تقودها حركة حماس نتيجة عزل رئيس ينتمي للتيار الإسلامي الذي تنتمي إليه حركة حماس، إذ ترافق الحدث مع حملة غير مسبوقة في تدمير الأنفاق بين قطاع غزة ومصر، وإجراءات تشديد الحصار على القطاع؛ كما ترافق مع حملة تحريض واسعة في الإعلام المصري ضدّ حماس، غير أن ذلك قد تكون له تداعياته السلبية المباشرة على المصالحة الفلسطينية، وعلى إعادة ترتيب البيت الفلسطيني (أبو عامر ، 2013).

ويرى الخبير في شؤون الشرق الأوسط أحمد الأصفهاني، أن "سقوط جماعة الإخوان المسلمين في مصر، دفع "بشهية" أعداء حماس للانفتاح في الحديث عن إطاحة حكم "الفرع" في قطاع غزة، تزامناً مع سقوط الحركة "الأم" في مصر". فيما يرى مخيمر أبو سعدة، "أن جميع الخيارات ستبوء بالفشل ضد حركة حماس وحكمها بغزة؛ لأن الأخيرة فازت بانتخابات تشريعية ديمقراطية، ولا يمكن أن تخرج من الحكم إلا عبر صندوق الديمقراطية، ناهيك عن قاعدتها الشعبية، والعسكرية في الشارع الفلسطيني"(أبو سعدة،2013).

ولكن ما آلت إليه علاقات حماس في ظل تغيرات الربيع العربي بمصر التي أخرجت الإخوان المسلمين من الحكم والتي دخلت في حالة خلاف شديد مع الحركة عقب عزل الرئيس مرسي، والعلاقة المتوترة بعد هذا العزل مع مصر، وكذلك عن شكل العلاقة وما يثار حول المصالحة مع سوريا، والاتصالات بإيران وحزب الله، ودول الخليج، وعن حديث وزير الخارجية المصري حول توجيه ضربات لحماس ليس في محله، واحتمال أن يقوم الجيش المصري بتوجيه سلاحه لقطاع غزة، وأن العلاقات مع مصر بعد عزل مرسي، تأثرت ولم تُعقد أي لقاءات لكنها لم تُقطع، والهجوم الذي تتعرض له حماس في مصر في هذه الأوقات، أدّى إلى انحسار حركة حماس وحكومتها في غزة، وعدم فتح أو تكوين أية علاقات إقليمية أو دولية إلا بعد وضوح الصورة تماماً مع مصر، على أن

تبقى حكومة حماس حكومة تسيير أعمال في غزة وفقط لإدارة الأعمال اليومية بعيداً عن أية حلول في الأفق (أبو مرزوق ، 2013).

وفي تقرير لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بلبنان عن انعكاس الأحداث العسكرية في مصر على قطاع غزة، كان وقع الأحداث العسكرية التي حدثت في مصر في 2013/7/3 كبيراً على قطاع غزة، وخصوصاً حركة حماس، ليس بالضرورة بسبب انحياز من حركة حماس لطرف مصري دون آخر، وإن كانت لا تخفي تعاطفها مع الإخوان المسلمين، ولكن لأنها علمت بصورة مبكرة أن تبعات التحولات المصرية ستجد آثارها في قلب غزة.

ويمكن تتبع أهم هذه الآثار والنتائج على النحو التالي:

1. شروع معظم وسائل الإعلام المصرية المنحازة للعسكر، في توجيه سيلٍ من الاتهامات لبعض الجهات في قطاع غزة، وتحديداً حركة حماس، بالتدخل في شؤون مصر الداخلية.

2. وقف شبه كامل للاتصالات السياسية والأمنية بين حكومة حركة حماس في غزة والسلطات المصرية، باستثناء تسهيل بعض القضايا الإنسانية فقط.

4. إغلاق شبه محكم لمعبر رفح، وتقليل لعدد المسافرين الفلسطينيين في الاتجاهين.

5. عملية متواصلة من هدم الأنفاق بصورة غير مسبوقة، لم يشهدها نظام مبارك في ذروة خصومته مع حماس، خلال سنوات الحصار الأولى، وهو ما أدّى إلى هدم معظم الأنفاق.

6. تحليق جوي غير مسبوق للطيران المصري في سماء مدن قطاع غزة الجنوبية، وتحديداً مدينتي رفح وخانيونس، دون أن يتم اعتراضها من الطيران الإسرائيلي، وهو ما فهم على أنه منسق بين الجانبين، وإن كانت هذه الخطوة المصرية بدافع تتبع مسلحين قد يكونوا هربوا من مصر إلى غزة (مركز الزيتونة،2013).

حركة حماس واجهت تحدياً كبيراً بعد عزل الرئيس المصري محمد مرسي وسقوط حكم الإخوان المسلمين الذي قد يكون له نتائج كارثية على الحركة التي قد تضطر لاتخاذ مواقف أكثر مرونة تجاه علاقتها مع الجماعة، والوضع القادم في مصر، وأن ما حصل في مصر لم تكن تتوقعه حركة حماس، بذلك تكون قد خسرت حماس التعاطف الشعبي المصري وبالتالي مع الشعب الفلسطيني وغزة، لأن حركة حماس تدرك المنحنى الهائل والخطير في الأيام القادمة عليها بسبب دعمها وعلاقتها بالإخوان(أبو سعدة،2013).

ورأى جنرال إسرائيلي" سامي تورجمان" أنه لا بديل عن حركة حماس في قطاع غزة، فهي الوحيدة بنظره القادرة على ضمان "الهدوء والأمن" في القطاع، وأن كل ما تريده إسرائيل هو الهدوء والأمن في قطاع غزة، وأن حركة حماس التي تملك حالياً السلطة في هذه المنطقة تعرف كيف تقوم بذلك وهي قادرة عليه. وهي المرة الاولى التي يعلن فيها مسؤول عسكري إسرائيلي كبير علناً أن إسرائيل ترغب ببقاء سلطة حماس التي تدعو في أدبياتها السياسية إلى زوال دولة إسرائيل، وأن الاسرائيليين يخشون أن يؤدي انهيار حكم حركة حماس إلى عودة الحركة إلى الكفاح المسلح وإلى غيابها لتحل مكانها مجموعات إسلامية متطرفة (القدس برس ، 2013).

1.2.4 المبحث الثاني: سياسات وأوضاع حكومة حماس في قطاع غزة

تجربة حركة حماس في الحكم وما لها و ما عليها، كُتب وقيل عنها الكثير، بين شكر وذم، وبين نقد بنّاء وتشكيك بعد مرور أكثر من ست سنوات على تشكيل أول حكومة حمساوية تتزايد الحاجة لتقييم تلك المرحلة، وأخذ العِبر منها ودراستها بسلبياتها وإيجابياتها، دون توجيه أي اتهام، أو محاكمة أحد، وعلى المستوى العربي تتزايد الحاجة لتقييم تجربة حماس، خاصة وأن قطاعات واسعة من الجماهير – وكذلك النخب – في بعض البلدان العربية اختارت الحركات الإسلامية كبديل عن حكومات سابقة، ومنهم من فعل ذلك على سبيل التجربة، لذا نجحت حركة حماس في بناء شبكة مؤسساتية تحكم العلاقات التنظيمية في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والرياضية(سلامة،2013).

تستحق تجربة حماس في الحكم التأمل والمراجعة، والقراءة النقدية الموضوعية البعيدة عن الشحن العاطفي الإيجابي والسلبي. فقد مثّلت حماس خياراً وطنياً، وفازت بأغلبية في المجلس التشريعي الفلسطيني، وحققت شرعية شعبية لنفسها ولبرنامجها في المقاومة، غير أن النموذج الإصلاحي والتغييري الذي أرادت تقديمه اصطدم بحقائق وجود الاحتلال الصهيوني على الأرض بوصفه لاعباً رئيساً في المعادلة. وواجهت حماس العديد من التيارات القوية الجامحة التي استهدفتها، وسعت أن تختار هي بنفسها الوقت المناسب لترك الحكومة أو السلطة؛ حيث كانت تقدّر أن الثمن الذي ستدفعه لا يستهدف منها فقط مجرد التخلي عن المناصب الوزارية، وإنما كان سيتبعه عمليات تشويه وإقصاء وحملات أمنية تستهدف وجودها ذاته (صالح ،2007، ص3).

وترى الدراسة أن المرحلة المقبلة –حكم حركة حماس– هي مرحلة تاريخية يمر بها أبناء الشعب الفلسطيني، وتحمل الكثير من التحديات، فهي مختلفة عن سابقيها بكل شيء، ولا يجب أن تُطلق عليها أحكاماً ونتائج مسبقة بناءً على تصوراتنا واعتقاداتنا.

2.2.4 أوضاع حكومة حماس الأمنية والسياسية والاقتصادية والانسانية والقضائية

في كتاب "قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007"، توصّل مجموعة من الباحثين إلى أن حركة حماس حققت شرعية شعبية لنفسها ولبرنامجها في المقاومة، من خلال فوزها بأغلبية مريحة في الانتخابات، إلا أن النموذج الإصلاحي والتغييري الذي وعدت به اصطدم بتحديات الصراع الداخلي، وحقائق الاحتلال، وبالحصار الدولي الظالم والخانق، وخَلُص الكتاب إلى أنه في خضم الصراعات والضغوط والضربات، لم تستطع حماس تنفيذ برنامجها الإصلاحي، كما تعرّض أداؤها الحكومي للعديد من الانتقادات، ووُجِّهت الكثير من الأسئلة عن مدى واقعية حماس في التقدم لقيادة سلطة تعمل تحت الاحتلال، أو عمل برامج إصلاحية في بيئة لا تملك فيها مفاتيح القرار الحقيقي، ولا إمكانية التغيير على الأرض(صالح ، 2007،ص3).

هناك خمسة تحديات واجهت حكومة حركة حماس : كان أولها التحدي السياسي، حيث اعتبر أن حماس تعرضت لضغوط عربية وخارجية كثيرة لتغيير سياستها، والتحدي الثاني: هو الوضع الاقتصادي وما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية من تدنٍ واضح، وهو لا يشمل فقط تحدي الحصار الخانق الذي أدي لتعثُّر الخطط الاقتصادية الحكومية، وتوجهها إلى الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي (اقتصاد الأنفاق) لتوفير حاجات المجتمع الأساسية، وإنما يشمل أيضاً تحدياً لتدمير البنية التحتية، وحصاراً لمنتجات غزة، وتدميراً لمناطق صناعية ومصانع، بالإضافة إلى دفع رواتب الموظفين. وأما التحدي الثالث: فهو تحدي المصالحة مع فتح وهو الأهم، والتحدي الرابع: هو حركات السلفية الجهادية، التي دخلت في مصادمات مع حركة حماس، وهو تحدي نجحت الحركة في التعامل معه بواسطة سياسة المواجهة والاحتواء معاً، وأيضا من أبرز التحديات التي واجهت حماس وهو التحدي الخامس: الذي يتمثل في تحدي الحكم كحركة تحرر وطني والتمسك بالمقاومة، وفي الوقت نفسه لعب دور السلطة الحاكمة، وأمام هذه التحديات حاولت حركة حماس التغلب عليها ومعالجتها، بالرغم من قلة الإمكانات والظروف المحيطة بها، وأنها نجحت في البقاء، برغم أن هناك سلبيات لابد من الاعتراف بها، وهي سلبيات طبيعية في عهد أي حكومة(عرفة ، 2011).

واعتبر "يوسف رزقة" الوزير السابق في الحكومة الحمساوية في قراءته لسنوات حكم حماس لغزة أن: "حماس، وبعد أربع سنوات أمضتها في السلطة، نجحت في الجمع بين المقاومة والحكم، وبين البندقية والدبلوماسية، وواجهت الحصار والحرب، ومحاولات الإخضاع، فضلاً عن ضغوط الأعداء"(رزقة ، 2013).

وأوضح أيضاً ناجي شراب أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر، أنّ الحكومة الفلسطينية في غزّة تعيش ظروفاً خاصة واستثنائية، بسبب الضغوط والحصار المفروض عليها، وبالتالي لا يمكن تقييم حكومة حماس بنفس المعايير المطبقة على تجارب أخرى في العالم(شراب ، 2013).

حتى نتعرف على طبيعة التطورات والتغيرات التي ألمت بقطاع غزة خلال فترة حكم حماس، وكيف كانت أوضاع الناس ؟ وهل نجحت حماس في حكمها، أم أخفقت؟ سنستعرض مختلف القضايا في هذا الشأن، من خلال المحاور التالية:

3.2.4 الوضع الأمني

1-ماهية الوضع الأمني

يُعد الملف الأمني أبرز حجج حركة حماس في الدفع بنجاح تجربتها ، لذا يكاد يكون إجماع بين المراقبين، على أن غزة – بعد سيطرة حماس – استتب فيها الأمن بشكل ملحوظ، وأن هذا ما تعتبره حماس إنجازها الأهم. حيث يؤكد ناجي شراب أن حركة حماس استطاعت فرض النظام، وضبط السلاح، وخفض المشكلات العشائرية، والأنشطة الإجرامية والعدائية". وأضاف: "على الرغم من فرض الأمن، إلا أن قطاع غزة غلبت عليه النزعة الأمنية؛ حيث صار أشبه بالثكنة العسكرية" (شراب ، 2010).

لذا نقرأ تجربة حماس وحكومتها في القضاء على حالة الفلتان الأمني، وتوفير الأمن والأمان للمجتمع باعتباره العطاء الإيجابي الأكبر لتجربة حماس في الحكم، وباعتبارها كانت مطلباً للجميع بما فيهم الأجانب من رعايا الدول العاملين في غزة، وأن ما نتج عن هذه التجربة في قمع الفلتان الأمني لم يكن مفيداً لحماس وحدها، ولم يكون مفيداً فقط للمواطن والشعب، بل كان مفيداً أيضاً لحركة فتح نفسها(رزقة ، 2007).

2- إجراءات الوضع الأمني

فقد استطاعت حركة حماس تحرير الصحفي البريطاني(Johnston) جونستن الذي يعمل في هيئة الإذاعة البريطانية بعد أن تم اختطافه على أيد منظمة "جيش الإسلام" بقيادة ممتاز دغمش بعد أربعة أشهر تقريبا من اختطافه وذلك في صباح يوم 4 يوليو 2007م(أبو رمضان، 2010، ص40-41).

إن الآلية التي استخدمتها سلطة حركة حماس في قطاع غزة كمنت في فرض النظام بالقوة، فقد استطاعت أن تفكك جيوب بعض العائلات النافذة والتي كانت تستخدم القوة والعنف وعدد أفرادها

الكبير كوسيلة للقوة ولردع الآخرين أمثال عائلات بكر وحلس ودغمش وذلك في أعوام 2007، 2008، 2009، لذا أصبح واضحاً حالة الاستقرار الأمني المفروض بأدوات القوة.

وضبطت وزارة الداخلية والأمن الوطني الحالة الأمنية في قطاع غزة، وقضت على الفلتان الأمني وسلاح العائلات، وكانت مساندة للجبهة الداخلية وسلاح المقاومة، كما تمكن جهاز الأمن الوطني على مدار ست سنوات من تحقيق عدة إنجازات أبرزها حماية حدود القطاع من أي اعتداءات خارجية، كما عمل على المحافظة على سيادة القانون وذلك بتأمين الأماكن السيادية الحكومية من أي تخريب، واستطاع الأمن الوطني منع تسلل العملاء باتجاه العدو، كما شكَّل نواة جيش رغم قلة الإمكانات، وتمكن الجهاز من ضبط كميات من المواد المخدرة على الحدود المصرية الفلسطينية مثل الترامادول، من خلال العمل المستمر على ضبط الحدود مع الجانب المصري، وتعاملت مكاتب التحقيق في جهاز الشرطة مع 53430 قضية مسجل، حيث أنجزت38071 قضية، أما مكاتب الشكاوى فورد إليها84869 شكوى تمكنت من إنجاز 56371 شكوى منها، وتمكنت المباحث العامة من اكتشاف ما نسبته 89% من جرائم الآداب العامة، كما كشفت ما نسبته % 69 من الجرائم المرتكبة، ومنعت من انتشار الترامادول في المجتمع الغزي الذي وصل لدرجة كبيرة من الخطورة، وأعلنت الحكومة عن إطلاقها حملة في 2013 هي الأولى من نوعها لمكافحة انتشار عقار (الترامادول) المخدر في القطاع والتوعية بشأن مخاطره، وسيتم التعامل معه على أنه جناية وليس جنحة. كما وركَّز جهاز الأمن الداخلي منذ تكوينه العمل على العملاء والمشبوهين أمنياً، حيث تم القبض على العديد من العملاء الذين عملوا على بثّ الشائعات، وأطلق الأمن الداخلي الحملة الوطنية لمواجهة التخابر مع الاحتلال والتي هدفت إلى معالجة ظاهرة التخابر مع الاحتلال، حيث تنوعت أدواتها ما بين المعالجة الأمنية، والنفسية ، والتثقيفية، كما استخدم الأمن الداخلي أسلوب المعالجات الأمنية والتعبوية لاتصالات المخابرات الإسرائيلية على المواطنين، وكذلك على رجال المقاومة، ونفَّذ الجهاز خطوات تثقيفية وتوضيحية للمسافرين عبر معبر بيت حانون، وكيفية تعامل المواطنين مع حيل وخدع المخابرات الإسرائيلية، وحافظ الجهاز على الوحدة الوطنية عبر ضبط كل من يحاول العبث من خلال جمع المعلومات عن أنفاق المقاومة وأماكن التصنيع، ومقار الأجهزة الأمنية والعاملين فيها، وحفظ أمن الأجانب في قطاع غزة والكشف عن قتلة أريغوني في وقت سريع. كما وعمل جهاز الأمن والحماية الحفاظ على الجبهة الداخلية، وتوفير الأمن والحماية للشخصيات الرسمية والمسؤولة وبشكل دائم أيضاً لجميع القوافل الأجنبية الوافدة إلى قطاع غزة عبر تأمين جميع التحركات من لحظة دخولهم إلى القطاع وحتى مغادرتهم، وشارك الجهاز في تأمين الفعاليات الرسمية، وكان عدد المهام التي قامت بها إدارة أمن الوفود حوالي 300 مهمة ما بين تأمين لوفود أو قوافل عربية وأجنبية(المكتب الإعلامي، 2012 ، ص 38).

وتعد صفقة تبادل الأسرى بين حماس وإسرائيل أو صفقة شاليط إحدى أضخم عمليات تبادل الأسرى العربية الإسرائيلية، وهي من أضخم الإنجازات السياسية والعسكرية في تاريخ حركة حماس وتسميها حركة حماس بصفقة وفاء الأحرار فيما تدعوها إسرائيل إغلاق الزمن، واشتملت الصفقة أن تفرج إسرائيل عن 1027 أسيراً فلسطينياً مقابل أن تفرج حركة حماس عن الأسير الإسرائيلي جلعاد شاليط، وقد أعلن عن التوصل لهذه الصفقة في 11 أكتوبر 2011 بوساطة مصرية(الموسوعة العربية ،2012).

وتقضي صفقة شاليط أن تقوم حماس بتسليم الأسير جلعاد شاليط الرقيب في الجيش الإسرائيلي التي أسرته في خضم ما يسمى عملية الوهم المتبدد على أن تطلق إسرائيل 1027 أسيراً فلسطينيا من سجونها. وشملت الصفقة كل الأسيرات الفلسطينيات وعلى رأسهن الصحفية الأردنية أحلام التميمي، كما شملت الصفقة قيادات فلسطينية تقضي محكوميات عالية في السجون الإسرائيلية تصل إلى 745عاما، كما أنها تضمنت الإفراج عن أقدم سجين فلسطيني محمد أبو خوصة وأسرى من مختلف ألوان الطيف الفلسطيني حيث ضمت أسرى من الضفة الغربية وقطاع غزة وأسرى من فتح وحماس وحركة الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين وأسرى من الجولان ومسيحيين، لكن الصفقة لم تشمل القيادات البارزة كمروان البرغوثي وأحمد سعدات وعبد الله البرغوثي وحسن سلامة الذين كان من المتوقع أن تشملهم الصفقة، ورغم ذلك تعد هذه الصفقة أضخم ثمن دفعته إسرائيل في مقابل جندي واحد كما أنها باهظة جدا من الناحية الأمنية والعسكرية لأنها تشمل إطلاق أسرى أودوا بحياة 570 شخصاً، مما حدا برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو للقول بأن الموافقة على الصفقة هو أصعب قرار اتخذه في حياته، وبدأت عملية تبادل الأسرى صبيحة يوم الثلاثاء 18 أكتوبر حين قامت إسرائيل بالإفراج عن477 أسيراً فلسطينياً وتسليمهم إلى الصليب الأحمر الدولي فيما قامت حماس بتسليم جلعاد شاليط إلى مصر إيذاناً ببدء عملية التبادل. وقد أفرجت إسرائيل عن 550 أسيراً فلسطينياً في 18 ديسمبر 2011 استكمالاً للصفقة، وتوجه 505 منهم إلي الضفة الغربية فيما توجه 41 إلي قطاع غزة، وعدد منهم توجه إلى الخارج "إبعاداً"، وللعلم لأول مرة في تاريخ القضية الفلسطينية تتم عملية أسر ومكان الاحتجاز والتفاوض داخل أرض فلسطين (بي بي سي ، 2011).

وشكل احتفاظ حركة حماس لستة أعوام بالجندي الأسير في قطاع غزة "جلعاد شاليط"، براعة في قدرة جهازها الأمني والاستخباري البسيط، بعد أن راهنت إسرائيل كثيراً على اختراق الفصائل، وجندت شبكات من العملاء يعملون لصالحها، وأطلقوا العنان لهم للبحث والسؤال والاستقصاء والمراقبة. وأشار ناجي شراب، في حديثه لصحيفة فلسطين المحلية عام 2008 على أن حماس نجحت

بدرجة كبيرة في التعامل مع قضية "شاليط"، ولا سيما الاحتفاظ بحياته وعدم قدرة الكيان الصهيوني على الرغم من ضيق مساحة غزة، على الوصول أو حتى تحديد مكانه، إلى جانب فصل قضيته عن موضوع التهدئة، وجعلها قضية مرتبطة بالأسرى الفلسطينيين، وأن هذه التجربة الفريدة من نوعها تشير إلى قدرة الحركة على القيام بعمل مخابراتي تنظيمي يرقى إلى مستويات عليا(موقع القسام، 2012).

2- سلبيات الوضع الأمني

وبسبب الأوضاع الصعبة والاستثنائية التي يعيشها القطاع، ونتيجة انغلاق الأفق السياسي والخاصة الفكرية المحافظة والدينية المتمثلة بحكم حركة حماس، شهد قطاع غزة في سنوات حكم حماس بروز عدد من الجماعات السلفية المتشددة، مثل: سيوف الحق، وسيف الإسلام، وأنصار جند الله، وحزب الله الفلسطيني، وجيش الإسلام، ومجموعات أخرى من التيارات السلفية ارتبط اسمها بتنظيم القاعدة، واعتبرت الباحثة(بيسان عدوان) أن هذه الجماعات استفادت من المناخات الأصولية التي تخيم في الأجواء، وأضافت قائلة: "إن بروز هذه التيارات كان بسبب تحول حماس من المقاومة الفعلية للاحتلال، إلى الجلوس على مقاعد الحكم، والانشغال في العمل السياسي، حيث ترى بعض هذه التنظيمات أن حماس غير جادة في أسلمة المجتمع، وأنها لا تطبق الشريعة الإسلامية على النحو الصحيح" (عدوان ، 2011).

وقد أثارت هذه التنظيمات الكثير من مظاهر الفوضى وأخذ القانون باليد، ولا سيّما وأنها تسعى لتنفيذ برامجها الإقصائية والتكفيرية. ففي مدينة رفح أعلنت "جماعة أنصار جند الله"، عن إقامة إمارة إسلامية في رفح، الأمر الذي تسبب بمذبحة. وكذلك قامت "سرية الهمام محمد بن مسلمة" بخطف وقتل المتضامن الايطالي Arrigoni "أريغوني" في 2011/4/20 احتجاجاً على اضطهاد حكومة حماس للسلفيين، وكذلك أصدرت بعض تلك الجماعات بيانات تحذر فيها بلهجة شديدة الفتيات الفلسطينيات بضرورة ارتداء الزي الإسلامي، حفاظًا على سلامتهن من أي اعتداء قد ينفذه أنصارها، وجماعات أخرى أعلنت مسؤولياتها عن عشرات الاعتداءات في مناطق مختلفة، كعملية إلقاء مواد حارقة في وجه فتاة، وتفجير مقاهي الانترنت، واعتداءات ضد محال الإكسسوارات، وحرق محل للعب البلياردو، وتفجير صيدلية، ومحلات لبيع الهواتف وغيرها. ومن التنظيمات أيضاً التي تثير قلق حماس بشكل خاص، تنظيم "جلجلت"، وهو تشكيل مؤلف من مقاتلين، معظمهم من كتائب القسام. ويقول الباحث يزيد صايغ أن "جلجلت* تسعى إلى فرض مفاهيمها الدينية على المجتمع الفلسطيني في غزة،

* جلجلت جماعة فلسطينية ، ذات توجه سلفي جهادي موالية لتنظيم القاعدة في قطاع غزة. نشأت الجماعة في نوفمبر 2008.و"جلجلت" هو الاسم الشائع والدارج في أوساط الغزيين لمجموعات من الشباب المتدين يعلنون أنهم تابعون لـ"السلفية الجهادية"، وأحيانا "أنصار السنة"، وتارة ثالثة "أنصار جند الله".

وتعارض انشغال حماس في تلبية متطلبات الحكومة وخدمة الناس، عن الهدف الأسمى والأهم، وهو أسلمة المجتمع، وترى أن حماس بهذا الانشغال تكون قد عرضت نزاهتها الإسلامية للخطر، وأساءت لتعهدها بخوض المقاومة ضد إسرائيل" (Sayigh,2010,p6).

وشهدت العلاقة ما بين حركة حماس والمجموعات السلفيّة الجهاديّة في غزّة حالة من الشدّ والجذب وعدم الاستقرار بعد أن غلب عليها طابع المواجهة بينهما، ولكن توقفت عمليات اعتقال السلفيّين وملاحقتهم بشكل شبه كامل، وأفرج عن عناصرهم المعتقلين، بينما توقّف السلفيّون عن إصدار بيانات ضدّ حماس، في إشارة إلى تهدئة الموقف في المرحلة الحاليّة أي في مرحلة التهدئة بين حركة حماس وإسرائيل (أبو عامر ، 2013).

وباستعراض عدد من الحوادث الأمنية التي وقعت في غزة، سواء كانت بدوافع سياسية أم جنائية، سنعرف كيف تعاملت معها حماس بطريقتها الخاصة، ومن الأمثلة على ذلك:

- في 1-10-2006 اندلعت مواجهات عنيفة بين أفراد القوة التنفيذية ومنتسبي الأجهزة الأمنية اللذين كانوا يتظاهرون مطالبين بدفع رواتبهم، مما أدّى لسقوط تسعة قتلى من المتظاهرين، إضافة إلى طفل، وجرح 115 شخصا.

- وفي الذكرى الثالثة لرحيل ياسر عرفات في 2007/11/11 قامت أجهزة حماس بتفريق الجماهير المحتشدة في ساحة الكتيبة، وفي المحصلة قُتل برصاص الشرطة تسعة مواطنين، وأصيب 105 مواطنين آخرين بجروح متفاوتة.

- وفي 1-8- 2008 حاصرت الشرطة مساكن عائلة حِلّس لاعتقال مطلوبين تشتبه بتورطهم في انفجار غامض أودى بحياة خمسة نشطاء من حماس، واستخدمت خلال اقتحامها للحي مدافع الهاون والرشاشات الثقيلة، ما أسفر عن مقتل تسعة مواطنين من عائلة حلس بينهم طفل، بالإضافة لمقتل ثلاثة من عناصر الشرطة، وإصابة أكثر من 95 مواطناً.

- وفي منتصف أيلول 2008 اندلعت مواجهات عنيفة بين أجهزة حماس، ومسلحين من عائلة دغمش استخدمت فيها الرشاشات والقذائف الصاروخية، وأسفرت عن مقتل عشرة مواطنين من العائلة بينهم طفلان، ومقتل أحد أفراد حماس (سلامة ، 2013).

واعتبر السيد إسماعيل هنية أن "ما جرى في مسجد ابن تيمية من تداعيات وإطلاق نار، ومقتل العديد من عناصر الأمن الفلسطيني والمدنيين، وما سبق تلك الأحداث من حرق لبعض المقاهي ومحلات الحلاقة وبعض المؤسسات، وغير ذلك من الأعمال المنافية للشريعة السمحة؛ يدفع

الحكومة لأن تكون في لحظة حازمة وحاسمة من أمرها لأجل شعبها وقضيتها، ولتحافظ على الفكر الوسطي للشعب الفلسطيني، الذي يرفض هذه الأمور كلها". واعتبر هنية أن "العلاقة مع الجماعات السلفية في فلسطين علاقة طيبة ومبنية على الاحترام المتبادل" (فرحات ، حوار مع رئيس الوزراء ، 2007).

4.2.4 الوضع الاقتصادي

1- ماهية الوضع الاقتصادي

يعيش الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة أوضاعاً استثنائية من حيث حالة الشلل الكبير الذي ينتاب القطاعات، وذلك من جراء الحرب الاسرائيلية 2009/2008، و2012، واستناداً إلى تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، فإن الحروب الإسرائيلية قد أحدثت انهياراً كاملاً في قطاع غزة مع تسريع وتيرة التراجع في النمو الاقتصادي(تقرير الأمم المتحدة،2009).

إن قطاع غزة كان وما يزال يعتمد بشكل كبير على العالم الخارجي في الحصول على احتياجاته من مختلف السلع والخدمات، بحيث أن هذه الواردات كانت تتجاوز 2 مليار دولار سنوياً، وتقترب من قيمة الناتج المحلي الإجمالي السنوي لقطاع غزة، لذلك، فإن فرص الاستثمار والنمو الاقتصادي تظل قائمة ومتاحة كأحد السيناريوهات المهمة من خلال التوسع الإنتاجي الوطني في العديد من القطاعات والأنشطة التي تلبي حاجة السوق المحلية على الأقل، وذلك في إطار سياسة أو استراتيجية "إحلال الواردات"، وإن مثل هذه السياسة كفيلة بتحقيق استغلال الطاقة الإنتاجية المحلية المعطلة كنتيجة للقيود الإسرائيلية أو كنتيجة لتعرضه للتدمير، مما يعني إمكانية زيادة الإنتاج وارتفاع معدل النمو الاقتصادي، بما ينعكس إيجابياً على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(رجب،2013).

ولقد ورثت حركة حماس الاقتصاد الذي كان في حالة أزمة قبل الحركة منذ استيلائها على قطاع غزة في يونيو حزيران عام 2007. بالإضافة إلى القيود الإسرائيلية على حركة البضائع، والإغلاق الإسرائيلي، وقد تشددت هذه الإجراءات كذلك مع العقوبات الاقتصادية التي اعتمدها المجتمع الدولي بعد الانتخابات التشريعية التي جاءت بحماس إلى السلطة في عام 2006. وقد تم إغلاق الحدود مع إسرائيل ومصر، باستثناء دخول المساعدات الإنسانية اللازمة لمنع المجاعة وكارثة إنسانية. هذا الحظر أدّى إلى اختناق فعّال للقطاع الاقتصادي بأكمله في غزة. ووفقاً لغرفة غزة التجارية، تعرضت 90٪ من المصانع المحلية للإغلاق، وعدم توفر المواد الخام والواردات التجارية من إسرائيل، وانخفضت إلى أقل من 40% من السلع الغذائية والمواد الإنسانية، وأيضاً تصدير محدود

من المنتجات الزراعية من قطاع غزة إلى إسرائيل والضفة الغربية وأوروبا، ونتيجة لهذه القيود، فقد 75000 عاملٍ وظائفهم في القطاع الخاص(Abusada,2010,p22).

وتبدو الحركات الإسلامية عموماً غير محددة الملامح فيما يخص النظام الاقتصادي الذي تتبناه، فما زال الحديث العام عن نظام مختلط يجمع الرأسمالية والاشتراكية هو السائد. وبدت حركة حماس مختلفة نوعاً ما في هذا الجانب، وأعلنت منذ لحظة فوزها أنها ستدعم اقتصاد السوق الحر، وأعلنت أن من سلم أولوياتها في مرحلة حكمها دعم القطاع الخاص باعتباره عماد التنمية، و تطوير أداء سوق فلسطين للأوراق المالية، وزيادة الاستثمارات فيه، وتوفير الحماية للقطاع الخاص من خلال التشريعات، والأنظمة، والقضاء وتشجيع المستثمرين العرب والمسلمين؛ لإقامة مشاريع ضخمة في الأراضي الفلسطينية، وكما اتضح من أن الحركة تطمح إلى توفير الاستقلالية للاقتصاد الفلسطيني عن الإسرائيلي، وإقامة علاقات مع الأطراف العربية والإسلامية. وأنها ركزت على قضايا الإدارة الرشيدة والاقتصاد المقاوم، وتوزيع القوى العاملة وفق الكفاءة. هذه الخطط، لم تلق طريقها للتنفيذ، لعدة عوامل أهمها؛ الحصار السياسي والاقتصادي الذي فرض عليها، على الرغم من أنها أكدت كحكومة أن أموال المانحين لن تذهب لحماس، وأنها مستعدة لقبول رقابة دولية على أموال السلطة (نعيرات، 2007، ص40).

2- إجراءات الوضع الاقتصادي

واتخذت حكومة حماس في غزة اقتصاداً معتدلاً وموازياً يستند إلى امتزاج ثلاثة مداخيل أساسية: التهريب عبر الأنفاق، والمساعدات، والمعونات الشهرية التي تدفعها حكومة رام الله، والبالغة بحدود 65 مليون دولار شهرياً، تُدفع رواتب لآلاف الموظفين، ولتشغيل محطات الطاقة والمياه، بالإضافة للخدمات والرواتب المقدمة من قبل المنظمات الأجنبية وغير الحكومية وعلى رأسها وكالة الأونروا، وقد خففت هذه المداخيل الضغط كثيراً على كاهل حكومة حماس، ولكن حماس لديها مصادر تمويل أخرى، فهي تجني من عائدات الضرائب أكثر من خمسة ملايين دولار شهرياً، وهناك إسهامات جماعة الإخوان المسلمين، وأموال لجان الزكاة، والمشاريع الإنتاجية والمنتجعات السياحية التي تملكها حماس والتي تقدر أرباحها بحوالي 95 مليون دولار سنوياً، والأهم من هذا، أموال الدعم المباشرة التي تأتيها من قطر ومن إيران. وأن التجارة عبر الأنفاق تُشكل أكثر من 80% من حصة الواردات والإيرادات المدنية للقطاع بأكمله، ويقدر مصرفيون محليون أن سلطة حماس تجني من تجارة الأنفاق ما بين 150 - 200 مليون دولار في السنة (الصايغ ، 2007 ، ص11).

باستعراض التحديات كمّاً ونوعاً وعمقاً يمكن القول إنه، كان من المستحيل على حكومة حماس أن تحقق الكثير في المجال الاقتصادي، فلم يتم تقييم أداء الحكومة في مجال تشجيع

الاستثمار، ودعم البحث والتطوير، وتنفيذ مشروعات قومية، ودعم القطاع الزراعي والسياحي، وتأسيس مراكز بحثية، وإعادة بناء البنية التحتية، وفتح طرق جديدة...إلخ ، حيث قصر المراقبون تقييمهم لأداء الحكومة في مجالين هما: مدى قدرتها على دفع مرتبات الموظفين، ومدى قدرتها على تقليص آثار الحصار على الجوانب الإنسانية والصحية والتعليمية. وهنا يتوجب الإشارة إلى بعض الإنجازات التي تحققت سواء بقصد أو دون قصد خلال حكم لحكومة حماس، وهي:

- إعادة تفعيل الدعم العربي والإسلامي خاصة الجماهيري للقضية الفلسطينية.

- استطاعت الحكومة دفع ما نسبته 60%-80% من مرتبات الموظفين.

- القضاء على بنود صرف غير ضرورية التي كانت تستنزف نسباً عالية من الموازنة العامة.

- تعزيز الاعتماد على الذات وترسيخ سياسة تقشف سيكون لها آثار إيجابية في المستقبل (شعبان ، 2010).

واضطرت حكومة حماس في غزة جراء سياسة الحصار "للتشريع" لسياسة العمل بالأنفاق-الاقتصاد البديل-، حيث تم إدخال معظم المواد اللازمة استهلاكياً والتي بحاجة لأن يستخدمها المواطن الفلسطيني. وبدأت أسواق القطاع تمتلئ بالبضائع المصرية، وتقلصت البضائع والمنتوجات الإسرائيلية. وقبل هدم معظم الأنفاق من قبل الحكومة المصرية أصبحت الأنفاق المورد الرئيسي لسكان قطاع غزة، ومُلئت الأسواق بجميع المواد اللازمة من مواد بناء ومواد تموينية ومعدات صحية، وحسب التقديرات لبعض الاقتصاديين (غازي الصوراني) فإن حوالي 1200 نفقاً يعمل بها ما يقرب من 25 ألف شخص ما بين عامل وموظف، وكان هناك آلية ضريبة منتظمة على باب خروج البضائع من الأنفاق تحصل الحكومة على نصيبها وفق معايير ومقاييس محددة (أبو رمضان، 2010، ص82-83).

ومن الواضح أنه في ظل هذه الأنفاق فقد نمت شريحة من التجار مستفيدة من التجارة الرابحة الجديدة، حيث يوجد فرق شاسع في سعر السلعة ما بين عملية شرائها من الأسواق المصرية وصولاً لتسويقها إلى المواطن المستهلك في قطاع غزة، يعود هذا الفرق لمجموعة من التجار المحتكرين ذوي الصلة مع الحركة السياسية النافذة والمسيطرة في قطاع غزة، حيث من الصعوبة أن يُسمح لأي كان بالعمل في الأنفاق إلا لأشخاص موافق عليهم رسمياً على المستوى السياسي والإداري، مما أدى إلى إبراز نخبة اقتصادية من التجار جديدة وذلك بدلاً عن الشريحة التجارية السابقة التي كانت مرتبطة بأركان النظام السابق بالسلطة الفلسطينية بالقطاع، فقد كان من أهداف الحصار قذف قطاع غزة بتبعاته الاقتصادية والإنسانية على مصر والدول العربية في محاولة للتملص من مسئوليات إسرائيل

بحكم "وثيقة جنيف الرابعة" وبالتالي تصدير أزمة القطاع عربياً، في محاولة لحرف الأنظار عن سياسة الاحتلال بوصفه الذي يتحمل المسئولية المباشرة وراء الحصار وكل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية لقطاع غزة (أبو رمضان ، 2009،ص84).

إن هذا النوع من الاقتصاد (الموازي والبديل) – الذي استخدمته حركة حماس- يفسح المجال للفساد والتلاعب، مع أن حماس تنفي وجود حالات فساد، وأن كل ما يقال عن الثروات التي كونتها قيادات حمساوية من تجارة الأنفاق ما هي سوى دعايات فقط، بل إن حماس تؤكد أن النشاطات التجارية في القطاع لا تخضع لأي ابتزاز، على عكس ما كان عليه الوضع في عهد الحكومة السابقة. غير أن ذلك لا ينفي تكوّن طبقة جديدة قوامها أكثر من خمسة آلاف من مالكي الأنفاق، وأكثر من 50 ألف ما بين تاجر وموزع ومهرب يعملون في نطاق تجارة الأنفاق التي تسيطر عليها حماس، حتى أن القطاع الخاص ونسبة كبيرة من رجال الأعمال الذين بات يتهددهم خطر الإفلاس من جراء الحصار، وانسداد بوابة التجارة الخارجية، باتوا هم أيضاً مشدودين للعمل في إطار تجارة الأنفاق، في محاولة منهم للتأقلم مع الظروف الجديدة، والاستفادة من التسهيلات التي تقدمها حكومة حماس لتجار الأنفاق. وهؤلاء جميعا إلى جانب الموظفين المدنيين، ومنتسبي الأجهزة الأمنية، والعاملين في لجان الزكاة والمستفيدين منها، يشكلون معاً القاعدة الانتخابية لحماس(الصايغ ، 2007 ، ص12).

ويقوّض اقتصاد تجارة الأنفاق إمكانية بناء وتأسيس اقتصاد منتج يقوم على تعظيم الموارد الذاتية المتوفرة والممكنة، تمهيداً لاقتصاد سويّ يؤسس لمعالجة الخلل القائم في الميزان التجاري، ويعزز إمكانات الاقتصاد المجتمعي المؤسس على تحفيز إنتاج الخبرات المادية من سلع وخدمات من شأنها توفير المقومات المادية لتنمية اقتصادية طويلة تضع في المقام الأول مكافحة ظاهرتي البطالة والفقر ضمن سياسات اقتصادية مالية وتجارية ونقدية متوازنة تتجه نحو العدالة الاجتماعية، وتضع حداً للعمل غير المنتج والغنى الفاحش والغير مشروع، وتقضي على قيم تجار الموت ليحل محلها قيم النهضة والتقدم تمهيداً للحاق بعجلة التطور والتقدم(ابو مدللة والأغا، 2011، العدد 1).

وشهدت الأسواق في أوقات كثيرة حالة من الركود، وبسبب غلاء المعيشة – الذي شمل المنطقة بأسرها – انخفضت القوة الشرائية للمواطن. ومن ناحية ثانية وبسبب الحصار أيضا تدهورت أحوال الزراعة التي كانت تشكل ما نسبته 70% من إجمالي الصادرات الزراعية للأراضي الفلسطينية، وصارت المنتجات الزراعية بالكاد تكفي السوق المحلية، عدا عن توقف وتعطيل 85% من المنشآت الصناعية والمشاريع الصغيرة عن العمل، كما سجلت نسبة البطالة أعلى معدل لها، فتجاوزت نسبة 50%، كما انخفضت حركة الواردات بنسبة 75%، عدا عن النقص الحاد في الوقود والكهرباء والإسمنت والحديد والكثير من المواد الأساسية. وأيضا شهد القطاع تراجع حجم الاستثمارات الداخلية

وانعدام الخارجية منها. بالإضافة إلى توقف معظم المشاريع الممولة من الدول المانحة(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2009).

وتتكون الموازنة العامة لحكومة حماس من أربعة بنود هي:

1. الرواتب والأجور: وخصص لها مبلغ 449 مليون دولار "50% " من الموازنة لتغطية رواتب وأجور 42,000 موظف يمثلون إجمالي الجهاز الحكومي.

2. النفقات التشغيلية: وهي تغطي مصاريف تشغيل الوزارات وخدمات المياه والكهرباء ومهمات السفر والبريد وتبلغ قيمة 103 مليون دولار 11.48% من إجمالي النفقات العامة.

3. النفقات التحويلية: ويقصد بها معاشات التقاعد ومخصصات الرعاية الاجتماعية و خصص لها 110 مليون دولار أي نسبة 12.26 % من إجمالي النفقات العامة.

4. النفقات الرأسمالية والتطويرية: وتشمل شراء أُصول جديدة، وتنفيذ مشاريع تطويرية مثل شق الطرق وبناء المدارس، وقد خصص لها مبلغ 235 مليون دولار أي ما نسبته 26% (شعبان، 2013).

وهذا جدول يوضح قيمة الموازنة السنوية من عام 2008 إلى عام 2013م

مسلسل	السنة	الميزانية بالدولار
1-	2008	400 مليون دولار
2-	2009	428 مليون دولار
3-	2010	540 مليون دولار
4-	2011	630 مليون دولار
5-	2012	769 مليون دولار
6-	2013	897 مليون دولار

(المجلس التشريعي،2012).

وقد قدمت حكومة حماس إلى المجلس التشريعي في نهاية ديسمبر الماضي 2012 م موازنة العام 2013 والتي بلغت قيمتها 897 مليون دولار. وتتوقع الموازنة ان يتم تحقيق 243 مليون دولار

إيرادات محلية أي بنسبة 27% و بعجز قيمته 654 مليون دولار، أي ما يقارب 73% يفترض تغطيته من التبرعات الخارجية(المجلس التشريعي ، 2012).

3- سلبيات الوضع الاقتصادي

التقارير الواردة من غزة تشير إلى أنه بسبب الحصار وتردي الأوضاع الاقتصادية نزلت شرائح اجتماعية عديدة تحت خط الفقر، فيما زادت معدلات الجرائم، وتراجع الوضع الاقتصادي والغذائي (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009).

واستبعد محللون اقتصاديون فلسطينيون أن تتمكن حكومة حماس، من إعداد موازنة مالية دقيقة للعام المقبل 2014، في ظل الضائقة المالية الخانقة التي تعيشها وغياب مصادر التمويل. ويقول مازن العجلة، خبير الاقتصاد الفلسطيني، "إن الوضع المتردي لاقتصاد غزة، وما خلّفه من إغلاق الأنفاق التي كانت تربط القطاع مع مصر، ساهم في التشويش على المشهد المالي لحكومة غزة، ويعزو تأخر صدور الموازنة لعدم وضوح الرؤية لدى أصحاب القرار، وأن المعضلة ليست في تقدير الموازنة، إنما في تقديم كشف موازنة دقيقة وشفافة، وتوضيح مصادر الإيرادات والنفقات، وعدم الاكتفاء بإصدار موازنات إعلامية تفتقد للخبرة المهنية والتخطيط المالي، وأن تحقيق الموازنة وتقديرها بشكل سليم يحتاج إلى وضع سياسي مستقر، بالتزامن مع انتعاش اقتصادي، وأن حكومة حماس تفتقر لأية أدوات اقتصادية أو بدائل تمكنها من علاج الأزمة الراهنة بسبب اعتمادها على اقتصاد الأنفاق كمصدر رئيس ووحيد ولم تفكر بمنافذ اقتصادية أخرى، وما يجري اليوم من إغلاق كامل للأنفاق ثمن لهذه السياسات الاقتصادية الخاطئة، وما من بديل أمام حركة حماس سوى تحقيق المصالحة مع حركة فتح، لكي يتم تنظيم العلاقات الاقتصادية مع مصر وتفعيل الاتفاقيات التجارية كافة"، لكن سمير أبو مدللة، الخبير الاقتصادي، يرى أنه من الطبيعي تأخر الإعلان عن الموازنة في ظل أزمة حركة حماس المالية، والتغييرات في الوضع الإقليمي. وأن حركة حماس التي تتولى إدارة الحكم في القطاع تعاني من أزمة مالية خانقة بسبب إغلاق الأنفاق مع مصر، والتي كانت مورداً مالياً رئيساً للحكومة بعد أن كانت الأنفاق تغطي أكثر من 40% من الموازنة سنوياً، وأن الحكومة قادرة على إعلان موازنة العام الجديد، لكن المعضلة أمامها هي كيفية تغطية الإنفاق العام(الكوفية برس،2013).

ويوجد أمثلة بارزة على صعود نخب جديدة في مجالات مختلفة عبر سيطرة حماس على حكومة غزة نذكر منها : صعود شركة الملتزم للتأمين محل الشركات التي كانت سائدة ؛ وتشكيل بنك وطني إسلامي جديد يقوم على تقديم جميع الخدمات البنكية والمصرفية لجميع العاملين في الحكومة، ويخدم شرائح أخرى في المجتمع ؛ وافتتاح شركات إعلامية جديدة مثل "صفا" ، وشركة "شهاب

للإعلام" "وتلفزيوني "القدس" و"الأقصى" ، ومنظمات أهلية جديدة مثل بيت الحكمة إلى جانب إصدار صحف جديدة مثل "فلسطين" ؛ وتشكيل تجمعات مهنية ونقابية جديدة بدلاً من التي كانت سائدة، وافتتاح جامعات جديدة لتحل مكان الجامعات الموجودة ، حيث تم افتتاح جامعة الأمة للتعليم المستمر لتوازي جامعة القدس المفتوحة.

من ناحية ثانية، تفاقمت الأزمة الاقتصادية في قطاع غزة جراء استمرار الحصار العسكري الإسرائيلي، وتفاقم مشكلة انقطاع التيار الكهربائي لعدم توافر الطاقة لتشغيل محطات توليد الكهرباء في القطاع، ما أدّى إلى إغلاق العديد من المنشآت الصناعية وتعطلها، واستمرار تعطل مرور البضائع والأفراد من الضفة الغربية إلى القطاع وبالعكس، وازدادت المشكلة تفاقماً في النصف الثاني من العام 2013 جرّاء التغيرات السياسية في مصر، وإغلاق معبر رفح الحدودي، والتضييق على حركة التنقل خاصة مع إغلاق تجارة الأنفاق جرّاء توتر العلاقة بين حكومة غزة والحكومة المصرية الجديدة وبات 1.7 مليون شخص من سكان القطاع يعانون خللاً في مناحي حياتهم اليومية كافة، والتي مسّت احتياجاتهم الأساسية والضرورية، بما فيها خدمات الصحة، ووصول المياه إلى المنازل وخدمات الصحة البيئية، القدرة على متابعة متطلبات التعليم لطلبة المدارس والجامعات(الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ديوان المظالم، 2013).

وتشير البيانات إلى تردى الأوضاع الاقتصادية في القطاع أدى إلى ارتفاع نسبة العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر إلى 38 %، فيما زادت معدلات البطالة، والناجمة عن الشلل شبه التام لكافة القطاعات الاقتصادية إلى 45.2 % بين القوى البشرية العاملة في القطاع. وأدى ذلك إلى تعرض 71 % من سكان غزة لانعدام الأمن الغذائي، 65 % منهم أطفال، وارتفعت جراء ذلك مستويات سوء التغذية ونقص الوزن وتأخر أو توقف النمو ومرض فقر الدم إلى معدلات مرتفعة تفوق مثيلاتها في دول الجوار (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان،2012).

و أكد التقرير السنوي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، أن الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، المتواصل يكلف الاقتصاد الفلسطيني خسارة ما بين 600 و800 مليون دولار في العام، أي نحو 13 % من الناتج المحلي الإجمالي. وأضاف أن إعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني يتطلب إزالة جميع القيود الإسرائيلية على حركة الأفراد والبضائع، مشدداً على أن سياسة الإغلاق التي تنتهجها إسرائيل في الضفة الغربية إلى جانب الحصار والحرب قد تسببت بخسائر مباشرة وغير مباشرة بملايين الدولارات. وقدر التقرير حجم الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي سيُمنى بها الاقتصاد الفلسطيني جرّاء سياسة الحصار بنحو 3.9 مليارات دولار خلال الفترة بين عام 2008 و2011، لافتاً إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يخسر ما بين 60 و80 ألف فرصة عمل سنوياً،

لتصل الخسائر الإجمالية في فرص العمل بالاقتصاد الفلسطيني إلى 260 ألف فرصة عمل خلال الأعوام من 2008 إلى2011(الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ديوان المظالم، 2011).

إن تجفيف المنابع المالية لحكومة حماس خلق واقعاً اقتصادياً قاسياً وصعباً لم تشهده الحكومة طيلة السنوات الماضية، الأمر الذي يدفعها نحو تقديم موازنة استثنائية يتم من خلالها تقدير النفقات، وفق ما هو متاح، وفقدّت حكومة حماس مورداً مالياً مهماً عقب إغلاق وهدم الأنفاق والتي كانت ممراً لعبور الوقود ومواد البناء وكافة مستلزمات الحياة لقرابة مليوني مواطن، ولم يعد تحصيل الضرائب عن حركة السلع الواردة ممكناً بعد شلل حركة الأنفاق، وأن وزارة الاقتصاد بحركة حماس تقدر الخسائر الناجمة عن تعطيل حركة الأنفاق تقدر بنحو 460 مليون دولار وأن حركة حماس تأثرت بتطورات الوضع الإقليمي والدعم الخارجي وفي مقدمته الدعم الإيراني الذي لم يعد كما كان سابقاً(رجب،2013).

وتسبب انقطاع التيار الكهربائي في زيادة معاناة السكان الذين يواجهون أوضاع اقتصادية ومعيشية بالغة الصعوبة، ناشئة عن استمرار الحصار والإغلاق المفروض على قطاع غزة، حيث ينتج عن ذلك تكبد الاقتصاد الفلسطيني، الذي يعاني أداؤه من ضعف شديد، وخسائر فادحة بسبب انقطاع التيار الكهربائي ونقص الوقود اللازم لتشغيل مولدات الطاقة الكهربائية وارتفاع أسعاره، حيث يتسبب انقطاع التيار الكهربائي في رفع تكلفة الإنتاج، وخفض الطاقة الإنتاجية للمصانع، كما يؤدي إلى إتلاف العديد من المنتجات، خاصة في مجال الصناعات الغذائية، إضافة إلى تكاليف صيانة الماكينات والآلات والأجهزة الالكترونية، نتيجة تكرار الأعطال الناشئة عن عدم انتظام التيار الكهربائي. ويتسبب أيضاً في قلة الحركة التجارية ليلاً، إضافة إلى الأعباء المالية الإضافية التي يتحملها أصحاب المحال التجارية نتيجة شراء السولار وصيانة المولدات(مركز الميزان لحقوق الإنسان،2013).

ويرى محسن أبو رمضان الخبير الاقتصادي، أن هناك أزمة مالية واضحة تعيشها حكومة حماس، نتيجة الاضطرابات التي تمر في دول الوطن العربي ، واهتمام هذه الدول بشؤونها الداخلية، قادت إلى نقص وتراجع الإمدادات والدعم المالي لحكومة غزة، وأن ذلك يأتي بجانب إغلاق الأنفاق وتقليص السلع الاستراتيجية المدخلة لقطاع غزة كل ذلك يُظهر أنه يوجد أزمة اقتصادية حقيقية وأن هناك مؤشرات واضحة للأزمة، وخاصة بتأخر رواتب موظفي الحكومة، وأن البدائل للوقوف بوجه هذه الأزمة تكمن بإعادة الروابط مع الدول التي دعمتها في الأوقات السابقة، وهذا يحتاج إلى عمل جدي كبير، وأن تسير نحو المصالحة الوطنية، لتشكيل حكومة وحده وطنية تجنِّب قطاع غزة هذه الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها، وأن الوضع الاقتصادي الفلسطيني يجب أن يتم فيه التفكير بشكل موحد في الضفة وغزة (أبو رمضان،2013).

ويُرى أن حكومة حماس خضعت لضغوط اقتصادية هائلة أدّت بها إلى الوصول إلى نقطة الانكسار الحالية متمثلة بإشعال القتال ضدّ إسرائيل. لقد أدّت سبع سنوات من الحصار الإسرائيلي، وتدمير مصر للأنفاق، وعدم القدرة على الحصول والاستعانة بالتمويل القطري أو التركي بسبب التقييدات المصرفية وعدم تشغيل جباية الضرائب لحكومة حماس من المواطنين، الذين يرزحون تحت التقليصات الاقتصادية الثقيلة، إلى أزمة اقتصادية عميقة وحادة جداً في إدارة القطاع.

5.2.4 الوضع السياسي

1- طبيعة الوضع السياسي

حقق وجود حركة حماس في الحكومة للحركة إيجابيات أهمها تكريس دورها كحركة فلسطينية، وليست مجرد حركة معارضة قوية للسلطة ومقاومة لإسرائيل، ولكن في المقابل قدمت حماس تنازلات في خطها السياسي مثل التعامل مع مشاريع التسوية السياسية مثل المبادرة العربية واتفاق أوسلو نفسه، ولكن النظر في فلسفة الجمع بين السلطة والمقاومة كخيار استراتيجي مكّن حركة حماس من تولى إدارة مشروع المقاومة مع جميع فصائل المقاومة بمعناها الواسع وتمثيل الشعب الفلسطيني من خلال مؤسسات مقاومة، جعلها تفرض شروطاً على إسرائيل وحليفاتها والاستمرار في حكم قطاع غزة والدفاع عن البقاء والاستمرارية، لذا حققت حركة حماس إنجازات سياسية، بعد أن اعترف المجتمع الدولي ومجلس الأمن بأنها القوة المسيطرة في غزة، وأن ذلك سيخدمها خلال المراحل المستقبلية.

يوضح السلوك والنهج الذي تتبعه حركة حماس في التعاطي مع المتغيرات أن الحركة امتلكت قدرة معقولة من المناورة السياسية، ومن أمثلة ذلك استمرار الحركة في تأكيدها على الالتزام بخيارها العسكري ضد إسرائيل، غير أنها تقبل الهدنة فكرياً وعملياً وهو ما يعبر عن ذكاء وانفتاح في التعامل مع الحدث السياسي. وأنها تمكنت من بناء استراتيجية تمزج بين المحافظة على الثوابت السياسية، ومرونة التعامل مع المتغيرات دون التنازل عن ثوابتها وبقاء حماس ضمن هذه السياسة، بحيث لا يمكن توقع أن تضحي حماس بمبادئها، بما قد يؤثر على متانة وصلابة بنية الحركة ووحدتها.

2- نجاحات الوضع السياسي

ومما يحسب لتجربة حماس في الحكم أنها أنشأت كياناً إدارياً بديلاً لإدارة دفة الأمور في السلطة الفلسطينية، وأثبتت أيضاً على الرغم من الحراك السياسي المتسارع الذي شهدته بعدم الانقسام أو الانشقاق على نفسها، على الرغم من ما قيل ويقال عن حالات الاستقطاب التي حدثت داخل جسمها التنظيمي بين تيار معتدل وآخر متطرف متشدد وبراجماتي، وهو أمر طبيعي طالما بقي داخل

الصف الواحد. وتمكنت حماس بالفعل أيضاً من حماية المقاومة، فلم يشهد عهدها اعتقال مقاوم – إلا حوادث متفرقة لا تؤثر على الواقع السياسي–، أو مصادرة سلاح، على العكس من ذلك، كل التقديرات العسكرية الإسرائيلية تؤكد أن المدة التي حكمت فيه حماس شهدت تدفقاً للأسلحة على قطاع غزة(أبو عامر، 2007،ص105).

تعاملت حركة حماس مع كل الممارسات السياسية التي وُجهت ضدها بشكل براغماتي، وبدا ذلك واضحاً أنها المستفيدة من هذه السياسات، فالحصار –نوعاً ما زاد– من شعبيتها وجماهيريتها ومحافظتها على الثوابت الوطنية، وتركزت رسائل حركة حماس في إظهار ممانعة الحركة للضغوط الدولية واستغلال أوراق القوة التي يمتلكها الشعب الفلسطيني بمقاومته لتثبيت رؤيتها السياسية(نعيرات،2008،ص1157).

يسجل لحماس قدرتها على حفظ البقاء والاستمرارية والنمو، بحيث أضحت الظاهرة الأكبر في الحركة السياسية الفلسطينية الراهنة، وإن ما اتخذته حماس من إجراءات ومواقف في الحكومة، لم يكن من أجل الحكومة وهدف البقاء فيها، بل كانت تلك الإجراءات والمواقف، بما فيها دخول الانتخابات والحكومة وإعلان التهدئة، من أجل بقاء وحماية حماس نفسها من خطر جسيم(الزيتونة،2007،ص17).

لعل من أهم الإنجازات السياسية لهذه الحكومة هو: عملها على إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية، وإظهار "عدالتها" ووضعها على رأس أولويات المجتمع الدولي، وإظهار الوجه القبيح للاحتلال الصهيوني وفضح ممارساته الإجرامية، وانتهاكاته للقانون الدولي وحقوق الإنسان، والسعي لمحاكمته دولياً، واهتمام حكومة حماس بتوثيق العلاقات الخارجية لها من خلال مراسلة العديد من الدول والمنظمات والمؤسسات الاقليمية والدولية حول وجهة نظر حكومة حماس لمجمل القضايا والتي تتعلق بالحصار على غزة، المستوطنات، الحدود، الدولة، اللاجئين، الأسرى، المياه، القدس، الجدار، الدعم الاقتصادي (المركز الفلسطيني للإعلام، 2011).

ونجحت حركة حماس أيضاً في زيادة قوة الفصائل المقاوِمة في عهدها، وعملت على استقرار قوي للثبات على المبادئ رغم الحصار والحرب، وفي عهد حماس وثباتها في الحرب جعلت من بعض الدول تعيد النظر في علاقاتها مع إسرائيل ونتج عن ذلك أن قطعت موريتانيا علاقاتها مع العدو، وسببت أزمه بين إسرائيل وتركيا، وكسرت نظرية الجيش الذي لا يقهر من خلال صمودها أثناء الحرب على غزه وفشل الاحتلال في إسقاط حكومة محاصره (شبكة فلسطين ، 2013).

عند استلام حركة حماس للسلطة تعرضت الحكومة للعزلة السياسية، والحصار الاقتصادي، وتفاقم الوضع الأمني الداخلي المصاحب لاستمرار الاعتداءات الإسرائيلية على الضفة والقطاع. ورغم

حجم الضغوط تلك، فيمكن القول إن حركة حماس والحكومة الفلسطينية، استطاعتا الصمود وعدم التنازل سياسياً عن الثوابت الوطنية، وبالتالي عدم الاستجابة لشروط الرباعية، إضافة إلى النجاح النسبي في إحداث اختراقات سياسية في جدار العزلة السياسية، من خلال التواصل مع العديد من الدول العربية والإسلامية مثل: مصر، والسعودية، وسورية، وقطر، والسودان، واليمن، وإيران، وماليزيا، وإندونيسيا.. بالإضافة إلى مد جسر العلاقة مع روسيا، وبعض النظم الغربية والأجنبية، وإن بشكل غير مباشر مثل: بريطانيا، وفرنسا، وسويسرا، والدانمارك، وجنوب إفريقيا(الحيلة ،2007،ص92).

في أوائل سبتمبر 2012 أُعلنت حكومة حماس الحكومة الفلسطينية الثانية الحاكمة على قطاع غزة، منذ انقسام السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 2007. وتمت الموافقة على تعديل وزاري في الحكومة السابقة من قبل نواب حركة حماس في غزة من المجلس التشريعي الفلسطيني، وتم تعيين سبعة وزراء جدد إلى الحكومة الجديدة. وقد أُعلنت أولويات الحكومة الجديدة في إنهاء الحصار و تخفيف مشاكل المواطنين، وخاصة فيما يتعلق بالكهرباء والمياه. هذه الحكومة هي فرع من حكومة الوحدة الوطنية، التي أُلغيت رسميا من قبل الرئيس الفلسطيني محمود عباس في عام 2007 وكان إسماعيل هنية، رئيس وزراء حكومتي 2007 و 2012. وترى حكومة فتح في الضفة الغربية حكومة حماس عام 2012 بأنها غير شرعية، لكن هذه الحكومة تمارس الحكم الفعلي على قطاع غزة حتى الآن بدعم من المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي يهيمن عليه أعضاء حماس(en.wikipedia,2012).

ولعل الأبرز في إنجازات حركة حماس السياسية هي عملية أسر شاليط، ويُمكن لنا أن نتناول الجانب التفاوضي في هذه الصفقة، ونجاح المقاومة الفلسطينية بذلك، فبعد ثلاثة شهور فقط من أداء حكومة حماس اليمين الدستورية، جاءت عملية الوهم المتبدد، وأن العملية ذاتها مميزة من حيث التخطيط والتنفيذ، حيث حفرت المقاومة نفقاً طويلاً ومن خلاله نفذوا العملية من الخلف، وعملية إخفاء الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط تعد أقوى إنجاز أمني لحركات المقاومة في التاريخ المعاصر، فأن تحتجز جندياً في مساحة 365 كم2، وتستطيع الهروب من أعين ثلاثة أجهزة مخابرات إسرائيلية هي الموساد والشاباك وأمان، بالإضافة إلى مساهمة عدة أجهزة استخبارات دولية. فالمفاوضات بين حماس وإسرائيل بوساطة مصرية مثّلت ورقة القوة التي يمتلكها المفاوض الفلسطيني ومتمثلة في الجندي جلعاد شاليط، وطول نفس المفاوض الفلسطيني ودرايته بالعقلية الأمنية الإسرائيلية، وعملية التسليم والتسلم أيضاً في نفس الدقيقة ونفس الثانية يخرج عناصر كتائب القسام من مواقعهم ومنازلهم ليستقلوا أكثر من ثلاثين سيارة من نفس اللون والنوع، في عملية أمنية مرتبة كانت أشبه بمناورة عسكرية لجيش نظامي، لتؤكد على قدرة المقاوم الفلسطيني في خداع التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية، فتمت عملية تسليم الجندي شاليط بدون أدنى معلومة أمنية قد يستفيد منها هذا العدو (الدجني ، 2013).

1.5.2.4 العلاقات الدولية والإقليمية والعربية الإسلامية لحركة حماس

إن الدوافع والهدف من العمل والحراك الدولي للظاهرة الإسلامية السياسية هو تحقيق مصالح العباد والبلاد ووحدة المسلمين في كل مكان، مع إعطاء الأولوية لمصالح النطاق العربي والإسلامي في كل مكان من خلال الوسائل السلمية، وهذا الهدف يحدد التحرك أو الدور السياسي الدولي للظاهرة في إصلاح الشأن وفض المنازعات أو منع أسباب النزاعات أو العنف أو التهدئة السياسية، أو المساهمة الإيجابية في إدارة الصراعات أو الازمات، وهذا الدور يكون في جسر الهوة في أي مكان والمحاولة بقدر الإمكان إنهاء أي حرب أو أي شيء يؤدي إلى العنف، وممارسة ذلك على شكل مساعٍ حميدة ووساطات أو مبادرات فردية أو جماعية، فكان الدور السياسي أو المبادرة السياسية إمّا إنها تمنع اقتتال، وإمّا التوفيق بين الناس، وتهدئة الأجواء السياسية وإزالة عوامل التوتر(يوسف ندا ، 2008 ،الحلقة الثانية).

وأيضاً من أهم الإنجازات السياسية لحكومة حماس العلاقات العربية الإقليمية الإسلامية والدولية لهذه الحكومة، والتي استطاعت من خلالها إدارة شبكة من الاتصالات مكنتها من تقديم خطوط عريضة لسياستها الداخلية والخارجية.

ونستطيع تقسيم العلاقات الخارجية لحركة حماس إلى ثلاثة مستويات وهي:

1- الوضع المحلي الفلسطيني 2- الوضع الدولي 3- الوضع الإقليمي والعربي والإسلامي

1- المستوى المحلي الفلسطيني

إن الساحة الفلسطينية تعج بالفصائل المختلفة، إسلامية وغير إسلامية، علمانية يسارية، وتتعامل حركة حماس مع هذه الفصائل ولا تقصيها وتقبل بوجودها ضمن المنظومة السياسية الفلسطينية، ولذلك فإن موقف حماس يندرج في سياق متقدم في ساحة الفكر السياسي الإسلامي قياساً لما عُرِف من الموقف الفكري الإسلامي تجاه التعددية السياسية، والساحة الفلسطينية بنظر حماس لا تقبل التفرد بل التعدد.

وتكمن نظرة حماس في أن الساحة الفلسطينية تتسع لكل الرؤى والاجتهادات التي تصب في مقاومة المشروع الصهيوني، وتعتقد أن وحدة العمل الفلسطيني غاية يجدر بكل القوى الفلسطينية العمل من أجل الوصول إليها. وتؤمن حماس بالتعاون والتنسيق مع هذه القوى من باب تغليب القواسم المشتركة في العمل بدل الخلاف، ولا ترى حماس في القوة سبيلاً لحل الخلاف بين هذه الفصائل،

وحماس تقاتل من أجل المجتمع مسلمين ومسيحيين وغيرهم، وترى أن من حق الجميع الدفاع عن أرضهم(محمود،2004).

طيلة الفترة الممتدة ما بين اتفاق أوسلو والعام 2000، اقتربت حماس من الفصائل الفلسطينية كالجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية، والقيادة العامة، والصاعقة والجبهة الديمقراطية، من خلال تجمع الفصائل العشرة في عام 1994. تحول هذا التجمع إلى ما عُرف بتحالف القوى الفلسطينية(المركز الفلسطيني للإعلام،2003).

جرى اتفاق القاهرة عام 2005، وكذلك الحوار الذي جرى على وثيقة التوافق الوطني(وثيقة الأسرى) كان من أبرز محطات الحوار بين الفصائل الفلسطينية وأكثرها جدية ونجاحاً، حيث شاركت جميع الفصائل بهذا الحوار والذي خلق نوع من الوحدة الوطنية والتحلي بالمسؤولية من قبل جميع الأطراف وقد أدى إلى المشاركة السياسية الفاعلة وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

إن النظام السياسي أصبح مرهوناً بقرار حركة فتح وحماس باعتبارهما كبرى الفصائل الفاعلة والمؤثرة على الساحة الفلسطينية، وعدم إمكانية تجاوز أي طرف للأخر لما له من تاريخ وقاعدة جماهيرية، وبالتالي ليس أمامهم سوى الاتفاق على برنامج وطني شامل، يتبني الخيار الديمقراطي ويؤمن بالتعددية والمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة، والذي بدوره يقود إلى تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي، وتطور المجتمع الفلسطيني(عودة،2011،ص5).

2- الوضع الدولي

بدأ دور حماس الخارجي مع حادث إبعاد الأربعمائة فلسطيني في أواخر عام 1992 إلى الحدود اللبنانية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وكان معظمهم من الرموز السياسية والدينية والاجتماعية لحركة حماس. وتُعتبر هذه الحادثة المرحلة الأولى التي نجحت فيها حماس في فك الحصار الإعلامي والسياسي الإقليمي والدولي عنها. ووفرت هذه الحادثة فرصة الاحتكاك لحركة حماس مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية سواء الإعلامية والسياسية(عدوان، 1993).

وفي هذه المرحلة لا بد من الوقوف عند ظهور ودور حماس كجزء من ظاهرة الإسلام السياسي في العلاقات الإقليمية والدولية خلال هذه المرحلة، حيث إن هذه الحركة سبقت معظم الحركات الإسلامية في مجال العلاقات الدولية والإقليمية من حيث الفهم والرؤى والاستراتيجيات والحضور كفاعل، ولا شك أن لارتباط هذه الحركة بموضوع القضية الفلسطينية ذات التعقيدات الإقليمية والدولية، دفع حركة حماس إلى الدخول في هذا المجال قبل مثيلاتها، وأصبحت الحركة

موضع الاهتمام على الصعيدين الرسمي والشعبي، وأن طريقة تعامل المبعدين من حركة حماس وطبيعة الخطاب السياسي والإعلامي لهم زاد من هذه العلاقات (الحروب ، 1996 ، ص101).

واستطاعت حركة حماس بهذا الطرح أن تقدم "رؤية وسياسات استراتيجية " واضحة المعالم من حيث الكليات، وتعكس فهماً أكثر تعقيداً لمعادلة العلاقات الدولية وممارساتها السياسات الدولية. وفي ضوء هذه الرؤية حاولت حركة حماس فتح قنوات دولية واتصالات دولية مباشرة مع بعضها أو غير مباشرة مع البعض الآخر، سواء مع الدول الغربية أو مع كافة سفراء الدول الكبرى الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وذلك بهدف شرح أهدافها وسياساتها ومحاولة التأثير على مواقفها (الحروب ، 1996، ص121).

كما أن نظرتها وتعاملها الدولي لم يكن يصنف "الغرب" ككتلة واحدة، فكانت تميز الحركة في كثير من الأحيان بين المواقف الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية وتجاه حماس عن المواقف الأمريكية . وحتى تجاه الموقف الأمريكي كانت تميز بين الإدارة الأمريكية والشعب الامريكي. ولم تغلق حماس الباب للاتصالات السياسية معه عندما كان ذلك ممكناً ، فالحركة كانت من خلال بياناتها وتصريحات مسؤوليها واتصالاتها تحاول التأثير على الموقف الأوروبي بشكل يبقى منفصلاً ومتمايزاً عن الموقف الأمريكي. ففي رسالة بعثها قادة من حماس في 2003 م يستنكرون فيه مطالبة الرئيس بوش الابن للاتحاد الأوروبي باعتبار حركة حماس حركة "إرهابية"، وثمنوا الموقف الأوروبي خاصة الفرنسي من رفض هذا الطلب، كما طالبوا الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية العمل على إطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين كافة، ورفع المعاناة عنهم، والعمل على إلزام الحكومة الإسرائيلية بتطبيق المواثيق الدولية المتعلقة بذلك (فلسطين المسلمة، 2003).

وكانت الولايات المتحدة قد وصفت حركة حماس في البداية بأنها منظمة غير إرهابية وأن وزارة الخارجية الامريكية عقدت اجتماعاتها مع ممثلي حماس حتى مارس 1994، وعندما احتجت إسرائيل على ذلك أوضحوا لهم بأن حماس كأي تنظيم فلسطيني، وأنها جزء من منظمة التحرير الفلسطينية، وأنها ستبقى على قائمة التنظيمات الإرهابية مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لأنها لم تعترف بسقف أوسلو، ولكنها اتخذت موقفاً محايداً تجاه السلطة الفلسطينية، ومن قبيل تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، أكدت بدورها حركة حماس أن عدوها الوحيد هو اسرائيل وأنها – أي حماس– ليست مهتمة بالجهاد العالمي مثل تنظيم القاعدة، متوقعةً بذلك تطور العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة والسماح لمسئوليها بالسفر إليها والتحدث مع الأمريكيين(Zuhur,2008).

وتبنى المجتمع الدولي الشروط الإسرائيلية التي فرضها على حكومة حماس للتعامل معها، فقد أطلقت الرباعية الدولية(أمريكا ، روسيا ، مجلس الأمن ، والاتحاد الأوروبي)تهديداتها في أول اجتماع لها بعد فوز حماس بعدة أيام للالتزام بالشروط المطروحة والتي تمثلت في أن تعترف حماس بحق إسرائيل في الوجود ؛ ونبذ الإرهاب والتخلي عن سلاحها؛ والاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين السلطة و إسرائيل، أي إما أن تطبق هذه الشروط أو أن توقف الرباعية الدولية المساعدات التي تشكل عصب الاقتصاد الفلسطيني، لذا اتفقوا جميعاً على محاصرة الحكومة الفلسطينية – وذلك حتى كتابة هذه السطور – اقتصادياً وسياسياً؛ فخضعت روسيا لقرار وقف المساعدات، بالإضافة إلى وقف الاتصال الدبلوماسي الرسمي مع الحكومة، كانت موافقة حماس على هذه الشروط، تعني إلغاءً لحماس، وإنهاءً لمشروعها وبرنامجها السياسي والجهادي، غير أن الإدارة الأمريكية كانت معنية أساساً بإفشال الحكومة التي تقودها حماس وإسقاطها، فوضعت الخطط والبرامج لإفشالها، كما قامت بتشريع قانون يحظر على المؤسسات والهيئات الأمريكية تقديم أية مساعدات اقتصادية مباشرة للحكومة، وهي ممارسة لخنق حكومة حماس على جميع الأصعدة (سعد ، 2007 ، ص265).

كما أن سياسات حماس المرحلية في العلاقات السياسية العامة للحركة في المجال الدولي يستند على اتصال الحركة مع مختلف الأطراف الدولية بغض النظر عن خلفياتها السياسية والفكرية بما يخدم مصالح الشعب الفلسطيني وقضيته وحقوقه، وعدم تقديم الحركة أية التزامات أدبية أو سياسية تتعارض مع ثوابتها الإسلامية والوطنية لقاء تلك العلاقات، وحرصها على إقامة العلاقات والاتصالات مع الأطراف الدولية وكسب تأييدها وتعاطفها مما لا يتعارض مع تمسك الحركة بثوابتها وطرحها الاستراتيجي. وأن علاقتها مع أي طرف دولي تتأثر سلباً أو إيجاباً مع مواقف وسياسات هذا الطرف من القضية الفلسطينية، وتعتبر أن أرض فلسطين ساحة صراعها العسكري ضد العدو الصهيوني، وتحرص على عدم نقل هذا الصراع إلى أية ساحة خارجية، كما أنها ليس لها أي معركة مع أي طرف دولي، ولا تتبنى الحركة ضرب أو مهاجمة مصالح وممتلكات الدول المختلفة (الحروب، 1996، ص123).

وستعمل الحكومة على إقامة علاقات سليمة ومتينة مع مختلف دول العالم، ومع المؤسسات الدولية بما فيها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الدولية والإقليمية، وبما يساعد شعبنا على نيل حريته واستقلاله، ويساهم في تعزيز السلم والاستقرار العالمي(القدس ، 2007).

وانقسم المجتمع الدولي في موقفه من حماس إلى ثلاثة تيارات:

أ. تيار عدها حركة إرهابية يجب مقاطعتها وإجبارها على تغيير مواقفها الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي كافة، وتقود هذه المجموعة الولايات المتحدة وأوروبا، ولم تتمكن حماس من تغيير

هذا الموقف أبداً، على الرغم من كل التصريحات والإيحاءات الدبلوماسية من حماس، مثل الحديث عن التهدئة، أو القبول بدولة فلسطينية في أراضي 1967 ... الخ.

ب. تيار لم يعدها حركة إرهابية، ولكنه يطالبها بتغيير مواقفها والقبول بالاتفاقيات الدولية المبرمة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بكافة، وخارطة الطريق، ويتمثل هذا الموقف بشكل أساسي في الموقف (الروسي، والصيني، والأمم المتحدة)، وعلى الرغم من نجاح حماس في الاتصال بروسيا والصين في حدود ضيقة أحياناً، لكنها لم تتمكن من تطوير مواقف هاتين الدولتين بأي مستوى من المستويات باتجاه موقفها.

ج. تيار عدها حركة تحرر مشروعة، وعمل على مساندتها، وتقود إيران هذا التيار، لكن العلاقة بين حركة حماس وإيران وبالطبع سورية يضع الحركة في دائرة الشكوك من قبل بعض الدول، ومن الواضح أن حماس نجحت في استمرار هذه العلاقة ليس نتيجة لموقفها الذاتي فقط، بل وللحاجة الإيرانية لهذه العلاقة (مركز الزيتونة ، 2007 ، ص140).

وأن حركة حماس اعتقدت أن انتقالها إلى كرسي السلطة، سيساعدها على تحقيق شرعيتها لدى المجتمع الدولي من خلال وصولها إلى الحكم بطريقة ديموقراطية كما تطالب الدول الغربية، وهو الأمر الذي سيضع هذه الدول في موضع حرج تضطر معه للتعامل مع الحركة كحكومة. وقد حققت حماس بعض الإحراج لهذه الدول فعلاً، واعتقدت حماس أن الاعتراف الدولي بالحكومة الفلسطينية السابقة "حكومة فتح"، سينتقل إلى الاعتراف بحركة حماس بشكل آلي، ولم تتنبه حماس إلى أن الاعتراف بالحكومة السابقة كان نتيجة لمواقف تلك الحكومة، ويبدو أن حماس اعتقدت بإمكانية "توزيع الأدوار" في التعامل مع المجتمع الدولي، بحيث تترك مهام العلاقة المباشرة مع إسرائيل للرئيس، أو بعض قيادات فتح ومنظمة التحرير، وتتولى هي العلاقات مع بقية البيئة الدولية بما فيها الولايات المتحدة، وهو ما أدركته فتح ورفضت الدخول فيه(عبد الحي ، 2007 ، ص142).

ولم تكن حماس شريكاً معتبراً على مستوى العلاقات الإقليمية والدولية، وهو المستوى الذي استأثرت به فتح ومنظمة التحرير والسلطة ممثلة بالرئيس محمود عباس، لقد أصبح لحركة حماس علاقات متنامية مع غالبية دول العالم منها المباشرة وغير المباشرة والمعلنة وغير المعلنة حسب ما تقتضيه المرحلة، وهذه العلاقات لابد من تقييمها كل فترة والأهم هو الحرص على التوازن في هذه العلاقات لأن الحركة موجودة وتتحرك على أرض غير مستقرة (الفالوجي ، 2007).

لكن يجب علينا ألّا نغفل عن سمات البيئة الدولية التي تتعامل مع قضايا العالم الخارجي بطريقة غير محايدة، ونذكر من هذه السمات:

1.ازدواجية المعايير لدى السياسة الغربية الدولية عموماً والامريكية خصوصاً بما في ذلك مؤسسات الأمم المتحدة في التعامل مع قضايا المنطقة العربية

2.الهيمنة الأمريكية على توجيه السياسات العالمية عموماً والعربية خصوصاً، ومحاولة فرض مواقفها واهدافها بكافة الوسائل بما فيها القوة العسكرية .

3.هشاشة أو ضعف قدرة المنظمات الدولية في مقاومة المشروع الامريكي وفي غالب الأحيان خضوع المنظمات الدولية وتحولها إلى أداة من أدوات السياسة الامريكية والنظام العالمي، وخاصة البنك الدولي والامم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وحلف الناتو .

4.انتهاكات لسيادة الدول واستقلالها وفق شعارات إنسانية مثل حقوق الإنسان أو المحافظة على الأمن والسلم الدوليين، والحرب على الإرهاب .

5.حماية دولة إسرائيل وأمنها (مركز المنظور، العدد التاسع، 2003).

وعندما قامت حماس بتشكيل الحكومة العاشرة، كان هناك في الساحة الدولية حاجة ماسة للتعرف على الحركة وقراءة ما يدور في ذهن الحكومة وخاصة فيما يتعلق برؤيتها السياسية وموقفها من الصراع مع إسرائيل، وأصبحت حماس حكومة منتخبة تتمتع بالشرعية الدستورية، وهي تمسك بالملف الأهم في السياسة الدولية حيث إن القضية الفلسطينية هي القضية الأولى والأهم في منطقة الشرق الأوسط. وفي عام 2008 وُجّهت للحكومة دعوات للحديث عن المتغيرات التي طرأت على الساحة الفلسطينية، وعن رؤية حركة حماس السياسية، وعن الموقف تجاه دولة إسرائيل. وكانت بداية هذه اللقاءات في سويسرا ثم كانت لقاءات أُخرى في السويد والنرويج وهولندا وايطاليا، وهناك زيارة إلي مبني البرلمان البريطاني ، جعلت البعض يقول" نعم يمكننا التعامل مع حركة حماس" (يوسف، 2012 ، ص287-288).

من الصعب الحديث عن نجاحات ذات أثر لحكومة حماس خلال توليها السلطة من الناحية الدولية، ذلك لأن القوى الدولية لم تغير من موقفها من أن حماس وحكومتها يجب مقاطعتها وإجبارها على تغيير مواقفها الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي كافة، وتقود هذه المجموعة الولايات المتحدة وأوروبا، ولم تتمكن حماس من تغيير هذا الموقف قيد أنملة، على الرغم من كل التصريحات والإيحاءات الدبلوماسية من حماس، مثل الحديث عن التهدئة، أو القبول بدولة فلسطينية في أراضي 1967 ... الخ (عبد الحي ، 2007 ، ص147).

وقد أدركت القوى الدولية عمق المأزق الذي تواجهه حماس، وأن حكومة حماس تحاول وبقوة الالتفاف حول المجتمع الدولي لضمان القبول بها خارج دائرة الحركات الإرهابية، وعليه تواصلت سياسة القوى الدولية دون أي تغيير، سواء المجموعة التي ترفض الاعتراف بالحركة، أو تلك التي تعترف بها ولكنها تطالب بتغيير سياستها، أو تلك التي تساندها ولكنها لا تملك أدوات تحسين الوضع القائم(International Crisis Group,2007).

ورأى عدنان أبو عامر أن الضغوط والأزمات المتواصلة والمتلاحقة على حماس تمكنت من أن تحدث فيها تغييرات ذات مغزى، على الأقل في مظهرها الخارجي، وإن لم تُغير في المواقف السياسية التاريخية للحركة، وأن هذا الخطاب فاجأ المحيط الدولي والإقليمي، إلا أنه "فتح شهيته" لمزيد من التنازلات، حتى لو كانت شكلية ولفظية لا تقدم ولا تؤخر(أبو عامر ، 2012).

كما أن تصنيف المفوضية الأوروبية لحركة حماس ضمن قائمة الإرهاب وبضغط من الولايات المتحدة الأمريكية أثَّر على انفتاح الحركة مع العديد من العواصم الأوروبية والعالمية غير أن حركة حماس تواصلت مع العديد من العواصم الأوروبية وأنها استفادت من كون القرار يفرض الحظر على مؤسسات الاتحاد الأوروبي ويترك الخيار للدول الأعضاء في آلية التعامل (حمدان ، 2012).

كذلك تحاول بعض الأوساط الإقليمية التأثير على المسار السياسي لحركة حماس، في محاولة لاستنساخ ما حصل مع حركة فتح، باتجاه دفعها " للاعتدال" تحت شعارات الواقعية السياسية وإدراك موازين القوى وصولاً لقبولها بالمجتمع الدولي، ومن أجل تخطى شروط اللجنة الرباعية الدولية التي وضعت شروط ثلاث للاعتراف بحركة حماس منها الاعتراف بإسرائيل، وبالاتفاقات الموقعة، وإدانة العنف(أبو رمضان ، 2012).

ويُمكن أن يشهد الموقف الدولي، والذي يصنف حماس كحركة ارهابية، "تغييراً ايجابياً" لصالح حماس كون مصر ستشكل بوابة جيدة للحركة لفتح قنوات اتصال مع دول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة. إن الموقف الدولي تجاه الإسلام السياسي الذي تعتبر حركة حماس جزءاً منه، بعد صعود حركة الاخوان المسلمين للحكم في مصر وعدد من الدول العربية، قد تغيّر بعد أن كان الموقف يتسم بالشك وعدم الثقة، وأن مشعل يستطيع (تحسين العلاقات مع أوروبا وأمريكا) عبر البوابات المصرية والقطرية والتركية، والتي لديها علاقات جيدة بالولايات المتحدة والمجتمع الدولي(أبو سعدة ، 2013).

وأعلنت الحكومة الفلسطينية المقالة التي تديرها حركة حماس في غزة بتاريخ 2013/11/2 وللمرة الأولى، تعيين صحافية شابة ناطقة إعلامية باسمها باللغة الإنجليزية، وبذلك تريد حكومة حماس أن تضع خططاً جديدة لتغيير الصورة المأخوذة عن غزة وحكومتها لدى العالم الغربي وإسرائيل، ويأتي

تعيين الناطقة في هذه المرحلة ضمن خطة جديدة تنتهجها الحكومة المقالة للانفتاح على الغرب، وذلك في إطار تنفيذ وتحقيق أهداف الحكومة لعام 2013 في إطار تطوير الخطاب الإعلامي الفلسطيني للغرب، والعمل على إيجاد ناطقين بعدة لغات أجنبية لتوصيل رؤية الحكومة والقضية الفلسطينية إلى الغرب (الشرق الأوسط ، 2013).

كل الدلائل تشير حتى الآن إلى عدم وجود أي نية لشطب حركة حماس من قائمة الإرهاب على الرغم من مطالبة عدد من الدبلوماسيين والسياسيين والإعلاميين الغربيين برفعها من هذه القائمة، وأن هذا التصريح منسوب لأحمد يوسف، المسؤول السابق في الحكومة الفلسطينية، وأنه يمكن أن يوصف بالتفكير المتمني، إذ لا يوجد أي مؤشر على هذا التحول في الموقف الغربي تجاه حماس، ومع ذلك، لو حصل ورُفعت حماس من قائمة الإرهاب فلا ينبغي أن يُستنتج من ذلك أنها تنازلت أو دفعت ثمناً معيناً مقابل هذا الإجراء (فلسطين أون لاين، 2013).

ودائماً تعيد الإدارة الأميركية والغرب إلى الواجهة من جديد الشروط الواجب على حركة حماس الالتزام بها مقابل إجراء حوار معها، وهي نبذ ما تسميه الإرهاب، والاعتراف بإسرائيل وبالاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير وإسرائيل، وأن واشنطن تصر على تلبية حماس لهذه المطالب ، إلا أن حماس – التي تسيطر على قطاع غزة – لا تزال متمسكة برفض هذه الشروط، وتقر بصعوبات في طريق مساعيها للانفتاح(الكحلوت، 2013).

إن الإدارة الأميركية بحاجة إلى أن تتواصل مع قوى الإسلام السياسي الصاعدة في المنطقة في سبيل بحث وسائل وسبل تعاملاتها مع هذه القوى، وأن مساعي بُذلت سواء من حماس أو أطراف قريبة من الإدارة الأميركية وأوروبا لفتح قنوات تواصل لنقل الأفكار بينها، إلا إن إسرائيل تبقى العقبة الرئيسة أمام الانفتاح، وأن الطريق أمام حماس طويلة لكي يتم التعامل معها بقبول وارتياح، وأنها تعي تماماً أن قبولها بشروط الرباعية الدولية لن يكون إلا مقدمة لتنازلات أكبر، فإسرائيل التي حصلت على اعتراف بوجودها من منظمة التحرير لم تكتفِ بذلك وتطالب الآن باعتراف بيهوديتها، معتبرين أن حماس لا يمكن أن تقبل بالشروط التي لها بعد عقائدي وليس سياسياً(محيسن ، 2013).

وقد أرادت واشنطن أن توصل لحماس رسالة بأن عليها تغيير موقفها تجاه إسرائيل لكي يتم التعامل معها وتكون جزءاً من مشروع التسوية السياسية، وتعيد الإدارة الأميركية اشتراطاتها لقبول التحاور، إلا إن موقف حماس من الثوابت معروف، وهي لن تغير في ثابت عقدي بالنسبة لها، وأن حركة حماس تدرك أن الإدارة الأميركية منحازة تماماً إلى إسرائيل، وأن كل مشاريعها السياسية تهدف إلى إطالة عمر الاحتلال (الصواف ، 2013).

وتستطيع واشنطن أيضاً أن تقايض حماس على صعودها الدبلوماسي، بجعلها تدفع ثمن قبولها في المجتمع الدولي بتخليها عن العنف، ونموذج المقاومة الذي تمثله، وعلى إسرائيل أن تقابل هذا بتعزيز قدرة حماس على حكم القطاع، في الوقت الذي تعزز فيه قدرتها على ردع صواريخها، وتزداد محاولة واشنطن تغيير سياسة حماس في ظل فشل الرهان على المعتدلين، وكون حماس لا تزال قوة قادرة على إيقاف عملية السلام (بايمان ، 2013).

وقد أثار ترحيل بلغاريا وفداً برلمانياً من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في 16 فبراير 2013 تساؤلات عن جدية الطرف الأوروبي في الاستماع إلى الحركة ومواقفها، وكشف عن مدى التأثير الإسرائيلي على دول الاتحاد الأوروبي وغيرها، وطرحت الأزمة التي خلفها قرار الترحيل الذي صدر بحق ثلاثة من قياديي الحركة وبرلمانيها تساؤلات أخرى عن قدرة حماس على الصمود في ملف الحوار والانفتاح على الغرب، الذي أرادت من خلاله إيصال رسالتها للعالم وإظهار حقيقة مواقفها، ويقاطع الغرب حماس رسمياً باستثناء بعض الدول التي تقيم معها اتصالات على مستويات مختلفة (مثل سويسرا والدانمرك)، لم تصل في حدها الأعلى لعلاقات سرية، وذلك لرفضها التعامل والإقرار بالشروط الدولية لقبولها، ولكنها تصر برغم ما سبق على الاستمرار في كسر جدار العزلة الذي يُفرض عليه (الجزيرة نت ، 2013).

وقد استغلت حماس فشل المجتمع الدولي وإسرائيل في دعم المعتدلين الفلسطينيين، فأثبتت أنها الأكثر تعبيراً عن الصوت الفلسطيني. لقد حصلت على مكاسب من خلال المقاومة، وهو ما لم يحصل عليه الرئيس عباس من خلال المفاوضات، وهذا ما أصبح الفلسطينيون يعتقدونه، كما أوضح استطلاع للرأي أجري عقب عدوان 2012؛ وفيه رأى 60% من المستطلعة آراؤهم أن طريقة حماس أجدى في إنهاء الاحتلال، فيما لم يحصل مسار عباس على 28% من الأصوات، وأنه في ظل فشل فتح يجب على واشنطن أن تعرف أنه لا سبيل إلا للتعامل مع حماس واحتوائها(السياسة الدولية ، 2013).

"ومن ثم، يصبح البديل أمام واشنطن هو إثناء حماس وحثها على نبذ "العنف" الذي تمارسه وترفع شعاراته، وفقاً لمبادئ الرباعية الدولية، وهي الاعتراف بإسرائيل، والالتزام بالاتفاقيات السابقة، وأن نبذ العنف يجب أن يكون أولوية استراتيجية في تعامل واشنطن مع حماس، و يجب ألّا تقدم على الاعتراف بها، ما لم تتخلَ عن العنف كليّاً، وتستلزم هذه الاستراتيجية دفع حلفاء واشنطن في المنطقة، خاصة قطر وتركيا، بما تمتلكانه من علاقة قوية بحماس، نحو هذا الاتجاه، ودفعها بعيداً عن طهران، وخلق شرعية قبول لها في العالمين العربي والإسلامي" (بايمان، 2013).

وخلاصة الأمر إن تجربة الحكم قفزت بحماس إلى الساحة الدولية والإقليمية وجعلتها طرفاً مقرراً، وليس طرفاً متفرجاً أو متلقياً، حماس اليوم تملك القرار لأنها أيضاً تملك إحباط قرار الآخرين، ومن ثمّ يمكن القول بأنه لا سياسة فلسطينية على المستوى الإقليمي والدولي بدون حماس، وأنه برغم الحصار السياسي فإن عواصم عديدة مفتوحة أمام حماس للتشاور حول الحلول الممكنة للصراع.

3- الوضع الإقليمي والعربي والإسلامي

شهدت الفترة بين الأعوام 1987م إلى 2007 م ظهور حركة حماس على مسرح الأحداث، وقد لعبت الحركة دوراً مميزاً وجديداً على مسرح الأحداث المحلية والإقليمية أدّى إلى جلب الانتباه العالمي لها وللمنطقة كلها، خاصة وأن نشاط تلك الحركة قد ناهض كل ما هو متفق عليه بين تلك الدول التي تسيطر على منطقة الشرق الأوسط، فهي التي حاربت إسرائيل، وعارضت كل الحلول السلمية، والمؤتمرات الدولية والإقليمية الخاصة بالقضية الفلسطينية، فكانت النتيجة أن أدرجتها كل من إسرائيل والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وحلفائهم في المنطقة ضمن المنظمات الإرهابية على مستوى العالم. ولكنها استطاعت رغم ذلك وبعد عقدين من الزمان الوصول إلى سدة الحكم في انتخابات تشريعية شهد لها العالم بالشفافية والنزاهة(ذويب،2010،ص5).

أدركت حركة حماس أهمية بعض الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية بأنها تلعب دوراً مهماً في الصراع، وأهم هذه المنظمات جامعة الدول العربية على المستوى الإقليمي وهيئة الأمم المتحدة بأجهزتها المتعددة على المستوى الدولي، وأن تتعامل معها سلباً أو إيجاباً، أو رفضاً أو قبولاً، مع ما يصدر عنها من قرارات تخص القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي.

مرت حركة حماس بمرحلة تبدو الأصعب في تاريخها، وهي تجد نفسها أمام واقع إقليمي يفرض تحديات مختلفة عما عرفته منذ تأسيسها عام 1987؛ مما استدعى بلورة مواقف سياسية تحافظ فيها على مصالحها الاستراتيجية من جهة، وتحاول أن تتكيّف مع مخرجاتها من جهة أخرى على الساحة الخارجية المتمثلة بعلاقات الحركة مع دول الإقليم، وبخاصة مع مصر بعد أن تسبَّبت الأحداث العسكرية فيها بقطيعة غير مسبوقة بين الطرفين، كما خسرت الحركة مساعدات مالية وعسكرية ودعم إعلامي كبير جرّاء موقفها المؤيد للحراك الثوري في سورية، ما أدّى إلى إغلاق مكتب الحركة في دمشق وتراجع الحلف الذي ربطها مع إيران وحزب الله(أبو عامر،2013).

أما عن الوضع الإقليمي لحركة حماس وحكومتها، لم تكن الدول العربية تتوقع الفوز الساحق لحماس وانفرادها بتشكيل حكومة، ولا تملك أغلب الدول العربية – حسب معطيات الواقع – رؤى

متكاملة مستقلة حول التعامل مع الوضع الفلسطيني ومستجداته ومتغيراته الكثيرة نظراً لأن أغلب الدول ترتهن سياستها بهذه القضية بالذات إلى الرؤية الأمريكية(فهمي ، 2006 ، ص26).

وكما أن الحركة عملت على تطور علاقاتها العربية والإقليمية بما يخدم القضية الفلسطينية، وإعادة الاعتبار لها كقضية مركزية للعرب والأمة الإسلامية، ونجحت في كسب التأييد الدولي والإسلامي، حتى والدعم المادي لمشاريعها وخططها التطويرية للقطاع، ولكن لم يشفع هذا في رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني حتي الآن(الدجني ، 2013).

وقد نجحت حركة حماس في إدارة علاقات إقليمية ذات بعد استراتيجي مع كلٍ من تركيا وإيران ومصر، ليس فقط كون كل واحدة منهم هي من بين أهم ثلاث دول مركزية بالمنطقة، ولكن باعتبار ما تمثله من قيادة سياسية لأهم المعسكرات في العالم الإسلامي، قد تمكنت حماس بهذا التحالف مع كلٍ من تركيا وإيران أن تجمع أطراف العالم الإسلامي وتحظى بدعم بعض الدول، وأن تكون جسر التواصل مع القوى الإسلامية(يوسف ، 2013).

وتوفر إعادة اختيار خالد مشعل رئيساً للمكتب السياسي لحماس فرصة لتعزيز علاقات الحركة التي تسيطر على قطاع غزة مع الأنظمة العربية الجديدة وتطوير العلاقات مع الغرب، واكتسب مشعل المعروف بأنه وسطي وبراغماتي، صورة أكثر اعتدالاً لدى بعض الجهات الغربية لقبوله بدولة فلسطينية على اراضي 1967، وتوجهه نحو المصالحة مع حركة فتح ودفعه باتجاه هدنة مع إسرائيل رغم معارضة قادة تاريخيين في الحركة، وأن خلاف مشعل العلني مع قادة متشددين في حماس وإبدائه مرونة سياسية في عدد من القضايا كالمصالحة قدَّماه للعالم كزعيم عقلاني ووسطي يمكن التعامل معه ، وأن مشعل يجيد لعبة المصالح في علاقاته مع الدول العربية والغرب، موضحاً أن إعادة انتخابه لأربع سنوات سيمنحه فرصة كافية لاستكمال ما بدأه في إعادة ترتيب علاقة حماس مع الغرب وتسويقها بأنها ليست عدواً للغرب (المدلل ، 2013).

وأن مشعل غيّر رأيه وترشح مجدداً للمنصب نتيجة للمتغيّرات العربية والإقليمية، التي أسهمت في فوزه، كما أن مشعل حظي بتأييد قادة حماس في الداخل والخارج نظراً لخبرته السياسية الواسعة حيث استطاع منذ توليه زعامة حماس عام 1996 وخاصة في السنوات الست الأخيرة، نسج علاقات مع دول عربية وإقليمية جيدة، وتواجه حركة حماس العديد من التحديات منها تلك المتعلقة بتعثر المصالحة مع حركة فتح أو المواجهة المفتوحة مع إسرائيل، والعلاقات مع مصر وأن مشعل هو أفضل شخص يستطيع إخراج حماس من هذه التحديات الصعبة إقليمياً وعربياً (أبو سعدة ، 2012).

إن اختيار مشعل يعكس عملية التحول السياسي التي تشهدها حماس بسبب نفوذه وعلاقاته الواسعة مع زعماء عرب وعدم وجود بديل في هذه المرحلة أنه – أي مشعل – يمثّل صورة الاعتدال والتوازن والتوافق في حماس، والحركة بحاجة لتوسيع نافذتها الدولية ومشعل إحدى البوابات الرئيسية لما تجسده تصريحاته الأكثر واقعية(شراب ، 2012).

ويُتوقع أن يشهد الموقف الدولي تغييراً إيجابياً لصالح حماس كون مصر ستشكل بوابة جيدة للحركة لفتح قنوات اتصال مع دول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة، ويؤكد بأن الموقف الدولي تجاه الإسلام السياسي الذي تُعتبر حركة حماس جزءاً منه، بعد صعود حركة الإخوان المسلمين للحكم في مصر وعدد من الدول العربية، قد تغيّر بعد أن كان الموقف يتسم بالشك وعدم الثقة(أبو سعدة ، 2012).

ويرى الباحث أن العقبة الأساسية أمام تجدد علاقات حماس الإقليمية تتمثل بارتباطها بالإخوان المسلمين، وسعيها للنأي عن شبهة الإضرار بالأنظمة القائمة، التي تأثرت بخصومتها السياسية مع الجماعة، وأن صناع القرار في العالم يعلمون أنها الابنة الشرعية للإخوان، وأن الحركة ستمضي في علاقاتها الإقليمية على "حبل مشدود"، لأن الدول المقصودة مثل إيران والأردن والسعودية ومصر لم تنفتح بالكامل عليها، ولم تغلق في وجهها الأبواب كلياً.

وبدأت علاقات حركة حماس السياسية مع الدول العربية والإسلامية بكل من السعودية والعراق وإيران وذلك منذ عام 1989 م ، غير أن أزمة الخليج الثانية(1990م–1991م) أتاحت للحركة فرصة واسعة لبناء علاقات جديدة مع العديد من الدول العربية والإسلامية، إذ شارك ممثلها إبراهيم غوشة في وفد الحركات الإسلامية عام 1991 م الذي حاول التوسط بين كل من العراق وإيران والسعودية لحل أزمة الخليج الثانية(أبو عيد،1996،ص287).

أما على الصعيد العربي فقد سعت حماس إلى بناء علاقات طيبة مع الدول العربية جميعاً، وبنت معها علاقات دبلوماسية جيدة، مستندة إلى قاعدة الدعم الإخواني فيها، وإلى العلاقة الودية تاريخياً ما بين الإخوان المسلمين وبعض الدول العربية "مثل الأردن"(ذويب،2010،ص20).

وفي بيان حكومة الوحدة الوطنية إلى المجلس التشريعي في 2007، أشار إسماعيل هنية أيضاً إلى أن حكومته تؤكد على اعتزازها بعمقها العربي والإسلامي وتقديرها للدعم العربية والإسلامي سياسياً واقتصادياً وإعلامياً، وتحرص الحكومة على الالتزام بتفعيل دورها في كل من الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، باتخاذ قرارات تنهي الحصار وتحمي وتدعم اتفاق مكة المكرمة(القدس،2007).

وتهدف حماس في علاقتها مع الدول العربية والإسلامية إلى تأكيد حضورها على الساحة العربية، وإطّلاع الأطراف العربية على وجهات نظرها، مما يساعد على تفهمها دون تشويه، والانفتاح السياسي والإعلامي للحركة إقليمياً ودولياً، وتوفير أبعاد جغرافية جديدة للتحرك السياسي للحركة، والسعي لتحقيق التقارب لمواقف هذه الدول السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية مع مواقف الحركة، وحل المشكلات التي تعترض الفلسطينيين المقيمين في تلك الدول، والحصول على الدعم المادي والمعنوي بصوره المختلفة لمساندة الشعب الفلسطيني(أبو عيد،1999،ص263).

حيث إن الدول العربية لا تعترف إلا بمنظمة التحرير الفلسطينية وللحصول على اعتراف الدول العربية والإسلامية الرسمي بالحركة، جاءت سياسة حماس اتجاه الدول العربية والإسلامية من منطلق أن القضية الفلسطينية قضية عربية إسلامية، وليست خاصة بالشعب الفلسطيني فحسب، واعتقادها كذلك أن الخطر الصهيوني يتهدد الأمة العربية والإسلامية، وتتبنى الحركة في تعاملها مع الدول العربية والإسلامية سياسة الاتصال مع جميع الدول العربية والإسلامية بغض النظر عن أنظمتها السياسية، أو انتماءاتها الأيديولوجية، والسعي إلى التعاون والتنسيق معها من أجل خدمة القضية الفلسطينية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما ترفض تدخل هذه الدول في شؤون الحركة الخاصة، وتلتزم هي بساحة الصراع مع إسرائيل على أرض فلسطين، وتعمل على عدم نقله إلى هذه الدول(وثائق حماس: مذكرة تعريفية،2007،ص29-30).

وقفت الحكومة والحركة في غزة من مسافة واحدة بين جميع الأطراف العربية، بالرغم من أن علاقة الحكومة مع مصر في ظل الرئيس مبارك تتأرجح بين الفينة والأخرى وتفرض عليه أن يتخذ الإجراءات التي تخفف من الحصار على غزة، ومرت العلاقة مع مصر بالعديد من الإشكالات من منع الحجاج والمعتمرين والمرضى والطلاب من السفر إلى الخارج. وكان الإعلام الحكومي يصف مصر دائماً بالشقيقة، حيث كانت مصر ولا زالت البوابة الوحيدة للفلسطينيين إلى الخارج. وتنفست الحكومة في غزة الصعداء بعد فوز الإخوان في مصر ووصولهم إلى كرسي الرئاسة في دولة تعتبر أهم الدول العربية وأثقلها وزناً وأكثرها علاقة مع الفلسطينيين، بما تمثله مصر من ثقل عربي كبير، وعلقت الآمال الكبرى على الرئيس مرسي في إنهاء الحصار وإعادة فتح المعبر، لكن هذه الآمال تبددت بعد الأحداث التي بدأت في 2013/6/30م وعاد الوضع المتوتر مع مصر من إغلاق المعبر وإغلاق الأنفاق الذي يعتبر شريان الحياة للغزيين وكالت بعض وسائل الإعلام المصرية الاتهامات لحركة حماس بالتفجيرات والعمليات الإرهابية، وزاد الوضع تفاقماً لحكم حماس في غزة. وحاولت الحكومة والحركة أن تؤكد في كل لقاء ومؤتمر أنه لا علاقة لها بما يحدث في مصر، وأنها لا تتدخل في الشأن المصري الداخلي، وليس لها أي دور لا أمني ولا عسكري في مصر ولا سيناء، إلا أن

الاتهامات استمرت، حتى انتهت بوضع الإخوان المسلمين وحركة حماس على قائمة الإرهاب(مسمح،2013).

ويأتي اعتراف الدول العربية الواسع والحاسم بشرعية منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، من المعيقات لتوسيع العلاقة مع حماس إلى حد ما. وأما موقف حماس من المسيرة السلمية، فقد جلب عليها الكثير من المصاعب، وذلك بفعل الضغوط الأمريكية والإسرائيلية على الأنظمة العربية الحليفة لها في المنطقة(الحروب،1996،ص165).

ومما عزز تلك المعوقات الحملة الأمريكية والغربية على الحركات الإسلامية، خاصة العمليات الاستشهادية التي نفذتها حماس خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 م، في إطار ما تسميه الحرب على الإرهاب، وأن التزام حماس بعدم إنشاء بنية تنظيمية خارج فلسطين، شكل لها عائقاً إضافياً في مجال علاقاتها الخارجية(أبو سعدة،2013).

وخلاصة الأمر، لم تتمكن حركة حماس من انتزاع تمثيل الشعب الفلسطيني والحصول على الاعتراف الرسمي بها من الدول العربية والإسلامية، وإن حصلت على الاعتراف الواقعي، فلا زال اعتراف الدول العربية والإسلامية بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني يعيق حركة حماس في هذا المجال، مما جعلها تعجز عن إقامة علاقات خارجية ودولية وإقليمية ثابتة.

ويرى الباحث أن أهم إنجازات حماس أنها استطاعت أن تشق طريقها في المجتمع، وأن يكون لها وزن سياسي مع تمسكها الواضح بخيار المقاومة وتحرير الأرض، وأنها كحركة إسلامية حققت جزءًا كبيراً من الإنجازات لكنها تعيش في الوقت ذاته وسط حزمة تحديات، وأن المهمة الرئيسة لحركة حماس هي كيفية التأقلم مع الواقع الجديد بما يضمن لها الحفاظ على مشروعها الوطني والإسلامي.

2.5.2.4 الوضع العسكري والمزاوجة بين المقاومة والسياسة

1- طبيعة الوضع العسكري

لم يأتِ دخول حركة حماس إلى النظام السياسي مرة واحدة، وجاء بشكل تدريجي، بعد أن أدركت الحركة ضرورة المشاركة فيه، وبعد أن امتلكت القدرة السياسية والفنية للدخول في منافسة علنية مع الآخرين، بمعنى أن استعداد حماس للدخول إلى النظام حكمته اعتبارات ذاتية خاصة بالحركة، وأخرى موضوعية عامة خاصة بالحالة الفلسطينية وبالمعطيات الإقليمية والدولية(الزبيدي ، 2010 ، ص 15).

إن دخول حماس للعملية السياسية كان أمراً لا مفر منه لأنه كان واجباً عليها المشاركة في إدارة السلطة، ولعل إطلاق الصواريخ على إسرائيل والصمود أمام العدو في عدوانه على غزة، وقبلها أسر الجندي شاليط، والعمليات العسكرية في الضفة الغربية، والتصدي شبه اليومي للاجتياحات الصهيونية على القطاع، وثبات الموقف السياسي العقائدي بعدم الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني، واحتضان الحكومة الفلسطينية في غزة لقوى المقاومة بشتى أنواعها، والتسلح المستمر للمقاومة في غزة وذلك باعتراف العدو، كلها أمور تؤكد نجاح نظرية المزاوجة بين العمل المقاوم والعمل السياسي بشكل معقول(مدوخ ، 2012).

2- إيجابيات الوضع العسكري

لم تتنازل حماس في مزاوجتها بين المقاومة والسياسة عن ثوابت عقائدية ومفاهيمية في أسس الصراع، بمعنى أن تكون قد رجحت كفة الوجود في السلطة على الالتزام بثوابت الحركة والشعب الفلسطيني، وهذا لم يجبرها على الدخول في مفاوضات وعقد اتفاقات تتنافى وتمنع أو تقيد سعيها لتحقيق استراتيجيتها. ذلك أن الحكم على أسلوب العمل هو من خلال تأثيره على الأهداف الاستراتيجية سلباً أو إيجاباً، لذا لم تدفع مقابل استحقاقات البقاء في السلطة ثمناً من موقفها من حق المقاومة في الفعل الواقعي، مثل نبذ أو إدانة هذا السلوك. ولم تقم بحل الأجنحة المقاومة بعد تشكيل الحكومة ، وأيضاً لم تعلن خروجاً على الثوابت والمبادئ والأهداف الاستراتيجية، وربطت بين موافقتها على الدولة الفلسطينية في حدود 67 والهدنة الطويلة مع عدم الاعتراف بالكيان الصهيوني، كما أنها لم تعقد أية اتفاقيات تمنع أو تقيد حقها في ممارسة المقاومة (Wisam Afifeh,2011) .

ومن أبرز إنجازات حركة حماس العسكرية على الأرض تنظيمها للجناح العسكري للحركة، إذ إنه أشبه بالجيش النظامي الذي يقدر عدده الآن بنحو 20 ألف مقاتل منضبط، كما يعتقد أن القسام تمتلك ترسانة من الأسلحة المتوسطة والخفيفة تمكنها من إدارة معركة كاملة(الجزيرة نت،2012).

وأكدت معركة "حجارة السجيل" قدرة حركة حماس على المزاوجة بين المقاومة والحكم من جديد، بعد أن راهن البعض على أنها باتت تفقد قدرتها العسكرية والسياسية بفعل الحصار وحرب الفرقان، ولعل نجاح حماس في قدارتها العسكرية والسياسية والأمنية دفع خبراء بالشأن السياسي مطالبتها بتطوير قدراتها العسكرية بما يتناسب مع المرحلة المقبلة، مؤكدين على أنها خلال فترة حكمها تمكنت من المزاوجة بين الحكم والمقاومة رغم ما تعرضت إليه من ضغوط خارجية وداخلية(شهوان، 2012).

وفي هذا السياق أكد المحلل السياسي هاني البسوس نجاح حركة حماس في المزاوجة بين الحكم والمقاومة، وقد ظهر ذلك جلياً حينما حققت نجاحاً في معركة "حجارة السجيل"، "مشيراً إلى أن المؤسسات الحكومية واصلت عملها بجانب المقاومة، وأوضح أن حماس بعد فوزها بالحكم تمكنت من بناء مؤسسات حكومية وإعادة البنية التحتية، لافتاً إلى أنه في الوقت ذاته كانت مؤسساتها العسكرية تعد وتتجهز لصد أي عدوان، ومن أسباب تحكمها بمعادلة الحكم والمقاومة. وقال البسوس :" الانتماء الحقيقي للوطن والمجتمع الفلسطيني وإثباتها أنها جزء من الوطن وأن غزة جزء من فلسطين المحتلة يجب الدفاع عنها"، وأكد أن حركة حماس ستقدم الأفضل كونها تعزز ثقة المجتمع الفلسطيني الذي يمكن المجاهدين من العمل المتواصل لتقديم الأفضل في القيادة السياسية والعسكرية (Albasoos,2009).

وقد استطاعت الحركة بما تملك من إمكانيات تنظيمية بسيطة أن تحبط مخططات إسرائيل للنيل منها، محوّلة إجراءاتها إلى استثمار لها على الصعيدين الإقليمي والعربي، إلى أن أثبتت وجودها كقوة سياسية عبر فترة حكمها المستمر حتى الآن لقطاع غزة منذ 2006، بالإضافة إلى التمسك بوجودها كقوة عسكرية مؤثرة على الاحتلال، والذي بدا جلياً في تحقيق نجاحات متتالية على الاحتلال في حرب الفرقان، وإنجاز صفقة الأسرى بشروطها، وأخيراً نجاحها والمقاومة في حجارة السجيل، وإجبار الاحتلال على طلب التهدئة، بعد أن وصلت صواريخها تل أبيب والقدس (أبو رمضان ،2012).

ويمكن القول بأن أحد أهم الإنجازات العسكرية لحركة حماس كان حفر الأنفاق في السنوات السابقة، وخاصة السنوات التي سبقت الانسحاب الإسرائيلي من غزة التي استهدفت فيها مواقع عسكرية أدت إلى قتل العديد من الجنود، فكانت السبب في التعجيل باتخاذ قرار الانسحاب من غزة ، وكانت الأنفاق سبباً قوياً في حدوث أضخم عملية في تاريخ المقاومة وهي عملية الوهم المتبدد التي أُسر فيها الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط والتي على أثرها تم عقد أكبر صفقة تبادل، فالأنفاق بالنسبة للمقاومة يمثل أهم سلاح استراتيجي سواء كان للدفاع أو الهجوم، وأن المقاومة الفلسطينية غيّرت وجه المعادلة العسكرية مع إسرائيل خاصةً بعد اكتشاف النفق في خان يونس في 2013/10/13، والذي يعد خطوة قوية على قدرة حماس في اختطاف الجنود الإسرائيليين(وزارة الخارجية الفلسطينية، 2013).

وامتد طول النفق الذي حفرته حركة حماس نحو (2500) متر، ويقدّر عرضه نحو (1,2) متراً وارتفاعه نحو (2,2) متراً شاملاً سمك الجدران الخرسانية، أي أن حجمه يبلغ نحو (6600)م3، بما يعني أن كمية الرمال التي تم إخراجها منه تعادل نحو (365) شاحنة. وكانت إسرائيل أعلنت في 13 تشرين أول/ أكتوبر، اكتشاف هذا النفق شرق مدينة خانيونس يصل إلى مستوطنة "العين الثالثة". وتحدثت إسرائيل عن أكبر انجاز لها من خلال اكتشاف أكبر نفق في تاريخ المقاومة الفلسطينية يهدد

أمن إسرائيل القومي ، فكانت فرحة إسرائيل كبيرة باكتشاف هذا النفق لكن امتزجت الفرحة بالكثير من القلق والخوف من هذا التفكير والتغيير الاستراتيجي لدي المقاومة في غزة وإنها تجهز لمرحلة ومعركة قادمة. ومن الواضح أن إسرائيل تعلم أن هذا النفق لم يعد للقيام بعملية خطف كسابقاتها أو عملية تفجير كالعادة وإنما معد لما هو أضخم من ذلك، وأن هذا النفق معد بطريقة هندسية متطورة ويحتوي على غرف استراحة وغرف قيادة وتوجيه وتحكم وسيطرة، ومزود بشبكة اتصالات وغيرها من الأمور التي تدل على أن النفق معد لأمور غير روتينية (المغاري ، 2013).

وأشار جواد الحمد – مدير مركز دراسات الشرق الأوسط – إلى أن "حركة حماس منذ انطلاقاتها كانت حركة سياسية تستخدم المقاومة كوسيلة استراتيجية للتعامل مع الاحتلال، وتستخدم العمل السياسي في التعامل مع المحيط الحيوي لها في العالم العربي والإسلامي ومع النظام الدولي، وكذلك مع الواقع الفلسطيني الداخلي، وقال الحمد: "إن هذه المزاوجة التي قامت بها حركة حماس منذ انطلاقتها شكلت رؤية متقدمة وناضجة نسبياً لطبيعة الصراع ومتطلباته، ومحاولة دخول حركة حماس لمنظمة التحرير سابقاً لم يكن هذا شاذاً عن خطها وعن مسارها، وإنما جزء من مسارها منذ البداية" (الحمد ،2012).

واستطاعت حركة حماس أن تمزج بين المقاومة والحكم، ففرضت على العديد من دول العالم الجلوس معها لإنجاز التهدئة تارة أو فرض رأيها في بعض القضايا الإقليمية والدولية تارة أخرى أو مشاركتها في انجاز صفقة وفاء الأحرار، والتي حررت حماس من خلالها أكثر من ألف أسير قبل عام ونيّف، واستطاعت حماس تغيير سياسة الردع الإسرائيلية –بعد صمودها والفصائل في حرب 2012– بعد اغتيال أحمد الجعبري نائب القائد العام لكتائب القسام لتحقيق مكاسب انتخابية، فما كان من حماس ومعها فصائل المقاومة إلا أن قلبت الطاولة والإطاحة ببعض النخب الصهيونية وعلى رأسهم وزير الدفاع ايهود باراك(الدجني، 2012).

ويمكن القول أن ما يميز حكم حماس في غزة عن غيرها من التجارب الإسلامية هو مزاوجتُها بين الحكم والعمل الجهادي، حيث أعطت الحكومة الفلسطينية في غزة غطاءً للمقاومة في الحروب التي خاضتها ضد الاحتلال وشكلت الحكومة آنذاك ظهراً واقياً وسنداً قوياً للمجاهدين على الناحية الرسمية والشعبية، وذلك في حرب الفرقان وحجارة السجيل وصفقة وفاء الأحرار وغيرها، حيث سُخّرت الأجهزة الحكومية كلها لدعم المقاومة وصمود الشعب الفلسطيني، حيث تعرضت المراكز الحكومية إلى القصف والتدمير خلال الحروب، وقدمت وزراءها ومسؤولي الحكومة ورجال الشرطة شهداء في هذه الحروب.

6.2.4 الوضع القضائي

1- البعد القضائي

بعد سيطرة حماس على غزة في حزيران2007، أصبح القطاع القضائي يواجه تحديات جسيمة تضمنت الإضراب الشامل بين القضاة والمدّعين العامّين، ومن ثم وقف عمل النائب العام وأعضاء النيابة العامة. وشملت هذه التحديات وقف القضايا الجنائية والقضايا المعروضة على المحكمة العليا، وتأجيل آليات الإنفاذ وتعليق جميع القرارات التي تتطلب إنفاذ الشرطة، والأزمة في تفسير وتنفيذ القانون الأساسي الفلسطيني. وأدّى رفض المجلس القضائي للتعاون مع حكومة غزة ومع تعيين القضاة والمدّعين العامّين الجدد إلى انقطاع المؤسسية والتعطيل(البسوس ، 2011 ، ص 1559 – ص 1585).

وتشبه حكومة غزة الدولة تماماً في المجال القانوني، على الأقل بشروط بدائية، إذ أصبح لديها الآن هيكل قضائي فعّال، وإن لم يكن مثالياً، ونظام قضائي يمكنه صياغة قدر متواضع من التشريعات المحدودة، ولكنه لا يخلو من العيوب أو أوجه القصور من زوايا متنوّعة، فهو لايزال غير مكتمل بسبب الآثار المترتّبة على الانقسام مع الضفة الغربية. وقد اقتنعت حماس، إلى حدّ كبير، بتأجيل أي أجندة لأسلمة المجتمع قضائياً، وقد أنشأت حماس مجموعة من لجان المصالحة المحلّية لفضّ النزاعات، كما وضعت مجموعة كاملة من قُضاتها، وملأت المحاكم المختلفة في غزة بموظفين معيّنين من جانبها، كما ملأت حكومة غزة بالمثل جميع المكاتب القانونية الأخرى، بما في ذلك النيابة العامة والديوان، وفي حين كان هؤلاء المعيّنون معروفين في كثير من الأحيان بتعاطفهم مع حماس، فقد طبّقوا القانون العلماني، وليس الشريعة الإسلامية؛ وكان عيبهم الرئيس هو الافتقار الكامل للخبرة(ناثان براون ، 2012).

2- نجاحات الوضع القضائي

وقامت الحكومة متمثلة بوزارة العدل بعدة إنجازات حُسبت لها في فترة حكمها نذكر منها : تشكيل المجلس الأعلى للقضاء وإرجاع إدارة ديوان الفتوى والتشريع في شهر آب 2007، ومرفق النيابة العامة في شهر أيلول 2007، على الرغم من عدم دوام أعضاء النيابة والموظفين كافة، فأنه تم الوصول إلى الاستقرار بالعمل، وتجاوز أزمة الاستنكاف ومتابعة أعمالها لضمان العمل بشكل مهني فعّال يعود على المواطن بالنفع ويعطي الحقوق لأصحابها، وتفعيل المجلس الأعلى للقضاء في شهر تشرين الثاني2007، على الرغم من استنكاف أكثر من97 % من الإداريين والقضاة. وتم افتتاح المعهد العالي للقضاء الفلسطيني والبدء ببرنامج دبلوم الدراسات القضائية والشروع بتنفيذ الدورات

التدريبية القضائية المختلفة للنهوض بمستوى القضاء وإلحاقه بقُضاة أكفاء، وتفعيل الإدارة العامة للشرطة القضائية في المحاكم بالتنسيق مع وزارة الداخلية، وتسهيل تصديق معاملات المواطنين من خلال دائرة التصديقات في الوزارة، حيث تم التصديق على 30308 معاملة منذ 2007/9/15، وتفعيل التحكيم المؤسسي واعتماد مركز التحكيم القضائي كمؤسسة تحكيم لأول مرة في فلسطين بناءً على قرار وزير العدل رقم 3 لسنة 2008 بشان ترخيص مراكز ومؤسسات التحكيم في فلسطين، بالإضافة إلي الاتفاق مع جمعية المحاسبين والتوقيع على بروتوكول تعاون مشترك لإجراء دورات متخصصة في التحكيم المالي، وتزويد مركز الطب الشرعي بعدد من الكوادر الفنية لتقديم أسرع الخدمات للمواطنين والكشف عن 3590 حالة في مركز الطب الشرعي ما بين حالات قتل وحوادث سير واختناقات وحروق وغرق وحالات خاصة وأخرى بما فيها الشهداء التي تم اتخاذ قرار وزاري حكيم بعرض جثامينهم على الطب الشرعي لبيان مدى إجرام الاحتلال الإسرائيلي في استخدام أسلحة دمار شامل وأسلحة محرمة دولية وتقديم قادتهم إلي المحاكم الدولية، وتفعيل وتنظيم إدارة المحاكم والإشراف الإداري عليها بما يضمن العمل وفق القواعد القانونية، والبت في87452 قضية من أصل 126153 قضية وردت للمحاكم النظامية من عام 2008 وحتى نهاية العام 2011، أي بنسبة مقدارها 70% عن المعدل السابق بالإضافة إلي قضايا البلدية التي تُفصل أول بأول، حيث بلغت في نفس الفترة 37472 قضية، وقامت المحاكم النظامية خلال عام 2008 بعمل العديد من عمليات التطوير في المباني مثل مجمع محاكم مدينة خانيونس، بالإضافة إلي أن الحكومة خصصت قطعة أرض لإنشاء قصر العدل ليكون بديلاً عن المجمع الحالي، وإنجاز آلاف القضايا العالقة منذ سنوات طويلة وتنفيذها حسب الأصول القانونية، وحوسبة وحفظ بيانات المحاكم، وذلك لتعميم الاستفادة من البيانات لخدمة جمهور المراجعين من الاستعلام عن قضاياهم بكل سهولة، وكذلك الوزارات ذات العلاقة مع ربط المحاكم النظامية كافة بواسطة خادم مركزي(المكتب الإعلامي ، 2012 ، ص 60-61).

وثمَّنت الحكومة دور القضاء في إنصاف المواطنين، والقدرة على إعادة تفعيل السلطة القضائية وتأهيلها، وإنشاء المجلس العدلي لتولي مسؤولية مجلس القضاء الأعلى، وإنشاء المعهد الأكاديمي لتحسين نوعية الموظفين القضائي المعين حديثاً، كل هذه التدابير ساهمت في استعادة وظائف وكفاءة القطاع القضائي، كما ونجحت الحكومة في تفعيل النظام القضائي من خلال ترتيبات دائمة في حالات الطوارئ وتنفيذها على المدى الطويل وذلك لتوفير الشرعية والقانون والنظام، وقد أعلنت حركة حماس إنها قد انضمت إلى القانون الأساسي الفلسطيني إلى أقصى حد ممكن أثناء حالة الطوارئ، وأعلنت استعدادها لجمع شملهم مع حركة فتح في إطار مؤسسات السلطة الفلسطينية جنباً إلى جنب مع بقية الهياكل الحكومية التي تم تأسيسها من قبل حركة حماس عقب سيطرتها في عام 2007 للبقاء في السلطة لفترة طويلة من الوقت، لكن هذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة حتى الآن

في غزة أدّى لتداعيات النظام القضائي في قطاع غزة وذلك لعدم وجود التنسيق في القضاء بين الحكومات في رام الله وغزة والانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة (البسوس ، 2011 ، ص 1559 – ص 1585).

3- إخفاقات الوضع القضائي

ويتمثل التحدي الرئيس للمحاكم الذي عينتها حركة حماس، هو أن معظم القضاة والمدعين العامين والمدنيين الذين خدموا في السلك القضائي هم عديمو الخبرة ويفتقرون إلى التدريب والتوجيه السليم، بالإضافة إلى العديد من ضباط الشرطة العاملين في وحدة القضاء التنفيذي إلى جانب المحاكم والمسؤولة عن تنفيذ قرارات المحاكم، والوعي حول الحاجة إلى التدريب المناسب داخل السلطة القضائية، مما يستدعي إما لجلب الخبرات العالمية لإجراء دورات، أو لإرسال موظفي المحاكم في الخارج لتعزيز مؤهلاتهم، علاوة على عدم ملاءمة البنية التحتية للمؤسسات القضائية(Abu-Awwad,2010,p34).

وقد جاءت أحكام الإعدام التي صدرت بحق مدنيين في قطاع غزة، إما وفقاً لقانون العقوبات الثوري لمنظمة التحرير لعام 1979، وهو قانون غير دستوري كونه لا ينتمي إلى منظومة قوانين السلطة، كما أنه لم يعرض على المجلس التشريعي وغير منشور في الوقائع الفلسطينية، وكثير من أحكامه تتعارض مع المعايير الدولية ذات العلاقة، في حين أن إحالة المدنيين لمحاكمتهم بموجب هذا القانون خلافاً لمعايير المحاكمة العادلة التي تشدد على النظر في القضايا المدنية أمام القاضي الطبيعي، وكذلك وفقاً لقانون العقوبات الفلسطيني رقم 74 لسنة 1936 ، وقانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 3 لسنة 2001، وأخيراً قانون القضاء العسكري رقم 4 لسنة 2008 الذي صدر عن المجلس التشريعي بغزة(تقرير مؤسسة الحق،2011).

ويؤكد يوسف صافي-مدير مؤسسة الهدف لحقوق الإنسان- على أهمية وضرورة استقلال القضاء والقضاة، بالمقابل على أهمية الرقابة على السلطة القضائية، حيث يقول " ليس بالمطلق تلك الرقابة المجنونة، أو فاقدة البوصلة، أو الحاقدة، أو الكارهة، أو التسلطية، أو الاتهامية، أو التشويهية، أو التقزيمية، أو السوداوية، أو الظلامية .. الخ، فهذه رقابة تخريبية وتدميرية تمس بكل تأكيد باستقلال السلطة القضائية، بل تلك الرقابة المؤمنة بمبدأ استقلال القضاء والقضاة والعاملة من أجل تعزيزه، رقابة مرتكزة على منهجية علمية، رقابة مخططة، وهادفة، مبصرة، وفاهمة، وواعية، رقابة تسعى إلى وضع السلطة القضائية فوق كل الشبهات وبالتالي زيادة ثقة الناس بالسلطة القضائية" (صافي ، 2013).

7.2.4 الوضع الإنساني

1- مقدمة

مع نهاية العام 2013، كانت الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة قد وصلت إلى مستوى الكارثة الإنسانية، وذلك بسبب استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني وتنازع الصلاحيات بين الحكومتين الفلسطينيتين في كل من رام الله وغزة، والتي نجمت أساساً بسبب النقص الشديد في إمدادات الطاقة الكهربائية والوقود والمواد الأساسية الضرورية. وقد انعكست تلك الحالة الكارثية بشكل أدى إلى تدهور الخدمات الحيوية اليومية للسكان كافة، بما في ذلك خدمات المرافق الصحية، بما فيها خدمات المياه ومياه الشرب وخدمات الصحة البيئية، خدمات التعليم، ومقومات الحياة الطبيعية للسكان كافة (تقرير حقوق الإنسان 18، 2013).

2- إجراءات الوضع الإنساني

1.7.2.4 سفن وقوافل فك الحصار

يدعو الحصار والعقاب الجماعي الذي تفرضه إسرائيل وبعض الأطراف ضد أهل غزة كافة المنظمات التضامنية في العالم والمؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني إلى ضرورة العودة إلى تفعيل الجهود الدولية الشعبية لكسره على غزة، وضرورة البدء بتنظيم عدد من الفعاليات الشعبية والسياسية لفضح جريمة الحصار. وبذل كل الجهد الممكن للدفاع عن الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، ولا سيما الحق في كسر الحصار وحرية التنقل للمسافرين والبضائع من وإلى غزة، وتدارس تداعيات الأوضاع الطارئة في غزة بعد مرور أكثر من 2300 يوم على هذا الحصار غير القانوني على القطاع، والذي تفاقمت آثاره بسبب تكرار إغلاق السلطات المصرية لمعبر رفح، وبسبب الحملة التي تشنها لإغلاق وهدم الأنفاق التي كانت تشكل المصدر الأساسي لإدخال الاحتياجات الأساسية لأكثر من مليون وثمانمائة ألف مواطن يعيشون ظروفاً قاسية في قطاع غزة (أون لاين ، 2013).

وقاد النائب البريطاني جورج جالوي قافلة إغاثة تحركت من لندن يوم 14 فبراير 2009 الى غزة مروراً بفرنسا ثم اسبانيا فالمغرب والجزائر وليبيا وتونس ثم مصر. تلقت الحملة تبرعات بلغت حوالي 18 سيارة. وسوف تُقدم الحملة سيارة إطفاء وسيارات إسعاف وعدة شاحنات محملة بمختلف أنواع مواد الإغاثة التي تبرع بها البريطانيون (الجزيرة نت،2009).

وقامت مجموعة نشطاء من اليهود في ألمانيا بالتوجه إلى غزة في يوليو 2009 على متن سفينة محملة بالمساعدات الإنسانية في مبادرة تهدف إلى كسر وإزالة الحصار الذي تفرضه إسرائيل على القطاع الفلسطيني منذ عام 2007م(الرسالة،2009).

وتعد قوافل كسر الحصار واستمرارها إلى غزة، بأنها ذات مردود إيجابي يعزز حالة التآزر مع المواطن الفلسطيني الذي حاولت إسرائيل عزله عن العالم، ويساهم مساهمة مباشرة في تفكك الحصار، وتشكل حالة من الدعم الخارجي للمواطن الفلسطيني في قطاع غزة ولتعزيز صموده في كافة المواقع والنواحي(القدس ، 2012).

ويعد أسطول الحرية؛ الذي هو مجموعة من ست سفن، تضم سفينتين تتبع مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية واحدة من هاتين السفينتين "مافي مرمرة"، ومُولت السفينة الأخرى بتمويل كويتي وجزائري، وثلاث سفن أخرى تابعة للحملة الأوروبية لرفع الحصار عن غزة، وحملة السفينة السويدية وحملة السفينة اليونانية، ومنظمة غزة الحرة، تحمل على متنها مواد إغاثة ومساعدات إنسانية. وجُهّزت القافلة وتم تسييرها من قبل جمعيات وأشخاص معارضين للحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ العام 2007م، ومتعاطفين مع شعبه، وفي مقدمة المنظمين لرحلة أسطول الحرية مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية. وانطلق أسطول السفن من موانئ دول مختلفة في جنوب أوروبا وتركيا، وكانت نقطة التقائها قبالة مدينة ليماسول في جنوب قبرص، قبل أن تتوجه إلى القطاع مباشرة، ثم وصل قطاع غزة في 29 مايو 2010، محملاً بعشرة آلاف طن من التجهيزات والمساعدات، والمئات من الناشطين الساعين لكسر الحصار، الذي كان قد بلغ عامه الثالث على التوالي (الموسوعة العربية، 2012).

وكان هذا الأسطول بمثابة انتصار وإنجاز قوي لحكومة غزة التي تعاطف معها العالم شخصيات ومؤسسات ودول من الاتحاد الأوروبي أمثال بلجيكا، كندا، الدنمارك، فرنسا، اليونان، إيطاليا، النرويج، السويد، وتركيا والمملكة المتحدة، التي عملت على تنظيم عدد من المشاريع والفعاليات والتحركات التضامنية في جميع أنحاء العالم على المستويين الشعبي والرسمي، والتي من شأنها أن تزيد من حالة الوعي بمحنة الشعب الفلسطيني في غزة، وتساهم في كسر الحصار البري والبحري عن القطاع (الإعلام الحكومي ، 2010).

وشاركت شخصيات كثيرة في قافلة كسر الحصار من 50 دولة مختلفة، وكان من أبرز المشاركين فيها أعضاء من البرلمان الأوروبي والألماني والإيطالي والايرلندي، وأعضاء آخرين من البرلمان التركي والمصري والكويتي والمغربي والجزائري والأردني، وكذلك أعضاء عرب من الكنيست

الإسرائيلي، بالإضافة إلى أكثر من 750 شخصية ناشطة في المجال الحقوقي تضم عدداً من الإعلاميين، وهذا يعتبر أكبر تحالف دولي يتشكل ضد الحصار المفروض على غزة، ويعد كذلك أكبر حملة تسعى إلى كسره (إخوان أون لاين، 2010).

وقد انطلقت وفود أميال من الابتسامات إلى أنحاء مختلفة من قطاع غزة للاطّلاع على معاناة أبناء غزة جراء الحصار وتقديم المساعدات والمعونات، وقدمت هذه الحملات سيارات خاصة بالمعاقين سيارات إسعاف، وكميات من الأدوية والمعدات الطبية، وكراسي المعاقين ولوازم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وانطلقت إلى قطاع عزة، وتعتبر قوافل وحملات "شريان الحياة" بتسلسلها العددي بقيادة النائب البريطاني جورج جالوي لدليلاً واضحاً على تحدي هذه القوافل لسياسة إسرائيل بحصارها لقطاع غزة، وجمعها للتبرعات على متن سفن محملة بسيارات وعدة شاحنات ومختلف أنواع الإغاثة ومساعدات إنسانية، واشتراك شخصيات دولية في هذه الحملات قوّى ودعّم من موقف حكومة حركة حماس في مواجهة الحصار، وكسب وتأييد المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية وذلك عبر تشكيل تحالفات ضخمة في كل دولة على حدا من أجل إنهاء الحصار عن غزة(الرسالة،2010).

وهذا جدول بمسيرة قوافل وسفن فك الحصار التي جاءت إلى غزة، وذلك من مختلف أقطار العالم، وتواريخها، وما تحمله من مساعدات، والجهة المنظمة

م	اسم القافلة	تاريخ القدوم	المساعدات التي تحملها	الجهات المنظمة للقافلة
1-	أسطول الحرية 1 "مرمرة"	2008/5/4	تحمل مساعدات إغاثية لسكان غزة،	نواب أتراك وأوروبيين
2-	قافلة أميال من الابتسامات 1	2008/5/20	وتضمنت 102 سيارة صغيرة وسيارات إسعاف وعدد من كراسي المعاقين ولوازم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	مؤسسة شركاء السلام والتنمية للفلسطينيين في أوروبا
3-	ثلاث قوافل إغاثة عربية إلى غزة مع بداية رمضان 2009	2009	بداية العام الدراسي في أكتوبر 2009، احتياجات 250 ألف تلميذ، بالإضافة إلى المدرسين في القطاع.	البرلمان العربي ومنسقو الأقاليم العربية المختلفة لتسيير القوافل لغزة
4-	قافلة مساعدات موريتانية	2009	شاحنات محملة بالمواد الطبية وحليب الأطفال	الرباط الوطني لمناصرة فلسطين بموريتانيا ويطلق عليها اسم قافلة "شنقيط"

5-	قافلة "شريان الحياة" البريطانية	2010	ملابس ودواء وسيارات واسعافات	جورج غالاوي ونواب وشخصيات عالمية ودولية
6-	قافلتي شريان الحياة الأردنية والجزائرية	2010	عدد من السيارات الخاصة بالمعاقين وأربعة سيارات إسعاف، إضافة إلى كميات من الأدوية والمعدات الطبية.	15 عضوًا من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
7-	قافلة أميال من الابتسامات2	2010	46 سيارة إسعاف خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة وأدوية وأجهزة طبية قيمتا نحو مليون يورو.	مؤسسة شركاء السلام والتنمية للفلسطينيين في أوروبا وضمت 45 عضو

(المنتدى،2012)

2.7.2.4 الأوضاع الاجتماعية

عانت الهيئات المحلية، بما فيها البلديات والمجالس القروية من عدم قدرتها على توفير الوقود البديل لكفالة عمل وسير مرافقها الحيوية التي تخدم سكان القطاع، بما فيها مرافق المياه والصرف الصحي، وقد بدأت تتعالى شكاوى المواطنين من عدم وصول المياه إلى منازلهم، مما أدّى إلى حدوث خلل عام بمجمل الخدمات الاجتماعية المستحقة للمواطنين.

عملت وزارة الشئون الاجتماعية على توفير خدمات ومساعدات مثل :

في عام 2007 تم توزيع دورتين من برنامج الغذاء العالمي لعدد 24000 أسرة بمعدل 85000 فرد، وتم استلام 450 مشروعاً صغيراً بمبلغ إجمالي 2,250,000 دولار أمريكي بالتعاون مع مؤسسة الأمم المتحدة للتطوير وبتمويل من البنك الإسلامي، وتم دراسة 250 أسرة قادمة من ليبيا وتم وضع توصيات بناء على قرار مجلس الوزارة وفق معايير محددة وتم تقديم بطالة مؤقتة 3 شهور لعدد 115 أسرة بقيمة 1000 شيكل لكل أسرة بقيمة 115000 شيكل وطرد غذائي لعدد 250 بواقع 200 دولار للطرد الواحد و تأمين صحي للحالات المرضية بواقع 50 حالة صرف مساعدات نقدية لعام 2007 بمبلغ 59467760 شيكل، وصرف مساعدات نقدية لعام 2008 بمبلغ 105328396 شيكل، وصرف مساعدات نقدية لعام 2009 بمبلغ 156958427 شيكل، وصرف مساعدات نقدية لعام 2010، وصرفت الوزارة مساعدات نقدية بمبلغ 137076558 شيكل لعام 2011، بالإضافة إلى 48 مؤسسة أهلية ومراكز ومستشفيات حكومية، بمبلغ 6600000 دولار، في العام 2011 أيضاً(الخطوط العريضة لسياسة الحكومة أرقام وإحصائيات، 2010 ، ص17).

من الأمور التي قامت بها الحكومة، أنها وضعت استراتيجية واضحة ومتوفرة لدى متناول الجميع، وبناءً على ذلك قامت كل وزارة بوضع استراتيجياتها وأهدافها مع الوزارات الأخرى، كما طلبت الحكومة من كل وزارة وضع نظام لمراقبة تطبيق الاستراتيجيات الخاصة بها ومتابعة الإنجازات التي قامت بتحقيقها ومدى توافقها مع الأهداف، فقد قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بمجموعة من الإنجازات من أهمها:

1- إقرار قانون الطفل الفلسطيني المدمج لسنة 2004 من قبل مجلس الوزراء، وجاءت التعديلات على هذا القانون بمجموعة من التغييرات التي تتلاءم مع اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، وقد شارك بهذا الإنجاز اثنتا عشرة مؤسسة حكومية وأربع مؤسسات مجتمع مدني من ذوي العلاقة والاختصاص في الضفة وأربع في قطاع غزة، وعدد من الخبراء المحليين والدوليين والقانونيين، عدا عن أن الشؤون القانونية في كل من الرئاسة والمجلس التشريعي ولجنة الخطط التشريعية في مجلس الوزراء، قد شاركوا في هذا الإنجاز.

2- اشتغلت وزارة الشؤون الاجتماعية على سياسات ذوي الاحتياجات الخاصة وإطلاق استراتيجية قطاع ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك عن طريق مساعدات مقدمة من وكالة الغوث ومؤسسات دولية خاصة ومنظمات أهلية ودول عربية وأُوروبية.

3- قامت التربية والتعليم برفع قدرات الطفل عن طريق إخضاع المعلمين إلى تدريب من أجل تحسين نوعية التعليم (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير الثامن عشر، 2012).

وتم توفير حوالي 75 ألف فرصة عمل سنوياً، وتشغيل نحو 4 ألاف عامل مقسمين ما بين عقود سنوية، ومجال تدريب وتأهيل العمال، وهو جزء من بند المساعدات الإنسانية، ويتم من خلال تدريب وتأهيل العمال من خلال دورات(الصباح، 2012).

وقدمت الحكومة الفلسطينية بقيادة حركة حماس انجازاً ملموساً، وذلك في المساعدات المالية والإنسانية، فقد حققت الحكومة تقدماً ملحوظاً في ذلك ورغم الوضع الحالي، وأشار تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2012، والخاص بحقوق الإنسان إلى إصلاحات في مجال الإدارة والاقتصاد والعمل الإنساني، إلا أن آثارها لم تظهر بشكل فعال، في ظل الضغوط التي تواجهها السلطة الفلسطينية(مجلة دراسات شرق أوسطية،2012).

3.7.2.4 الحكومة ووكالة الغوث

وتحافظ الحكومة على تدعيم العمل المشترك بينها وبين وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا"، وذلك لبحث أطر التعاون بين الجانبين في جميع المجالات الإنسانية في الصحة والأشغال، وذلك في مجالات عدة وفي حالات الطوارئ كالكوارث وحالات الحريق والحروب، علاوة على الإسهام في استكمال مشاريع الإسكان، وتأهيل مساكن الأسر الفقيرة من خلال الحصول على بيانات المنتفعين وبلورة آليات عمل موحدة، وتتفاعل حكومة غزة مع "الأونروا" من خلال عقد لقاءات عمل بينهما تشكيل لجان عمل فنية مشتركة بينهما، بحيث تكون مهمتها تعزيز التعاون المعلوماتي من خلال توفير بيانات حالة اللجوء لدى مستفيدي الشؤون الاجتماعية. وتعمل الحكومة على وضع أسس للتعاون في المشاريع الإنشائية التي تشرف عليها الوكالة، والتعاون في مجال المساعدات النقدية والعينية والتشغيل، وتدريب الكوادر وتبادل الخبرات، وتنسيق آليات العمل حول إغاثة الأسر القادمة من الدول العربية، وتوفير برامج لدعم المشاريع الصغيرة لعامة شرائح المجتمع (الرأي،2013).

وتتفاعل الحكومة الفلسطينية دائماً مع تصريحات مدراء عمليات وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" الداعية باستمرار للضغط على إسرائيل لإدخال مواد البناء لغزة، وتغيير السياسات المصرية تجاه القطاع، وفك الحصار عن قطاع غزة، وتحاول الحكومة الضغط دائماً على "الأونروا" لترجمة تصريحات مسئولي "الأونروا" إلى أفعال على أرض الواقع، لتخفيف المعاناة على القطاع، والكشف عن الاتصالات التي تجريها الوكالة مع الجانب المصري، لمناقشة إدخال مواد البناء لغزة، والسماح بعبور قوافل الإغاثة والعمل اللوجستي والإنساني لسكان قطاع غزة، ويبحث الطرفان دائماً عن الحلول والبدائل المقترحة لمواجهة أزمات الكهرباء والمياه، والتعاون مع البلديات، والعمل على إقامة أو التخطيط لإقامة مشاريع كبيرة مثل التي تنفذها سلطة المياه، مثل التحلية والمعالجة، والاحتياجات المتنامية لتوفير كميات أكبر من الطاقة بشكل مستدام، ما يضمن استمرارية العمل بكفاءة وقدرة عالية توفر خدمة ملائمة للمواطنين، كما تعمل الحكومة على توقيع اتفاقيات بين منظمات الإغاثة العالمية و"الأونروا" تتمثل في تشغيل، وإيجاد واستحداث فرص عمل للخريجين الفلسطينيين، وتمويل وشراء مولدات خاصة بشركة الكهرباء وسلطة المياه(فلسطين الآن ،2013).

3.4 المبحث الثالث: الأوضاع التعليمية والصحية والتشريعية والمحلية

1.3.4 الوضع التعليمي

1- طبيعة الوضع التعليمي :

تأثر قطاع التعليم في قطاع غزة بشكل مباشر من التحديات الجارية في جوانب مختلفة، كان هناك عدد من المؤشرات أن قطاع التعليم هو الآن أقل كفاءة مما كانت عليه في السابق. الحكومة التابعة لحركة حماس أقرت أن إعادة تشكيل النظام التعليمي يجب أن يكون وفقاً لرؤيتها الخاصة للتعليم، على النحو المبين في المادة 16 من ميثاقها عام 1988، التي تنص على أن يجب أن نعطي الشباب والأجيال الإسلامية في منطقتنا التربية الإسلامية على أساس تنفيذ التعاليم الدينية، والدراسة الواعية لكتاب الله ، ودراسة السيرة النبوية (السنة)، ودراسة التاريخ الإسلامي(أبو سعدة،2013).

وبسبب إضراب المعلمين القدامى وعدم الرجوع إلى أماكن عملهم، أحكمت حكومة حركة حماس قبضتها على نظام التعليم في غزة. وشملت التحركات الاستعاضة عن عدد المعلمين، ومديري المدارس والمشرفين التربويين من حكومة فتح السابقة لحكومة حماس، وقد اقتربت حكومة حماس في حل أزمة التعليم من خلال الاستيلاء على المؤسسات في جميع أنحاء قطاع غزة برفقة استبدال كامل لموظفي التعليم(abuawda,2013).

2- تفعيل العملية التعليمية:

وأدارت الحكومة في غزة النظام التعليمي، الذي تعافى من المشاكل الأوّلية الشديدة الناجمة عن الانقسام. وتتولّى إدارة جزء كبير من النظام التعليمي في قطاع غزة منظمة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، وليس الحكومة. ويدرس ما يقرب من 43 في المئة من الطلاب في قطاع غزة في مدارس أونروا، لكن بما أن تلك المدارس توفِّر التعليم حتى الصف التاسع فقط، فإن "أونروا" تعلّم في الواقع الغالبية العظمى من الطلاب في السنوات التي تغطّيها. وبما أن الوكالة تتبع المناهج الدراسية في الضفة الغربية، ولأن الشهادات المصدّقة من الضفة الغربية تحظى بقبول أكثر على الصعيد الدولي، فقد وجدت الحكومة في غزة أنها مضطرّة إلى التنسيق مع رام الله حول القضايا التعليمية، ومع ذلك كان من اللافت أن المسؤولين في قطاع غزة طبقوا شعار الضرورات تبيح المحظورات في المجال التعليمي(ناثان،2013).

ووضعت وزارة التربية والتعليم العالي خلال فترة الدراسة الخطط الاستراتيجية للنهوض بالمسيرة التعليمية، من خلال عدة لجان وإدارات عامة عملت بطريقة منظمة بهدف التطبيق ومباشرة العمل؛

حيث أطلقت الوزارة حملة الحد من الكثافة الصفية ببناء عشرات المدارس، وترميم وتوسيع عشرات أخرى. كما قامت الوزارة بتدشين مراكز تدريب جديدة وعقد الدورات المختلفة لتحسين واقع المعلم فضلاً عن قيامها بتوظيف 3644 من الخريجين لسد احتياجات الوزارة من المعلمين الأكفاء. ونجحت الوزارة في تخفيف الكثافة الصفية بمتوسط 39.9 طالب في الفصل، وذلك من خلال زيادة عدد المدارس ب44 مدرسة بتكلفة وصلت الى أكثر من 60 مليون دولار ما نسبته 20%، وكذلك إضافة فصول دراسية داخل المدارس بواقع 1581 فصل أي ما نسبته 27.8%. وأولت الوزارة اهتماماً بأصحاب الاحتياجات الخاصة لذا قامت بإنشاء مدرستين للصم ومدرسة للمكفوفين، وتشكيل مجلس البحث العلمي، والذي يقوم على إجراء البحوث والدراسات والاشراف على المؤتمرات العلمية التي تصب في خدمة التعليم والعملية التعليمية، وتشكيل الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة النوعية لمؤسسات التعليم العالي في غزة، والتي تأخذ على عاتقها مراقبة جودة ونوعية التعليم في فلسطين وكذلك تمنح التراخيص اللازمة للمؤسسات والبرامج التعلمية. واعتماد جامعتين وهما: جامعة الأمة للتعليم المفتوح، وجامعة غزة ، واعتماد 9 كليات مجتمع متوسطة وهي: كلية نماء للعلوم والتكنولوجي، كلية الزيتونة للعلوم والتنمية، كلية الشرطة الفلسطينية، كلية فلسطين للعلوم الأمنية، الأكاديمية العلمية للتطوير والتنمية، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، بوليتكنك المستقبل للعلوم التطبيقية، بوليتكنك فلسطين للعلوم التطبيقية، كلية تدريب خان يونس، اعتماد 3 تخصصات ماجستير جديدة في أكاديمية الدراسات العليا للإدارة والسياسة، واعتماد 41 تخصصاً جديداً في 3 جامعات هي غزة، والأمة، وفلسطين، و7 كليات وهي كلية العلوم والتكنولوجيا، كلية المجتمع العربية / رفح، بوليتكنك فلسطين للتقنيات التطبيقية، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، كلية الشرطة، أكاديمية فلسطين للعلوم الأمنية، كلية دار الدعوة الإسلامية (المكتب الإعلامي ، 2012 ، ص 22-26).

ونجحت حكومة الأمر الواقع في غزة في جهودها لملء الشواغر في قطاع التعليم من خلال التعاون مع مختلف الهيئات المساندة من حماس، بما في ذلك طلاب الكتلة الإسلامية، ونقابة المعلمين والأجهزة الأمنية، وكان الهدف الأساسي لحماس الحفاظ على القطاع التعليمي على التوالي وبأي ثمن، بغض النظر عن انتاجها، لتجنب فشل حاد أو انهيار آخر في الخدمات الاجتماعية، وقد تم توظيف 4000 معلم على عقود قصيرة الأجل خلال ذروة الإضراب في 2008 لشغل المناصب بدلاً من آلاف المعلمين المضربين من قبل. وكانت حكومة حماس قادرة على الحد من بعض الأضرار الناجمة بعد الحصار المفروض على غزة ، ومع ذلك، كان هناك ما يشير إلى أن الحكومة في غزة كانت قادرة على إدارة الأزمة المتفجرة في التعليم، مما مكنها من تحقيق نجاح على مستوى متوسط من خدمات التعليم دون نظام يعاني من انهيار حاد. وعلى الرغم من عدم الاستقرار في القطاع ،استطاعت وزارة التعليم والتعليم العالي في غزة إعادة هيكلة وتنظيم كل من الموظفين والمديريات في

قطاع التعليم، وقد اتخذت عدة تدابير إدارية، بما في ذلك إعادة توزيع 160 من المدارس الموجودة في مدينة غزة (Awwad,2012,p50–53).

وهذا جدول يوضح التطور في المدارس

الرقم	الوصف	الواقع حتى 2006م	الواقع حتى 2012	الإنجاز من 2006 إلى 2012
1-	عدد المدارس	219	263	44
2-	مدارس تخصصية مكفوفين وصم	1	3	2
3-	عدد الفصول	5685	7266	1581
4-	صيانة مدارس كاملة	صفر	219	219
5-	**إعادة إنشاء مدارس دمرها الاحتلال**	صفر	13	13
6-	**توفير فصول دراسية مؤقتة بعد الحرب**	صفر	27	27
7-	**عيادة الأسنان**	صفر	6	6
8-	**الإذاعة التعلمية**	صفر	1	1

(الحكومة الفلسطينية 2006–2012،201)

2.3.4 الوضع الصحي

1– طبيعة الوضع الصحي :

تدهورت الأوضاع الصحية في المرافق الصحية في القطاع بسبب عدم قدرة تلك المرافق على تعويض انقطاع الكهرباء لساعات طويلة من ناحية، وبسبب عدم القدرة على توفير الوقود اللازم لتشغيل المولدات البديلة في تلك المرافق، فضلاً عن تعطل العديد من الأجهزة والمعدات الطبية في المستشفيات والمرافق الصحية في مدن القطاع، وعانى المئات من المرضى في مشافي القطاع من مخاطر صحية حقيقية على حياتهم بسبب عدم انتظام عمل الأجهزة والمعدات الطبية، خاصة في أقسام العناية الفائقة، والأقسام الطبية الأخرى، كأقسام القلب والكلى في المستشفيات(المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان،2013).

2– نجاحات الوضع الصحي :

قامت وزارة الصحة بتحسين الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين من حيث عددها ونوعيتها وجودتها، فقد سعت الوزارة وبكل الطرق لتحقيق هذه الأهداف، وقد أحرزت الوزارة الكثير من الإنجازات

التي تسعى إلى تحقيق مبدأ العدالة في تقديم الخدمات الصحية، إضافة إلى مبادئ الانضباط الإداري والحفاظ على المال العام، وقبل ذلك كله الاهتمام الأكبر بالمريض للتخفيف من معاناته المتعلقة بالعلاج بالخارج، وتقليل مدة الانتظار لتلقي الخدمة الصحية، ورفع معاناته في البحث عن الخدمات التخصصية غير الموجودة. وبذلت وزارة الصحة جهوداً كبيرة في التواصل مع الجهات المانحة من أجل إقناعها بدعم القطاع الصحي، ومن أجل تخطي عقبة الحصار المالي والسياسي المفروض على القطاع منذ بداية الحكومة. وقد نجحت الوزارة في تذليل العقبات أمام تنفيذ العديد من المشاريع لتطوير وتحسين الخدمات الصحية، مثل المستشفى الإندونيسي بتكلفة 4 مليون دولار، ومستشفى الجراحات التخصصية بمجمع الشفاء الطبي بتكلفة 103 مليون دولار، ومستشفى الأطفال والولادة بدير البلح بتكلفة 4 ملايين دولار، حيث سيقدم المستشفى خدمات الأطفال والولادة للمحافظة الوسطى، ومستشفى الياسين بمجمع ناصر الطبي، وإنشاء خمسة مراكز رعاية أولية تحت الإنشاء، حيث تعتزم الوزارة البدء ببناء خمسة مراكز رعاية أولية بتكلفة 5 ملايين دولار، حتى تُمكن المواطنين من الوصول بسهولة ويسر للخدمات الصحية، ولتلبية الاحتياجات الصحية للمواطنين بالأماكن النائية، وتبلغ القيمة الإجمالية للمشاريع الجارية حالياً بوزارة الصحة حوالي 47 مليون دولار(المكتب الإعلامي ، 2012 ، ص 37-38).

وتم افتتاح مستشفيات جديدة ووضع حجر الأساس لمشاريع جديدة مثل مستشفى الحرازين للولادة بغزة بعدد 19 سريراً، وغرفتي عمليات مستشفى الشهيد عبد العزيز الرنتيسي التخصصي بعدد 49 سريراً، حيث يعتبر إضافة نوعية مميزة للخدمات الصحية المتقدمة للأطفال في فلسطين، إذ أنه يضم تخصصات فرعية في طب الأطفال. ويعمل به مجموعة من الأطباء ذوي التخصصات العالية والمميزة ، ومستشفى بيت حانون بعدد 36 سريراً حيث يعتبر إضافة هامة للمستشفيات بالقطاع خاصة وأن منطقة بيت حانون تعاني من الاعتداءات المتكررة من قبل إسرائيل باعتبارها منطقة حدودية، ويضم المستشفى جميع التخصصات الطبية من باطنة وجراحة، ووضع حجر الأساس لإنشاء أضخم مستشفى على مستوى القطاع بدعم مقدم من اللجنة الصحية المغربية، حيث سيقام المبنى على مساحة تقدر بحوالي 30 دونماً من الأراضي المحررة غرب مدينة رفح جنوب القطاع(Abu-Awwad,2010,p71).

ووُضع حجر الأساس لمركز تأهيل المعاقين وتركيب الأطراف الصناعية بتكلفة 15 مليون دولار تبرع من أمير قطر، وإنشاء قسم القسطرة القلبية بمستشفى الأوروبي عام 2006 الذي شكل نقلة نوعية في الخدمات الصحية المقدمة لمرضى انسداد الشرايين، حيث خففت من معاناة المواطنين في السفر لعمل القسطرة التشخيصية والتداخلية بالخارج، كما أدّت إلى توفير مبالغ كبيرة من العلاج بالخارج. وقد تم إجراء ما يزيد عن 8000 عملية قسطرة، وإنشاء قسم جراحة القلب المفتوح الذي يعتبر

من أهم الإنجازات الطبية بقطاع غزة، حيث إن هذه الجراحة تعتبر شديدة التعقيد وعالية المخاطر، إلا أن الوزارة تمكنت من إدخال هذا النوع من الجراحة لتخفيف معاناة مرضى جراحة القلب المفتوح من السفر للعلاج بالخارج. وقد أجرت الوزارة ما يزيد عن 800 عملية جراحية بأنواعها المعقدة(المكتب الإعلامي ، 2012 ، ص 15 ، 39).

وقد اضطرت وزارة الصحة في غزة إلى اتخاذ بعض الإجراءات الطارئة بسبب الحصار، قلّصت بموجبها الخدمات الصحية العامة، بما في ذلك العمليات الجراحية في بعض المستشفيات، ووقف تقديم بعض الخدمات الصحية الأساسية كعيادات الأسنان، العيادات العامة والعيادات الخارجية. كما أعلنت وزارة الصحة عن تقليص العمل في العديد من العيادات، والأقسام الأُخرى في مشافي القطاع، بما في ذلك العمليات الجراحية في أقسام العمليات الجراحية، وقف العمليات المقررة مسبقاً، كعمليات جراحة الأطفال، العيون، قسطرة القلب، ووقف جزء كبير من خدمات الفحوص المخبرية والتصوير الطبي وعمليات جراحة المناظير والمسالك والعظام والأعصاب. وأعلنت الوزارة أنها قلَّصت الخدمات الصحية في بعض أقسام الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات، بما في ذلك خدمات مراقبة الأغذية والمياه، صحة الطفل، المرأة، البيئة والصحة المهنية(المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان،2013).

كما ونفذت وزارة الصحة في غزة العديد من المبادرات لمنع القطاع الصحي في غزة من الانهيار بعد أزمة حزيران 2007، وضمان توفير الخدمات الصحية الأساسية على الرغم من الأزمة، كانت هناك زيادة في عدد المراكز الطبية وغيرها من المرافق، وهذا يشمل زيادة أكثر من سرير في المستشفيات، وزيادة من 1491 في 2006 إلى 1907 في عام 2008، وفي وحدات الرعاية الخاصة، وزيادة من 12 إلى 30 سريرا. وكان هناك عدد جديد من المستشفيات والعيادات الجديدة التي أُنشئت، مثل مستشفى تشخيص الأمير نايف، وغرف عمليات جديدة، وأقسام العناية المركزة الجديدة، وكما تم فتح أقسام جديدة صحية ومراكز في مستشفى الشفاء، وفي مستشفى الدكتور الرنتيسي للأطفال، بما في ذلك مركز القلب، وفي المستشفى الأوروبي بدأ تنفيذ مشروع إعادة الإعمار، هذه التحسينات تعتبر إنجازات كبيرة في ظل ظروف الحصار الحالية. ووضعت الوزارة " المجلس الطبي الفلسطيني" الجديد الذي يشرف على دورات تدريبية مكثفة للتخصص المهني ويضمن كفاءة الموظفين في وزارة الصحة، وتحسين كفاءة الأطباء والممرضات. ويتضمن البرنامج أيضا 4 أو 5 سنوات من التعليم للطلاب في الطب وبالإضافة إلى ذلك وافقت وزارة الصحة في غزة على تعيين 2564 موظفاً جديداً بعد يونيو 2007. ونجحت الحكومة في حالة التنسيق الناجح بينها وبين حكومة رام الله، حيث تمكن الطرفان على إنشاء لجنة مستقلة مع أعضاء من كلا الجانبين للإشراف على اختيار ونقل المرضى من خلال معبر بيت حانون بسبب رفض إسرائيل للتعامل مع مسؤولي حكومة

حماس، لأنها لا تقبل الاتصال مع المسؤولين في غزة إلا الذين يمثلون حكومة رام الله. وبالتالي، فإن المسؤولين في رام الله الذين لا يزالون في وزارة الصحة في غزة لديهم وظيفة هامة في قدرتها على التعامل مع إسرائيل. وأيضاً لنقل المرضى للعلاج في مصر، وتنسيق حكومة غزة مباشرة مع السلطات المصرية على أن يتم دفع تكلفة العلاج في الخارج من قبل حكومة رام الله أو بعض الدول العربية والإسلامية والمنظمات غير الحكومية و الجمعيات الخيرية الإسلامية التي بدورها ساهمت على حد سواء من قبل بإرسال الأدوية، والأدوات الطبية، والأطباء إلى غزة و تلقي الجرحى المرضى للعلاج في الدول الإسلامية(Abusada, 2010,pp64-67).

يبين الجدول التالي نتائج التقدم الحاصل في المؤشرات الصحية التي تعكس الوضع الصحي للسكان في قطاع غزة خلال ست سنوات

الرقم	المؤشر	2005	2011
1-	عدد اسرة المستشفيات في وزارة الصحة	1499	1937
2-	عدد العائلات الحاصلة على تأمين صحي	164222	194369
3-	عمليات قلب مفتوح	صفر	802
4-	عمليات قسطرة	صفر	8023
5-	معدل الزيارات السنوية للموطنين للرعاية الاولية	1.5	6.5
6-	نسبة الولادات في المؤسسات الصحية	%97	%99.66
7-	عدد المترددين على أقسام الاستقبال والطوارئ	584,835	1002094
8-	عدد الفحوصات المخبرية بالمليون فحص	3.3	4.6

(الحكومة الفلسطينية 2006-2012،201)

كما وأشرفت الحكومة عبر وزارة الحكم المحلي على دعم البلديات ومشاريعها التطويرية وخدماتها وإخراج البلديات من أزمتها المتفاقمة في موضوع توفير الموازنات الخاصة بالرواتب والنظافة والمياه وإعادة هيكلة البلديات وتفعيل الرقابة عليها، مما ساهم في تحسين الموارد بشكل كبير بالتوازي مع تقليل النفقات وإعداد الموقف المالي الشهري لجميع البلديات والمجالس المحلية وتدقيق التقارير المالية الواردة من البلديات والمجالس المحلية. وكما واستطاعت الحكومة إدارة باقي الوزارات الأخرى القائمة في الحكومة السالفة مثل وزارات العدل والاقتصاد الوطني والزراعة والنقل والمواصلات وسلطة الأراضي ... وغيرها .

وهذا جدول يوضح حجم المشاريع التي تم تنفيذها من عام 2006 حتى 2011م

الرقم	القطاع	عدد المشاريع	المبلغ بالدولار
1-	تعبيد وتطوير طرق	333	51,424,696
2-	شق طرق وتأهيلها	145	6,936,068
3-	حفر وتأهيل آبار المياه	202	13,205,203
4-	تمديد شبكات مياه وخطوط	181	16,110,228
5-	تمديد خطوط وشبكات الصرف الصحي	190	24,403,016
6-	محطات معالجة	43	35,889,384
7-	التشجير وإنشاء الحدائق	118	2,850,243
8-	النفايات الصلبة	88	4,092,999
9-	مرافق عامة	119	7,209,352
	المجمـــــــــــــوع	**1419**	**162,121,189**

(الحكومة الفلسطينية 2006–2012،201)

وهذا جدول يبين المشاريع الممولة من قبل الحكومة

الرقم	البلدية	اسم المشروع	المبلغ بالدولار
1-	بيت حانون	ترميم مبنى بلدية بيت حانون القديم	35000 دولار
2-	بيت حانون	صرف صحي لشارع السكة	93594 دولار
3-	بيت حانون	تشجير مدينة بيت حانون	25520 دولار
4-	بيت حانون	مشـروع تجهيـز ملعـب مدينـــة بيـت حانون	100000 دولار
5-	بيت حانون	تبليط شارع غزة	45000 دولار

-6	بيت لاهيا	تعبيد جزء من شارع بيت لاهيا العام القاطع الغربي -تل الذهب	113809 دولار
-7	بيت لاهيا	مشروع تعبيد شارع بيت لاهيا العام (القاطع الشرقي – الجناح الشمالي)	93900 دولار
-8	جباليا	مشروع تأهيل شارع النصر المرحلة الأولى	267710 دولار
-9	جباليا	مشروع تأهيل شارع النصر المرحلة الثانية	401638 دولار
-10	جباليا	مشروع إنشاء حديقة الصفطاوي	80000 دولار
-11	جباليا	مشروع استكمال تعبيد الجانب الشمالي من شارع البحر	128986 دولار
-12	جباليا	مشروع رصف منطقة مسجد الشورى	135000 دولار
-13	غزة	مشروع تعبيد شارع مدرسة سليمان سلطان	31600 دولار
-14	غزة	مشروع ترميم القطوعات عند تقاطع شارع عون الشوا مع شارع صلاح الدين وشارع رقم 8	45614 دولار
-15	غزة	تطوير شارع فلسطين من كمال ناصر حتى صلاح خلف	1580000 دولار
-16	غزة	تطوير شارع النزاز	748748 دولار
-17	غزة	تطوير شارع الرشيد	3535000دولار

(الحكومة الفلسطينية 2006-2012،201)

3.3.4 الوضع التشريعي

1- طبيعة الوضع التشريعي :

نتيجة لحالة الانقسام وتلبية لاستحقاقات حزبية وسياسية، قامت كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية بتمرير عدد من التعديلات على التشريعات الفلسطينية، وكذلك إقرار قانون القضاء العسكري رقم 4 الذي صدر عن المجلس التشريعي بغزة في العام 2008، على الرغم من غياب العشرات من أعضاء المجلس التشريعي المحسوبين على كتلة التغيير والإصلاح بسبب اعتقالهم من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، وكذلك مقاطعة بقية أعضاء التشريعي لجلساته نتيجة

المناكفات السياسية المتبادلة التي فرضتها حالة الانقسام، وبالتالي افتقار الجلسات إلى النصاب القانوني اللازم لصحة انعقادها(تقرير مؤسسة الحق،2011).

2- ميزات الوضع التشريعي:

لكن استطاعت حركة حماس وحكومتها إدارة وتفعيل دور المجلس التشريعي حيث قدم النائب عن كتلة التغيير والإصلاح ممثلة حماس في البرلمان يونس الأسطل شرحاً مفصلاً عن أهم انجازات المجلس التشريعي، وقال النائب الأسطل:" رغم المشكلات التي واجهت المجلس، إلا أن المجلس التشريعي قام بأنشطته كالمعتاد حيث عقد 151 جلسة تشريعية وأصدر فيها 182 قراراً في جميع شؤون المواطنين، وتم دراسة 44 قانوناً منها تم اعتماد 17 قانوناً منها وتم نشرها في جريدة الوقائع الفلسطينية، وقوانين أخرى أُقرت بالقراءة الأولى والقراءة الثانية، وتنتظر الاعتماد النهائي، وعن أنشطة لجان المجلس وأشار إلى أن في المجلس 14 لجنة عقدت 250 جلسة وأكثر من 125 زيارة ميدانية وعقدت 87 جلسة استماع للمسؤولين وإلى جانب عقد ورشات عمل لمناقشة القوانين. وتم إصدار 44 تقريراً عن أعمال اللجان واستقبال ألاف الشكوى من المواطنين والعمل على حلها، كما وأشار إلى العمل الدبلوماسي" وقال: " إن المجلس سعى لتفعيل القضية الفلسطينية في جميع البلدان العربية والأجنبية". وكان أخرها جولة أحمد بحر نائب رئيس المجلس التشريعي التي استمرت 70 يوماً زار فيها 15 دولة عربية وأجنبية، كما وتطرق إلى الأنشطة العامة للمجلس، حيث عقد المجلس التشريعي 22 مؤتمراً صحفياً وأصدر 122 بياناً صحفياً وأصدر 13 عدداً من صحيفة المجلس، كما واستعرض أهم القوانين التي تم إقرارها ومنها قانون القضاء العسكري الذي أعاد تنظيم القضاء العسكري لمنتسبي الأجهزة الأمنية، وكذلك قانون المعهد العالي للقضاة الفلسطيني لتخريج المزيد من القضاة، وإلى جانب قانون حماية المقاومة وتجريم كل من يعتدي عليها، وقانون الزكاة" (المجلس التشريعي ، 2010)

كما وتمكن المجلس التشريعي من سن ما يقارب اثنان وعشرون قانوناً تخص الحياة الفلسطينية، وتنظيم قرارات تخص الشأن التنظيمي والدستوري والمراسيم الرئاسية والشؤون السياسية والاقتصادية والرقابية والتشريعية بعدة قراءات، كما استطاع المجلس من إنعاش الدبلوماسية البرلمانية من جولات خارجية وعلاقات ومؤتمرات وتنظيم الفعاليات الإعلامية والمؤتمرات الصحفية والبيانات والصحف والفعاليات الوطنية والجماهيرية، كما وكشف عن دور الاحتلال الإسرائيلي في عرقلة مسيرة المجلس، وتعطيل عقد جلساته، والاعتداءات المتكررة على المجلس، وأيضاً استطاع المجلس إقرار الموازنات العامة لسنوات من 2008-2013، واستقبال الوفود الأجنبية المتضامنة مع قطاع غزة، وتطوير التشريعات والحزم في التنفيذ ودعم الأمن والقضاء ورقابة التشريع والدبلوماسية البرلمانية والفعاليات الإعلامية (جريدة البرلمان، عدد12:1 ،2013).

وهذا جدول يوضح تاريخ افتتاح وبداية أعمال دورات المجلس التشريعي في عهد حكومة حماس

الرقم	اسم الدورة	تاريخ افتتاحها وبداية أعمالها	تاريخ انتهائها
1-	الدورة العادية الثانية	لم تعقد	لم تعقد
2-	الدورة غير العادية الثانية	2007/7/4	2008/2/21
3-	الدورة العادية الثالثة الفترة الأولى	2008/3/13 2008/3/13	2008/8/24 2008/7/3
4-	الدورة غير العادية الثالثة	2008/7/3	2008/9/8
5-	الدورة العادية الثالثة الفترة الثانية	2008/9/8	2008/12/24
6-	الدورة غير العادية الثانية	2008/12/24	لم تنته أعمالها حتى الآن

(المجلس التشريعي،2012)

وهذا جدول يوضح جلسات المجلس التشريعي العادية والخاصة والطارئة خلال دوراته العادية وغير العادية (2007-2010)

الدورة	العادية الأولى الفترة الأولى	غير العادية الأولى	العادية الأولى الفترة الثانية	غير العادية الثانية	العادية الثالثة الفترة الأولى	العادية الثالثة الفترة الثانية	غير العادية الرابعة	المجموع
الجلسات العادية	9	2	5	6	11	8	9	50
الجلسات الخاصة	1	0	1	0	0	0	2	4
الجلسات الطارئة	6	0	2	0	0	0	0	8
المجموع	11	2	8	6	11	8	11	**60**

(المجلس التشريعي،2012)

3- إخفاقات الوضع التشريعي:

واستمرت كتلة التغيير والإصلاح في غزة في إصدار قوانين بطريقة مخالفة للقانون وخاصة القانون الأول الأساسي الفلسطيني. وقد أصدرت كتلة التغيير والإصلاح 3 قوانين جديدة خلال العام 2013، وعملت على تعديل قانونيْن آخريْن، بالإضافة إلى ما قامت به من إقرار للموازنة ومن ثم تعديلها، وبذلك يصبح عدد القوانين التي أصدرتها الكتلة منذ الانقسام 40 قانوناً باسم المجلس التشريعي تم نشرها في جريدة الوقائع الفلسطينية الصادرة في غزة، منها 21 قانوناً جديداً، و 12 قانوناً معدلة لقوانين سابقة، و 5 قوانين تتعلق بإقرار الموازنة العامة. وقد أصدرت الكتلة هذه القوانين باسم المجلس التشريعي رغم عدم وجود النصاب القانوني لانعقاد المجلس عند مناقشة هذه القوانين أو عند إصدارها، بالإضافة إلى عدم مصادقة الرئيس الفلسطيني عليها وفق القانون. ومن أبرز القوانين التي تم إقراراها في غزة هو قانون التعليم رقم 1 لسنة 2013، والذي اعتبره المركز ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى جزءاً من سياق محاولات الحكومة في غزة فرض أيديولوجيا وهوية ثقافية على سكان القطاع، دونما اعتبار للتنوع الثقافي والأيديولوجي الذي يميز المجتمع الفلسطيني(الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير الثامن عشر، 2012).

وعلى مدار الأعوام السابقة، ظلت أجواء الانقسام الفلسطيني تلقي بظلالها الثقيلة على عمل وأداء السلطة التشريعية، التي أُصيب بالشلل التام والعجز عن ممارسة دورها الأساسي في الرقابة والمحاسبة لأداء السلطة التنفيذية، فضلاً عن دورها في إقرار القوانين والتشريعات لخدمة المجتمع الفلسطيني، وواصلت كتلة التغيير والإصلاح، كتلة حركة حماس البرلمانية، عقد جلسات المجلس التشريعي منذ نوفمبر 2007، مدعية صحة انعقاد المجلس، وإصدار تشريعات وقرارات باسم المجلس التشريعي دون مصادقة رئيس السلطة الوطنية، مستندين في ذلك إلى المادة (41) من القانون الأساسي، إذ إن مثل هذه التشريعات لا ضرورة لها وليس لها أي قيمة قانونية، إنما هي جزء من حالة الانقسام ولا تخدم سوى أجندات وسياسات حزبية من شأنها تعزيز الانقسام، وينبغي بالتالي وضعها على أجندة الحوار الوطني الفلسطيني، بهدف إلغائها جميعاً باعتبارها جزءاً من حالة الانقسام، أو مراجعتها وإعادة النظر فيها من قبل السلطة التشريعية حال التئامها(مركز حقوق الإنسان، 2010).

وترى الدراسة أن في عهد هذه الحكومة قد تم تأسيس أول حكومة إليكترونية ونظام الدخول الموحد بين الوزارات، وذلك تحت إشراف وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وقد جرى البدء في تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية مطلع العام 2012م. وقد وضعت الآليات الجديدة لانطلاق هذه الخدمات، وذلك لاستفادة جميع الشرائح المجتمعية من عمال ومواطنين وموظفين. وأصبح بمقدور أي

شريحة الدخول عبر قاعدة البيانات وإنجاز المعاملات الخاصة به أو التوجه إلى أية دائرة تابعة للوزارات وتخليص معاملته بطريقة سريعة جداً وبأسلوب تقني والتخلص من الروتين العام. وتوفير الخدمات للجمهور من خلال قنوات إلكترونية متعددة بحيث يتمكن من الوصول إليها على مدار الساعة ومن أي مكان ما يضمن توفير الوقت والجهد على مراجع الدائرة أو الموظف الحكومي في الوقت نفسه. وتوفير دليل إلكتروني كامل عن كافة المعاملات المدنية المقدّمة للمواطن في وقت أعلنت مكاتب وزارة الداخلية والنقل والمواصلات ووزارة المالية وغيرها لعموم المواطنين في المحافظات كافة، أنه سيتم إنجاز وتسليم معاملاتهم الشخصية خلال أقل من نصف ساعة. وجاء تنفيذ مشروع الحكومة الإليكترونية بمشاركة فريق من الخبراء من الوزارات ومن وزارات ومؤسسات مختلفة ، وأنها وسيلة لتحقيق أهداف كبيرة تساهم في النهوض بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مضيفاً أنها ليست مجرد تسجيل للإنجازات بل بداية لمرحلة تطويرية نهضوية على صعيد تكنولوجيا المعلومات والعمل على ايجاد بوابة إلكترونية واحدة وشاملة ليتم تقديم الخدمات من خلالها للجمهور وفق معايير معدة مسبقاً لضمان جودة المحتوى الإلكتروني المقدم عليها. وفي حديث لوزير الداخلية والأمن الوطني الفلسطيني، فتحي حماد قال : " إن وزارة الداخلية ببرامجها المحوسبة قد أتاحت فرصة هندسة المجتمع الفلسطيني بالمتابعة الدقيقة لعمل المؤسسات الأهلية والعمل على ترشيد أنشطتها بما يخدم مجتمعنا الفلسطيني، نستطيع القول إننا في الشق المدني لوزارة الداخلية أنجزنا الأمور الأساسية، والآن نتطلع بشكل واضح للتطوير، وأن قدراتنا الالكترونية في وزارة الداخلية متقدمة، ونحن بدورنا سندعم كل خطوة باتجاه تطوير أداء موظفينا لخدمة وزارتنا الوزارات الفلسطينية كافة وصولاً إلى خدمة أفضل للمواطن الفلسطيني" (وزارة الداخلية،2013)*.

4.3.4 الانفصال والكيانية السياسية المستقلة لقطاع غزة في ظل حكم حركة حماس

إن تحول حركة حماس إلى حزب سياسي والتوجه إلى مربع الحكم والسلطة، منع الحركة من تعزيز التعاون وتكوين شراكات مع الجماعات السياسية والفكرية الأخرى التي تشارك الحركة نفس المصالح العامة، فسياسة التباعد التي تنتهجها الحركة مع الرئيس عباس وحركة فتح – التي كانت في الحكم من قبل– وكذلك السياسة غير المنفتحة التي قامت بها أثناء وجودها في الحكم متمثلة في عدم تجسيد العدالة الانتقالية، وتسييس القضاء الفلسطيني وإخراجه من دائرة المحاصصة، وعدم الإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين كافة، وعدم إعادة الاعتبار للمنظومة التشريعية الفلسطينية، وتسوية أوضاع الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، أدّى ذلك كله إلى خلق كيان سياسي مستقل في قطاع

* ويمكن الدخول لهذه الخدمات عبر الموقع:

http://eportal.gov.ps/subpage.php?fg=9&org_cd=16

غزة ومنفصل تماماً عن الضفة الغربية، ويخضع لقوانين وتشريعات خاصة بحكومة حركة حماس في قطاع غزة.

بالنسبة للانقسام السياسي والجغرافي الناجم عن الانقلاب السياسي في قطاع غزة، فقد تسبب بتراجع السلطة الوطنية الفلسطينية في شرعية البناء المؤسساتي وقانونيته، حيث أصبحت السلطة أمام نموذجين مختلفين للسلطة التنفيذية، ترافقت مع تعطيل السلطة التشريعية، وهددّت فكرة المشروع الوطني الفلسطيني، حيث كشفت النقاب عن وجود رؤية سياسية منافسة، استطاعت أن تفرض نفسها كسلطة أمر واقع، الأمر الذي تسبب بإرباك مبدأ وحدة الصف الوطني الفلسطيني، وشرذمة الهوية الوطنية الفلسطينية متوافقاً مع الرؤية الإسرائيلية القائمة على فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة(عودة،2009،ص20).

1.4.3.4 مظاهر الانفصال والكيانية السياسية المستقلة لقطاع غزة في ظل حكم حركة حماس

إن ما قامت به حركة حماس هو انقلاب دموي، وهو الذي نفذته هذه الحركة أواسط حزيران 2007، لتفصل القطاع عن الجسم الفلسطيني جغرافياً وسياسياً، ولو إلى حين، وكل ذلك في أوج المعركة مع الاحتلال الإسرائيلي، وإذا قُدر لسلطة حماس أن تطول، فستكتسب كل سمات الحكم الشمولي وأوصافه، والأصولي، والمعادي لكل ما هو ديمقراطي، وإنكار الآخر، بدعوى أن نظامها هو تجسيد للإسلام وصورته، وبالتالي، للإرادة الإلهية، التي لا تحتمل تحدياً او خروجاً من أحد، باعتبار ذلك كفراً وارتداداً، جزاؤه إقامة الحد (الأشهب ، 2007 ، ص10).

وقد انعكس هذا الانقسام على الوضع الفلسطيني الداخلي، مما أدّى إلى استقلال تام لحركة حماس بقطاع غزة، وممارسة حكمها للقطاع، والسيطرة على جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات وتحكمها بجميع مراكز القوى، والأوضاع في قطاع غزة نذكر منها:

1- الوضع السياسي

نشأت بيئة سياسية اتّسمت بمتغيرات ومستجدات أحدثت خللاً في النظام السياسي الفلسطيني بعد خطوة حماس بالسيطرة على قطاع غزة، وحينها أعلن الرئيس عن إقالة حكومة الوحدة الوطنية التي كانت قائمة، وأعلن عن حالة الطوارئ، ومن ثم شكَّل حكومة تسيير أعمال، وأصبح الواقع السياسي الجديد يعاني من حالة انقسام بنيوي ومؤسساتي وقانوني فثمة حكومتان، ومجلس تشريعي معَّطل.

كما نشأت عدة حكومات متعاقبة لحركة حماس كان أولها الحكومة حركة حماس 2007 في قطاع غزة، واستمر رئيس وزراء حماس في تسيير أعمال الحكومة بعد أن قامت حركه حماس

بالانقلاب في غزة، وبالتالي قام الرئيس الفلسطيني بإصدار قرار بإقالة الحكومة و تشكيل حكومة في الضفة الغربية المحتلة من دون نيل الثقة من المجلس التشريعي حسب لوائح القانون، ومن جهته اعتبر رئيس وزراء حكومة حماس إسماعيل هنية الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية غير شرعية، لأنها جاءت بقرارات مدعومة من الاحتلال الإسرائيلي والغرب الذي رفض نتائج الانتخابات الفلسطينية 2006. وفي سبتمبر 2012، عدّل إسماعيل هنية على حكومته وأطلق عليها الحكومة الفلسطينية غزة 2012. وتعرض قطاع غزة لحصار إسرائيلي شديد ومستمر وشنت إسرائيل حرب عام 2008 و حرب ثانيه عام 2012 على غزة لإسقاط حكومة حماس في غزة.

إن الحكومة الفلسطينية غزة 2012 هي الحكومة الثانية في قطاع غزة التي تشمل شخصيات مهنيه بعد أحداث الانقسام الفلسطيني، وقد تم الإعلان عن الحكومة الفلسطينية الثانية في بداية سبتمبر 2012. وتمت الموافقة على التعديل الذي تم على الحكومة السابقة من قبل نواب المجلس التشريعي الفلسطيني، وتم تعيين سبعة وزراء جدد في الحكومة الجديدة. وقال رئيس وزراء هذه الحكومة إسماعيل هنية "إن أولويات الحكومة الجديدة ستكون إنهاء الحصار وتخفيف العبء عن كاهل المواطنين، خاصة فيما يتعلق بالكهرباء والمياه، هذه الحكومة أدارت قطاع غزة رغم قيام إسرائيل بفرض حصار مشدد على سكان قطاع غزة، وشن حرب في عام 2008، وحرب في عام 2012" (الموسوعة العربية،2012).

وكان لتحول الصدامات العنيفة إلى سيطرة حركة حماس على السلطة في قطاع غزة، تداعيات وتعقيدات أثارت العديد من التساؤلات المستعصية والعميقة حول مستقبل الوضع الفلسطيني، وبالتحديد مدى تأثير خطوة حماس على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة من جراء فصل واقع الضفة الغربية عن واقع قطاع غزة. وأخذت التداعيات بعداً فلسطينياً داخلياً، وبعداً فلسطينياً خارجياً. فالإشكاليات الداخلية دارت حول مدى تأثير خطوة حماس على كلّ من البنية السياسية للسلطة الفلسطينية، وعلاقة التنظيمات الفلسطينية وقدرتها على صياغة أسس الوحدة الوطنية، وعملية التحول الديمقراطي الفلسطيني، وعلاقة كل ذلك، بمشروع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ومجمل القضية الفلسطينية. أما الإشكالية الخارجية فهي تتعلق بمدى تأثير خطوة حماس على المخطط الإسرائيلي للتعاطي مع الواقع الفلسطيني، سواء فيما يتعلق بالعملية السلمية، أو التعامل الإسرائيلي مع الواقع الجديد في قطاع غزة(عودة،2009،ص126).

إن إجراءات حركة حماس في قطاع غزة لها دلالات سياسية، فهي تعلن وبشكل واضح عن مشروع إنشاء إمارة إسلامية في غزة، ويُستنتج من ذلك بأن هناك اقتناعاً لدى قادة حماس، بأن حالة

الانفصال الشاذة بين الضفة والقطاع سوف تتحول إلى واقع دائم تريد من خلاله أن تبني مجتمعها الإسلامي، وأن تثبّت إمارتها(سلامة،2013).

وتسبب فشل حركة حماس في الحصول على اعتراف العالم بها وبنجاحها الانتخابي وفشلها في انتزاع مكانة مساوية لمكانة فتح في النظام السياسي، في تراجع مكانة البراجماتيين داخل الحركة وتعزز مكانة المتشددين أصحاب المواقف الإيديولوجية، لكن القوى البرجماتية داخل حماس تدرك أن هذا قد يؤدي لفصل طويل المدى عن الضفة الغربية ولفشل جهودها في العودة للحوار مع فتح ورئاسة السلطة، وأن لهذه القوى البرجماتية مصلحة في إعادة الربط بين السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع، ولكن في ظل شراكة حقيقية مع حركة فتح، مما يخلق حقائق على الأرض تجعل من كيان غزة شبه المستقل مكسباً لهذه القوى يصعب التخلي عنه(الزيتونة،2008).

وإن التغيرات السريعة والعاصفة التي شهدتها مصر بعد 30 حزيران، التي وقفت حركة حماس بجانبه، ضربت القاعدة السياسية للحل الإقليمي المرتكز على انفصال غزة وتمددها أو انفتاحها جنوباً باتجاه مصر كجزء منفصل عن الضفة الغربية، وهو ما تسعى إسرائيل إليه دائماً وذلك بعودة الإدارة المصرية إلى القطاع؛ بما يمثله من تحمّل مصر لكامل المسؤوليات الإدارية والأمنية والسياسية والاقتصادية، بحيث تنتفي معه القضية الفلسطينية، في وقت كانت كل العوامل المحيطة تساعد عليه، وخاصة وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصر، وفي ظل مشهد عربي يتصدره الإخوان المسلمون تحت رعاية قطر وتركيا، وفي ظل تكريس الانقسام الفلسطيني، واستغلال إسرائيل لكل ذلك عبر توسيع الاستيطان والضم وتجاهل المجتمع الدولي، وعبر سلوكها المنهجي لتحويل السلطة الفلسطينية إلى سلطة منفصلة عن أي ارتباط بهدف الدولة الفلسطينية المستقلة(وكالة معا،2013).

وترى حركة فتح أن غزة هي أساس وركيزة مهمة في المشروع الفلسطيني، وأنه لا دولة ومشروع وطني بدون غزة ولا انفصال بين غزة والضفة، وأن فتح خاضت نضالاً طويلاً حفاظاً على استقرار القرار الوطني الفلسطيني وبوعي كبير من القيادة الفلسطينية والرئيس ياسر عرفات عندما تم توقيع أوسلو صمّم بأن تكون غزة أريحا أولاً، تأكيداً على أهمية غزة والضفة معاً. معتبراً هذا القرار بأنه تمسكاً بوحدة الوطن، ووصولاً للدولة الفلسطينية على الأراضي التي احتلت عام 67، وأن سعي حركة فتح لإنجاز المصالحة كاستراتيجية وطنية وقرار بأن تعود غزة للوطن مع الضفة كوحدة جغرافية واحدة، ووحدة سياسية، والسبيل إلى المشاركة السياسية والمصالحة، وأن غزة يجب أن تكون جزءاً من الدولة الفلسطينية، وضرورة رفض أي حلول لفصل غزة عن الوطن، ورفض التوسع في سيناء أو إلقاء مسؤولية غزة لمصر. وأن غزة هي جزء من فلسطين، وما الوضع الراهن إلّا استثنائي ولن يكون دولة في غزة كما لم يكون دولة بدون غزة(الراية،2013).

وفي خلال فترة حكمها وقعت حماس في سلسلة من الإرباكات والتناقضات، وحتى الإحراجات السياسية، وقد تجلّى ذلك في الخلط بين برنامج الحكومة وميثاق الحركة، ثم في العلاقة مع المجتمع الدولي، ودول الجوار، والتعامل اليومي المباشر مع إسرائيل، وعلاقتها بفصائل المقاومة ومع حركة فتح، مما أدى إلى فرض عزلة دولية وإقليمية عليها جعلت منها كياناً سياسياً خاصاً بها وحدها، وعدم احتكاكه بالنظام الفلسطيني القائم في الضفة الغربية الذي يتبع لحركة فتح والسلطة الفلسطينية ككل(سلامة،2013).

2- الوضع القضائي

ومما زاد في انفصال قطاع غزة عن بقية الجسد الفلسطيني، استقلال حكومة حماس بجهاز قضائي مستقل، ومجلس تشريعي مستقل، وتحكم حكومة حماس بجميع الوزارات الموجودة في قطاع غزة بعد الانقسام بينها وبين حركة فتح والسلطة التابعة لها في رام الله، وبذلك ظهر انفصال فلسطين بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة بينما سيطرت حركة فتح على الضفة الغربية.

كما لم يعد خافياً على أحد حالة استقطاب طرفي النزاع السلطة الفلسطينية والحكومة المقالة لصالح أجندات إقليمية ودولية تتباين مع مصالح الشعب الفلسطيني العليا، وهو ما سبب حالة انعدام ثقة الشارع الفلسطيني بالمستوى السياسي المسؤول أولاً وأخيراً عما ترتكبه أذرعه من مخالفات وانتهاكات يُعَّدُ كثيرٌ منها جرائم لا تسقط بالتقادم، ناهيك عن حالة التمزق الاجتماعي التي تجتاح المجتمع الفلسطيني بسبب الانقسام السياسي والاستهداف من قبل جهة لأنصار الجهة الأخرى المستضعفة لديها(مؤسسة الحق،2011).

لقد بنت حماس، خلال السنوات الخمس التي مضت منذ أن سيطرت بشكل انفرادي على قطاع غزة، جهازاً حاكماً يسيطر الآن بشكل صارم على هذا القطاع الصغير، عندما تم تقسيم السلطة الفلسطينية بين الضفة الغربية وبين قطاع غزة. ومنذ ذلك الوقت، تكيّف شطرا النظام السياسي الفلسطيني على الانقسام، ففي غزة، استحوذت حركة حماس على مؤسّسات السلطة الفلسطينية وعملت على إعادة بنائها، إذ أصبح لديها الآن هيكلاً قضائياً مستقلاً تماما عن قضاء الضفة الغربية يمكنه صياغة قدر متواضع من التشريعات المحدودة (ناثان،2013).

واستمرت حكومة حماس والمكونة من وزراء حركة حماس المقيمين في قطاع غزة فقط، بإدارة شؤون القطاع كسلطة أمر واقع، وقامت بإجراءات إدارية وتدابير أمنية من أجل تعزيز السيطرة الكاملة على جميع مناحي الحياة. فقامت بإنشاء عدد من الوزارات والأجهزة الإدارية الجديدة، ودمجت القوة التنفيذية في جهاز الشرطة الفلسطينية، وشَكّلت مجلساً أعلى للشرطة في القطاع يتولى إدارة أقسام

الشرطة، دون الاستناد إلى قانون الخدمة لقوى الأمن الفلسطينية للعام 2005 . وتم استحداث نيابة عامة جديدة، وشكلت مجلس عدل أعلى بشكل منفصل عن مجلس القضاء الأعلى للجهاز القضائي الفلسطيني(عودة،2009،ص148).

وخلال سنوات الانقسام تكرست حالة الانهيار في السلطة القضائية على نحو غير مسبوق، وأُعيد بناء سلطة قضائية خاصة في قطاع غزة منفصلة تماماً عن الضفة الغربية. وشهد العام 2010 استمرار عمل النائب العام الجديد الذي عينته حكومة حركة حماس في غزة خلال العام الماضي دون مصادقة الرئيس الفلسطيني، في حين أن هذا التعيين يعتبر مخالفاً للدستور، إذ تنص المادة (1/107) في القانون الأساسي المعدل لعام 2003 على أن النائب العام يُعيّن بقرار من الرئيس بناءاً على تنسيب من مجلس القضاء الأعلى وبدون مصادقة المجلس التشريعي(المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان،2010).

وبتاريخ 4 سبتمبر 2007 أصدر مجلس الوزراء في الحكومة المقالة قراراً يقضي بتشكيل ما أسماه "مجلس العدل الأعلى" وتكليف وزير العدل بتنسيب أعضائه لمجلس الوزراء. وبتاريخ 2007/9/11 ، صدر عن مجلس الوزراء قرار بالمصادقة على تنسيب وزير العدل لستة من أعضاء المجلس برئاسة المحامي عبد الرؤوف الحلبي، وأُعطي صلاحيات واسعة. وقد أُعتبر هذا القرار اغتصاباً لصلاحيات مجلس القضاء الأعلى القائم على نحو قانوني، والذي ينظم تشكيله واختصاصاته قانون السلطة القضائية، وأن هذا المجلس المُشكل غير دستوري وغير قانوني، وأن من شأن القرار خلق جسم قضائي بديل، وبالتالي إحداث شرخ رأسي في السلطة القضائية، وهو ما سيخلق فوضى قضائية ستشل القضاء المدني وتعطل مصالح المواطنين(الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان،2010).

3- الوضع الأمني

أسست حركة حماس في بداية الحكومة العاشرة جهاز القوة التنفيذية وهو بمثابة جهاز شرطة تابع للحركة، وهي قوة أمنية تتبع لوزارة الداخلية حيث ينص القانون الأساسي المادة الثالثة أنه يحق لوزير الداخلية استحداث قوة أمنية شرطية تساعد الأجهزة الأمنية في أداء مهامها وهي تتبع لحركة حماس في غزة، وبدأ العمل لتجهيز هذه القوة وتم العرض على جميع الفصائل لتشارك فيها وكانت هناك مشاركة من العديد من هذه الفصائل، وكان يوم 17 مايو 2006 هو اليوم الأول الذي انتشرت فيه القوة التنفيذية في شوارع المدن بزيها الجديد. وكانت المرحلة الأولى بحيث كان عددها 3500 عنصراً، وهذا ما وقعه السيد الرئيس محمود عباس باعتماد هذه الأعداد في إطار القوة الأمنية الجديدة وهي القوة التنفيذية، أما الآن فقد أصبح العدد الاجمالي للقوة هو 5500 عنصر من جميع الفصائل الفلسطينية وهم موزعين كالتالي:

اسم الفصيل	عدد أفراده
حركة حماس	2500
حركة فتح	1100
لجان المقاومة الشعبية	600
الجبهة الشعبية	250
الجبهة الديمقراطية	50
جبهة التحرير العربية	202
الجبهة الشعبية القيادة العامة	100
كتائب أحمد أبو الريش	90
مجموعات وديع حداد	70
مستقلون	540

(الموسوعة العربية،2012).

أما بخصوص أسلحة القوة التنفيذية فهي أسلحة التنظيمات التي شاركت في القوة بأفرادها، وتمويل القوة يأتي عبر وزارة الداخلية كبقية الأجهزة التي تتبع للداخلية، التي بدورها تسيطر على الأمن والمعابر والحدود، أما الآن فهذا الجهاز يتبع كلياً لحركة حماس، ويتكون أفراده من أشخاص أصحاب خبرة عسكرية جيدة تم اكتسابها من عملهم المقاوم وانضوائهم تحت أجنحة عسكرية تابعة للفصائل وعلى رأسها كتائب القسام، ومهمة أفراد الجهاز قد توسعت في قطاع غزة بعد الحسم العسكري الذي نفذته حركة حماس بتاريخ 13 يونيو 2007، حيث باتت تسيطر على الأمور كافة في قطاع غزة وتم تحويل المسمى من القوة التنفيذية إلى جهاز الشرطة بالإضافة إلى استحداث أجهزة أمنية جديدة مثل جهاز الأمن الداخلي، ويمارس أفراد هذا الجهاز أعمالهم بحسب المهام الموكلة إليهم سواء في فض النزاعات، أو في ضبط الأمن الداخلي من الأخطار الخارجية خاصة الإسرائيلية، ومكافحة التخابر خاصة مع جهازي الشاباك والموساد الإسرائيلييْن، وغالباً ما يستخدم هذا الجهاز للسيطرة على الفوضى، ويساعده جهاز منظم يدعى قوات التدخل وحفظ النظام وهذا جهاز منفصل لكنه يعاونه بشكل جزئي.

بالرغم من تحسن الحالة الأمنية، إلا إن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، أشارت في تقريرها السنوي إلى وقوع 244 حالة قتل في غزة خلال العامين (2009 – 2010)، بسبب ضعف سيادة

القانون، ومنها وفيات الأنفاق، ووفيات بسبب مشاجرات عائلية، وحوادث قتل غامضة (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ، 2010 ، ص61).

وفي أبريل 2008 اتهمت منظمة Human Rights Watch هيومان رايتس ووتش التي تعنى بمراقبة حقوق الإنسان في العالم، اتهمت حركة حماس بتعذيب وقتل وتصفية مناوئيها في قطاع غزة الذي تسيطر عليه الحركة. وقالت المنظمة إن حركة حماس تقوم بقتل خصومها السياسيين من الفلسطينيين الذين تشك في أنهم يتعاونون مع أعضاء في حركة فتح أو تشك في تعاونهم مع إسرائيل. من جهتها نفت حركة حماس أي دور لقواتها في عمليات القتل الخارجة عن القانون (هيومان رايتس ووتش: "حماس تقتل خصومها في غزة"، بي بي سي العربية، 2009).

الاستمرار لسياسة التمييز المتبادل ضد أنصار الطرف الأخر بسبب انتمائهم السياسي يخالف المادة التاسعة من القانون الأساسي والتي تنص على أن: "الفلسطينيين أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة"، حيث إن تصاعد التمييز كسياسة ممنهجة بسبب الانتماء السياسي الحاصل قد يرقى إلى كونه سياسة اضطهاد ممنهج، وهو ما يعتبر جريمة وفقاً للقانون الدولي، ناهيك عن أن سياسات وممارسات طرفي الانقسام قد تتجه بفلسطين نحو نظام الدولة البوليسية(تقرير مؤسسة الحق،2011).

كما سجّل تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان حالات تعذيب قاسية ووحشية في سجون السلطة (في الضفة وغزة على حد سواء)، وسجّل نفس التقرير تسع حالات وفاة داخل سجون حماس في العام 2009، بالإضافة إلى 32 حكم بالإعدام، أصدرتها محاكم تابعة لحكومة حماس فقط في سنتي 2009 -2010، وحالات إعدام أخرى في سنة 2013، كما تلقت الهيئة 1587 شكوى عن حالات انتهاك لحقوق المواطنة في غزة عن العامين 2009 - 2010، بما فيها عمليات الاعتقال التعسفي، وانتهاك الحريات الشخصية، وعدم إتباع الإجراءات القانونية في الاحتجاز والتوقيف والتفتيش والتحقيق والعرض على المحكمة، كما حذّر التقرير من كثرة حالات تعدي القضاء العسكري على القضاء المدني، وعرض مدنيين أمام محاكم عسكرية، ومن غياب ضمانات المحاكمات العادلة. فضلاً عن حالات منع مواطنين من السفر، كما منعت قيادات من فتح من دخول غزة. كما أبدى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قلقه في العام 2011 حيال تكرار الاستدعاءات من قبل جهاز الأمن الداخلي لنشطاء من الحراك الشعبي، وائتلاف شباب 15 آذار لإنهاء الانقسام والتحقيق معهم (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2010، ص82،129).

ومن أهم العوامل التي ساهمت وما تزال تساهم في تردي حالة حقوق الإنسان فيتمثل في: استمرار حالة الانقسام والصراع الداخلي الفلسطيني للعام السابع على التوالي، على الرغم من التقدم

الكبير الذي أُنجز خلال عام 2011 بتوقيع اتفاق المصالحة في القاهرة بتاريخ 4 مايو، إلا إنه لم تُسجل أية إجراءات ملموسة على الأرض وظلت المصالحة تراوح مكانها مخلفة تداعيات خطيرة على كافة مناحي الحياة للفلسطينيين في قطاع غزة. ولم يُسجل أي تحسن يُذكر في حالة حقوق الإنسان، باستثناء فسحة قليلة محدودة ومؤقتة تلت توقيع اتفاق المصالحة، ولكن سرعان ما عادت الأُمور إلى الحالة السيئة القائمة أصلاً. وحتى اللقاءات الأخيرة بين الفرقاء في القاهرة خلال الأسبوع الأخير من العام 2011، لم يرافقها أي انفراج في حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة(المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان،2013).

وشكّل استمرار الاحتجاز التعسفي أحد المؤشرات الدالة على حالة حقوق الإنسان في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، على الرغم من النفي المتكرر لوجود محتجزين بشكل تعسفي على اعتبارات سياسية لدى الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، على اعتبار أن عمليات الاحتجاز تتم بدوافع أمنية وليس على خلفية حرية الرأي والتعبير أو الانتماء السياسي، إلا إن واقع الحال يشير إلى أنماط الانتهاكات التي صاحبت وما زالت تصاحب حالات الاحتجاز التعسفي من حيث عدم توجيه تهم حقيقية للمحتجزين، وعدم تمكين ذويهم من زيارتهم بصورة حرة، وعدم تمكن محاميهم من الاتصال بهم بالطرق المتاحة قانوناً. فقد سجلت الهيئة أثناء زياراتها الرسمية والدورية لمراكز الاحتجاز والتوقيف في سنة 2010 وقوع 176 حالة احتجاز تعسفي في قطاع غزة والضفة الغربية على خلفية سياسية سجلت الهيئة منها وقوع 34 حالة احتجاز تعسفي على خلفية سياسية في قطاع غزة ادّعى خلالها مقدمو الشكاوى تعرضهم للاعتقال والاحتجاز بسبب انتماءاتهم وخلفياتهم السياسية، كما تعرض الحق في التجمع السلمي في قطاع غزة إلى العديد من الانتهاكات، وتبين ذلك من خلال الشكاوى التي وردت للهيئة وتوثيق باحثيها لبعض مظاهر التجمع السلمي من مسيرات، حيث تمثلت الانتهاكات في: أ- فض بعضها بالقوة من قبل الأجهزة الأمنية. ب- الاعتداء على بعض المشاركين فيها. ج- احتجاز بعض المشاركين في تلك التجمعات، كما وشهدت الهيئة العديد من الاعتداءات على الحرية الشخصية للصحافيين الفلسطينيين. وقد رصدت الهيئة سلسلة من أنماط الانتهاكات التي تعرض لها الصحافيون والعمل الصحافي برمته، من تقييد للحريات الصحافية، ومحاصرة للعمل الصحافي، وذلك من خلال ممارسات وإجراءات انتهجتها الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، تمثلت في: أ- الاعتقال وملاحقة الصحافيين بصورة غير قانونية ب- منع التغطية ج- الاعتداءات الجسدية ضد الصحافيين د- استدعاء بعض الصحافيين وممارسة الضغط عليهم ومحاكمتهم وتقييد حرياتهم هـ- منع طباعة وتوزيع بعض الصحف (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ، 2010 ، ص20).

إن ما يُقلق هو تُحول تلك الممارسات والانتهاكات إلى سياسة مدروسة تقف وراءها مؤسسة تعتدي بوعي تام على حقوق وحريات المواطنين، كحق الفرد في الحرية والأمان على شخصه، والمساواة وعدم تعرضه للتمييز، وعدم احتجازه وسلب حريته تعسفاً، وعدم تعريضه للتعذيب والمعاملة المهينة والحاطّة بالكرامة، وحق الفرد في الحماية من التعسف والتدخل غير القانوني في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، وحرية الرأي والتعبير، والحق في التجمع السلمي، والحق في تشكيل الجمعيات، والحق في تقلد الوظائف العامة، والحق في نقل المعلومات وتلقيها، وحرية الصحافة، وسيادة القانون واحترام سلطة واستقلالية القضاء، واحترام حصانة السلطة التشريعية(مؤسسة الحق،2011).

4- الوضع التشريعي

انعكست حالة الانقسام على السلطة التشريعية كما السلطة التنفيذية، ورغم بقاء المجلس التشريعي رابطاً سياسياً واحداً في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكنَّ انعكاس واقع الأحداث والمتغيرات جاءت في صورة تعطيل دور المجلس التشريعي في سن القوانين والتشريعات، وعدم قيامه بدوره الرقابي والمحاسبي في الجانبين المالي والإداري، لتصبح بعد ذلك السلطة التشريعية أحد فروع الصراع(عودة،2009،ص149).

واستمرت كتلة التغيير والإصلاح في غزة في إصدار قوانين بطريقة مخالفة للقانون وخاصة القانون الأساسي الفلسطيني. وقد أصدرت كتلة التغيير والإصلاح 3 قوانين جديدة خلال العام 2013 ، وعملت على تعديل قانونيْن آخريْن، بالإضافة إلى ما قامت به من إقرار للموازنة ومن ثم تعديلها، وبذلك يصبح عدد القوانين التي أصدرتها الكتلة منذ الانقسام 40 قانوناً باسم المجلس التشريعي تم نشرها في جريدة الوقائع الفلسطينية الصادرة في غزة، منها 21 قانوناً جديداً، و12 قانوناً معدلاً لقوانين سابقة، و5 قوانين تتعلق بإقرار الموازنة العامة. وقد أصدرت الكتلة هذه القوانين باسم المجلس التشريعي، رغم عدم وجود النصاب القانوني لانعقاد المجلس عند مناقشة هذه القوانين أو عند إصدارها، بالإضافة إلى عدم مصادقة الرئيس الفلسطيني عليها وفق القانون(الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان،2013).

وعلى خلفية انفصال حكومة حماس عن التشريع الفلسطيني، فقد قامت كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي بعد تخطي معضلة النصاب بمناقشة وإقرار وإصدار عدد من القوانين، ودون مصادقة رئيس السلطة الفلسطينية عليها، بالاستناد إلى المادة 41 من القانون الأساسي، والتي تنص في الفقرة1على أنه "يُصدر رئيس السلطة الوطنية القوانين بعد إقرارها من المجلس التشريعي الفلسطيني خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إحالتها إليه، وله أن يعيدها إلى المجلس خلال ذات الأجل مشفوعة

بملاحظاته وأسباب اعتراضه، وإلا اعتبرت مُصدرة، وتنشر فوراً في الجريدة الرسمية"، وقد كان آخر القوانين التي أقرتها كتلة التغيير والإصلاح في المجلس ما تم إقراره من تعديلات على كل من: قانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001، قانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم 6 لسنة 1998، وقانون العقوبات رقم 74 لسنة 1936، وقد تم تبرير إقرار تلك التعديلات بادّعاء وجود ثغرات في القوانين، وتلبية للحاجات الملحة للمواطن والتي تمس حياته(المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان،2013).

وفي قطاع غزة؛ ذهبت كتلة التغيير والإصلاح إلى اعتماد نظام توكيلات النواب الأسرى لتتمكن من عقد جلسات المجلس في قطاع غزة، ونتج عن اجتماعات نواب كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي في قطاع غزة اتخاذ قرارات، أو مناقشة قوانين، أو إصدارها لتصبح نافذة في قطاع غزة دون الضفة الغربية، ودون المصادقة عليها من رئيس السلطة، الأمر الذي اعتبر أحد صور الانقسام بين شطري الوطن(عودة،2009،ص151).

وقد بدأ تعطيل الجلسات ضمن الخلاف على الدورة التشريعية وتمديدها، حيث قام النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أحمد بحر بالدعوة لعقد جلسة في 2007/7/4 قاطعتها معظم الكتل النيابية تحت بند انتهاء المدّة القانونية للدورة العادية الأولى. و بتاريخ 2007/7/5 أصدر الرئيس مرسوماً رئاسياً يدعو فيه المجلس التشريعي للانعقاد بدورته السنوية الثانية في 2007/7/11، لكنَّ رئاسة المجلس التشريعي رفضت الدعوة، وقاطعت كتلة التغيير والإصلاح (كتلة حماس) الجلسة، ومنذ ذلك الوقت بدأ الانقسام الحقيقي في المجلس التشريعي، فمجلس غزة، إن صح التعبير، يمارس مهامه في دورة غير عادية، ومجلس الضفة لا يمارس أيَّ مهام(عودة،2009،ص151).

يُذكر أن المجلس التشريعي لحكومة حماس والذي استمر على مدار سبع سنوات تجنب الخوض في قوانين حيوية مثل قانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات، وقانون التعليم نظراً للجدل المجتمعي الكبير الذي يرافق إعداد أو طرح مثل هذه القوانين، وفسرت حركة حماس بعدم تنفيذ هذه القوانين بعدم تمكنها في الأرض ووجود خلافة إسلامية وحاكم مسلم يقوموا على تنفيذ هذه القوانين.

5- الوضع الصحي

إن استمرار الحصار وتباطؤ الحكومة في تأدية واجباتها يعصفان بالقطاع الصحي ويجعلانه في حالة تدهور مستمر، بسبب النقص الحاد في كميات الوقود اللازمة لتشغيل المولدات الكهربائية في المستشفيات و المرافق الصحية، حيث تحتاج إلى نحو 700 ألف لتر من السولار شهرياً، الصحي و ذلك لاحتواء النقص الحاد في الوقود ما يشكل أزمة حقيقية في نقل الحالات المرضية المختلفة بما فيها حالات غسيل الكلى واستدعاء الكوادر الطبية والفنية وغيرها، وأن ما نسبته 28 % من قائمة

الأدوية الأساسية جرى نفادها، إضافة إلى 55%من المستهلكات الطبية، وما يزيد عن 10% منها مهددة بالنفاد خلال الفترة المتبقية من العام الجاري، مما يؤدي لحرمان نحو ثلث مرضى القطاع من العلاج(وزارة الصحة،2013).

ويعتبر وضع الأدوية في قطاع غزة كارثة إنسانية حقيقة وخاصة عند توقف إدخال الأدوية المصرية إلى غزة، وأن رصيد الأدوية داخل مستودعات وزارة الصحة في غزة اقترب للصفر وأن المستشفيات في غزة خفضت العمليات الجراحية جراء شُح المستلزمات الطبية، وأنه يوجد عجز بنسبة 60% من كمية الأدوية الخاصة بمرضى سرطان الدم، وأن الأرصدة الدوائية تشهد تدهوراً غير مسبوق، وأن25% من أدوية القائمة الأساسية باتت مفقودة ومنها أدوية هامة وحساسة كأدوية التخدير والمحاليل الوريدية والقلب وأدوية الطوارئ والعناية المركزة، وأن قضية الدواء والمستهلكات الطبية من القضايا التي باتت تهدد حياة مئات بل آلاف المرضى داخل مجمع الشفاء الطبي، وأن عدداً من الأقسام التي تحتضن المرضى مهددة بتوقف الخدمات فيها بسبب هذه الأزمة، ووجود نقص شديد في الأدوية والمستهلكات الطبية خاصة أدوية العمليات وقسم الطوارئ ومرضى الأورام والدم، وأدوية مرضى زراعة الكلى إضافة إلى أدوية القلب والمضادات الحيوية، وأدوية القلب، وكذلك نقص في المحاليل الطبية خاصة الملحية (الرسالة،2013).

ويقر أشرف القدرة – الناطق الإعلامي لوزارة الصحة – بوجود خلل في عملية توزيع أدوية المساعدات أو استلامها وفرزها خاصة بعد الحروب الإسرائيلية، ما أدى إلى تهريبها للصيدليات والسوق المحلية نظراً لأن تلك المساعدات كانت تأتي للجمعيات الصحية والأهلية مباشرة، وأضاف: "لكننا عملنا على ضبط تلك الأمور وأصبح هذا الموضوع في طي النسيان، وقمنا بإنشاء إدارة التبرعات لتصحيح المسار خاصة وتم تجهيز المخازن والطواقم لفرز الأدوية فور وصولها"(وزارة الصحة،2013).

وأوضح أن العديد من أدوية المساعدات كانت تأتي لقطاع غزة إما منتهية الصلاحية أو شارفت على الانتهاء وجزء منها موجود ولسنا بحاجة له. وأدّى أيضاً استمرار الانقسام السياسي خلال العام 2013 إلى مزيد من تردي الخدمات الصحية المقدمة للسكان في قطاع غزة. وقد خلّف ذلك التردي تدهوراً في الأوضاع الصحية لسكان القطاع، وبخاصة المرضى منهم، بسبب عدم انتظام توريد الأدوية والمستلزمات الطبية للمرافق الصحية الحكومية في قطاع غزة، بما فيها المستشفيات والمراكز الطبية. وقد بات النقص الشديد في الأدوية والمستلزمات الطبية في مرافق القطاع الصحية أزمة عميقة ومستدامة على مدار العام(تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان 18، 2013).

وباتت دائرة العلاج الخارجي التابعة لحكومة حركة حماس بقطاع غزة، تشكل هاجساً أمام مرضى الأمراض المزمنة والمستعصية، وخاصة مرضى السرطان والقلب، وغيرها من الأمراض التي تحتاج للعلاج بالخارج، سواءً في مستشفيات الضفة الغربية والقدس، أو مستشفيات اسرائيل ومصر والأردن، وهي البلدان التي تقوم دائرة العلاج بالخارج في وزارة الصحة الفلسطينية برام الله بالتحويل إليها، نظراً لعدم توفر العلاج الخاص بهذه الأمراض التي أصبحت تفتك بالمواطن الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة المحاصر، والذي تنقصه كل الوسائل من علاج ودواء وكوادر طبية، وأجهزة طبية متقدمة يمكن أن تقدم العلاج للمواطن، والذي هو حق لكل مواطن دون تمييز.

وقد كانت التجربة الأولى لتعطيل دائرة العلاج بالخارج في شهر مارس من العام 2009، عندما أقدمت وزارة الصحة التابعة لحركة حماس في غزة ، بطرد مدير الدائرة الدكتور بسام البدري وطاقمه المتدرب على العمل معه، وتعيين مدير جديد وطاقم جديد من الموظفين، مما حدا بوزارة الصحة برام الله والسلطة الوطنية الفلسطينية، إلى توقيف العمل بالتحويلات الطبية من قطاع غزة، وهو الأمر الذي أدّى إلى وفاة عدد من المرضى من أصحاب التحويلات الطبية، مما أدى إلى تعطل هذه الدائرة، واتهام المرضى لدائرة العلاج في الخارج بعرقلة الموافقة على طلباتهم المرسلة منذ عدة شهور إلى وزارة الصحة الفلسطينية في مدينة رام الله وغزة، وقال أشرف القدرة "أن هناك 1200 حالة مرضية بغزة في انتظار تحويلات العلاج من رام الله والسفر إلى الخارج ننتظر منذ عدة أشهر الموافقة على طلبات إجراء عمليات جراحية عاجلة في الضفة وإسرائيل"، لكن يعتقد المرضى أن هناك مماطلة واضحة من قبل دائرة العلاج في الخارج من غزة ورام الله أيضاً(وزارة الصحة،2013).

6- الوضع الاقتصادي

لا شك في أن وضع القطاع الاقتصادي قد تهاوى في السبع سنوات تحت حكم حماس، الذي تمثل في انخفاض مساهمة القطاع النسبية في الاقتصاد الفلسطيني من 35% إلى 10 % فقط. سُجل كذلك تدهور حالة قسم كبير من السكان إلى ما تحت خط الفقر، وبالمقابل، سُجل ارتفاع بنسبة البطالة إلى ما يزيد عن نصف السكان. ولقد أصبح النقص في الوقود، الكهرباء، الإسمنت والحديد، نقصاً دائماً. وبسبب العزل الدولي، قلّت الاستثمارات الخارجية، وأُلغيت مشاريع الدول المانحة .

ويمكن القول إن الحصار المفروض على قطاع غزة كان له الأثر الكبير والشديد في تدهور معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع مستوى المعيشة، وازدياد معدلات الفقر والبطالة بصورة غير مسبوقة ، وكان للحصار أيضاً دور هام وبارز في إفراز النتائج الخاصة به، حيث ارتفعت معدلات الفقر إلى 80%من عدد الأهالي، وأصبحت النسبة المذكورة تحصل على مساعدات إغاثية وإنسانية

وبصورة منتظمة من وكالة الغوث "الأونروا" وغيرها من المنظمات الإنسانية الدولية والمحلية، كما أن 40% من المواطنين يعيشون تحت خط الفقر الشديد، ووصلت نسبة البطالة إلى37% من حجم القوى العاملة، كما ارتفعت معدلات الإعالة من 1-5 قبل عام 2006 وإلى 1-8 بعد الحصار المشدد في 2007 (تقرير برنامج الأمم المتحدة ، 2008).

واعتبرت منظمة العمل الدولية أن نسبة البطالة في قطاع غزة مقلقة للغاية، وتعد الأعلى إقليمياً. وقال تقرير نشرته منظمة العمل الدولية خلال عام 2012، وأن معدّل البطالة في قطاع غزة بلغت ثلاثة أضعاف المعدل الإقليمي، داعية لاتخاذ خطوات سريعة لحل المشكلة، وأوضحت المنظمة أن وضع العمال في قطاع غزة يعد الأسوأ في المنطقة والعالم(المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان،2012).

التقارير الواردة من غزة تشير إلى أنه بسبب الحصار وتردي الأوضاع الاقتصادية نزلت شرائح اجتماعية عديدة تحت خط الفقر، وشهدت الأسواق في أوقات كثيرة حالة من الركود، وبسبب غلاء المعيشة – الذي شمل المنطقة بأسرها – انخفضت القوة الشرائية للمواطن. ومن ناحية ثانية وبسبب الحصار أيضا تدهورت أحوال الزراعة التي كانت تشكل ما نسبته 70% من إجمالي الصادرات الزراعية للأراضي الفلسطينية، وصارت المنتجات الزراعية بالكاد تكفي السوق المحلية، عدا عن توقف وتعطيل 85% من المنشآت الصناعية والمشاريع الصغيرة عن العمل، كما سجلت نسبة البطالة أعلى معدل لها، فتجاوزت نسبة 50%، كما انخفضت حركة الواردات بنسبة 75%، عدا عن النقص الحاد في الوقود والكهرباء والإسمنت والحديد والكثير من المواد الأساسية. وأيضاً شهد القطاع تراجع حجم الاستثمارات الداخلية وانعدام الخارجية. بالإضافة إلى توقف معظم المشاريع الممولة من الدول المانحة(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2009).

وتشير الإحصائيات إلى تراجع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني من 35% إلى 10% بسبب انتشار التجارة غير الرسمية الواردة من الأنفاق، حيث أتت نتائج هذا النمط من التجارة مدمّرة، ولعل من أخطرها مقتل 234 شخصاً بينهم 20 شخصاً بقصف إسرائيلي في حوادث متفرق داخل الأنفاق، فضلاً عن أسوأ مظاهرها الاجتماعية والمتمثلة بنمو فئات جديدة تعيش على هامش الاقتصاد الفلسطيني، دون إمكانية ضبطها أو السيطرة عليها، بالإضافة إلى نزوح عدد كبير من رجال الأعمال والمستثمرين. وبعض التقارير أشارت لظهور نحو 150 مليونيراً جديداً في قطاع غزة خلال فترة حكم حماس، ممن كونوا ثرواتهم هذه عن طريق تجارة الأنفاق، وهناك حوالي 115 ألف عامل معطل عن العمل في قطاع غزة منذ العام 2008، أما عن الورش الصناعية فمن أصل 3900 ورشة لم يتبق سوى 1000 ورشة قادرة على العمل، ومن أصل 950 معمل خياطة لم يتبقَ

سوى 150 معملاً، إضافة إلى غلاء المعيشة الذي زاد بنسبة 200% وتفاقم أوضاع العمال سوءاً (العمصي ، 2013).

7- الوضع التعليمي

في وزارة التربية والتعليم لقي قانون التعليم الذي سنته وزارة التربية والتعليم في حكومة غزة، ويحظر بموجبه الاختلاط بين الذكور والإناث في مدارس القطاع، وتأنيث مدارس الطالبات، وفرض التعليمي الإلزامي، وتثبيت برنامج "الفتوة"، إشادة واضحة من قبل تربويين وأخصائي التدريس، لكنه في الوقت نفسه أثار موجة انتقادات بعض مؤسسات المجتمع المدني، واتهام الحكومة بأنها تحاول تعزيز سلطتها ونظام حكمها وتكريس الفصل بين غزة والضفة الغربية.

وتتكوّن مسودة القانون، الذي أقرّته الحكومة بغزة وصادق عليه المجلس التشريعي، من 60 مادة منها الاختلاط بين الذكور والإناث في مدارس القطاع، وتأنيث مدارس الطالبات، وفرض التعليمي الإلزامي، ومجانية التعليم بالمدارس والمؤسسات العامة حتى نهاية المرحلة الثانوية، وتقوم أغلب المواد على تنظيم العملية التربوية والتعليمية، على أن تسري أحكامه على كافة مراحل التعليم والمؤسسات التعليمية العامة الحكومية والخاصة والدولية العاملة في قطاع غزة(المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان،2013).

إن القوانين التي سنتها حركة حماس في مجال التعليم تأتي من أجل فرض رؤيتها وقيمها وأجندتها الخاصة على المجتمع الفلسطيني وتعزيز سلطتها ونظامها القائم في قطاع غزة، وأنها تقوم بتطبيق "أخونة" التعليم على أرض الواقع من خلال فرضها قانون التعليم الجديد، وأن ما يحدث على الأرض في قطاع غزة يأتي استكمالاً للهيمنة السياسية، بفرض قانون التعليم الذي يهدف إلى "أخونة" المجتمع بكل تفاصيله من خلال عملية التعليم. وأن هذه القوانين عليها الكثير من الإشكاليات القانونية الوطنية كونها تساهم في تعميق وتعزيز الانقسام والفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن هذه القوانين توجد فيها الكثير من المواد التي تتعارض مع القانون الأساسي الفلسطيني، وتسير باتجاه الفصل الكامل من حيث التشريعات والقوانين، ولا تراعي الأصول القانونية في إقرارها من حيث نصاب جلسات المجلس التشريعي وعدم مصادقة الرئيس الفلسطيني على القانون بحسب النظام الأساسي(الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان،2013).

ولا اعتقد أن يكون لدى حركة حماس أجندة مجتمعية لـ "طلبنة المجتمع" أو "أسلمة المجتمع"، مع إقرارها قانون التعليم الديني، ولا يوجد نوايا جدية لها على أدلجة المجتمع، بالرغم من وجود "أسلمة"

قطاع غزة بخطوات مدروسة من الحث على الحجاب وفرضه على المحاميات إلى منع دُمى عرض الثياب.

ويمكن لنا أن نتطرق إلى حالات أخرى تظهر قصور وإخفاقات أُرتكبت من قبل حكومة حركة حماس في مجالات مختلفة، فمن باب التدخل في شؤون الجمعيات في قطاع غزة تعرضت الجمعيات لسياسة استهداف وملاحقة من قبل حكومة حماس، خاصة تلك التي تحسب على حركة فتح، بحيث يتم إغلاق مقار الجمعيات ومصادرة محتوياتها، أو حل هيئات الجمعيات وتعيين لجان جديدة بقرار من وزير داخليه حكومة حماس. وقد كان آخرها عملية اقتحام لخمس جمعيات أهلية ومقر لجنة الإصلاح الوطنية في محافظة رفح، وذلك يوم الاثنين الموافق 5/31/ 2010 الثلاثاء الموافق 1/6/2010 م، وتلك الجمعيات هي: مقر منتدى شارك الشبابي بمدينة رفح، وجمعية بناة المستقبل الخيرية، وجمعية الجنوب لصحة المرأة، وجمعية تطوير المرأة والطفل، ومقر البرلمان الفلسطيني الصغير في مدينة رفح(مؤسسة الحق،2011).

وتقوم وزارة الاوقاف التابعة للحكومة المقالة بتطبيق حملة أطلقت عليها اسم "حملة نشر الفضيلة"، وتدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في عدة مظاهر أبرزها: حث الفتيات على ارتداء الحجاب والملابس المحتشمة، ودعوة الذكور إلى ارتداء ملابس متحشمة على شاطئ البحر، ووجدت حركة حماس ضالتها المنشودة في السيطرة على عدد إضافي من المساجد وضمها إلى قائمة طويلة من المساجد التي بنتها بنفسها، أو أصبحت وزارة الأوقاف في الحكومة المقالة مسؤولة عنها في أعقاب سيطرة الحركة على القطاع بالقوة المسلحة عام 2007، وسيطرت حركة حماس على عدد من مساجد حركة الجهاد الإسلامي، وتقوم بضغوط كثيرة على أنصار الجهاد للسيطرة على أعداد اخرى منها، وأن ملف المساجد من الملفات الشائكة بين الحركتين، وأنه في كل مرة تنفجر الأوضاع بين أنصار الحركتين بسبب السيطرة على مساجد، سقط فيها ضحايا خصوصاً من الجهاد (القدس،2007).

ورأى المحلل السياسي ناجي شراب، "أن حركة حماس حركة دينية تستند إلى الدين، لذلك تبدأ بتطبيق أشياء صغيرة وتدريجية مدروسة لتصب في هدف كبير". وعبّر عن اعتقاده بأن الهدف "البعيد لحكومة حماس هو أسلمة غزة"، موضحاً أن "هذه الاجراءات التي تتخذها ترمي الى إسباغ طابع إسلامي على القطاع"(رويترز،2007).

وبموضوع تخصيص الأراضي، نشرت صحيفة الحياة تقريراً في 2012 بعنوان "الحكومة المقالة ترتكب مجزرة بحق الأراضي العامة المملوكة للدولة، وتلقي بها في أحضان مؤسسات وشخصيات حمساوية"، أشارت فيه إلى أن سلطة الأراضي أصدرت 137 قراراً بتخصيص أراضٍ

لجهات غير حكومية بنسبة 72,5%، وهذا ما نشرته حكومة حماس في صحيفة الوقائع الفلسطينية الصادرة في قطاع غزة منذ عام 2007 ولغاية 2011، تشير بوضوح إلى أن حكومة حماس في قطاع غزة أصدرت خلال هذه الفترة ما مجموعه 189 قراراً خاصاً بالأراضي، رغم أن حكومة حماس ليست صاحبة صلاحية قانونية في إصدار مثل هذه القرارات، حتى لو تمتعت بصفة حكومة تسيير الأعمال وفقاً لنواب تشريعيين وخبراء قانونيين، وفي إطار تحليل هذه القرارات تبين أن 52 قراراً خاصاً بتخصيص الأراضي لجهات حكومية أي ما نسبته 27.5% من القرارات، وغطت هذه القرارات البالغة 189 قراراً خاصاً ما مجموعه بالمتر المربع (2.518.583) مترا مربعا، منها (902.296) متراً مربعا موزعة على القطاع الحكومي ولصالح المنفعة العامة بنسبة 35.82% من المساحة في حين خصص للقطاع الخاص (1.616.287) مترا مربعا بنسبة 68.18%، ووفقا للقرارات الوزارية الصادرة عن حكومة حماس بتخصيص الأراضي، فان 47 قراراً صدرت لصالح البلديات بمساحة إجمالية بالمتر المربع وصلت الى (326259)، في حين صدر 51 قراراً بتخصيص أراض للجمعيات بمساحة(276692)، كما تم تخصيص ما مساحته (902296) متراً مربعاً للوزارات عبر إصدار 52 قراراً بهذا الخصوص، كما وأنها خصصت أراض أخرى إلى وكالة الغوث وشركات وجامعات ومستشفيات ونقابات وأشخاص(الحياة،2012).

ويرى الباحث أن حركة حماس لم تنتهج أسلوب التعاطي الإيجابي مع شروط وقواعد اللعبة السياسية، وهو تيار عملي وواقعي يتخذ من النتائج العملية مقياساً له، ويقبل بمبدأ التوافق والتسوية والمشاركة، لذا فهي لم تدخل لعبة التوافق السياسي، الذي بدوره نأى حركة حماس بقطاع غزة بعيداً، وجعله جسماً وكياناً سياسياً منفصلاً عن السيادة الفلسطينية، وخلع القطاع عن محيطه غير المتصل مع الضفة سياسياً، ومن ثم اقتصادياً وتحويله الى منفى للفلسطينيين من الضفة ومن العام 48 ولم يُفضي به إلى الانخراط التام في السلطة الفلسطينية ككل، ولا يصح أن يكون هناك سلطة في الضفة وسلطة في غزة، وحكومة في الضفة وحكومة في غزة، بل يجب أن يكون هناك سلطة واحدة وحكومة واحدة بتوافق وطني وفق قواعد الديمقراطية.

الفصل الخامس

قراءة نقدية لتجربة حركة حماس في قطاع غزة

- **1.5 المبحث الأول: التداعيات الإيجابية والسلبية للحكم والمشاركة**
- **1.1.5هل تجربة حركة حماس في الحكم استمرار للانقسام الفلسطيني**
- **2.1.5 هل كان حكم حركة حماس على حساب الديمقراطية الفلسطينية**
- **3.1.5 إخفاقات التجربة**
- **4.1.5 نجاحات التجربة**
- **2.5 المبحث الثاني: برنامج حكومة حماس بين الواقع والمأمول وتقييم التجربة**
- **النتائج**
- **التوصيات**
- **المصادر والمراجع**

1.5 المبحث الأول: التداعيات الإيجابية والسلبية للحكم والمشاركة

حققت المشاركة في الحكومة لحركة حماس إيجابيات أهمها تكريس دورها كحركة فلسطينية ضمن المشروع الوطني الفلسطيني، وليست مجرد حركة معارضة قوية للسلطة ومقاومة لإسرائيل، ولكن في المقابل قدمت حماس تنازلات في خطها السياسي في التعامل مع مشاريع التسوية السياسية مثل المبادرة العربية واتفاق أوسلو نفسه. وظهرت بصورة مشوهة عبر الدخول في مواجهات دموية مع فتح مما أسهم في التأثير سلباً على شعبيتها في الداخل والخارج (دياك ، 2007 ، ص12).

"وتُشكل المشاركة السياسية في ظلّ استمرار الاحتلال مزلقاً خطيراً نحو الاعتراف به، ولاسيما أن المشاركة جاءت ضمن أشكال، وارتباطات سياسية، وأمنية فرضتها اتفاقات ظالمة بحق الشعب الفلسطيني. ولذلك فإن المشاركة الحقيقية يجب أن تتم في إطار تكتل وطني غير مرتبط باتفاقات مع العدو، ويسعى هذا التكتل لتشكيل غطاء سياسي للمقاومة، ويعمل على فرض مؤسسات تُجبر العدو على الاعتراف بها أو القبول بها كأمر واقع وصولاً إلى تحقيق الخلاص من الاحتلال ولو تدريجياً"(صالح ، 2007 ،ص12).

وكان من الطبيعي أن تقف إسرائيل وبقوة في حصار الحكومة، وإجهاض تجربة حماس في الحكم، وتحريض الجميع على هذه التجربة، بوصفها تجربة ستجلب الدمار وتوقف التنمية. وكان طبيعياً أن تقف واشنطن والرباعية الدولية تحت قيادتها موقفاً معادياً من حماس، ومناهضاً لتجربتها في الحكم، فنقرض عليها شروطها التعسفية وترعى حصاراً دولياً عليها في مستوى السياسة والاقتصاد والمال، وتجند له دول مساندة للمجتمع الدولي (رزقة ، 2006 ، ص10).

وتبدو أن فلسفة الحكم والمشاركة السياسية صعبة وذلك لأنه لا يوجد أي تقبل للأطراف الإقليمية والدولية لحكومة حماس وخصوصاً الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وهي التي تلعب دوراً كبيراً في رسم السياسة الفلسطينية من حيث التأثير السياسي والدعم المالي، ومدى جاهزية الحركة من حيث نضوج البرامج والرؤى وتقديم الحلول والبدائل وحول جاهزيتها للحكم، ولا تتوافق مع بقية الفصائل الفلسطينية خصوصاً حركة فتح على برنامج سياسي واحد بين الحركتين لاختلاف الايدلوجية، وقدرتها على مواجهة كثير من المشاكل والتعقيدات مثل الجمود السياسي والانفلات الأمني وغياب القانون والنظام، وربما تجد الحكومة صعوبة كبيرة في التعامل مع الدول الفاعلة في المجتمع الدولي الذي ينظر إليها على أنها منظمة إرهابية وبالتالي تتخذ منها موقفاً معادياً (يوسف ، 2012 ، ص 12).

وتضع حركة حماس نُصب عينيها الاستفادة من التجربة المصرية ومن التجربة المحلية الفلسطينية، وذلك لوجود انتقادات وتحفظات على إدارة حكم الحركة في قطاع غزة خاصة وأن هذه

الإدارة تعتريها العديد من الملاحظات من قبل قطاعات اجتماعية مختلفة، سواءً فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي أو بالشق الخاص بالحريات العامة؛ الأمر الذي جعل من هذه الاستفادة رغبة الحركة بالانفتاح على المجتمع وفي الشراكة السياسية، حيث تمت الإشارة إلى الاستعداد لإجراء الانتخابات للبلديات ومجالس الطلبة والاتحادات النقابية، إلى جانب إعادة افتتاح الجمعيات الأهلية المغلقة، وتوسيع مساحة الحريات العامة، وخاصة الرأي والتعبير والنشر والتجمع السلمي، إلى جانب إشراك القوى السياسية في إدارة شؤون السلطة، التي أسماها هنية "هيئة وطنية" لإدارة شؤون قطاع غزة، وذلك كخطوة على طريق المصالحة(أبو رمضان ، 2013).

وتواجه حماس أزمة ثنائية برنامجي السلطة والمقاومة، والعمل على الجمع بينهما، ويبقى السؤال الذي يتردد دائماً: هل كان دخول السلطة هو سبب أزمة العمل المقاوم؟. إن قبول هذا الرأي يستدعي البحث ملياً في أزمة العمل المقاوم، وتطال الجميع وليس حركة حماس أو فرقاء السلطة، وهل يمكن تطوير برنامج المقاومة في ظل المشاركة في السلطة؟، أم أنه يستوجب الخروج منها(أبو النمل، 2007، ص20).

وحركة حماس أصبحت مطالبة بالمزاوجة بين مقاومتها وحياة الناس ومسار السلطة، في السابق لم تكن النتائج الاقتصادية للهجمات العسكرية ضد إسرائيل تعني مقاتلي الحركة كثيراً؛ فهناك سلطة يجب عليها البحث عن حلول للأزمات المعيشية، لكن في ظلّ وجود قادة الحركة في الحكومة كان لابد من تغيير في الحسابات والإجراءات أو على الأقل إعادة النظر للظروف المحيطة؛ فالحركة التي استندت على الدوام إلى قاعدة جماهيرية ودعم اجتماعي لم تعد متطوعة بل صارت مكلّفة، ومطالبة بالاهتمام باحتياجات الناس اليومية؛ من تعليم وعلاج ومعيشة، في ظلّ بنية تحتية ضعيفة، وحصار إسرائيلي، ومعونات غربية لا تقدم إلا بعد دفع أثمان سياسية(داود ، 2007 ،ص52).

" فإذا كانت حماس قد أرادت أن تبرهن أنها حركة قابلة للتطور، وتتعامل مع المتغيرات ببراغماتية، وتبين بالملموس أن حماس لم تستطع التحول من حركة مقاومة إلى سلطة قادرة على إدارة شؤون المجتمع المعاصر بأفكار عصرية، شأنها في ذلك شأن معظم الحركات السياسية الإسلامية" (سلامة ، 2012).

إن واقع الاحتلال يفرض على القوتين السياسيتين فتح وحماس إدراك أطراف المعادلة الديمقراطية من حيث إن هناك مساحات مشتركة للعمل بينهما، وأن ثمة مساحات اختلاف، وأنه لن يكون في وسع أحد إلغاء الآخر أو إقصائه، لكن في وسع كل طرف أن يتنازل عن قدر معين للآخر (يوسف ، 2010 ، ص35).

1.1.5 هل تجربة حركة حماس في الحكم استمرار للانقسام الفلسطيني؟

سنوات مضت على انقسام دمّر الشعب الفلسطيني بكافة شرائحه، ووجه ضربة قاسمة للمشروع الوطني الفلسطيني في إطار سعيه للتحرر من الاحتلال الإسرائيلي، وبناء دولته المستقلة ذات السيادة، وقسّم شطري الوطن إلى ضفة غربية وقطاع غزة، الأمر الذي دفع الكثيرين لتسميته بالنكبة الكبرى، وآخرين وصفوه بالسنين العجاف التي بذلت فيها كل الضغوط ووُقعت الاتفاقيات دون الوصول إلى نتائج حقيقية تُوصل الفلسطينيين للاستقرار. ولكن المصالح غير الوطنية لعبت دوراً كبيراً في تكريس الانقسام، وإطالة أمده دون الالتفات إلى المصلحة العليا للشعب الفلسطيني، الأمر الذي أبقى الانقسام على صورته. وإن البحث في جذور ومسببات الانقسام يأتي كخطوة أولى في سبيل المعالجة الجذرية للواقع السيئ الناتج عنه، والوقوف على تأثيراته على المشروع الوطني الفلسطيني المشاريع التحررية كافة، سواء تلك المنطلقة من أسس وطنية، أو تلك المستندة على الأسس والنهج الإسلامي.

وشكل مشروع أوسلو مفترق طرق بالنسبة للقضية الفلسطينية، نتج عنه انقسام سياسي/ برنامجي حاد في الحركة الوطنية الفلسطينية، وتسبب باقتتال فتح وحماس منتصف عام 2007، وفي إطار صراع القوتين للسيطرة على مؤسسة سلطة الحكم الذاتي المحدود، فلم يحدث أن طال الخلاف بين القوى الفلسطينية لهذا الحد، وبالتالي لم تعد هناك أرضية مشتركة تجتمع عليها قوى الشعب الفلسطيني، وأصبحت إمكانية تحقيق الوحدة الوطنية غير واقعية، رغم كل المحاولات والدعوات للحوار الوطني، والاتفاقات الوطنية التي لم تأخذ سبيلاً إلى النجاح حتى الآن(شاهين ، 2012).

"لا يجوز أن نحمّل حماس وحدها مسؤولية الحصار، ومسؤولية الانقسام، ومسؤولية تدهور الأوضاع الاقتصادية، ومسؤولية تراجع مكانة القضية الفلسطينية، وتشويه صورة النضال الفلسطيني، وتراجع الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، وتغييب مبدأ تداول السلطة، فإذا كانت حماس تتحمل مسؤولية كبيرة عن كل ما تقدم، إلا إنه لا ينبغي تجاهل دور الاحتلال الإسرائيلي، فهو يتحمل المسؤولية عن معاناة الشعب. وأيضاً تتحمل حركة فتح جزءاً من المسؤولية بفسادها وترهّلها، وفشلها في تقديم نموذج صالح في الحكم، والمنظمات الأهلية والفعاليات الشعبية والإعلام والمثقفون وفصائل العمل الوطني، كلهم يتحملون مسؤولية ما يحصل في فلسطين" (سلامة ، 2012).

إن تجربة حكم حماس في غزة "حالة خاصة" لا يمكن القياس عليها أو اعتبارها نموذجاً، بل مشكلة للإسلاميين الذين يحاولون إقناع الناس في دول الربيع العربي بأنهم ديمقراطيون، بينما ينظر إليهم خصومهم بأنهم لا يلتزمون بالتداول السلمي الديمقراطي للسلطة، ولا يحترمون الرأي الآخر

أو يقبلون خلافاً في الرأي، فحماس يمكنها إنهاء حالة الانقسام وقبول المصالحة والعودة إلى شرعية صناديق الانتخابات والقبول بإعادة البلد إلى الحكم الديمقراطي لو أرادت والحاجة إلى التفكر في كلام مشعل عن أن الحكم أعقد مما يتصورون (ميرغني ، 2013).

ونقلت صحيفة "الشرق الأوسط" عن يحيى موسى نائب رئيس الكتلة البرلمانية اعترافاً بأن الحركة فشلت في إقناع الشارع بصدقها، بينما نجحت فتح على الرغم ممّا وصفه بانقسام قيادتها، إلى استخلاص العبر من حجم الحضور الجماهيري الكبير في احتفال حركة فتح بذكرى انطلاقتها الثامنة والأربعين في غزة، مما يستدعي وقفة مع الذات من حماس لمراجعة الفجوة بين البناء القاعدي للحركة وجماهير الشعب الفلسطيني، هذا الكلام ليس الوحيد من نوعه الذي يعترف فيه قادة من حماس بصعوبة تجربة الحكم أو بالأخطاء التي ارتكبتها الحركة، صحيح أن حماس حاولت التبرير "لانقلابها" بالقول إنها "اضطرت" إلى ذلك، لكن الواقع أن حماس لم تستطع التكيف مع ضغوط الحكم ومتطلباته ولا سيما في ظل التزامات أوسلو فقررت الهروب إلى الأمام والانفراد بحكم قطاع غزة(الشرق الأوسط، 2011).

وأجرت فضائية تلفزيون "وطن" استطلاعاً للرأي بتاريخ 2011/3/28 عبر SMS حول من يتحمل المسؤولية عن استمرار الانقسام الفلسطيني، وكانت في تقرير سابق بتاريخ 2011/3/21 قد رفعت نتيجة أولية للاستطلاع كانت كما يلي:

72% يحملون حركة حماس المسؤولية عن استمرار الانقسام.

17.2% يحملون حركة فتح المسؤولية عن استمرار الانقسام.

7.5% يحملون القوى السياسية الأخرى في الشارع الفلسطيني مسؤولية استمرار الانقسام.

2.2% يحملون الاحتلال المسؤولية عن استمرار الانقسام.

1.1% يحملون حركة فتح وحركة حماس المسؤولية عن استمرار الانقسام.

من خلال الرصد والمتابعة لاستطلاع الرأي على الفضائية حدث تحول ملحوظ بالنسبة للنتائج لصالح حركة حماس على حساب حركة فتح حيث أصبحت النتائج وحتى هذا التاريخ "2011/3/28 " كما يلي:

65% يحملون حركة حماس المسؤولية عن استمرار الانقسام.

24.5% يحملون حركة فتح المسؤولية عن استمرار الانقسام.

7% يحملون القوى السياسية الاخرى في الشارع الفلسطيني مسؤولية استمرار الانقسام.

2.1% يحملون حركة فتح وحماس المسؤولية عن استمرار الانقسام.

1.4% يحملون الاحتلال المسؤولية عن استمرار الانقسام (تلفزيون وطن ، 2011).

ونقلت صحيفة العرب بتاريخ 2013/11/4 أن حركة "تمرد"* على الظلم سلّمت في غزة الجامعة العربية مبادرة لإنهاء الانقسام الفلسطيني، وتضمنت المبادرة التي وجهتها الحركة إلى الأمين العام للجامعة العربية الدكتور نبيل العربي ضرورة تغليب المصالح العليا للشعب الفلسطيني وحقه الدستوري والشرعي بالتعبير عن الرأي وممارسة حرياته الشخصية والوطنية، مشيرة إلى أن هذه الحقوق غيبت بفعل الانقلاب الذي نتج عن الانقسام وما تبعه من ممارسات قامت بها حركة حماس لترسيخ هذا الانقسام(العرب ، 2013).

2.1.5 هل كان حكم حركة حماس على حساب الديمقراطية الفلسطينية؟

بعد مضي ما يزيد عن سبعة أعوام على الانقسام بين حركتي فتح وحماس، أصبح أمراً واقعاً يجري تكريسه على الأرض، وما يتركه من آثار مدمرة على الكل، وأن إطالة أمد هذه الحالة التي تتكرس يوماً بعد يوم بكل قوة سيجعل العدول عنها أمراً مستحيلاً، وإن تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني خاصة في قطاع غزة، قد أوصلت الشعب بأكمله إلى حالة من اليأس، وأن حكومتي الضفة وغزة طالت الحريات العامة والخاصة، والعملية الديمقراطية والتعددية السياسية، واستمرار حملات الاعتقال السياسي في غزة والضفة أيضاً، ويجري ذلك في ظل الإصرار على فرض سلطة الأمر الواقع واستمرار الخلاف والانقسام وعدم وجود علاج للحالة الفلسطينية حتى اللحظة(عودة ، 2011 ، ص139).

إن التدهور الذي حصل في الضفة وقطاع غزة، وزيادة حدة الانقسام بين حركتي فتح وحماس قد ألقى بظلاله على مختلف جوانب الحياة للشعب الفلسطيني، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية والأخلاقية، وكذلك على القضية الفلسطينية، والنظام السياسي بمجمله، لقد خلّف

---

* حركة تمرد أو حملة تمرد، هي حركة معارضة مصرية دعت لسحب الثقة من محمد مرسي رئيس جمهورية مصر العربية السابق، والدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة. انطلقت "تمرد" في يوم الجمعة 26 أبريل 2013 من ميدان التحرير بالقاهرة، على أن تنتهي في 30 يونيو من نفس العام، وتمكنت من جمع 22 مليون توقيع لسحب الثقة من محمد مرسي ، ثم أصبح لها اسم مشابه في فلسطين وأخذت نسخة تمرد من مصر وأنشئت في غزة وانطلاقتها في 2013/11/11وتطالب برفع الظلم عن الشعب الفلسطيني وتطالب بخروج المعتقلين السياسيين والوحدة الوطنية بين جميع الفصائل وبإسقاط حركة حماس والتخلي عن أفكارها وأفعالها.

الانقسام حكومتيْن وسلطتيْن فلسطينيتيْن متناحرتيْن إحداها تحت الاحتلال والأخرى تحت الحصار، مما يعتبر تدميراً للقضية الفلسطينية والمشروع التحرري بكل الأشكال الذي استمر على مدى عقود من التضحيات، ومكّن الانقسام إسرائيل من التفرغ للاستيطان بالضفة، وتهويد القدس بشكل غير مسبوق، والتهرب من عملية السلام لضعف الموقف الفلسطيني، وازدياد التدخلات الخارجية في صنع القرار(أبراش، 2009).

وأيضاً انتقال حالة الصراع بين حركة حماس وفتح على الصلاحيات ضمن إطار السلطة الفلسطينية إلى خارج نظامها، حيث أصبح هناك حكومتان كل منهما تصدر قراراتها وتعين وترقي وتقرر، ولكل منهما إدارته على الأجهزة الأمنية، مما أوجد انقساماً سياسياً وجغرافياً بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وإن استمرار الانقسام والتعطيل لمشروع المصالحة الفلسطينية والخروج من المأزق الحالي، يهدد النظام السياسي الفلسطيني، ويخلق واقعاً يصعب معالجته مع مرور الزمن، لذا يجب تفعيل النظام السياسي، وإعادة النظر في مكونات النظام السياسي، والبحث عن سبل تفعيله وتطويره، من أجل مجابهة التحديات والتهديدات والمعيقات التي تعترضه(عيتانى وصالح ، 2008 ، ص 68) .

المشروع السياسي هدف، ووسائل، واستراتيجيات، والتخلص من الاحتلال، وتحرير الأرض، واستعادة الحقوق الفلسطينية، وإنصاف هذا الشعب المظلوم، ووضع حد لعذاباته في الداخل وفي الخارج، وحق العودة له، والمقاومة على قاعدة الوحدة الوطنية، وتوحيد الصف الفلسطيني الداخلي والارتباط بالعمق العربي والإسلامي ومعه كل أشكال العمل السياسي والإعلامي والدبلوماسي والجماهيري والبرامج الاجتماعية والإغاثية وتقديم الخدمة للإنسان الفلسطيني (مشعل ، 2003).

"ومع تطبيق حماس لمشروعها، لاحظنا أن الديمقراطية قد غدت هيكلاً فارغاً بلا مضمون، حيث أن الكثير من الفلسطينيين يلقون باللوم عليها، ومنهم من يرى أن سياستها هي التي تسببت بالأحداث الأكثر تدميراً على القطاع: الحصار، والعدوان العسكري الإسرائيلي، وترك عشرات الآلاف بدون مأوى، ومع تراجع الحريات العامة، وتهديد السلم الاجتماعي، وتدهور الأحوال المعيشية وتفاقم الفقر والبطالة، وفشل حماس في تقديم نموذج للحكم الصالح، وإخفاقها في جلب الازدهار، أو تحقيق التنمية، أخذت حماس تفقد الكثير من بريقها وتخسر من شعبيتها، في غزة بالذات، ما يؤكد ذلك تقديرات مراكز استطلاع الرأي، التي تشير إلى أن حماس لن تحقق الفوز الذي حققته في الانتخابات السابقة في حال أجريت الانتخابات مرة أخرى" (سلامة، 2012).

3.1.5 إخفاقات التجربة

سبع سنوات مرت على حكم حماس في غزة أخفقت أحياناً ونجحت أخرى، أخفقت في العديد من المواقع والأماكن ونجحت وتألقت في أماكن ومواقع أخرى. وتركزت الإخفاقات في المواقع الحكومية، حيث الخبرة القليلة والإدارة المبتدئة وقلة الموارد والإمكانات والتجربة الجديدة، ولم تستطع أن تقدم حينها نموذجاً حسناً لحكم الإسلاميين في غزة، حيث كانت الإخفاقات في إدارة الوزراء للحكومة، الأمر الذي قلل من شعبيتها في الشارع الغزّي، وهبط رصيدها في قلوب المواطنين، وكانت هذه الشعبية تزيد وتنقص مع الأحداث الجسام التي حدثت في غزة. وكان الحصار من أسباب الإخفاق مما حدا بها أن تتخذ العديد من الإجراءات التي أثارت غضبَ الشارع الفلسطيني، كفرض الضرائب ورفع الأسعار، وخصم الرواتب، وتقليص الخدمات وتخفيض عدد الموظفين، وغيرها.

ويعد الحق في حرية الرأي والتعبير أحد الحقوق الأساسية للإنسان، كما أنه أحد دعائم النظام السياسي الديموقراطي، وذلك من خلال وجود حريات مدنية تقوم على الحق في التعبير عن الآراء والأفكار والمواقف، والحرية الإعلامية، والتجمع السلمي، وتشكيل الجمعيات والأحزاب، والحريات الدينية، وتبني المعتقدات، إلى غيرها من الحريات العامة، ويتم ذلك عبر الممارسة العملية والتعبير عنها بوسائل متعددة ودون خضوعها لأي رقابة أو سلطة تحد هذه الحرية(مركز الميزان لحقوق الإنسان،2013).

وتتضمن حرية الرأي والتعبير الحق في حرية الإعلام والتجمع السلمي وحرية الوصول إلى المعلومات دون أي موانع أو قيود، وذلك كشرط رئيسي لتشكيل الآراء والتعبير عنها، كما يعتبر هذا الحق أحد الحقوق الأساسية للإنسان الذي كفلته المعاهدات والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان لما يشكل من أهمية بالغة، وتم التأكيد على ذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 في المادة 19(الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم ،2008،ص133).

شهدت الفترة ما بين 2007 لغاية 2013، ارتفاعاً ملحوظاً في الاعتداء على الحريات الشخصية للصحفيين الفلسطينيين بشكل كبير، رغم نصوص القانون الأساسي في المادة رقم11 "إن الاعتداء على الصحافة هو جريمة يعاقب عليها القانون". ومن جهة أخرى احتلت أراضي السلطة الفلسطينية مرتبة متدنية 161 من أصل 175 في التصنيف الدولي لحرية الصحافة، الذي يعتبر مؤشراً خطيراً لما وصلت له الحريات العامة والإعلامية في فلسطين. ولقد شهدت فترة الخلافات بين حركتي فتح وحماس اعتداءً على الحريات الشخصية ابتداءً من الحق في الحياة والسلامة الشخصية مروراً بالحق في الحرية الشخصية وانتهاءً بالحريات العامة، حيث كان عام 2007م، من أسوأ الأعوام

في عهد السلطة لما شهد من تراجع في حماية الحق في الحياة، حيث بلغ مجموع القتلى خلال هذا العام 585 قتيل منهم 503 في قطاع غزة. وبلغ عدد القتلى على خلفية الاقتتال الداخلي 346، وشهد شهر حزيران أعلى عدد حوادث القتل، حيث قتل 190 شخصاً(الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم ، 2008 ، ص135).

ولقد ظهرت ممارسات تشير بشكل واضح إلى انتهاك الحريات العامة وحقوق الإنسان من الطرفين. وبسبب استمرار الانقسام السياسي، وارتباط ممارسة الحقوق والحريات بالانتماء السياسي وحدوث ردود الفعل من الطرفين بسبب الانقسام، وأبرز الانتهاكات نوجزها بما يلي:

1- الاحتجاز التعسفي على خلفية الانتماء السياسي ، يعتبر ذلك مؤشراً خطيراً على حرية الرأي والتعبير، رغم نفي ذلك من قبل الطرفين.

2- تعرض المعتقلين للتعذيب وسوء المعاملة، وتلقي الهيئة المستقلة لحقوق المواطن أكثر من 202 شكوى عام 2009، وذلك على خلفية الانتماء السياسي أو الاتصال بجهات تصنف بأنها معادية.

3- انتهاك الحق في تقلد الوظائف العامة، وشروط السلامة الأمنية كإجراء للحصول على الوظيفة.

4- انتهاك الحق في التجمع السلمي ومنع التظاهرات في المناسبات الوطنية.

5- انتهاكات الحق في التعبير والحريات الصحفية، ومنع وإغلاق الصحف ومكاتب الصحافة.

6- الإعدام خارج نطاق القانون في قطاع غزة بشكل خاص، حيث قتل 22 حالة أثناء الحرب على غزة، وكذلك إطلاق النار والإصابة والتعذيب (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، 2009، ص29-34).

ويرى الباحث أنه سواءً كانت هذه الإجراءات من الطرفين حماس وفتح، أم من قبل السلطة التي تسيطر عليها كل منهما، أو أحد منهما فإنها بالتالي انتهاكاً للحقوق والحريات العامة ولها أثر كبير على مبادئ الديمقراطية، والتعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة، وعلى عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، وحتى على عملية التحرر والبناء الوطني والقضية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني.

إن ما يؤخذ على سلوك حركة حماس من تضييق مساحات الحريات بالرأي والتعبير والتجمع والصحافة الحرة والحق بتشكيل الجمعيات تعتبر ممارسات كردة فعل على سلوكيات بحق الحريات

العامة والديمقراطية في الضفة الغربية من قبل حكومة رام الله والأجهزة الأمنية بحق كوادر وجمعيات حركة حماس (أبو رمضان ، 2009، ص125).

كما فرضت حكومة حماس على القوى التي تريد تنظيم تجمعات سلمية في أماكن علنية ضرورة الحصول على تصريح أو إذن، وقد كانت تكتفي بقيام قادة القوى السياسية المعنية بتنظيم فعاليات شعبية بتبليغ قادة حماس بيوم ومكان الفاعلية، كما استهدفت حكومة حماس النقابات المهنية والعمالية التابعة للسلطة السابقة في قطاع غزة برئاسة حركة فتح وبعض المنظمات الأهلية الموالية للحركة أيضاً، وتم الاستهداف بواسطة الإغلاق أو الاستبدال والإحلال أو تعيين مجلس إدارة جديد وتسريح العاملين والموظفين واستبدالهم بآخرين قد يكونوا موالين لحركة حماس (أبو رمضان ،2009،ص70).

وعلى صعيد حرية التعبير، فقد منعت حكومة حماس الصحف الفلسطينية الثلاث (الحياة الجديدة، الأيام، والقدس) من دخول غزة لمدة طويلة وذلك منذ أواخر سنة2008م (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2010، ص100).

كما سجّل تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان حالات تعذيب قاسية ووحشية في سجون السلطة (في الضفة وغزة على حد سواء)، وسجّل نفس التقرير تسعة حالات وفاة داخل سجون حماس في العام 2009، بالإضافة إلى 32 حكم بالإعدام، أصدرتها محاكم تابعة لحكومة حماس فقط في سنتي 2009 –2010، وحالات إعدام أخرى في سنة 2013 (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2010).

كما منعت مراسلي تلفزيون وإذاعة فلسطين من العمل، كما صادرت شرطة حماس عدة روايات أدبية، بحجة أنها تتضمن عبارات مخلة بالآداب (أمد للإعلام ، 2011).

وكانت قبل ذلك قد أمرت بحرق كتاب "قول يا طير"، وكان وزير الثقافة السابق يوسف رزقة قد أصدر تعميماً وزارياً لإيجاد آلية لمنع الاختلاط في الأماكن العامة، والرقابة على الأفلام، باعتبار ذلك في سبيل الحفاظ على القيم الدينية. وتسجل منظمات حقوقية في كل سنة الانتهاكات التي تقترفها حكومة حماس بحق الصحافيين، وتقييد عملهم، ومنعهم من الوصول إلى أماكن معينة، على سبيل المثال، فنّد الكاتب الصحفي داود داود التصريحات التي أدلى بها حسن أبو حشيش، حول حرية الرأي والتعبير في القطاع، مؤكداً أن عناصر مسلحة من حماس قامت بإغلاق المكتب الإعلامي التابع لفتح في غزة ومصادرة محتوياته بتاريخ 2008/7/27، وقامت باستدعائه والتحقيق معه، وإجباره على التوقيع على تعهد بعدم ممارسة أي مهنة إعلامية لحركة فتح داخل القطاع. وأكد داوود بأن حماس ما

زالت تغلق 22 مؤسسة صحفية تابعة لفتح في قطاع غزة، وقامت حكومة حماس بإغلاق كل من مكتب فضائية "العربية"، وفضائية "ميكس" التابعة لوكالة معاً (صوت الحرية ، 2013).

وحسب تقرير "هيومن رايتس ووتش" فإن المضايقات الحادة من قبل أجهزة الأمن في كل من الضفة الغربية وغزة، والتي تستهدف الصحفيين، كان لها أثر على شل وتقييد حرية التعبير(هيومان رايتس ووتش ، 2013).

وفي تاريخ 2013/7/25 أغلقت الحكومة المقالة التابعة لحركة حماس مكتبي قناة العربية الفضائية، ووكالة معا الإخبارية الفلسطينية، وأن القرار جاء من النائب العام إسماعيل جبر المعين وهو قرار مؤقت(بال برس ، 2013).

ومع سقوط حكومة الرئيس مرسي في يوليو 2013 اشتد الخناق على الحكومة المقالة من قبل الحكومة المصرية الجديدة، وتكبدت خسائر كثيرة من الإجراءات التي اتخذها الجيش المصري على الحدود مع القطاع، من هذه الخسائر هي توقف الإيرادات الحكومية من الجمارك المفروضة على السلع التي كانت تتدفق من مصر إلى قطاع غزة عبر الأنفاق، ووفق مصادر في الحكومة المقالة بغزة، فإن إيرادات الحكومة من هذه الجمارك كانت تصل إلى نحو 12 مليون دولاراً شهرياً، وهو ما كان يساهم بصورة كبيرة في دفع رواتب موظفي الحكومة البالغ عددهم نحو 40 ألف موظف . وانعكس توقف الإيرادات الحكومية من الجمارك بصورة فورية على قدرة الحكومة على دفع رواتب موظفيها، وأن الحكومة لم تتمكن من دفع رواتب موظفيها كاملة عدة شهور، وأنها استعاضت عن ذلك بتقديم دفعات من الرواتب، وخسارة أخرى لحركة حماس، تتمثل في ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية بصورة كبيرة في قطاع غزة بسبب فروق الأسعار بين السلع الإسرائيلية والمصرية، وخسارة أخرى كانت إثر تضاعف أسعار الوقود على جميع المواطنين في قطاع غزة الذين يعتمدون عليه في تشغيل مولدات الكهرباء في بيوتهم، علماً بأن الكهرباء تنقطع عن جميع البيوت في غزة لمدة ثماني ساعات يومياً نتيجة ضعف كفاءة محطة التوليد المحلية. وشملت الإجراءات المصرية الجديدة تقليص حركة المسافرين من غزة إلى الخارج عبر معبر رفح بصورة كبيرة، وهو ما شكل خسارة خامسة كبيرة لحركة حماس الحاكمة في القطاع، إذ إن معبر رفح الحدودي هو البوابة الوحيدة لقطاع غزة مع العالم الخارجي، وأدت الإجراءات الجديدة على معبر رفح إلى تقييد حركة جميع سكان القطاع إلى العالم الخارجي، ما خلق تذمرات واسعة في صفوفهم، يتجه بعضها ضد مصر فيما يتجه البعض الآخر إلى الحكومة. وألحقت هذه الإجراءات ضرراً كبيراً مباشراً بحركة حماس نتيجة توقف تنقل جميع المسؤولين في الحركة إلى العالم الخارجي، إذ دأب عشرات المسؤولين في الحركة على السفر إلى الخارج لأغراض سياسية واقتصادية متنوعة (الكوفية برس ،2013).

أخفقت حركة حماس خلال تجربتها بالحكم في أربع محطات: الأولى: في بناء هياكلها التنظيمية بناءً يتناسب مع حركة تقود شعباً مقاوماً، والمحطة الثانية: عندما استخدمت السلاح في حسم خلافاتها مع خصومها السياسيين، والثالثة: عندما فشلت في تشكيل تكتل وطني يساندها في إدارة الحكم، على العلم بعدم مشاركة الخصوم السياسيين لحماس بالعملية السياسية معها؛ خوفاً من انعكاسات سلبية تمس مصالحهم الحزبية، والمحطة الرابعة: عندما وقع بعض من أقطاب حكومة حماس في فخ مغريات الحكم، فأصبح هناك صراع خفي على السلطة ومغرياتها، وهذا استفز الرأي العام الذي انتخب حماس، فانعكس ذلك سلباً على أداء الجهاز الإداري لبعض الوزراء ونواب البرلمان(الدجني،2013).

وخلّف استمرار إغلاق الحكومتين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة للمئات من المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية في قطاع غزة آثاراً اقتصادية واجتماعية بالغة على المئات من العاملين والموظفين فيها من شرائح المجتمع المختلفة، حيث إنهم فقدوا فرص العمل الدائمة أو المؤقتة وانضم عدد كبير منهم إلى صفوف البطالة التي تفاقمت في المجتمع، خاصة في أوساط الفئات الشابة. كما استمرت الأضرار التي لحقت بالآلاف من المواطنين من فئات المجتمع المختلفة بسبب توقف الخدمات التي كانوا يتلقونها عبر مشاريع وأنشطة تلك المؤسسات والجمعيات في المجالات المختلفة، بما فيها خدمات الصحة، التعليم، الزراعة، خدمات الإغاثة والتنمية التي كانت تقوم بها خدمات الإغاثة والتنمية التي كانت تقوم بها(تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان 18، 2013).

وباتت أزمة الكهرباء تمس بمناحي الحياة اليومية للسكان كافة، وتنتهك حقهم في الحصول على الخدمات الأساسية الضرورية، بما فيها خدمات الوصول إلى المرافق الصحية والحصول على العلاج، الوصول للمؤسسات التعليمية، بما فيها المدارس والجامعات، الوصول لخدمات المياه، بما فيها مياه الشرب في المنازل والخدمات الحيوية الأخرى كافة، وأُصيبت المرافق التعليمية في الجامعات والمؤسسات التعليمية باضطراب شديد أدّى إلى تعطل العديد من المختبرات التعليمية وتأجيل بعض المخصصات الدراسية بسبب انقطاع الكهرباء فيها وعدم توفير مصادر طاقة بديلة فيها، وباتت غالبية المدارس الحكومية في القطاع بدون كهرباء دون توفير بدائل تمكن الطلبة من الدراسة(المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان،2013).

ويمكن القول أن الإخفاقات تركزت في المواقع الحكومية، حيث الخبرة القليلة، والإدارة المبتدئة وقلة الموارد، والإمكانات، والتجربة الجديدة، ولم تستطع حكومة حماس أن تقدم حينها نموذجاً حسناً لحكم الإسلاميين في غزة، حيث كانت الإخفاقات في إدارة الوزراء للحكومة، الأمر الذي قلّل من شعبيتها في الشارع الغزي، وكانت هذه الشعبية تزيد وتنقص مع الأحداث الجسام التي حدثت في غزة.

وكان الحصار من أسباب الإخفاق مما حدا بها أن تتخذ العديد من الإجراءات التي أثارت غضبَ الشارع الفلسطيني، كفرض الضرائب ورفع الأسعار وخصم الرواتب وتقليص الخدمات وتخفيض عدد الموظفين وغيرها. ولم تستطع الحكومة تنفيذ حكم الإعدام على العديد من القتلة نظراً للانقسام، ولم تستطع أن تطبّق الشريعة الإسلامية التي تنادي بتطبيقها، كما دخلت في عراكٍ دامٍ مع بعض السلفيين المتشددين.

ونعتقد أن من أكبر إخفاقات حكومة حماس تتمثل في عدم توفر الرواتب بشكل كامل، وأنها لم تستطع إنهاء الفلتان الأمني بالكامل، ولم تستطع تثبيت ديمقراطية وتمثيلية مؤسسات السلطة، إضافة إلى عدم الفصل الواضح بين الحكومة والحركة.

4.1.5 نجاحات التجربة

تمثل حكومة حماس بحكم الواقع في غزة استمراراً لعمل الجهاز الحكومي السابق، بحيث تمكنت من البقاء، والحفاظ على الوضع الاقتصادي والسياسي تحت العزلة الدولية، ولم تتأثر الخدمات العامة من قبل حكم الإدارة غير المعترف بها لدى المجتمع الدولي، حيث حافظت حماس على القدرة على إدارة الأزمات، والمحاولة من أجل بقائها على الأرض بكل السبل في وجود تزامن للحصار والعزلة السياسية والضغوط العسكرية المتفوقة.

وعملت الحكومة خلال السنوات الست الماضية على ترسيخ مبدأ الحفاظ على الثوابت الوطنية فجعلت قضايا القدس، والأسرى وحماية المقاومة ومواجهة التهويد والاستيطان على سلم أولوياتها، وإن وزراء وقادة الحكومة من الشهداء أمثال وزير الداخلية الشهيد سعيد صيام وقادة الأجهزة الأمنية وذلك في سبيل الثبات على مواقفها، وعدم التنازل عن أي حق من حقوق الشعب الفلسطيني، والتي كان أبرزها الإفراج عن أكثر من 1050 أسيراً وأسيرة ضمن صفقة وفاء الأحرار. وأنها حققت من خلال وزارة الداخلية والأمن الوطني الأمن والأمان الذي كان مفقوداً قبل الحكومة العاشرة، وتمكنت من توفير الحماية للمواطن الفلسطيني في قطاع غزة، وأنها حققت النظام العام وعززت سيادة القانون. وتمكنت وزارة المالية من المحافظة على عملية الاستقرار المالي، وحافظت على عدم مديونية الحكومة، ونجحت وزارة الحكم المحلي وبلديات قطاع غزة – برغم الحصار – في رصف وتعبيد وافتتاح 232 شارع من أجل خدمة أبناء الشعب الفلسطيني، فيما عززت وزارة الشئون الاجتماعية علاقتها مع الفئات المجتمعية المختلفة في إطار تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، حيث صرفت 262 ألف مساعدة بمبلغ قيمته 247 مليون دولار (شبكة فلسطين للحوار ، 2013).

وتُعد واحدة من النجاحات الأولية لحماس بعد السيطرة على قطاع غزة، عودة سريعة للنظام والأمن إلى الشوارع، حيث تم استبدال قوات الشرطة بشكل كامل من قبل قوات حماس نفسها، وعلى رأسها القوة التنفيذية التي كانت قد شُكلت عام 2006 من قبل عام من استيلائها على قطاع غزة، وفي أكتوبر 2007 تم حل القوة التنفيذية رسمياً ودمجها في وقت لاحق في هياكل الشرطة المدنية الفلسطينية الموجودة من قبل، ممّا أدّى تحسين النظام وعودة الهدوء لقطاع غزة(Abu-Awwad,2010,p71).

واستطاعت حكومة حماس أن تبقى في الحكم والعالم يحاصرها سياسياً ولا يعترف بها، لذلك كانت إشكاليات في الدَّعم المالي والسياسي، ومع ذلك رغم كل هذه الظروف استطاعت أن تُقدم ولو نموذجاً جيِّداً، فصمدت في المقاومة بوجه الاحتلال. وفي عام 2006 و2007م، لم تستطع الحكومة أن تسنَّ قانوناً واحداً، لأنّه كان هناك سياسة تعطيل للمجلس التشريعي، لكن بعد ذلك سنّت عشرات القوانين لتلبية حاجة المواطن، واستجابت لكثير من مطالب الجمهور، وتُطبق ما يقع في مصلحته (الاسلام اليوم ،2013).

وسعت حركة حماس، قبل وبعد توليها مقاليد السلطة، لفرض مفاهيمها الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع، وهي ما زالت تعمل بخطوات باتجاه أسلمة المجتمع، ولكنها حريصة في نفس الوقت على أن لا تُظهر ذلك على نحو يثير حفيظة الناس، وتقول دائماً إن نموذجها في الأسلمة هو النموذج الأردوغاني، لا النموذج الطالباني، ولكن البعض - أمثال خالد الحروب وعدنان أبو عامر- يشككون في ذلك، ويرون أن الصدامات العنيفة بين حماس والتيارات الجهادية والسلفية المتشددة تأتي في إطار السباق، والتنافس على فرض أسلمة المجتمع، ولكن كلٌ من وجهة نظره، وحسب أسلوبه. وفي هذا السياق، سعت حماس إلى السيطرة على المساجد، وتعيين خطباء ووعاظ ينتمون لها، والإمساك بلجان الزكاة. وأرادت حماس أن يتم ذلك بخطوات متدرجة يتقبلها المجتمع، بينما أرادت الحركات السلفية والجهادية فرض الأسلمة بالقوة ومرة واحدة، فلجأت إلى تفجير الأماكن السياحية، وحرق المخيمات الصيفية وتفجير صالونات التجميل ومحلات الإنترنت والمقاهي ومحلات بيع إسطوانات الأغاني والأفلام وتفريق حفلات الأعراس الغنائية بالقوة، وضرب المغنيين أو منعهم من الغناء، أي محاربة كل ما تعتبره مخالف للشريعة (أبو علان ، 2010).

وقد نجحت وزارة الأوقاف والشئون الدينية من تخريج الآلاف من حفظة القرآن الكريم في (630) مركزاً للتحفيظ في محافظات قطاع غزة تابعة للحكومة، كما أنها أعادت بناء وإعمار (165) مسجداً غالبيتها دمرتها قوات الاحتلال. وعيّن ديوان الموظفين العام من بعد الحكومة العاشرة (16.500) موظفاً وموظفة في القطاع العام غالبيتهم العظمى من فئة الشباب، وعززت وزارة الزراعة

مبدأ الاقتصاد الزراعي المقاوم وسياسة إحلال الواردات وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي ضمن خطة استراتيجية تحقق التنمية المستدامة. وعملت وزارة العمل على توفير (104585) فرصة عمل ضمن برنامج التشغيل المؤقت التي تشرف عليه في إطار دعم صمود أبناء الشعب الفلسطيني في وجه الحصار والاحتلال، بينما نجحت وزارة الأشغال العامة في إعادة إعمار مئات المنازل والمؤسسات التي دمرتها آلة الحرب الإسرائيلية خلال حرب 2008. وكان للحكومة بشكل عام وكافة الوزارات بصمة واضحة في تقديم الخدمة النظيفة للمواطن الفلسطيني وأن هذا هو حق مشروع للمواطن وأنها ليس منّة من الحكومة، وأن الحكومة لم تكن لتنجح لولا صمود أبناء الشعب الفلسطيني (وكالة صفا، 2013).

ونجحت حركة حماس في تسخير بعض الدعم الإقليمي لها، وذلك برفع جزء من القيود الاقتصادية الإسرائيلية للمحافظة على مكانتها في القطاع. بالإضافة الى ذلك نجحت حركة حماس في الحفاظ على كرامتها في جولة القتال مع إسرائيل، وذلك عن طريق منع العملية البرية في حرب حجارة السجّيل عام 2012م في القطاع. واعتمدت حركة حماس على الطابع السريع في الحرب الذي عكس عدم رغبة إسرائيل بالمخاطرة في مواجهة طويلة كان من شأنها أن تؤدي الى سقوط عدد كبير من الضحايا. علاوة على ذلك فإن الشروط التي تم تحديدها لوقف إطلاق النار أعدّت الأرضية لإجراء محادثات غير مباشرة بين الاطراف بهدف رفع تدريجي للقيود المفروضة على دخول وخروج الاشخاص والبضائع من وإلى غزة. فبعد وقف إطلاق النار أقدمت اسرائيل فعلاً على اتخاذ عدد من الإجراءات الحاسمة لتخفيف السياسة التي تتبعها في غزة. أمثلة على ذلك قيامها بتوسيع منطقة الصيد من ثلاثة أميال الى ستة، وفتح المجال أمام المزارعين للعودة الى المنطقة التي تبعد أكثر من مائة متر من الجدار الفاصل، وزيادة الاستيراد ودخول السيارات ومواد البناء لصالح القطاع الخاص(دراسة صادرة عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي،2012).

وقد حافظت حماس على التطبيق الشامل على هياكل المؤسسات الحكومية الذي استغرق كثيراً لبنائه، حيث إن استراتيجية الحفاظ والحكم من خلال مؤسسات السلطة الفلسطينية ضمنت درجة معينة من الاستمرارية، على الرغم من استبدال شرائح واسعة من موظفي القطاع العام مع الناس الجدد المعينين من قبل حماس، حيث ردت حكومة غزة على التحدي الاقتصادي للحصار الإسرائيلي بإنشاء فضاء اقتصادي بديل يستند كلياً على البضائع المهربة عبر الأنفاق تحت الحدود المصرية التي عملت على استبدال معظم السلع المستوردة سابقاً عن طريق إسرائيل، بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة في غزة آليات خاصة بها لفرض ضرائب على الواردات، التي تم تهريبها والسلع والأعمال التجارية والممتلكات، والحفاظ على الخدمات العامة الأساسية في قطاعات مميزة كالتعليم والصحة من خلال "تقسيم العمل" الدقيق بين حكومة غزة ورام الله، علاوة على رواتب لموظفين إضافيين يعملون أو عملوا

أثناء حكم حماس. وأيضاً في قطاع القضاء تم استبدال معظم الموظفين، وتغطية كاملة مالياً من قبل الحكومة في غزة وقد سهلت توفير الخدمات الصحية والتعليمية من خلال التنسيق بين غزة ورام الله من قبل الجهاز الفني في الوزارات المعنية، على الرغم من السياسة المعلنة بعدم وجود أي اتصال سياسي(Abusada,2010,p72).

وفي تقرير للأمانة العامة لمجلس الوزراء في حكومة إسماعيل هنية في تقريره النصفي لعام 2013، أن أداء الحكومة الفلسطينية شهد تطوراً من خلال عمل مؤسساتها المختلفة في قطاع غزة. وأن الحكومة تحاول العمل على إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية، وإظهار عدالتها ووضعها على رأس أولويات المجتمع الدولي، وفضح ممارسات إسرائيل الإجرامية، وانتهاكاته للقانون الدولي وحقوق الإنسان، والسعي لمحاكمته دولياً. كما أشارت إلى جهود حثيثة للعمل على تطوير مرافق العدل في الحكومة التي عملت على تشكيل المجلس الأعلى للقضاء، لتحقيق العدالة والمساواة. وأن وزارة المالية في غزة عملت على إدارة المال العام في ظل الحصار المفروض على قطاع غزة، مشيراً إلى أنه تم المصادقة على صرف مبلغ 300 ألف شيكل شهرياً لصرفها على المستحقات المالية للموظفين المدنيين والعسكريين الذين يتقدمون بطلبات للحكومة لصرف مستحقاتهم المالية. وذكرت الأمانة العامة أن جهاز الشرطة الفلسطينية في غزة سجل انخفاضاً شهرياً ملحوظاً في معدل الجريمة مقارنة مع الوضع الماضي، حيث سعت الحكومة إلى فرض سيادة القانون، ومصادقتها على تشكيل لجنة لدراسة احتياجات وزارة الداخلية وفقاً لأولوياتها. وبيّن التقرير اهتمام الحكومة بتوثيق العلاقات الخارجية لها من خلال مراسلة العديد من الدول والمنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية حول وجهة نظر الحكومة لمجمل القضايا والتي تتعلق بالحصار على غزة، المستوطنات، الحدود، الدولة، اللاجئين، الأسرى، المياه، القدس، الجدار، الدعم الاقتصادي(المركز الفلسطيني للإعلام،2013).

وعلى مدى السنوات الست مرت حركة حماس بتجربة تعرضت للمد والجزر وسط الحصار والانقسام، خرجت حماس بأداء حكومي خاص، لم تعمل حماس في المدينة الفاضلة، فقد كثر من حولها الهموم والعقبات، ولكنها سجلت إنجازات ونجاحات أهمها: الاستقرار الأمني كما أكد المحلل السياسي طلال عوكل فقال "أداؤها كان جيداً فهناك استقرار، لكن تبعات الانقسام أثرت على رقابة الشراكة السياسية والنواحي الاجتماعية، ناهيك عن وجود مشكلة البطالة والفقر". وأكد المحلل السياسي مصطفى الصوّاف أن تحسن أداء الحكومة برئاسة حماس كان أفضل في السنوات الأخيرة عن الأولى، ويضيف: "كان في البداية أخطاء لكنها غير منهجية، وتصدر من أفراد وليست بقرار ولا قانون، وحاولت الحكومة استدراكها فمن يعمل يخطئ وقد نجحت في إدارة شؤون قطاع غزة ". ومرت الحكومة بتجربة قاسية في حرب الفرقان وحجارة السجيل عام 2008 و 2012، لكنها تحلّت بالصمود

كما يؤكد المحلل السياسي أسعد أبو شرخ بقوله "أثبتت في دفاعها عن حقوق الشعب وثباتها وصمودها في هذه الحروب، وإنها حكومة متماسكة راسخة فالتف الناس حولها". مع العلم أنه اختلف المراقبون حول نجاح حركة حماس في الحكم . والعالم الخارجي أيضاً نظر لهذه التجربة بأن حكومة حماس حكومة متطرفة، ولكن شيئاً فشيئاً بدأت تعود الثقة ونشطت حماس على الصعيد الدولي لشرح رؤية الحكومة ونجحت في نقل رؤيتها لأوروبا، وحصلت حركة حماس على تغذية راجعة بزيارة بعض السياسيين لغزة، وتعيش الحكومة مرحلة جديدة تكبر معها التحديات وتتطلع لمستقبل أفضل، ولكنه بحاجة إلى كثير من الجهد (صوت الأقصى ، 2013).

2.5 المبحث الثاني: برنامج حكومة حماس بين الواقع والمأمول وتقييم التجربة

يمثل غياب الحكم الرشيد القائم على مبادئ العدل والإنصاف والمساواة وحسن تدبير الموارد وحسن إنفاقها، نقطة ضعف كبرى، ولاسيما أن حركة حماس تسند مبادئها ومرجعيتها الفكرية إلى قيم وتعاليم دينية إسلامية، لكن الأمر من وجهة نظر حركة حماس ليس كذلك، فهي اجتهدت في حدود المتاح(ikhwanwiki,2012).

لم يكن الواقع السياسي على الأرض في الضفة وغزة منسجماً مع النظام السياسي الفلسطيني ونصوصه المرجعية، فالنظام السياسي دستوري ديمقراطي، يحترم التعددية ويشجع على المشاركة، ويفصل بين السلطات. ويعطي للمجلس التشريعي صلاحيات واسعة في الأداء والمراقبة والموازنة والمساءلة، غير أن الوقائع الميدانية على الأرض تُبرز ابتعاداً مقصوداً عن النظام السياسي. والمهم أن تجربة حركة حماس عززت ونصرت فكرة النظام والقانون في النظرية والتطبيق، وفرضت على الساحة التعددية السياسية ومواجهتها باحترام، وجعلت الشراكة السياسية عنواناً كبيراً في الخطاب وفي الحوارات وفي الاتفاقات، ولم تعد السلطة ومؤسسات الحكم والإدارة ميراثاً لفصيل بعينه (رزقة، 2007).

وتتطلب السياسة دائماً التمييز بين الثوابت ومتطلبات المرحلة، أليس من الثوابت أن محمداً "صلى الله عليه وسلم" رسول الله قبِل بشطب لقب النبوة في الحديبية ليستبدله بمحمد بن عبد الله؟، أراد بذلك الانتقال من الضعف الاستراتيجي إلى التعادل الاستراتيجي إلى التفوق الاستراتيجي، وهذا لا يتأتى إلا بوضع خطة عمل ممنهجة لجعلها قوية وثابتة (سلطان ، 2006 ، ص 30).

وقد حاولت حركة حماس الجمع بين المقاومة والحكم، لذا بقيت مقاومة ومع المقاومة، وأن حماس حركة تحرر وطني أولاً، وليست حركة إسلام سياسي فحسب. لذا يُرى أنه في ظل هذا الوضع لم تعد هناك حالة يُمكن أن تسمى تجربة حكم إسلاميين في غزة، لكن حماس أشارت إلى أنها خاضت التجربة وتعلمت منها. وقد أخطأت في أشياء وتعلمت من ذلك. وأيضاً أن تجربة حماس بالمشاركة في

الحكم لا تصلح لأن تكون نموذجاً يُحتذى إلا من باب دراسة التجربة وأخذ العبرة. وأن السلطة في الحالة الفلسطينية سلطة منقوصة السيادة وسلطة تحت الاحتلال، وأنها لم تكن ثمرة نضال وطني، وإنما ثمرة اتفاق أمني اقتصادي من اتفاقيات أوسلو والقاهرة إلى باريس، وأن حماس لم تتخلَ عن المقاومة لكن العمل من داخل السلطة أمر بالغ التعقيد والصعوبة، وأن الإشكالية في الجمع بين السلطة والمقاومة للتعريف وليس للتبرير (مشعل ، 2012).

لن تستطع حماس مهما قال قادتها، وبالرغم من خصوصية الحالة الفلسطينية، أن تخرج من ثوبها الفكري، وتتنصل من مرجعياتها، بوصفها جزءاً من الحركات الإسلامية وتقف على ذات الأرضية في المنطلقات الأساسية لأسلمة المجتمع ونظام الحكم، والخلط بين الفكر والدين، وتنطلق بصورة أو بأخرى من مفهوم الحاكمية وسلطة التراث، والنص أكثر مما تعتمد على تفسير الواقع والقراءة التحليلية للوقائع، بالطبع انتقال حماس من موقع المعارضة إلى موقع الحكم، سيرغمها على إحداث تغييرات بنيوية وأيديولوجية، لكنها لن تصل حد التنصل من منطلقاتها الأساسية، وسوف يتم التشديد على أن الإسلام نظام شامل للحياة وأن الشريعة هي المصدر الأساسي للتشريع (محيسن، 2007).

هناك العديد من الملاحظات على الأداء الإداري والاقتصادي والحقوقي لحكومة حركة حماس في قطاع غزة ،حيث ما زالت الحكومة تدير شؤونها بوصفها جزء من بنية الحركة، بالرغم من أن استحقاقات الحكومة التي تدير المجتمع تختلف عن استحقاقات ومعايير الحركة. فالحكومة هي عبارة عن عقد اجتماعي ما بين المواطنين وبينها وتستند إلى مرجعية الدستور، وبالتالي فالمطلوب منها مزيداً من الانفتاح على قطاعات المجتمع ومنظماته الاجتماعية والحقوقية المتعددة (أبو رمضان، 2012).

إن تجربة حماس في الحكم غنية وثرية وفيها من الإيجابيات للمشروع الوطني ما يستحق بيانه وتفصيله، وإن ما ينسب إليها من سلبيات يستحق الوقوف أمامه للتصحيح والاعتبار، وأن المشروع الوطني تقدم بمشاركة حماس في الانتخابات، ثم في إدارة الحكم ومنافسة فتح وتقديم نموذج آخر، وتعزيز الديمقراطية (رزقة، 2010).

"السؤال المطروح: هل نجحت حماس أم أخفقت في حكمها ؟ وبالطبع، من الصعوبة اختزال الإجابة بكلمة واحدة: نعم أو لا، قد تكون حماس نجحت بالفعل في تثبيت الأمن الداخلي، وترسيخ سيادة القانون، وقد تكون حماس نجحت بالفعل بالصمود كل هذه الفترة، ولكن طول البقاء ليس هو معيار النجاح، ومن الممكن أن حماس نجحت فعلاً في مجال الحكم، ومارست الإدارة بطريقة فعالة، ووطدت أركان سلطتها، ولكن حتى لو نجحت حماس إدارياً، وبنت حالة مثالية – وهي ليست مثالية

بالتأكيد – إلا أنه لا قيمة لنجاح الحكومة إدارياً، إذا كانت البطالة والفقر حالة ملازمة للمجتمع، وإذا شعر الناس أنهم في سجن كبير"(سلامة، 2012).

لقد كان تسلم حماس السلطة في ظل الاحتلال خطأً فادحاً، وحماس بموقفها المعلن بعدم الاعتراف بإسرائيل، والتفاوض، وضعها في خانة المعارض للسلام والعائق أمامه، وكون حماس كذلك فإن ذلك سينقلها من المقاومة الهجومية إلى النضال السياسي لرفع الحصار ليصبح التزود بالمواد التموينية في ظل سلطة حماس إنجازاً، وهو خطوة للوراء في الحقيقية، وهو ثمن تدفعه حركة حماس (بشارة، 2009،ص 165).

"إن وضع حماس في غزة بمثابة النسخة الأكثر نعومة للسلطوية العربية، سلطوية تضبط المعارضة وتنظمها، لكنها تسمح لها بالعمل في حدود معينة، وتفرض مجموعة من الخطوط الحمراء المتغيرة باستمرار لتنظيم الخطاب والعمل السياسي العلني، وتصفية الموظفين الحكوميين لمعرفة انتماءاتهم السياسية. كما تحتكر مجموعة من الأدوات القانونية والمؤسسية للحفاظ على ديمومة النظام، وتقوم بهجمات سريعة ومفاجئة، بين الحين والآخر، على شكل إجراءات خارج نطاق القانون تماماً، عندما يشعر الحكام بأن ذلك ضروري، فهي تمثل سلطة تضفي على نفسها الصبغة المؤسسية، بحيث يبدو استمرارها وتجذرها أمراً لا مفر منه تقريباً"(براون ، 2011).

وكان من الممكن لحركة حماس أن تبقى تمثل الوجه المقاوم، ولكن بدخولها الحكومة ورئاستها لها، وقعت بين مطرقة الواقع الفلسطيني المُعاش، وسنديان الضغط الدولي المالي والسياسي، وفي ظل واقع عربي ضعيف مرتبط بمصالح سياسية واقتصادية وأمنية مع الغرب، ولذلك فإن حركة حماس التي تمتلك برنامجاً إصلاحياً اقتصادياً وإدارياً ومالياً يصعب تنفيذه بدون توفر استقرار سياسي وأمني ودعم مالي دولي، وهذا ما سيفقد حركة حماس شرعيتها ووجودها كحركة مقاومة مجاهدة، لذلك كان من الخطأ بل الخطيئة (بالمعنى السياسي وليس الفقهي الشرعي) دخول حركة حماس السلطة كحكومة، والخطأ الأكبر هو تشكيلها حكومة فلسطينية بمفردها. وكان الأجدر بحركة حماس أن تبقى كتلة معارضة قوية في البرلمان، وأن تشكل رقابة فاعلة سياسياً ومالياً وإدارياً، وذلك ضمن برنامج إصلاحي واضح المعالم والحدود(صافي، 2011).

ولابد لحركة حماس ضرورة تحسين وتطوير أدائها ومعالجة الأخطاء التي وقعت بها والعمل على إنضاج رؤيتها السياسية بما يمكنها من الانفتاح على العالم، ويجب عليها مراجعة للملف السياسي للحركة وتقييم تجربة دورها في المقاومة، ويجب خضوع المقاومة للأهداف السياسية الوطنية والعمل على دمجها فيها لأن كل منهما لا يستطيع تحقيق أهدافه بمعزل عن الآخر، نظراً للارتباط الوثيق فيما بينهما(حمد، 2008).

ومن الواضح أن سياسة حركة حماس في غزة تخضع لسلم الأولويات والتدرج في إطار محاولة فرض نموذجها المرتبط بمنهجها كحركة تصنف على أنها من حركات الإسلام السياسي، فهي تريد تغليف المجتمع وبصورة تراكمية تدريجية من أجل امتصاص نقمة أية ردود الفعل باتجاه موجه يشير إلى الحكم الإسلامي أو فكرة "الأمارة"(ابو رمضان ، 2009،ص77).

لذا أظهرت حركة حماس خلال وجودها في الحكم –بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006– ميلاً إلى أسلمة المجتمع وليس أسلمة الدولة كما يعتقد البعض ولاسيما على الطرف المقابل من التركيبة السياسية الفلسطينية، وأن حماس ارتضت لنفسها المشاركة في النظام السياسي الفلسطيني ضمن آلياته. وأن حماس مالت للاستعانة بالفتاوى الشرعية والدين في العديد من القضايا التي تخدم أهدافها السياسية، حيث تحولت الفتاوى الصادرة عن رابطة علماء فلسطين إلى أحد أشكال الدعاية الانتخابية للحركة (البرغوثي ، 2007) .

في خطوة تعتبر دليلًا إضافياً على نية حماس أسلمة المجتمع، صادقت حماس في غزة على قانون عام 2013 يحظر اختلاط الطلبة من الجنسين في مدارس القطاع، ممن هم فوق سن التاسعة من العمر، بهدف الحفاظ على الهوية الوطنية والإسلامية للشعب الفلسطيني كما قالت، ويتم تطبيق مبدأ الفصل بين الجنسين في كل مدارس القطاع تقريباً عند هذا السن، وحاولت فرض الزي الاسلامي على المحاميات والطالبات، ومنع الرجال من العمل كمصففي شعر للنساء، ومساءلة أي رجل وامرأة يسيران معاً في شوارع غزة. وقيامها بإطلاق "حملة الفضيلة"، عبر إلزام الذكور بالسباحة في زي معين ،ومراقبة سباحة النساء اللواتي يجب أن يسبحن بزي معين، ومحاولة تمرير "قانون العقوبات الفلسطيني" بالمجلس التشريعي(فرحات ، 2013).

كل ذلك أدى إلى ميل حركة حماس بالانتقال لمرحلة الأسلمة أي بإدخال بعض الإجراءات والتشريعات في سياسة متراكمة تدريجية تهدف إلى صبغ المجتمع بصبغة "ثقافة إسلامية" ، أو ما يعرف باسم "الإمارة الإسلامية" في قطاع غزة (ابو رمضان ، 2009،ص75).

أسلمة قطاع غزة أشار إلى الجهود المبذولة لفرض القوانين والتقاليد الإسلامية في قطاع غزة. وقد ازداد نفوذ الجماعات الإسلامية في قطاع غزة منذ 1980. واستمرت الجهود الرامية إلى هذه الأسلمة عندما استولت حركة حماس بالقوة على قطاع غزة في يونيو حزيران 2007 ، مما حذا بجماعات حقوق الإنسان في غزة إلى اتهام حماس بتقييد الحريات العديدة في سياق هذه المحاولات لأسلمة المجتمـــع (en.wikipedia.org/wiki، 2012).

المشكلة الكبرى التي تواجه حركة حماس في مسيرتها السياسية أنها رغم أنها لم تطور أفكارها، وأنها لم تتخلص بعد من إطار وثقافة "الفصيل". لذلك فإنها لم تنجح في تحالفاتها مع القوى الوطنية الفلسطينية لتتبنى مشروع الدولة(هويدي، 2009).

"ما نتمناه من المنتمين للإسلام السياسي في فلسطين، أن يكون الإسلام السياسي دعماً للمشروع الوطني وليس نقيضاً وبديلاً له. المشكلة في فلسطين ليس بوجود حركة حماس فهي جزء أصيل من حركة المقاومة ومن الشعب ،بل بما يُمارس عليها من تأثيرات خارجية لإخراجها من الإطار الوطني، كما أن المشكلة ليس أن نكون مسلمين أو لا نكون لان الإسلام متأصل فينا منذ أكثر من ألف وأربعمائة سنة، المشكلة في كيفية توظيف الدين في معركة التحرر الوطني، لإنجاز المشروع الوطني دون رهن البعد الديني بمشاريع بعض جماعات الإسلام السياسي والمحاور الخارجية "(أبراش ، 2009).

وإفشال حكومة حماس وإسقاطها هو إسقاط وإجهاض للتجربة الديموقراطية الفلسطينية برمتها ، وهنا تكمن خطورة التداعيات للضغوطات التي تمارس على الحكومة وعلى الشعب الفلسطيني، وهذا ما ينبغي إدراكه واستيعابه فلسطينياً قبل فوات الأوان، فالهدف من الضغوطات يتجاوز حدود معاقبة حكومة حماس أو حتى تجويع الشعب الفلسطيني، بل الهدف هو القضية الفلسطينية وتصفيتها (شراب، 2012).

وفشلت حكومة حماس في التعامل مع المتغيرات الإقليمية، حيث أدخلت نفسها والشعب الفلسطيني في خضم معادلات إقليمية بشكل يؤشر إلى عدم الخبرة السياسية للحركة، فهي لم تفهم التحولات المصرية وطبيعتها ومراكز القوة في النظام المصري وبنيته وربما أيضاً متطلبات الثورة المصرية وأهدافها، فتدخلت في معركة الإعلام بتأييدها محمد مرسي دون الأخذ بعين الاعتبار المصالح العليا للشعب الفلسطيني من ناحية، وحكم الجغرافيا التي تربطها بقطاع غزة من ناحية ثانية (حرب، 2013).

كما بيّنت التجربة العملية أن حركة حماس لم تستطع الجمع بين الحكم في غزة والمقاومة في الضفة الغربية، كما أنها لم تستطع الجمع بينهما في قطاع غزة ذاته، يقول رمضان شلح الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي: "المقاومة مجمدة بقرار ذاتي حفاظاً على استقرار سلطة حماس" إذن ليس هناك جمع بين السلطة والمقاومة، هناك تغييب للمقاومة وسلطتان في غزة والضفة، هذه هي نتيجة المشاركة في الانتخابات، وهذا هو الفخ الذي نصب لمشروع المقاومة وحماس ركن أساسي فيه (محيسن، 2011، العدد 32، ص 69).

ويبدو أيضاً أن دور قطر كداعم لحركة حماس وقطاع غزة من الناحية السياسية والاقتصادية يتأثر بشكل سلبي بالتحولات الجارية في الإمارة ذاتها. وفي أعقاب التغير الذي طرأ على القيادة القطرية في شهر يونيو 2012 عندما تنازل الشيخ حمد بن خليفة عن العرش لابنه تميم، فإنه من المتوقع أن تحدث عملية إعادة تقييم جديدة للسياسة الخارجية للدولة، وتكون أقل حيوية بكثير حين يتعلق الأمر بدعم الإخوان المسلمين وحركة حماس وبالفعل فإن حاكم قطر الجديد لم يأتِ على ذكر حماس في خطاب التتويج ، والمسؤولين القطريين لم يدلوا بتصريحات ضد إسقاط حكم مرسى على يد الجيش. أيضاً نجد أن حليفة أخرى لحماس وهي تركيا منشغلة بمشاكلها الداخلية وبالحرب الدائرة في سوريا، ومن المقبول الافتراض من أن تركيا تنوي الاستمرار في دعم حماس، فانه سيكون لهذا الدعم مدلول سياسي(وكالة فلسطين اليوم،2013).

ولا يجوز لحكومة حماس ألّا تنظر في فرض ضرائب على أهل غزة، لأن الشعب في غزة بحاجة إلى مزيد من الدعم من الحكومة. ولا تزال حماس تصر على تحديها وعلى مواجهة الاحتلال الإسرائيلي والحصار. ويجب على حركة حماس أن تجد طرق أخرى للخروج من مشاكلها المالية إما عن طريق إذابة هذه الحكومة أو تشكيل حكومة جديدة أو إيجاد طرق أخرى للحصول على المال في غزة، وأن حكومة الأمر الواقع في غزة لم تعمل على إحداث تغييرات حقيقية، لذا يجب حل الحكومة الأخيرة في غزة؛ واستبدالها بحكومة جديدة ينبغي عليها أن تشمل الشخصيات المستقلة مع عدم وجود الانتماء السياسي، وهناك عشرات من الأكاديميين المؤهلين تأهيلاً جيداً من المفكرين و السياسيين الذين هم أكثر ذكاءً وأفضل من وزراء حماس(Aziz Abu Sarah,2012).

ولتجاوز حركة حماس أزمة الحكم، ستدرك أولاً أن الإسلام، كمفهوم ديني، ليس الرصاصة السحرية التي تمنح لهم الشرعية السياسية كممثلين للشعب الفلسطيني، وأنه إذا استمرت في تحديد أولويات الاحتياجات لجماعة الإخوان المسلمين على الاحتياجات الوطنية، فإنه ستفشل مما لا شك فيه، ويجب أن تفهم أن غزة باعتبارها أراضي فلسطينية، وليس أراضي إخوانية. وفهم أصول شعبيتها وقوتها، وأنها نابعة في المقام الأول من رفضها للسلطة الفلسطينية الفاسدة ومقاومة لإسرائيل، وإعطاء الأولوية للاستراتيجيات التي تجسد هذه القوة، وهي مواصلة المعارضة للاحتلال الإسرائيلي والحصار، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية المباشرة لقطاع غزة(Ibrahim,2013).

النتائج والتوصيات

النتائج

من خلال هذه الدراسة وبتحليل متغيراتها والعوامل بمختلف أنواعها المؤثرة عليها، ومن خلال الاطّلاع على تجربة حماس ومشاركتها في الحياة السياسية الفلسطينية، وما يحيط بها من إشكاليات وتحديات وتحديد حصيلة الأداء السياسي للحركة، إضافة إلى دراسة وتحليل الواقع الحالي، والوقوف على ماهية الصراع ، ومن خلال محاولة استشراف الآفاق المستقبلية القريبة والبعيدة لحركة حماس في السلطة ورفض إطلاق أحكام مطلقة على تجربتها فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- حركة حماس امتداد طبيعي لحركة الإخوان المسلمين، وبالتالي فإنها ستظل في الإطار العام لهذه الحركة، وأهدافها لن تتعارض معها، فهي تتعاطى مع شؤون الحياة في جميع جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي تشتق برامجها من بوتقة الأيديولوجية، مع قدر عال من البراغماتية، والمرونة، التي تظل منجذبة بشكل أو بآخر إلى الثوابت.
- إن ظروف نشأة حركة حماس، تشكل عاملاً هاماً في تفسير فكر وتوجهات هذه الحركة.
- نجحت حركة حماس في إدارة قطاع غزة محلياً، وكحكومة تسيير أعمال فقط، وجزئياً نجاحاً أمنياً وسياسياً وعسكريا وقانونياً وقضائياً وإنسانياً.
- فشلت حركة حماس في إقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة، تحاكي بها الدول إقليمياً ودولياً، وقيام علاقات خارجية ودولية واسعة.
- تعثرت حركة حماس فيما يخص النظام الاقتصادي في قطاع غزة بسبب الحصار الإسرائيلي، حيث أصبح الاقتصاد الفلسطيني رهينة في يد إسرائيل، وأصبح المتحكم الأول والأخير في هذا الاقتصاد، لذا لم تستطع حكومة حماس تأسيس نظام اقتصادي مناسب، إلا إنها استطاعت أن تقدم نظاماً اقتصادياً موازياً محاولة منها للقضاء على الفقر والبطالة.
- لدراسة تجربة حركة حماس السياسية دور هام في الحالة الفلسطينية، حيث إن هذه الدراسة تشكل أساساً لتقييم ومراجعة المسار الفلسطيني استناداً على الخبرة والتجربة التاريخية، واستخلاص العبر بما يضمن تقويم هذا المسار، وانتقال حماس من موقع المعارضة إلى موقع الحكم الذي يعد تجاوز لحالة الجمود الأيديولوجي لصالح التعايش السلس والعملية السياسية.
- إن وجود الحركة في السلطة سيضفي مزيداً من الواقعية على التفكير الديني، الأمر الذي يسهم في تعزيز بناء الديمقراطية بثوبها الإسلامي الجديد، كما سيمكنها ذلك من تجريب أفكارها واختبارها على أرض الواقع.

- إن ممارسة الحكم وتجربة حماس أدت بطريقة غير مباشرة لتعميق وحدوث الانقسام الفلسطيني، وما تركته من أثر سلبي على النظام السياسي والمشروع الوطني الفلسطيني، فهذا الانقسام أثر في تسويف القضية الفلسطينية، وأتاح الفرصة لإسرائيل تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية وجغرافية على حساب الكيان الفلسطيني.

- سمحت تجربة حركة حماس في الحكم للمزج النسبي والمزاوجة بين السياسة والإيديولوجيا كضرورة لا غنى عنها أمام النجاح السياسي النسبي للحركة، بحيث تكون مصلحة المواطن مقدمة على الاعتبارات الأيديولوجية، كما دعت إلى رفع الحصار عن قطاع غزة باعتبار أنه قد استنفذ أغراضه، ولم يستطع أن يطيح بحركة حماس التي وطدت أركان حكمها واستطاعت الاستمرار والصمود.

- ساعدت تجربة حماس في الحكم لأن تحافظ الحركة على شرعية تمثيلها في المجلس التشريعي دون المساس بها، وتحتفظ من داخل المجلس بقوة تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي وغيره و تستمر ببرنامج المقاومة ضمن إطار وطني. وتتمكن من إيجاد تمثيل سياسي حرمت منه لسنوات عدة في المنظمة، ويتيح لها مستقبلاً إعادة بناء المنظمة على الأساس السياسي الذي تؤمن به.

- هناك صعوبة في الجمع بين ممارسة الحكم في ظل اتفاقيات مع إسرائيل، فهذا يُحدث تناقضاً مما يدفع لأن تؤثر ممارسة الحكم على المقاومة، وتكبح جماحها وتجعلها في تراجع.

- لعبت العوامل الداخلية والإقليمية والدولية دوراً في التأثير على تجربة حكم حركة حماس، وساهمت تلك العوامل بدرجات متفاوتة في إحداث تغيير لدى الحكومة وخاصة الوضع الإقليمي لمصر بعد سقوط حكومة مرسي، وما ظهر من نتائج عكسية على حكومة حماس.

- جعلت العوائق الخارجية أيضاً(المجتمع الدولي) مهمة الحكم صعبة جداً لحركة حماس، والمقاطعة الدولية قد تؤدي إلى انهيار تدريجي لقدرة وفاعلية الحركة على الحكم، وهذه التحديات تحدد علاقة حماس بالنظم العربية والغربية، وتفرض على الحركة صوغ معادلة واقعية تجنب المجتمع الفلسطيني الحصار والعزلة.

- تجربة حركة حماس السياسية وحتى هذه اللحظة واهتزازها وعدم استقرارها تساعد على انتشار ثقافة الخوف والقلق بين سكان غزة، خوف من الحاضر وخوف على مستقبل الأبناء، وخوف على الراتب والوظيفة، وخوف على مستقبل الوطن.

- يُعد الجمع بين السياسة والمقاومة من أبرز العوائق أمام دمج الحركة في عملية التطور الديمقراطي، حيث من الصعب الرهان على اكتمال التحول عندها، في ظل واقع سياسي لا يساعد ولا يشجع على التحول إلى حزب سياسي مدني، والانتقال من المقاومة إلى المدنية على مستوى الممارسة السياسية، وإن مثل هذا التحول سيحيل حركة حماس إلى حركة سياسية والتضحية بالمقاومة، وهو ما يعني أنها تخلت عن أساسيات أيديولوجيتها لصالح الواقعية.

- حماس أصابت ثم أخطأت وعلمت ثم جهلت وذكرت فنسيت، حماس وإن كانت ولازالت تحسب لكل خطوة حسابها إلا إنها جازفت بدخولها في هذه اللعبة(الحكم والسلطة) في ظل أوضاع داخلية وخارجية متردية، الفلسطينيون منقسمون على أنفسهم، والعرب على مستوى الدول لا يمتلكون حتى الرغبة في مساعدة حركة من طراز محارب رغم بلوغ حماس سدة الحكم بطريقة ديموقراطية.

التوصيات

انتهت الدراسة إلى التوصيات التالية :

- إنهاء الانقسام والمصالحة في أسرع وقت من خلال الاتفاق على أي قواسم مشتركة والبناء عليها، والقفز عن أي اختلافات في ظل التحديات والتغيرات في المنطقة التي تواجه وتؤثر على القضية الفلسطينية، وإعادة بناء وتفعيل المرجعية الوطنية "منظمة التحرير الفلسطينية" على أسس وطنية وديمقراطية تضمن تصويب المسار السياسي والوطني والتوافق على إدارة القرار السياسي الفلسطيني وتمثيل القوى الفلسطينية الفاعلة كافة، وتشكيل حكومة واحدة في الضفة والقطاع.

- ضرورة إعادة النظر في فلسفة الجمع بين السلطة والمقاومة كخيار على أرض الواقع، وتبني خيار بناء تجمع وطني للمقاومة يتولى إدارة مشروع المقاومة بمعناها الواسع وتمثيل الشعب الفلسطيني، من خلال مؤسسات مقاومة، وليس من خلال سلطة لا تملك شيئاً على أرض الواقع.

- محاولة بناء نموذج نوعي لقوى الإسلام السياسي، لذا يجب أن يتعظ قادة حركة حماس ويقوموا بتصحيح المسار، ولا يستمروا في سياسة ردة الفعل والتعصب والتطرف واستبدال التناقض الثانوي وجعله رئيساً، الأمر الذي إذا ما استمر فإنه سيغلق الباب على آفاق تحولهم إلى قوى إسلامية سياسية معتدلة، هذا الاعتدال ضروري ومفيد إذا ما تحقق لتكوين الحركة الوطنية وللمسار الديمقراطي الفلسطيني.

- على حركة حماس أن تبادر إلى طرح مبادرة للعمل المشترك مع بقية الطيف السياسي، والاجتماعي، والثقافي الفلسطيني، وهذا يستدعي أن تبذل حماس جهداً كبيراً لبناء علاقات تعاون وتكامل مع أبناء فتح، المتمسكين بمشروع المقاومة، ويجب أن تكون تلك العلاقة مع قيادات مشهود لها ولدورها، وتحظى بالاحترام في الساحة الفلسطينية، وخصوصاً في أوساط كوادر فتح وقواعدها على أن يكون هدف كل ذلك واضحاً ومحدداً لبناء المجتمع الفلسطيني المقاوم.

- التفاهم والتوافق على البرنامج الوطني وإدارة القرار السياسي الفلسطيني والبرنامج النضالي لمواجهة الاحتلال ومقاومته والتصدي لممارساته العدوانية ضد شعبنا وأرضنا ومقدساتنا بكل الوسائل والاشكال المتاحة.

- منح حركة حماس الفرصة الكافية لإدارة شؤون الحكم إذا وصلوا إليه عبر الوسائل الديمقراطية، ويعتبر حق من حقوقهم كما هي حق من حقوق أية قوة سياسية غيرهم، ولقد بات مطلوباً وضع هذا الحق في بنية مؤسساتية لنظام سياسي مبنى على الديمقراطية والتعددية والمشاركة ويرتكز على مبدأي سيادة القانون والانتخابات الدورية.

- اعتماد قيم وآلية الحوار والانفتاح والتسامح مع الغرب ودول العالم، والالتزام بالموروث الحضاري القائم على التسامح والتعايش والحوار بين الحضارات، واحترامها للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بما ينسجم مع قيمنا وأعرافنا وتقاليدنا الأصيلة، وأن نطور خطاب الدعوة نحو العالم والتعاون الإيجابي مبدئياً مع المنظمات الدولية والأمم المتحدة وإخراجهما من دائرة الهيمنة الغربية الأمريكية خاصة، من خلال إعادة بناء هيكلية وصلاحيات مجلس الأمن من جهة، وإلغاء ازدواجية المعايير والقرارات تجاه قضايا المنطقة من جهة أخرى، والانفتاح والتعاون مع الامم المتحدة فيما تتقاطع فيه المصالح وبما لا يتعارض مع الشريعة أو المبادئ الإسلامية .

- توجيه مدخرات الشعب نحو الاستثمار في مشاريع تخلق فرص عمل للشباب، وليس كما تعمل بعض المؤسسات في استثمار هذه المدخرات خارجياً، وتعمل على حل مشكلة البطالة العامة والمقنَّعة، وتفتح آفاق المستقبل للخريجين والمزارعين وأصحاب المشاغل وغيرهم من فئات الشعب، وإقرار خطة اقتصادية عاجلة لمواجهة الأوضاع الإنسانية الكارثية المترتبة عن الحصار والأزمة.

- توفير الاحتياجات الإنسانية الإغاثية والإيوائية الضرورية والعاجلة من منطلق وجود عشرات الآلاف من الأسر التي فقدت مصادر دخلها أو ثرواتها وفقدت مساكنها، في حروب قطاع

غزة، مما يستلزم أن يتوفر لهذه الشريحة وسائل الإيواء التي تحافظ على كرامة الإنسان، وتوفر متطلباته الضرورية إضافة للاحتياجات الغذائية والإغاثية الضرورية.

- يجب على حكومة غزة التي تديرها حركة حماس، أن تسير نحو المصالحة الوطنية، لتشكيل حكومة وحده وطنية تجنب قطاع غزة الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها، وأن الوضع الاقتصادي الفلسطيني يجب أن يتم فيه التفكير بشكل موحد في الضفة وغزة لمعالجته، وإنهاء التدهور الاقتصادي في قطاع غزة، وإيجاد حلول اقتصادية بديلة كفيلة بتحقيق استقرار معيشي لسكان القطاع، وضرورة الاهتمام بإعداد كوادر جديدة من الشباب الفلسطيني لصناعة حياة اقتصادية أفضل، والاهتمام باستراتيجية التصنيع والتشغيل.
- تشكيل هيئة فلسطينية من كافة الفصائل والأكاديميين والشخصيات الاعتبارية والمهنية والنخب بهدف صياغة مشروع وطني فلسطيني واقعي يحمل الأهداف والآمال الفلسطينية ويكون محل موافقة الجميع عليه، ويكون ملزماً للفصائل والقوى الفلسطينية كافة.
- تشكيل محكمة دستورية عليا تكون معنية بالبت بدستورية القوانين ومدى صحتها، وسن قانون "من أين لك هذا؟" لضبط الوضع ومكافحة الفساد، وتشكيل محكمة الرؤساء، ليبقوا تحت سقف القانون، وتحت سقف المساءلة. ومن الطبيعي القول إن الوصول إلى هذا يتطلب إرادة سياسية قوية لدى كل الفرقاء.
- تشييد سلطة قانونية وقضائية مستقلة وموحدة، ورعايتها يحتكم إليها الجميع عند الخلافات والاختلافات السياسية ومقاضاتهم ومحاكمتهم، وتفعيل كافة النصوص القانونية والآليات الضرورية لتطبيق التشريعات واللوائح التنفيذية ذات الصلة، والتقيد بأحكام هذه السلطة تحت سيادة القانون، والعمل بسلطة واحدة من دون تمييز أو تفريق، واحترام الحقوق والحريات العامة كالحق في الرأي والتعبير والحريات الصحفية، والحق في التجمع السلمي وتشكيل الجمعيات.
- إعادة ترتيب البيت الفلسطيني وإصلاح النظام السياسي في فلسطين، في إطار استعادة الوحدة الداخلية، هي خطوات من شأنها أن تحد من حجم الاختلال الواسع لصالح الاحتلال.
- أن تبدي حركة حماس استعداداً جدياً وحقيقياً، أو تستجيب لمبادرات تدعوها إلى التخلي عن السلطة في غزة، مقابل تعاون سياسي حقيقي في السلطة والمنظمة، وحتى لو اقتضى الأمر اتخاذ مبادرات منفردة في هذا الاتجاه، مثل الاستعداد لنقل السلطة في غزة إلى "هيئة وطنيّة موثوقة" وليس دعوة الفصائل إلى مشاركة حركة حماس في السلطة؛ تمهيداً إلى الشروع في حوار وطني شامل يستهدف إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة .

- لا يجب التعامل مع حركات الإسلام السياسي بوصفها حالات أمنية، أي عبر القمع والملاحقة، حيث إنها حركات سياسية لديها عمق اجتماعي واسع بين أوساط المجتمع، إنما يتطلب التعامل معها عبر آليات الشراكة وفق عقد اجتماعي وليس بآليات العزل والتهميش.

- إن تجربة ست سنوات، عاشتها حركة حماس وحكومتها في ظلّ ضغوط متواصلة ومتلاحقة، وأزمات مالية وأمنية متفاقمة، واستدراجات واستقطابات إقليمية ودولية، جعلتها في "عجلة من أمرها"، بحيث تمكنت تلك الضغوط وأصحابها، والأزمات ومفتعلوها، من أن تحدث في حماس تغييرات ذات قيمة وأثر كبير، على الأقل في مظهرها الخارجي، وإن لم تغير كما يبدو في المواقف السياسية التاريخية للحركة، مثل عبارة "فلسطين من النهر إلى البحر"، واستبداله بدولة على حدود ال 67 .

- الأزمة تعيشها حركة حماس بسبب الأحداث المصرية، فإنها ستنعكس على الجميع إذا لم يتم توفير مناخات تقود إلى إعادة اندماج حركة حماس في بنية النظام السياسي الفلسطيني، فإن ترك حركة حماس في الأزمة يعنى الاستمرار في تبني سياسة الإقصاء والعزل، وبما يترتب عليه من الانجرار للمربعات القديمة التي قادت إلى التوتر ومن ثم الاقتتال، لذا يجب تعزيز التيار العقلاني في حركات الإسلام السياسي، ومنها حركة حماس.

- نرى إعادة بناء المشروع الوطني وأداته الوطنية الجامعة على قاعدة تضمن مشاركة الجميع فيها، مما يتطلب التعامل بإيجابية مع أي مقترحات تقود إلى تحقيق هذا الهدف، وتصويب البوصلة في مواجهة الاحتلال على قاعدة تضمن توحيد إدارة الكفاح الوطني المجسدة بمنظمة التحرير، وتوفير مناخات تساعد على إطلاق أشكال النضال المختلفة في مواجهة الاحتلال، سواءً عبر المقاومة الشعبية أو الدبلوماسية أو الحقوقية، أو عبر حملة المقاطعة.

- حماس ستبقى أمام خيارين لا ثالث لهما: إما التخلي عن استراتيجيتها بشكل تدريجي وتحت عباءة حكومة وحدة وطنية كي لا يبدو التغيير سافراً، وإما العودة إلى المقاومة لتحسين شروط التفاوض.

- على حركة حماس إعادة ترتيب العلاقة مع الأطراف الفلسطينية عن طريق قاعدة تضمن إنهاء حصار قطاع غزة، وضمان حرية العمل السياسي لها في الضفة الغربية، وهذا الذي من الممكن أن يشكل شبكة الخلاص للحركة؛ وعلى أطراف العمل الوطني الفلسطيني توفير الآليات القادرة على تحقيقه في سياق القدرة على صهر الحركة في مكونات النظام السياسي على أرضية تحقق الرضى والشراكة والطمأنينة للجميع.

- ونعتقد أنه إذا لم تتجنب حركة حماس الاستمرار بالانحياز لحركة الإخوان المسلمين فسوف يؤثر في استمراريتها كحكومة في قطاع غزة، هذا سيؤدّي إلى فتح أفاق جديدة وقنوات اتصال مع أي حكومة مصرية جديدة، ويزيل أي غموض قد يعتري العلاقات المصرية الفلسطينية .
- على حكومة حماس أن تخلق فرصاً للخروج من هذه الأزمة وهي المصالحة كخيار استراتيجي مع حركة فتح، والرهان على متغير داخلي أو متغير إقليمي يُحسن شروط حكومة حماس ومشروع تسوية بالحد الأدنى مع إسرائيل عبر قناة خلفية "قطر أو تركيا". وإعادة بناء وترميم العلاقة مع جمهورية مصر العربية.

المصادر والمراجع

أولاً: البيانات والمنشورات والوثائق والندوات

1- البيان الدوري لحركة حماس رقم 80 تاريخ 1991/10/29.

2- تقارير برنامج الغذاء العالمي http://www.wfppal.org/.Foodsec/Summary-Ar.doc

3- تقرير برنامج الأمم المتحدة، 2008.

4- تقرير عن أثر الحصار على غزة بالأرقام، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، نقلا عن صحيفة النهار اللبنانية، 2010/2/21. http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=134&a=110346

5- تقرير مؤسسة الحق، الانقسام الفلسطيني صفحة سوداء في مسار الحقوق والحريات،2011.

6- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/ 2009، نتائج مسح آثار الحرب والحصار على غزة. http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1595.pdf

7- حركة المقاومة الإسلامية "حماس": مذكرة صادرة، 1996/1/16.

8- الخطوط العريضة لسياسة الحكومة أرقام وإحصائيات، 2010.

9- شراب، ناجي(2010): ندوة سياسية خاصة نظمها المركز الفلسطيني للدراسات والتنمية بغزة، نقلاً عن المركز الفلسطيني للإعلام – غزة.

10- العلاقات الدولية للإخوان كما يراها يوسف ندا ح1، برنامج شاهد علي العصر، قناة الجزيرة، 4 أغسطس 2008.

11- مركز الميزان لحقوق الإنسان،2013.

12- المكتب الإعلامي الحكومي كتاب حماس ست سنوات في الحكم.

13- منشورات الوقائع الفلسطينية لسنة 2009 .

14- منشورات وبيانات المكتب الإعلامي الحكومي،2012.

15- ميثاق حركة حماس1988.

16- نص اتفاق مكة، 2007 ، صحيفة عكاظ، العدد 2064.

17- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، التقرير السنوي، 2008.

18- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة، التقرير السنوي ال 16، كانون ثاني، 2010.

19- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير الثامن عشر، كانون ثاني، 2013.

ثانياً: الكتـــــــب العربية والمعربة

1- أبو رمضان، محسن(2009): مصر وحماس، مركز الزيتونة، بيروت.

2- أبو رمضان، محسن(2010):حماس في الحكم بالآثار السياسية والمجتمعية، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة.

3- أبو عامر، عدنان(2011):النفوذ الإيراني في قطاع غزة الشواهد والدلالات ، مؤسسة فريدريتش.

4- أبو عمرو، زياد(1989): الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ط1 ، دار الأسوار، عكا.

5- أبو عيد، عبد الله وآخرون (1987-1996) : دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية تحرير جواد الحمد وإياد البرغوثي، ط3 ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان.

6- الأزعر، محمد خالد(1991): المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة، مركز دراسات الوحدة العربية – سلسلة الثقافة القومية (20)، بيروت.

7- الأشعل، عبد الله (2010): مخاطر الشقاق بين فتح وحماس على القضية الفلسطينية، ط1، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة.

8- الأشقر، إسماعيل عبد اللطيف، وبسيسو، مؤمن محمد غازي(2003) : سلسلة انتفاضة الأقصى العمليات العسكرية للمقاومة الفلسطينية (2000/9/28م – 2003/9/28م)، المركز العربي للبحوث والدراسات، غزة.

9- الاشهب، نعيم(2007): حماس من الرفض الي السلطة ، دار التنوير للطباعة و النشر، رام الله .

10- البرغوثي، إياد(1992): الحركة الإسلامية الفلسطينية والنظام العالمي الجديد، ط1 ، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس.

11- البرغوثي، إياد(2000): الإسلام السياسي في فلسطين: ما وراء السياسة، مركز القدس للإعلام والاتصال، القدس .

12- البرغوثي، إياد(2003): الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، ط2 ، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، القدس.

13- البنا، حسن(1990): مذكرات الدعوة والداعية، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة .

14- جبارة، تيسير(1998): تاريخ فلسطين، دار الشروق للتوزيع، عمان.

15- الحروب، خالد(1996): حماس الفكر والممارسة السياسية، ط1 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

16- الحوت، نويهض(1986): القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948 ط 3، دار الهدى، بيروت.

17- الزهار، محمود(1995):القواسم المشتركة ووحدة الهدف، في :السلطة والمعارضة بينهما قواسم مشتركة، مجموعة مؤلفين، ط منشورات وزارة الإعلام، القاهرة.

18- زئيف شيف وايهود معاري، الانتفاضة 1987، دار شوكن، القدس.

19- الشريف، كامل والسباعي، مصطفى(1951): الإخوان المسلمون في حرب فلسطين، دار التوزيع و النشر الإسلامية، القاهرة.

20- سامي(2007): تطور العلاقة بين ظاهرة الإسلام السياسي(الحركات الإسلامية) والعلاقات السياسية الدولية، ملف وورد.

21- سعد، وائل (2006): الحصار : دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني و محاولات اسقاط حكومة حماس، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، بيروت .

22- الشاعر، ناصر الدين(1999):عملية السلام الفلسطينية -الإسرائيلية : وجهة نظر إسلامية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس.

23- شاؤول مشعال، وأبراهام سيلع(2009): عصر حماس ، تعليق علي بدوان، دار صفحات للدراسات والنشر ، سورية .

24- صالح، محسن وآخرون(2007) : قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

25- صالح، محسن، وسعد، وائل، الوثائق الفلسطينية لسنة 2009، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

26- صايغ، يزيد (2010): ثلاثة سنوات من حكم حماس في غزة، تقرير صادر عن مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط – جامعة برانديز، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت.

27- عبد الرحمن ، أنس(1989): القضية الفلسطينية بين ميثاقين : الميثاق الوطني الفلسطيني و ميثاق حركة المقاومة الاسلامية (حماس) ، مكتبة دار البيان، الكويت .

28- عبد المقصود ، صلاح(2009): حماس من المعارضة الى السلطة قراءة في أبعاد التجربة وآفاتها، مركز الإعلام العربي، الجيزة، مصر.

29- عبيدات، محمد وأبو نصار، محمد وآخرون(1999) : منهجية البحث العلمي (القواعد والمراحل والتطبيقات)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، الأردن.

30- العلي، حيدر إبراهيم(1996): التيارات الإسلامية وقضية الديموقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

31- الفالوجي، عماد(2002): درب الأشواك – حماس الانتفاضة – السلطة ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان .

32- المبحوح، وائل(2010): المعارضة في الفكر السياسي لحركة حماس (1994-2006) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

33- المجلس التشريعي(2010): أربع سنوات من العطاء 2006-2010، غزة.

34- مجمع اللغة العربية(2004): المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية ، ط4، القاهرة.

35- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات(2013): انعكاس الانقلاب العسكري في مصر على قطاع غزة، بيروت.

36- مريم عيتاني(2007): صراع الصلاحيات بين "فتح" و"حماس" مركز الزيتونة ، بيروت.

37- المسلوت، صالح(1994): موقف التيار الإسلامي في مصر من القضية الفلسطينية 1936-1948، دار الوفاء، المنصورة.

38- مصالحة، عمر وآخرون(1994) : السلام الموعود الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية، دار الساقي، بيروت.

39- مصر وحماس (2011): مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

40- معهد ريئوت، ت. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (سلسلة ترجمات الزيتونة 70)2010: الخيارات السياسية لاستبدال منظمة التحرير الفلسطينية بالسلطة الفلسطينية لتكون المحاور الرئيسي، بيروت.

41- منصور، جمال(1996): أزمة الحزب السياسي الفلسطيني بين المتاح والمطلوب ط 1، رام الله .

42- الهاشمي، طارق(1990): الأحزاب السياسية، وزارة التعليم العالي، بغداد.

43- يوسف، أحمد و شمعة ، محمد(2010): تجربة حماس السياسية : مربعات الرؤية و الحسابات ، بيت الحكمة ، قسم الدراسات السياسية، غزة .

44- يوسف ، أحمد(2012):الانسان موقف ، دارجنا للتوزيع والترجمة، بيروت.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

1- الدبس، سمير شامخ معتز(2009): التطورات الداخلية واثرها على حركة المقاومة الاسلامية (حماس) 2000-2009 رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الأزهر ، غزة.

2- الشوبكي، بلال محمود محمد(2007): التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة : حركة حماس نموذجاً ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين.

3- ذويب، خالد خليل(2010): العلاقة بين حركة المقاومة الإسلامية (حماس) والأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، فلسطين.

4- عزام، تيسير فائق محمد(2007): التجربة السياسية لحركة حماس وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة 1993-2007 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين.

5- العقاد، علاء نعمان(2002): دراسة الخلاف السياسي بين التنظيمات العربية الفلسطينية 1994-2000 ، فتح وحماس دراسة حالة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، غزة.

6- عودة، عواد جميل عبد القادر(2011): إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (2004-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين.

7- عودة، كفاح حرب محمد(2009): أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني "استراتيجياً وتكتيكياً"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين.

8- المبحوح، وائل عبد الحميد(2010) : المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الاسلامية حماس 1994 - 2006 م : دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، غزة.

9- محمود، خالد سليمان فايز(2002): أثر حركة حماس على التنمية السياسية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) ، 1987-2004 رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

10- مخيمر، عماد مصباح محمد(2013): ممارسة السلطة والفعل الثوري دراسة مقارنة (حركة فتح وحركة حماس)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الأزهر ، غزة.

رابعاً: الدوريات والنشرات:

1- أبراش، إبراهيم: جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 78، 2009.

2- أبو فخر، صقر: الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة تواريخ ووقائع ومنظمات، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 87، 2011.

3- أحمد، سامي: الدولة الفلسطينية مشاريع متعثرة، مجلة تسامح، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد 32، رام الله، 2011.

4- بشارة، عزمي: أن تكون عربيا في أيامنا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

5- الحروب، خالد: حماس في الحكم: الجدل الديني والسياسي والصراع على الشرعية الفلسطينية – جوهر الشرعية الفلسطينية، سياسات (فصلية سياسية)، رام الله، عدد ربيع 2007.

6- رباح، يحيي : حركة فتح في مؤتمرها السادس رؤى ونتائج ودور جديد، مجلة تسامح، العدد 27، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2009.

7- السنوار، زكريا، دور الشيخ أحمد ياسين في المقاومة ودعمها، منشورات الجامعة الإسلامية، المجلد الثاني عشر، 2004.

8- صافي، خالد: من دور المرأة العسكري والسياسي، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، يناير 2007.

9- عوكل، طلال : اتفاق مكة قراءة في المقدمات والنتائج، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 69، 2007.

10- العجرمي، أشرف: المرأة والانتخابات، مجلة تسامح، ع 5، السنة الثانية، 2004.

11- مجلة الدراسات الفلسطينية : كلمة لخالد مشعل يؤكد فيها أن حماس أخطأت في تجربة الحكم في غزة ويدعو الإسلاميين إلى الاعتراف أن الحكم أعقد مما كانوا يتصورون، المجلد 24، العدد 93، 2013.

12- مجلة الدراسات الفلسطينية: مقابلات خالد مشعل في حوار شامل: موقف حماس تجاه القضايا الراهنة، حاوره: رباني، معين، المجلد 19، العدد 76، 2008.

13- محيسن، تيسير: الجمع بين الحكم والمقاومة (قراءة نقدية في تجربة حماس)، مجلة تسامح، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان، العدد 32، رام الله، 2011.

14- مركز المنظور السياسي للدراسات والاستشارات، ليدز ، بريطانيا ، الملف السياسي ، السنة الأولى ، العدد التاسع ، سبتمبر / ايلول 2003.

15- شفيق، منير، القضية الفلسطينية بين الحل العسكري والحل السياسي، دراسات فلسطينية، ع 30، ربيع 97.

16- هلال، جميل: الوطنية الفلسطينية في مواجهة تهافت السياسة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 95، 2013.

17- وفيق الاغا و سمير أبو مدللة – اقتصاد الانفاق ضرورة وطنية أم كارثة اقتصادية واجتماعية – مجلة الأزهر – غزة – العدد 2011.

18- قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 25 كانون الثاني/ يناير 2006، مركز دراسات الشرق الأوسط – عمان كانون ثاني 2006.

19- مجلة فلسطين المسلمة، عدد 10، تشرين الأول.2006

20- نعيرات، رائد، الثقافة السياسية لحركة حماس وأثرها على السلوك السياسي للحركة في الحكم ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية). مجلد ٢٢(4)،2008.

21- وثائق حماس: مذكرة تعريفية،6-7، مجلة البيان، ع 243،2007.

خامساً: المقالات

1- حمادة فراعنة، "حماس والإخوان المسلمين، بعد ثلاث سنوات من الانقلاب" موقع حركة شباب آذار، http://alqudstalknet.wordpress.com

2- عبد الغني سلامة، غزة حصاد ست سنوات من حكم حماس، الحوار المتمدن، 2013، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=387382

3- لميس فرحات، حماس تفقد بريقها في غزة بسبب ضائقة السكان، جريدة إيلاف، 17 – 10 – 2011.

4- المكتب الإعلامي الحكومي دراسة عن حماس ست سنوات في الحكم، غزة، فلسطين، 2006-2012.

5- يوسف رزقة المستشار السياسي لرئيس الوزراء اسماعيل هنية ، تجربة حماس في الحكم ،2011 ، http://www.paltimes.net/olddetails/news/107843

سادساً: المواقع الإليكترونية

(1) أبو مرزوق يكشف أن مصر لم تجدد له الإقامة بالقاهرة ويؤكد أن العلاقة مع حماس تأثرت بعد مرسي والحركة لم تطلب لقاء السيسي ، 2013.

http://www.alquds.co.uk/?p=93760

(2) أحمد حلس، في تصريح بثه تلفزيون فلسطين، وتناقلته محطات فضائية عديدة، 17-6-2007

(3) اتفاق مكة واقع وتحديات بقلم: خالد صافي.

http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/02/10/74358.html#ixzz2y32lS421

(4) إتمام صفقة التبادل بين حماس وإسرائيل

http://www.muslm.org/vb/archive/index.php/t-455129.html

(5) أنوار ايمن حاج حمد، علاقة حركة حماس بالإخوان المسلمين بعد تولي الأخيرة الحكم بمصر من خلال سلسلة من الاحداث بين الفريقين،2013.

http://www.hussamkhader.org/ar/?page=details&cat=44&newsID=957

(6) إياد البرغوثي، حماس بين أسلمة المجتمع وأسلمة الدولة 2007.

http://www.aljazeera.net/news/pages/d96cc6f5-dbe8-4e7d-b946-71bcd150e9d1

(7) إيهاب الجريري ،تقرير خاص بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني.

http://www.almubadara.org/new/details.php?id=112

(8) بالأرقام.. تفاصيل ومعلومات عن نفق حماس في غزة، هشام المغاري.

http://wattan.tv/ar/news/78382.html

(9) بعض المستور في صفقة إطلاق الأسرى ::بقلم :فهمي هويدي، 2011 .

http://www.damatsoft.com/damat-soft

(10) بيسان عدوان، حماس والنظام السياسي الفلسطيني.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=82482

(11) تجديد زعامة مشعل يعزز علاقات حماس الإقليمية والدولية .

http://www.elaph.com/Web/news/2013/4/803198.html#sthash.ihIRrOvY.dpuf

(12) تجربة الحكومة الفلسطينية تحت الحصار.

http://www.mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=223

(13) تداعيات اكتشاف النفق على الصراع المستقبلي مع إسرائيل ، وزارة الخارجية الفلسطينية ، 2013 .

http://www.mofa.gov.ps/new/index.php?option=com_content&view=article&id=1192:2013-10-23-08-49-05&catid=33

(14) تصريح لزياد الظاظا – وزير الاقتصاد في الحكومة المقالة، جاء في تقرير يكشف استثمارات حماس، شبكة فراس الإعلامية.

http://abedelghani.blogspot.com/2011/11/blog-post.html

(15) التعبئة الأيديولوجية والواقعية السياسية، أحمد أبو رتيمة.

http://felesteen.ps/details/news/.html

(16) الجامعة الإسلامية في غزة: المرتبة الأولى عربياً.

http://www.moslm.org/vb/showthread.php?467516

(17) جبهة النضال الشعبي :الحكومة الفلسطينية الجديدة ضربت مبدأ الإصلاح من خلال تجسيد المحاصصة السياسية 2007.

http://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/79568.html ،

(18) جدل المصالحة الفلسطينية: سبع مسائل تطرح نفسها حكومة هنية ..انجازات ملموسة رغم الحصار.

http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=28948

(19) جمال أبو ريدة، خمسة أعوام على حكم حماس، خمسة أعوام على حكم حماس.

http://felesteen.ps/details/21895.htm

(20) جمال نزال، اسباب رفض حماس للانتخابات.

http://www.fatehvoice.ps/arabic/?action=detail&id=6352

(21) جهاد حرب، فشلت حكومة حماس في الحكم... اين المراجعة .

http://www.wattan.tv/ar/news/82281.html

(22) حسام الدجني، صفقة وفاء الأحرار في ذكراها الثانية إعجاز في الانجاز

http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/309403.html

(23) حسام الدجني، بعد 25عامًا.. كيف طورت "حماس" نفسها على الصعيدين المقاوم والسياسي

http://www.alqudsonline.com/contentdetails.asp?contentId=7353

(24)حسن أبو حشيش، خمس أعوام على حكم حماس.

http://alaqsavoice.ps/arabic/index.php?action=det_ben&id=79861

(25) حسن شاهين، حكم حماس في غزة .

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=295842

(26) حكومة حماس تغلق مكتب قناة العربية ووكالة معا المحلية في مدينة غزة.

http://www.palpress.co.uk/arabic/?Action=Details&ID=92189

(27) الحكومة المقالة ترتكب مجزرة بحق الأراضي العامة المملوكة للدولة وتلقي بها في أحضان مؤسسات وشخصيات حمساوية.

http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=3&id=184507&cid=2714

(28) حكومة هنية انجازات ملموسة.

http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=28948

(29) حماس بعد الأحداث المصرية، محسن أبو رمضان.

http://masarat.ps/ar/content

(30) حماس بين الواقعية السياسية والتحديات الكبرى بقلم: هيثم أبو الغزلان.

http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/41045.html

(31) حماس" 25 عامًا على الانطلاقة و66 عامًا على النشأة والتأسيس أحمد محمد الساعاتي.

http://www.alzaytouna.net/permalink/31128.htm

(32) حمدان ، أسامة ، اهم المحطات التي مرت بها حماس .

http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=527118

(33) حوار مع المحلل السياسي في شئون الحركات الاسلامية ياسر الزعاترة على موقع اسلاميات .

http://www.islameiat.com/Pages/Subjects/Category.aspx?id=6

(34)خالد مشعل، الفكر السياسي لحركة حماس في ظل آخر التطورات.

http://www.alzaytouna.net/permalink/38590.html

(35) دانيال بايمان سياسة حركة حماس إزاء التغيرات الإقليمية والدولية .

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/5/25/3288

(36) دراسة صادرة عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي.

http://paltoday.ps/ar/post/190789

(37) ذكرى انطلاقة حماس.. الإنجازات تتكلم خليل الحية.

http://islamstory.com/pt/node/16530

(38) سامي العمصي رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في حديث لوكالة معا .

http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=591471

(39) سعيد صيام، حماس والانتخابات.

http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/leaders/29_9_04.htm

(40) شبكة فلسطين للحوار، تطبيق الشريعة الإسلامية .

http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=499706

(41) شقورة ، محمد ، دراسة تبرز الآثار الاقتصادية للحصار المفروض على غزة.

http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=120848

(42) شهوان ، منى ، سياسيون: حماس تسجل انتصارا بالأمن والسياسية.

http://alresalah.ps/ar/index.php?act=post&id=63395

(43) الصحف المحلية الفلسطينية تنتظر تأشيرة دخول في غزة والضفة.

http://paltoday.ps/ar/post/109116

(44) صوت الأقصى، تقييم تجربة حكومة حماس.

http://alaqsavoice.ps/arabic/index.php?action=detail&id=10428

(45) صوت الحرية، العهد، رام الله .

http://www.alhorya.com/arabic/?action=detail&id=615

(46) طاهر شلاش ،حماس والتعددية السياسية .

http://www.ahram.org.eg/Archive/2005/6/6/OPIN10.HTM

(47) طلال عوكل ، لماذا فشلت "تمرد" الفلسطينية؟ .

http://www.alzaytouna.net/permalink/55223.html

(48) عبد الغني سلامة، إشكالية العلاقة بين فتح وحماس، 2012.

http://abedelghani.blogspot.com/2010/02/blog-post_1206.html

(49) على حماس أن تختار: فلسطين أو حركة الإخوان ، معتصم حمادة .

http://www.group194.net/index.php?mode=article&id=46495

(50) عمر شعبان، حول موازنة حكومة حماس ... خطوة صغيرة في طريق الشفافية الطويل .

http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2013/01/hamas-budget-transparency.html##ixzz2xg1Ryxwp

(51) عمر شعبان: خبير اقتصادي فلسطيني، رئيس معهد بال ثينك للدراسات الاستراتيجية .

http://www.alwihdah.com/issues/conflicts/2010-04-26-2157.htm

(52) عودة ، ريهام ، ما بين فتح و حماس ليس مجرد خصام بل اختلاف استراتيجي.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=370563

(53) غازي الصوراني، أنفاق رفح وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=156356

(54) غازي حمد، «قدس نت» في تقييم تجربة حركة حماس .

http://alhourriah.org/archeive/1912

(55) غسان الشامي، حماس والنموذج التركي.

http://www.alhayat-j.com/details.php?opt=1&id=19776&cid=358

(56) الفالوجي، عماد، حصاد أربعة سنين عجاف .

http://www.imadfalouji.ps/2010

(57) الفالوجي ، عماد ، الإسلاميون والحكم ليس إنكارا لحقهم بل شفقة عليهم.

http://www.imadfalouji.ps

(58)الفالوجي ، عماد ، حماس الانتفاضة والسلطة

http://www.imadfalouji.ps/2010

(59) فتح: حماس على خطى إخوان مصر تضع نفسها في مواجهة مع الكل الفلسطيني.

http://qudspressnet.wordpress.com/2013/10/10

(60) فتح: حماس على خطى "اخوان مصر" تضع نفسها في مواجهة مع كل الشعب .

http://www.fatehmedia.ps/page-8771.html

(61) فرانس برس ، أبرز نقاط الخلاف بين حركتي "فتح" و "حماس" والتي ما زالت تعيق إتمام المصالحة الفلسطينية.

http://www.alfatehnews.com/arabic/?action=print&id

(62) فهمي هويدي ، مشكلة حماس.

http://www.fahmyhoweidy.blogspot.com

(63) في حوار أجرته جريدة النهار المقدسية مع أحمد ياسين: العدد (797) 30 إبريل 1989م.

http//:www.alnaharnews.net/ar

(64) قبها: صفقة تبادل الأسرى تصطدم بمعيار تحديد ذوي الأحكام العالية .

http://www.alhayat-j.com/details.php?opt=3&id=36916&cid=1361

(65) قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية ،25 كانون الثاني/ يناير 2006

http://www.palestine-info.com/arabic/books/2006/5_2_06_1/5_2_06_1.htm

(66) كتلة التغيير والإصلاح – المجلس التشريعي الفلسطيني : البرنامج السياسي – كتلة التغيير والإصلاح، 2010

، http://www.islah.ps/new/index.php?page=viewThread&id=128

(67) لقاء خاص مع عمر عبد الرازق في مقر كتلة حماس البرلمانية في رام الله، أجري اللقاء لصالح مجلة آفاق المستقبل الإماراتية، نوفمبر ،2006

http://m.abedkhattar.com/vb/showthread.php?t=7304

(68) لميس فرحات ، في خطوة إضافية لأسلمة القطاع... حماس تمنع الاختلاط في مدارس غزة .

http://arabic-media.com/articles/id/posts.php?title=Hamas-orders-gender-segregation-at-Gaza-schools

(69) مأزق حماس ، هاني المصري .

http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=228302&Date=11/26/2013

(70) ماهر تيسير الطباع ، حصاد اقتصاد غزة خلال 2012 ، موقع الرسالة نت .

http://alresalah.ps/ar/index.php?act=post&id=65700

(71) مثقفون من غزة يرفضون مصادرة روايات أدبية من قبل أمن حماس، موقع أمد للإعلام، 28-1-2011 - والروايات هي: رواية 'شيكاغو'، و 'وليمة لأعشاب البحر'، وكتاب 'المتعة المحرمة.

http://www.amad.ps/arabic/?action=fast_detail&id=407

(72) محمد أبو علان، شبكة أمين الإعلامية، تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان - ديوان المظالم، يناير 2010.

http://blog.amin.org

(73) محمد جمال عرفة، أربع سنوات على حكم حماس.. مكاسب رغم تحديات التجربة.

http://www.alamatonline.net/l3.php?id=3375

(74) محمد جمعة، "اتفاق مكة... قراءة النزاعات السياسية وحدود الشراكة،" مجلة السياسة الدولية، القاهرة، نيسان/ أبريل 2007 مركز الزيتونة.

http://www.alzaytouna.net/.../13mohammad-jomaa.pdf

(75) محيسن تيسير برنامج حكومة حماس بين الواقع والمأمول - نظرة تنموية .

http://sites.birzeit.edu/cds/arabic/news/tayseerpaper1.html

(76) مخيمر أبو سعدة، سقوط حكم "حماس".. تعويل "الأعداء" على المتغيرات الدولية

http://felesteen.ps/details/news/9884/.html

(77) مخيمر ابو سعدة، تجديد زعامة مشعل يعزّز علاقات حماس الإقليمية والدولية.

http://almadapaper.net/ar/printnews.aspx?NewsID=261517

(78) المدهون ، ابراهيم ، في انتخابات حركة حماس.

http://alresalah.ps/ar/index.php?act=post&id=71403

(79) مركز وفا للدراسات، فتح وحماس، أسباب الانقسام والمصالحة.

http://wafastudies.ps/index.php/palestinians/

(80) معهد فلسطين للدراسات. المصالحة والمفاوضات: موازين متحركة في العام الجاري.

http://www.magalpress.ps/index.php/

(81) مشاركة "حماس" والنظام السياسي الفلسطيني، محمد شبيب.

http://www.al-ayyam.com/printpreview.aspx?did=17666

(82) مشعل، خالد ، "علاقة حماس بالسلطة الفلسطينية" ، لقاء خاص ، قناة الجزيرة ، قطر ، 2003/8/25 ، تقديم غسان بن جدو.

http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=10231

(83) مصر تتسبب في 5خسائر لحكومة حماس المقالة.

http://kofiapress.net/view_news/10916#sthash.91yl8FhM.dpuf

(84) مقابلة مع احمد يوسف ، المستشار الإعلامي ، صحيفة الشرق الاوسط ، مارس 2007.

(85) المكتب الاعلامي الحكومي دراسة عن حكم حماس خلال ست سنوات .

http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=941430

(86) الملتقى الفكري العربي.

http://www.multaqa.org

(87) ملف خاص لمتابعة القوافل الانسانية الى غزة

http://ajrasal3awda.ahlamontada.net/t15293-topic

(88) موازنة حكومة حماس.. بين غياب مصادر التمويل وتفاقم الأزمات

http://kofiapress.net/main/news/18432

(89) موقف الشيخ احمد ياسين من الهدنة مع الكيان الصهيوني قراءة تاريخية، خالد صافي

https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=375272

(90) موقع مجلة فلسطين المسلمة– ملف حوار.

http://www.fm-m.com/2005/apr2005/story11.htm

(91) ميرغني ، عثمان ، صحيفة الشرق الأوسط ، اعترافات حماس رسالة للإسلاميين.

http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=12461&article=712390#.UnqJqyd
YWZQ

(92) ناثان براون ، تقييم خمس سنوات من حكم حماس.

http://www.alsbah.net/new1/modules.php?name=News&file=article&sid=13590

(93) ناجي شراب، لا تسقطوا حكومة حماس.

http://www.fustat.com/C_hist/najisharab_6_06.shtm

(94) نادية عيلبوني اكثر من ثلاث سنوات على حكم حماس ما هو الحصاد.

http://www.facebook.com/note.php?note_id=175374595816785

(95) نبني الوطن.. حملة إعلامية لإبراز إنجازات حكومة غزة.

http://safa.ps/details/news/.html

(96) ندوة سياسية خاصة نظمها المركز الفلسطيني للدراسات والتنمية بغزة، 2 آب 2010، نقلا عن المركز الفلسطيني للإعلام – غزة.

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=386508

(97) نص اتفاق مكة للوفاق الوطني، موقع النكبة.

http://www.nakba.ps/historical_documents_details.php?id=15

(98) هيومان رايتس ووتش – الضفة الغربية/ قطاع غزة: كفوا عن مضايقة الصحفيين .

http://www.hrw.org/ar/news

(99) وليد المدلل، لماذا أعيد انتخاب مشعل رئيسا للمكتب السياسي لحماس؟

http://www.alquds.com/news/article/view/id/428526

(100) وليم جيمس البراغماتية، المنتدى.

http://www.hmasalgeria.net/mountada/viewtopic.php?ID

(101) وزير الداخلية: استطعنا تحقيق الحكومة الالكترونية رغم الحصار.

http://www.moi.gov.ps/page.aspx?page=details&Nid=13951

(102) يوسف علي فرحات، حوار مع رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، البيان العدد 279 .

http://abedelghani.blogspot.com/2011/11/blog-post.htm

سابعاً: الصحف والجرائد

1- جريدة عكاظ www.okaz.com.sa

2- صحيفة الأخبار www.al-akhbar.com

3- صحيفة الأهرام www.ahram.org.eg

4- صحيفة الراية www.raya.com

5- صحيفة الشرق الأوسط www.aawsat.com

6- صحيفة القدس www.alquds.com

7- صحيفة فلسطين www.felesteen.ps

8- وكالة سما للأخبار www.samanews.com

9- وكالة معاً للأنباء www.maannews.net

10-صحيفة الرسالة www.alresalah.ps

11-وكالة صفا للأنباء www.safa.ps

12 -صحيفة الأيام www.alayyam.com

13-الجزيرة نت www.aljazeera.net

14-جريدة الصباح www.alsabahegy.org

15-جريدة النهار www.alnaharnews.net/ar

ثامناً: كتب ودراسات باللغة الإنجليزية

1. Abu Sarah, Aziz,(2011) Fatah-Hamas reconciliation key for Palestinian strategy to end the occupation, http://scar.gmu.edu/magazine-article/ April.
2. Abu Sarah, Aziz,(2012) The Palestinian Dilemma: Between ideology and reality, http://scar.gmu.edu/magazine-article,September.
3. Abusada, Abu-Awwad,(2010) The Public Services Under Hamas in Gaza: Islamic Revolution or Crisis Management.
4. Ahmed, Hisham, (1994): Hamas: From Religious Salvation to Political Transformation: The Rise of Hamas in Palestine Society. Jerusalem:
5. Albasoos, Hani, (Sep. 2009). Hamas Political Ideology: Towards
6. Albasoos, Hani,(2009), The Rule of Hamas in Gaza: Reconstruction of
7. Fatah-Hamas conflict http://en.wikipedia.org/wiki/.
8. Hamas government of 2012 http://en.wikipedia.org/wiki/.
9. Hroub, Khaled, 2009, Hamas: A Beginner's Guide. London: Pluto Press.

http://www.passia.org/publications/research_studies/pub_research_no_73.htm

10. International Crisis Group, Enter Hamas(2006): The Challenges of Political Integration, Middle East, Report, no. 49.
11. Islamization of Gaza Strip, http://en.wikipedia.org/wiki/
12. Judicial Sector, http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/.
13. Nassar, Ibrahim (2013): Hamas and downfall of Muslim Brotherhood, http://www.alternativenews.org/english/index.php/politics/opinions/69Hamas-and-downfall-of-muslim-brotherhood.
14. Nathan J. Brown (2011), http://carnegieendowment.org Gaza-five years on Hamas settles in/birb, paper, June.
15. Palestinian Public Support Hamas Despite Siege on Gaza, http://www.qassam.ps/specialfile-313-.
16. Patrick Truffer,(2012): The Softening of Hamas Moderation Through Political Participation, http://smallwarsjournal.com/author/patrick-truffer
17. Paul Scham and Osama Abu-Irshaid, 2009, Hamas: Ideological Rigidity and Political Flexibility, June.
18. Sayigh,Yezid(2010): Hamas Rule in Gaza: Three Years On

19. Sherifa Zuhur (2008): Hamas and Israel: conflicting strategies of group-based politics.
20. Tamara Cofman Wittes (2008): Islamist Parties: Three Kinds of Movements, Democracy journal, volume19, number3, July.
21. Tamimi, Azzam, Hamas(2007): Unwritten Chapters. London: C Hurst &Co (publishers) Ltd.
22. The Debate is Cogently summarized by Wisam Afifeh in “Has Hamas Succeeded in Combining Government with Resistance?” Filasteen AlMuslima 28, no. 1 (January 2010), pp. 48–49.
23. www.palestine-info-info/Arabic,2012
24. Yousef, Ahmed(2010): We can learn a lot from the experience of ‘Turkey’s Islamists,’ Felesteen (Gaza), February 12